# مصر والثورتين..
# قراءة ثانية للأحداث
# والنتائج!!!

إعداد

دكتور علي السلمي

2021

30 يونيو 2013

25 يناير 2011

إهداء

للشعب المصري

مُفجـــــــــــــــر الثورتين

المحتويات


| الفصول | الموضوعات | صفحة |
|---|---|---|
| الأول | قالوا عن الثورتين | 6 |
| الثاني | الثورتان في الخطاب والإعلام السميان | 99 |
| الثالث | الهجوم على 25 يناير 2011 والتشكيك في 30 يونيو 2013 | 137 |
| الرابع | حوارات حول مصر وثورتيها | 145 |
| الخامس | دراسات عن مصر | 152 |
| السادس | شخصيات ومواقف أيام ثورة 25 يناير 2011 ! | 161 |
| السابع | مقالات وكتب ذات علاقة بمصر والثورتين ! | 203 |
| الثامن | كي نحقق أهداف الثورتين | 324 |
| التاسع | مقالات ذات علاقة بمصر والثورتين ! | 343 |
| العاشر | ثورة لم تكتمل . وثورة لم تحقق كل التوقعات ! | 385 |
| | الخاتمة | 441 |

**ملحوظة مهمة:**

كل المعلومات في هذا التوثيق هي من مصادر إعلامية ومواقع إخبارية ومواقع للتواصل الاجتماعي مصرية وإقليمية ودولية، دون تدخل من جانب مُعد التوثيق في المادة التحريرية، لذا يرجى حين الاطلاع على تلك المعلومات ألا يتم التعامل معها بدون تأمل وتحليل لمدى مصداقيتها !

ولا يعني إدراج أي مقال، أو رأي، أو معلومات الموافقة ،أو القبول بها من جانب مُعد التوثيق، بل إن أمانة التوثيق تقتضي عرض كل الآراء والمعلومات المتاحة بغض النظر عن رأي القائم بعملية التوثيق.

والأمر متروك في النهاية للقارئ لتقرير ما يوافق عليه أو ما يرفضه!

**وعلى الله قصد السبيل**

## يوم 25 يناير 2011

https://youtu.be/mlBGIYf4hvE

## يوم 30 يونيو 2013

https://youtu.be/Qv7BB-jR9VE

مبارك　　مرسي　　السيسي

# قالوا عن الثورتين!

25 يناير 2011

https://youtu.be/2WinLN2FYS8

30 يونيو 2013

https://youtu.be/e6wIDFwI5Xw

https://youtu.be/MQuT3tSAmPc

## أولاً: مقالات بعد أربع سنوات على انطلاق ثورة 25 يناير !

## 1. كان ميداناً سماوياً على الأرض[1]

محمد المخزنجي

الميدان الزاخر بذلك الحشد المليوني كان ميدانا سماويا على الأرض. فتسامي الحالة الثورية أحال المُحتشدين في ساحته إلى كائنات مرهفة رهافة فوق بشرية. رهافة خارقة تجعل كل المتحركين في هذا الميدان يحترم كل منهم الحيز الشخصي للآخرين وبحساسية كمبيوترات حيَّة وحييَّة مذهلة الدقة. مئات الآلاف محشورون في ميدان واحد، ومع ذلك يراعى كل منهم الآخر بشكل لا إرادي عجيب، فكلٌّ يوسع للآخر حتى يمر دون أن يمسه، خاصة لو كان من يمر أنثى.

رحت أفكر في ضوء هذا الاكتشاف لو أنه أمكن تصوير حركة المحتشدين في الميدان بطريقة رقمية تحلل حركة كل فرد كنقطة. نقطة تدور أو تتقدم أو تنعطف متناغمة مع دوران أو تقدم أو انعطاف كل نقطة في الجوار، لتبينا أعجوبة من أعاجيب الحس البشرى حين تساميه. وهل كانت تلك الأيام الثمانية عشر في ميدان يناير إلا نوعا من التسامي؟ لكن ما هو السر وراء الارتقاء البشرى في هذه الحالة؟

لم يكن المحتشدون في الميدان وقفاً على طبقة واحدة أو طيف واحد من المصريين. لا على نسق تعليمي أو ثقافي أو حضاري واحد، فكل مصر كانت هناك. أبناء وبنات الأحياء الموصوفة بأنها راقية كالمهندسين والزمالك وجاردن سيتي والزمالك ومصر الجديدة والمعادي، وبنات وأبناء الأحياء الشعبية كالسيدة والحسين وقلعة الكبش وبولاق وشبرا والدرب الأحمر، كما كان هناك أبناء المناطق العشوائية وبعض أبناء قرى الجيزة والقليوبية اللصيقة بالعاصمة، إضافة للقادمين من مدن وقرى الدلتا والصعيد. الملامح وأنماط الثياب وتسريحات الشعر والأحجبة وحتى النُّقُب والأسدلة، كلها كانت

[1] 6مقالات من كتاب «المصري اليوم» عن «25 يناير» | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

تنطق بالأصول الطبقية المختلفة لمئات آلاف المحتشدين في الميدان يهتفون ويشدون بأغاني الثورة.

شيء مشترك كان يجمع بينهم، حرص على التهذيب والنظافة وتقدير الآخرين والاعتزاز بالذات. هو ذاك: الاعتزاز بالذات، الشعور الشخصي لدى كل إنسان بكيانه المتفرد والمفعم بالكرامة، وفي الوقت نفسه الشعور بتفرد وكرامة الآخرين من حوله، ثم شعور الكل في واحد والواحد في الكل، منظومة كاملة متناغمة في معزوفة شاملة من الفرح برغم الشدة وقلق الترقب، ابتهاج إنساني لحشود تشعر الآن أنها الأقوى، وهى تستعيد كرامتها من حفنة في الحكم كانوا يتصرفون وكأن هذه الملايين كلها لا أحد "استباحة" هذه هي الكلمة الواحدة التي يمكن أن تندرج تحتها كل ممارسات السلطة التي انفجرت التظاهرات في وجهها وجعلتها تتراجع، بينما الحشود تتمدد وتهدر مثل فيضان جارف، تعلن "لحن هنا"، وتشعر بالبهجة في كينونتها المُستعادة، ومن هذه البهجة تتوالد عروض تلقائية مزهوة بالفرح. مسرح حي ومتحرك وسط زحام الميدان الثائر كان يُقدِّم مشاهده مع كل خطوة نخطوها.

نتابع ببهجة واندهاش ما نشاهده، ونتبادل البهجة والدهشة بملامحنا وإيماءاتنا مع الآخرين. لم يعودوا آخرين "صاروا لحن" كلنا لحن.

هذا شاب طال شعره وتراكم مثل عش كبير يسكن فيه وجهه الأسمر دقيق الملامح المرحة، علق في رقبته لوحة ورقية تتأرجح على صدره مكتوبا فيها "امشي بقى عايز أروح أحلق". وآخر يرفع فوق رأسه لافتة مكتوبا فيها "متجوز من 3 أسابيع ومراتي وحشتني. امشي خلينى أروَح".

وظلت مشاهد المسرح الحي المرِح الذي نشاهده ونحن نتحرك تتوالى أمام عيوننا. وبين الحين والحين كانت الصيحة الجماعية تنفجر بتزامن مدهش. نبضة لاشعورية تلقائية تقاوم الاستنامة أو النسيان "هوَهَ يمشى.. مش ها نمشي"، ثم غام سطوع الظهيرة فجأة وانعقد الجو، وسادت المدى أهوية باردة مباغتة سرعان ما سكنت، وانهمر مطر غزير دفعنا لنلوذ بإحدى خيام المعتصمين.

كانت الخيمة لمجموعة من شباب وشابات مصابي الثورة، تحيط أرجل وأيادي بعضهم الجبائر، وتغطى الضمادات إصابات رؤوس وأعناق بعضهم، وثمة

شاب كانت ضمادة مدورة ومربوطة على رأسه تغطى جرح عينه التي فقدها، وكانوا يغنون مع شاب ضرير يعزف على عوده:

"يا مص هانت وبانت كلها كام يوم". لم يكونوا مُضعضَعين بإصاباتهم، حتى ذلك الشاب الذي فقد عينا من عينيه، كان ضحوكا ورائقا إلى درجة مدهشة، أتذكر أنهم كانوا ينادونه "جواد"، وقد كان جوادا جميلا للغاية.. لم تخبُ روحه برغم إصابته الجسيمة، وظل مضيئا ويضحك.

2015-01-27

https://youtu.be/bW2IRMpVdDA

## 2. 25 يناير.. من التقديس المضل إلى التبخيس المخل[2]

ناجح إبراهيم

27 يناير 2015

منذ أربع سنوات اندلعت ثورة 25 يناير، وهي أكبر وأضخم ثورة في مصر بعد ثورة 1919.. لتصبح الثورة الرابعة في تاريخ مصر الحديث بعد ثورة عرابي، ثم ثورة 1919، ثم ثورة يوليو 1952.

[2] 6مقالات من كتاب «المصري اليوم» عن «25 يناير» | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

وقد نجحت ثورة 25 يناير في بدايتها نجاحًا كبيرًا وعقد عليها كل المصريين آمالًا عظيمة.. ولكن سرعان ما تحول النجاح إلى فشل وسرعان ما تحول الأمل إلى ألم.. وتحولت الفرحة التي عمت القلوب والنفوس إلى حالة دائمة من الكآبة والحزن في نفوس المصريين جميعًا.. حتى إنني كلما سألت مصريًا لماذا تحزن؟ فيقول: وهل هناك شيء يستحق الفرح.. وتحول حلم «الحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية» إلى كوابيس من الدماء والكراهية الاستقطابات الحادة وحرائق المباني والنفوس ورائحة الدماء التي طالت الجميع.

فالثورات كالأدوية لها فوائد حاسمة في علاج أمراض المجتمع.. ولكن لها في الوقت نفسه أعراض جانبية قد تكون خطيرة.. والغريب أن ثورة 25 يناير كلما مر بها الوقت تبدت وتفحشت أعراضها الجانبية للعوام، فضلًا عن الخواص.

لقد رسمت الثورة في بدايتها أعظم سبل التفاؤل في نفوس المصريين، ولكنها سرعان ما تحولت إلى نوبات من اليأس والحزن، خاصة مع الدماء الكثيرة التي سالت عقب الثورة واستمرت حتى اليوم وطالت كل شيء.. فضلًا عن الحرائق المادية التي بدأت بحرق الأقسام ومباني الحزب الوطني وانتهت بحرق كل مقار حزب الحرية والعدالة وأقسام شرطة أخرى وكنائس، ومحافظات، ونيابات، ومحاكم .. وكأن مصر كلها قد احترقت مادياً.. أما النفوس فقد احترقت بالكراهية العميقة والاستقطاب السياسي الخطير.. فضلًا عن التلاسن والشتائم والتفحش والتخوين.. وزاد عليه شرعنة التفحش من البعض وشرعنة التخوين من خصومهم.

لقد بدأت الثورة في أيامها الأولى كوردة جميلة رائعة لم تلوثها يد عابثة، فأراد الجميع قطف هذه الوردة والاستئثار بخيرها وعطرها دون سواه.. فتمزقت وتساقطت أوراقها بينهم.. فلم تستفد منها مصر ولا شعبها.. ولم يستفد منها أي فصيل أراد أن يقطفها وحده.

لقد بدا الجميع في بداية الثورة مخلصًا للإصلاح ومتجردًا عن الأغراض والأهواء، فلما أتت الثورة أُكلها دبت المطامع في نفوس الجميع.. وأراد كل فريق أن يلتهم كعكة الحكم وحده دون سواه دون أن يدرك أن جهازه الهضمي أضعف من هضمها وتمريرها، فأصيب كل هؤلاء بانسداد معوي.. وموت إكلينيكي.. أو

أصابهم الإغماء والألم.. وضاعت الفرصة منهم جميعاً.. وضاعت على مصر فرصة تاريخية للإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

كانت ثورة 25 يناير فرصة كبيرة للتوازن بين مؤسسات الدولة التي ترهلت وطغت رغم ترهلها وبين المجتمع المدني الحقيقي الذي يخدم المجتمع بحق ولا ينافق السلطة أو يجامل الخارج أو يتربح على حساب الشعارات، ويخدم الفقير والمسكين والأرملة واليتيم والمظلوم والمقهور ومن لا يستطيع الوصول إلى حقه، ويساعد الدولة دون أن يكون ظلًا لها أو ساعيًا للسلطة أو راغبًا في كعكة الحكم.

ولكن كل ذلك ضاع بفعل الجميع.. فالكل أراد مصلحته وأعلى رغباته وتطلع نحو السلطة ولم ينظر لإرساء نظام سياسي ديموقراطي عادل أو نظام للعدالة الاجتماعية أو الحفاظ على مؤسسات الدولة حتى وإن لم تكن تابعة له.. أو الحفاظ على الدولة لأنها أبقى من الجميع أو التدرج في تشجيع الدولة والشعب على الإصلاح السياسي والاجتماع والاقتصاد.

لقد حاول الجميع حرق الجميع.. وهدم الجميع.. وتحول الحب إلى كراهية.. والسلمية إلى مولوتوفية.. ثم إلى رصاص، وتفجير، ودماء، واقتحام.. وتحول شعار «كلنا وكلنا إيد واحدة» إلى تقطع الأيادي.. وتمزق الأواصر.. وكلٌّ أصبحت يده على الزناد أو المتفجرات مترقباً لقتل الآخر.. وأضحى الإقصاء المادي والمعنوي بعد الثورة وحتى أيامنا أبشع من الإقصاء قبلها.. إذ صار إقصاءً يصاحبه تشويه.. وقد يتبعه تكفير من هذا.. أو يلحقه تخوين من ذاك.

والغريب أن كل الثورات تولد صغيرة ثم تكبر تدريجيًا وتنضج ثمرتها إلا ثورة 25 يناير.. فقد ولدت عملاقة رائعة نظيفة ثم بدأت تصغر رويداً رويداً ويخفت نورها ونارها.. حتى صارت باهتة الآن في النفوس بفعل فاعلين وليس فاعلًا واحدًا. والغريب في مصر أنها دوماً بين التقديس المضل أو التبخيس المخل.. فقد تم تقديس الثورة في بدايتها.. واليوم يتم تبخيسها وتنجيسها.. وهكذا أكثر الناس لا يعدلون لا في الرضا حيث يعطون من يرضون عنه فوق حقه، ولا في الغضب حيث يبخسون من يكرهون حقه.. فما أجمل دعاء المعصوم «اللهم إني أسألك العدل في الرضا والغضب».

https://youtu.be/-f1WzUhZb4w

## 3. أيام يناير.. أين ذهبت؟[3]

عمرو الشوبكي

أين ذهبت أيام يناير بعد 4 سنوات على الثورة؟ وأين ذهبت أحلامها وطموحات كل من شارك فيها، ومن دعى لها، حتى لو كان عضوا أصيلا في حزب الكنبة؟ المؤكد أن روح الشعب المصري وضميره الحي تجسدا في الملايين التي نزلت ميادين مصر المختلفة، والتعاطف الذي نالته من ملايين آخرين اكتفوا بالمشاركة في احتفالات يوم التنحي.

لم يطالب الناس برحيل مبارك وهم في بيوتهم جالسون أو على المواقع الإلكترونية يثرثرون، إنما كسروا حاجز الخوف ونزلوا في الشوارع في عز قوة الأجهزة الأمنية، وقالوا لا في وجه سلطان جائر بقي حاكما 30 عاما.

والحقيقة أن انتفاضة الشعب أو ثورته العظيمة في 25 يناير كانت حدودها وسقفها الحقيقي إصلاحية، رغم اتساع مشاركة الجماهير بصورة أكبر بكثير من بلاد أوروبا الشرقية، ومع ذلك فقد أنجزت تحولاً ديمقراطياً لأنه لم تتلبسها

[3] 6مقالات من كتاب «المصري اليوم» عن «25 يناير» | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

روح المراهقة الثورية التي أرادت أن تحمل أهداف الثورة ما لم تحمله، وتستنطقها بما لم تقله في اتجاه التفكيك والهدم.

مشهد 12 فبراير 2011، أي في اليوم التالي لتنحى مبارك: شباب مصر ورجالها ونساؤها ينزلون إلى الميادين لينظفوها ويقبلوا قرار مبارك بأن تتولى القوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، ويقبلوا ضمناً أو صراحة أي بديل يأتي من داخل الدولة أو حتى النظام طالما كان من خارج شلة التوريث ورجالات مبارك المقربين.

أيام يناير كان سقفها الأقصى هو إصلاح الدولة وتغيير مبارك وإجهاض التوريث، وحققت عقب 18 يوماً من ثورة الشعب هدفين من أهدافها، وكان أغلب الناس على استعداد أن يقبلوا بديل عمر سليمان حتى شهر سبتمبر (موعد انتهاء مدة مبارك الرئاسية) أو عمرو موسى، أو أحمد شفيق ،أو كمال الجنزوري ،أو أي شخصية من داخل النظام أو حتى قائد عسكري جريء.

وبقيت المشكلة الكبرى أنه لم يكن هناك نظام إنما «لا نظام»، وأفراد أفشلوا أي فرصة لكي يتقدم أحد من داخل الدولة ويقول سنبدأ من هناك إصلاحا تدريجيا أبدى أغلب الناس استعدادا لتقبله.

أيام يناير تاهت لأن البوصلة غابت عن الجميع، فنظام مبارك الشائخ ودولته المترهلة لم يستطيعا أن يحولا شعار «الجيش والشعب إيد واحدة» إلى برنامج عمل يضع البلاد على المسار الصحيح، إنما إلى تخبط وسوء إدارة وضعف، دفع بالبعض (من حسنى النية) إلى فقدان الثقة في المجلس العسكري والهتاف بسقوط «حكم العسكر».

والحقيقة أن أيام يناير كانت تقول إن هناك طاقة ضغط جماهيري قد فتحت لبدء مسار إصلاحي كانت له نتائج فورية أجهضت مشروع التوريث وأجبرت من بقي في السلطة 30 عاماً على الاستقالة، وأخرى مؤجلة تركت في يد الفاعلين السياسيين ممن كانوا في الحكم أو الشارع وأضاعوها معاً.

البعض لم يهتم بنبض غالبية الشعب المصري وعاش في «جيتو النشطاء» المغلق، وتصور أنه يخدم الثورة حين عيّش مصر كلها على مدار أكثر من عام في فعالياته الثورية التي حاصرت الأقسام ومديريات الأمن والوزارات السيادية، ونسى أو تناسى أن من تركوه يصول ويجول في الشوارع والميادين

والفضائيات المختلفة قد جعلوه مصدرا رئيسيا لخلق رأي عام غالب من المصريين رافض لممارساتهم، وينتظرون بأي ثمن من يخلصهم من هذه الفوضى والاستباحة الثورية، وخرجت إشارات كثيرة من العباسية ومن تجار وسط البلد تعبر عن سأمها ورفضها لهذه الممارسات، ومع ذلك لم يرها كل من تربى داخل ثقافة الجيتو الذي لا يرى من الأصل المجتمع المصري.

إن تحقيق هدف أقل من طموحات الجماهير يعنى أنك لن تفقدها في معركتك من أجل الضغط على النظام من أجل تحقيق باقي طموحاتها، لأن المسار الإصلاحي يرى أنه لابد أن تحافظ على مكون متماسك من النظام القديم، دستور الدولة ومؤسساتها، قوى بيروقراطية إصلاحية وغير إصلاحية، لكي تبدأ بها مع القوى الإصلاحية الموجودة خارج النظام مسار التحول الديمقراطي.

والحقيقة أن هذا المسار كانت ترجمته العملية تعنى منذ البداية وجود رئيس انتقالي من داخل الدولة (مقابل القائد باجي السبسي في تونس) وتعديل دستور 71 وليس إسقاطه كما طالبت القوى المدنية وليس الإسلاميين في مفارقة صادمة، ثم قواعد دستورية وقانونية لا تسمح بوجود جماعة دينية سرية فوق الدولة ولا تخضع لأي رقابة من مؤسسات الدولة ولها ذراع سياسية مثل الإخوان، وأخيراً إبعاد قيادات الحزب الوطني الفاسدة التي زورت انتخابات 2010 وكانت سببا في ثورة يناير والإبقاء على رجالات «حزب الدولة» الذين اعتادوا أن ينضموا إليه منذ الاتحاد الاشتراكي ثم حزب مصر وحتى الحزب الوطني بجانب شبكات المصالح التقليدية المعروفة في الريف وحتى بعض المدن، بما يعنى أننا سنكون أمام حزب وطني يحصل بحد أقصى على 30% في انتخابات برلمانية نزيهة ولا ينشغل الناس بحله، حتى توزعت عضويته على كل الأحزاب بما فيه الأحزاب المدنية التي ظهرت بعد ثورة يناير.

لقد اكتشفنا بعد عامين من الثورة أن هناك ما يقرب من نصف الشعب المصري صوت لرئيس وزراء مبارك الذين ثاروا عليه (الفريق أحمد شفيق) بما يعنى أولاً أن كل الناس لم يثوروا على مبارك، وأن ثانيا هناك قسماً كبيراً في مصر (مثل أي مجتمع) محافظ لا يقبل فكرة الثورة من الأساس، وهؤلاء

اعتبرهم البعض كأنهم غير موجودين حتى اكتشفنا جميعا أنهم الأغلبية وأن جزءا كبيراً منهم مثل الظهير الشعبي لكل الخطاب المعادي لأيام يناير.

إن عدم تحييد الدولة وقسم من النظام القديم لصالح مشروع الإصلاح والديموقراطية قد دفع قطاعات واسعة منهم بعد 4 سنوات على ثورة يناير للانضمام إلى أقصى اليمين وبث طاقة كراهية ضد كل ما له علاقة بأيام يناير نتيجة مسار الفوضى والتخبط الذي تم تحميله لثورة يناير.

الخلل الرئيسي الذي دفع المجتمع المصري ثمنه الكبير هو أنه لم يستلهم نماذج الثورات وتجارب التغيير الناجحة في العالم كله، التي تقوم على أن التغيير والضغوط الشعبية هي من أجل إصلاح نظام قائم (ولو بتغيير أو إسقاط رموزه الفاسدة) وهي طريق النجاح من أجل بناء الديموقراطية ودولة القانون، على عكس طريق تفكيك النظام والدولة وإسقاط كل شيء لصالح الفوضى غير الخلاقة على الطريقة العراقية أو على طريقة بعض الثورات الشيوعية المنقرضة.

أيام يناير انكسرت، ولكنها لم تغب، لأنها لاتزال طريق مصر للتغيير، بشرط تقديم صورة جديدة تستلهم الـ 18 يوما الأنبل في تاريخ مصر، وتعترف بأخطائها، وتعمل على بناء بديل أو بدائل سياسية قادرة على الفعل والضغط السياسي على النظام القائم، لأن معركة مصر كما قلنا مراراً هي بالنقاط وليس بالضربة القاضية.

27 يناير 2015

https://youtu.be/AUCAxUpbtPQ

## 4. مستقبل 25 يناير: جمهورية الاستجابة المبدعة[4]

سمير مرقص

■ مدخل تاريخي لابد منه. . .

كانت المعادلة السياسية قبل يوليو 1952، تتكون من ثلاثة عناصر هي: القصر والباشوات والإنجليز. في هذا السياق تبلورت طبقة وسطى مدنية بازغة حداثية التوجه. لعبت هذه الطبقة دورا نضاليا من أجل الاستقلال الوطني وتحقيق المواطنة في بعديها السياسي والمدني. ولكن ولأسباب كثيرة أعاقت عناصر المعادلة السياسية حركة الطبقة الوسطى في تحقيق ما تصبو إليه. من ثم حدث التحول الكبير الذي كان رمزه الدال هو التحول إلى الجمهورية في مصر مع يوليو 1952 وتفكيك المعادلة السياسية الثلاثية القائمة. فلقد رأت قوى التغيير، التي ينتمي قوامها الرئيسي إلى الطبقة الوسطى، أنه آن الأوان لإحداث تحولات كبرى سواء في بنية الجسم الاجتماعي أو في النظام السياسي أو في منظومة الإنتاج الوطني.. ولا يمكن أن تتحقق هذه التحولات إلا في ظل نظام جمهوري يحقق بحسب المفهوم السياسي اليوناني القديم: «الجمهورية العادلة».

مرت الجمهورية الوليدة بثلاث مراحل يمكن تسمية كل مرحلة كما يلي:

المرحلة الأولى: يوليو الثورة (1952 . 1956)،

والمرحلة الثانية: يوليو الدولة (1957 . 1970)،

المرحلة الثالثة: دولة يوليو المضادة (1971 . 2011) . .

كانت يوليو الثورة مرحلة تثبيت قواعد التغيير المرجو وإصلاح ما أفسدته . خلال الأربعينيات . «برجوازية كانت تلعب خارج الحلبة»، بحسب تعبير صلاح عيسى. فلم

[4] 6مقالات من كتاب «المصري اليوم» عن «25 يناير» | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

تكن نخبة الأربعينيات على مستوى تطلعات الطبقة الوسطى الصاعدة الشابة لذا تسربت من القنوات السياسية المعروفة إلى الحركة اليسارية ومصر الفتاة والإخوان المسلمين وحركة مدارس الأحد والطليعة الوفدية.

وبدأت يوليو تقيم دولتها وعينها على الطبقة الوسطى وما دون. فأقامت بنية اقتصادية هائلة مثلت قاعدة إنتاجية غير مسبوقة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر في إطار رأسمالية الدولة وفي ظل شعارات اشتراكية جسدها الميثاق نظريا والتأميم ماديا. ولكن في المقابل امتد التأميم إلى المجال العام ببعديه المدني والسياسي. ومع اختفاء الزعيم الكاريزما وتسلم السلطة قيادة جديدة رأت ضرورة الانقلاب على ما هو قائم فكانت دولة يوليو المضادة. فغيرت من قاعدتها الاجتماعية ومن توجهاتها الاقتصادية لتكون على النقيض بالتمام مع ما قبل. وكان قانون الانفتاح الاقتصادي هو قاعدة الانطلاق لمرحلة مغايرة امتدت لثلاثة عقود تالية من خلال قوانين لاحقة. كان من نتيجة ذلك هو وصول مصر إلى حالة من التردي على كل الأصعدة. والأهم هو التخلي عن الطبقة الوسطى لتلقى مصيرها. حيث أصبحت السلطة في خدمة ما أطلق عليه: «شبكة الامتيازات المغلقة» التي احتجزت غالبية الثروة العامة للبلاد على حساب الأغلبية مكونة فجوة اقتصادية كبيرة أو ما يعرف بمجتمع الخمس.

■ تناقضات.. تناقضات.. تناقضات...

يمكن القول إن حصاد الجمهورية بتجلياتها الثلاثة هو عدد من التناقضات الحادة التي أمسكت بالجسم الاجتماعي المصري وأظنها تكاد تشله. تناقضات في شتى المجالات وبكل الصور. تناقضات ظهرت مع دولة يوليو عندما مالت للعدالة الاجتماعية على حساب الحريات. وعندما انحازت يوليو المضادة إلى القلة الثورية على حساب الأغلبية بما فيها الطبقة الوسطى التي مثلت قوامها الأساسي في البدايات. وعندما قبلت نخبة الاستقلال الوطني بالتبعية المطلقة. كذلك التأكيد المستمر على الديموقراطية في ظل قوانين مقيدة. والتمسك بالحداثة الشكلية والرجوع بمصر إلى ما قبل الحداثة من خلال الترويج لمفاهيم «كبير العائلة» و«أخلاق القرية». وبعد مسيرة وطنية في مواجهة الاستعمار ثم بناء اقتصاد وطني مستقل قدر الإمكان، كان من نتيجتها دمج المصريين على اختلافهم على قاعدة المواطنة، لجأت السلطة إلى استعارة

فكرة الملة والطائفة حيث التعامل مع المجموعات النوعية ككتلة من خلال «كبيرها»: عمال مصر من خلال اتحادها العام الحكومي وأمينه، الأقباط من خلال المؤسسة الدينية... إلخ.. وبالطبع رافق ذلك تفكيك القاعدة الإنتاجية التي تم النضال من أجلها. وبالرغم من الحرص على مدنية الدولة إلا أنه تم توظيف الدين سياسيا بشكل غير طبيعي، فالسلام مع إسرائيل كان بفتوى دينية وقانون تنظيم الإيجارات كان بفتوى دينية أيضا، وهكذا. وتم التخلي عن التقليد المصري الضابط للمسافة بين ما هو ديني ومدني. كذلك بدلا من دعم دولة القانون يتم اللجوء إلى العرف. نصوص دستورية تؤكد المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص وقوانين متناقضة معها وواقع مؤسسي ظالم (أو ما أطلقت عليه بنى/ مؤسسات الظلم والاستبداد) في مجالات عدة يؤكد أن من معه يحصل على الخدمة ومن ليس معه لن يحظى بأي شيء، والنتيجة العودة إلى الجماعات الأولية لتأمين الخدمات. بيد أن هذا لم يمنع حدوث كوارث في مجالات الصحة والتعليم والتأمين... إلخ.. ولا يمكن نسيان اختلال توزيع التنمية بين الشمال والجنوب وبين المدن والريف وظهور ثنائية: «الكومباوندز» (المجتمعات المغلقة) في مواجهة «العشوائيات» وهي ظاهرة دالة على حالة الاختلال العميقة أو التناقض المجتمعي الحاد الذي بلغته مصر.

كانت هذه التناقضات وغيرها الكثير والكثير هي القاعدة التي انطلقت منها الدورات الاحتجاجية المتنوعة منذ 2004:

أولا: الدينية نتيجة الغبن الذي تعرض له الأقباط من خلال سجال ديني حاد ونزاعات قاعدية متكررة وعنف مادي،

ثانيا: السياسية والمدنية والتي تمثلت في حركات كفاية والجمعية الوطنية للتغيير، ومواقف المثقفين التي أعلنت موقفا حاسما في مارس 2005 من خلال بيان تاريخي (تشرفت بالتوقيع عليه)،

وثالثا: الثورية والتي أصبحت دورية وممتدة في ربوع مصر..

أقول إن هذه الدورات قد تكثفت وتقاطعت وتآلفت معا لتكون نواة حراك 25 يناير بمطالبه البسيطة والمركبة في آن واحد: العيش/ الخبز/ العدالة الاجتماعية.. الحرية.. الكرامة الإنسانية.. والتي أحدثت تحولات كبيرة بكل

المقاييس.. (راجع دراستنا الطبقة الوسطى و25 يناير. قيد الطبع. كذلك كتابنا المواطنة والتغيير).

■ تحولات نوعية كبرى...

ربما لأننا لانزال في لب عملية التحول لم ندرك بعد حجم التحولات التي شهدتها البلاد أراد المقاومون أو لم يريدوا.. فالمقارنة التاريخية بين كل الثورات والانتفاضات السابقة على 25 يناير وما جرى خلالها لاتزال تشير إلى أن جديدا قد طال السياق المصري تصعب معه العودة إلى الوراء.. جديدا يرقى أن نطلق عليه «تحولات كبرى» (راجع دراستنا: تحولات كبرى وإعاقات خطرة).. ويمكن إيجازها في التحولات التالية:

التحرك القاعدي للمواطنين: ممارسة المواطنة فعليا.

مواجهة النظام الأبوي.

■ إسقاط القداسة والعصمة عن السلطة/ الحاكم.

إسقاط الشمولية. استعادة ملف العدالة الاجتماعية ليكون حاضرا بقوة في كل ما يحكمنا من استراتيجيات وسياسات.

أظن أن كل تحول مما سبق يحتاج منا إلى تأمل ووقفة متأنية لفهم دلالته وتجلياته بدقة.. وعليه أصبح علينا في لحظة التحول التاريخية التي نعيشها والتي لاتزال تفاعلاتها حية مهما طال اليأس البعض، أو أراد البعض أن يعيد عقارب الساعة إلى الوراء، فمازال الحراك مستمرا ومفتوحا.. أقول علينا أن نعنى بتجديد الجمهورية، كيف؟

■ نحو جمهورية عادلة...

قبل الحديث عن طبيعة الجمهورية العادلة ومقوماتها، لابد من الإشارة إلى أن حراك يناير قد نجح في خلخلة البنية السياسية المصرية.. وذلك بإحداث اختلالات في منظومة علاقات القوة التي ظنت النخبة الجديدة (نخبة الليبرالية الجديدة) بأنها قد سادت وباتت أمرا واقعا لا يمكن تغييره وأنها السبيل الوحيد للنهوض بمصر وكانت النتيجة هي الوصول بمصر إلى مجتمع الخُمس واحتكار الثروة في أيدي القلة الثرية وغياب التوزيع العادل للثروة العامة للبلاد.. إن الحراك الثوري الذي جرى في مصر لم يكن حراكا نمطيا على شاكلة الثورة الفرنسية أو ما تلاها من ارتدادات ثم ثورات أخرى. إنه «حراك مركب»، تداخلت

فيه عناصر عدة منها: الجيلي، والطبقي، والمكاني، والجهوي، والديني، والمذهبي، والجنسي. حراك تم على مراحل واتخذ أشكالا مبدعة من الاحتجاج في ظل لحظة معرفية وتقنية يسرت للطليعة الرقمية الشبابية أن تؤمن تغييرا غير مسبوق وفريد. حراك في مواجهة عقود من الاستبداد السياسي والديني والثقافي، ومن ثم لابد أن تكون مهمتنا الأولى هي تجديد الجمهورية.. تجديد يعالج تناقضات واختلالات جمهورية يوليو بتجلياتها المتعاقبة. تجديد يؤمن تجاوز القديم وعدم تكرار السياسات التي ثبت فشلها وإنما تغليب كل ما يحقق «الجمهورية العادلة» التي تتسم بمقومين أساسيين هما:

أولا: «حل التناقضات التاريخية».

ثانيا: «الاستجابة المبدعة للتحولات».

إذن، جمهورية جديدة عادلة تحل وتبدع:

أولا: المسألة الاجتماعية. الاقتصادية،

وثانيا: تعمل على دمج الكتلة الشبابية التي تمثل غالبية المواطنين (50% من السكان تحت سن الـ 25) ودراسة فشل الكيانات القائمة على استيعابهم وعدم اتهامهم بالإلحاد بعد عقود من التدين المفرط لأن وجود إلحاد في الحقيقة يعنى إدانة للمؤسسات والحركات الدينية وليس إدانة للشباب.

وثالثا: تجديد الأفكار والمؤسسات بالقيم الحداثية التي تطلق القدرات الإبداعية.

ورابعا: تحقيق العدل على كل الأصعدة.

وخامسا: تحديث المؤسسات في العمق ومواكبة العصر.

وسادسا: المصالحة بين الجبلاوي وعرفة (إذا ما استعرنا نجيب محفوظ).

وسابعا: بناء دولة المواطنة.

وثامنا: أن تكون السلطة منفتحة وليست مغلقة لتواكب حركية المجتمع بمكونه الشاب الرئيسي، ومن ثم لابد من إطلاق الحرية للمجتمع والحساب والمراجعة عند الخطأ.

وتاسعا: القناعة أنه لن يتم التحول الديمقراطي والتقدم بمصر إلا على قاعدة الشراكة الوطنية دون إقصاء.

كل 25 يناير وأنتم بخير.. والمجد لشهداء التغيير الذين منحونا الاستمرار والأمل.

2015-01-27

https://youtu.be/oUaR-gN6BGg

## 5. في فلسفة ثورة 25 يناير.. وخصائصها الأربع[5]

وحيد عبد المجيد

كانت الثورة الفرنسية 1789 هي الأولى في سلسلة ثورات شعبية تحررية تلقائية تعاقبت في العالم على مدى قرنين وربع قرن. وتُعد ثورة 25 يناير إحدى أهم حلقات الجيل السادس من هذه الثورات، التي اندلعت دون قيادة تخطط لها وتوجهها. وأهم ما يجمع بين الثورات من هذا النوع هو مسارها المتعرج الذي يمتد لفترة طويلة من الزمن عبر خطوات إلى الأمام وأخرى إلى الوراء، وفي ظل صراع شديد بين الثورة والقوى المضادة لها.

ويقول لنا التاريخ إن هذه الثورات تنتصر في النهاية على القوى المضادة لها، حتى إذا بدا الأمر غير ذلك في البداية. وهي تنتصر عادة بالنقاط وليس بضربة قاضية. وهذا هو أهم ما يفصل بين الثورات الشعبية التحررية مثل ثورة 25 يناير من ناحية، والانقلابات العسكرية التي قد يتحول بعضها إلى ثورات،

[5] 6مقالات من كتاب «المصري اليوم» عن «25 يناير» | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

والثورات العقائدية والأيديولوجية التي يقودها تنظيم قوى حديدي من ناحية أخرى.

وإذا لجأنا إلى الاستدلال التاريخي لفهم التعقيد والالتباس اللذين يحيطان ثورة 25 يناير في ذكراها الرابعة، يمكن أن نستعيد ما كانت فيه فرنسا بعد أربع سنوات على ثورتها، أي في 18 يوليو 1793، لنقارن ونستوعب الدروس دون إغفال كل أوجه الاختلاف.

كان الملك لويس السادس عشر الذي اندلعت الثورة ضد نظامه مازال قابضاً على العرش، وقادراً على المناورة في ظل صراع مهول بين الثورة وأعدائها من ناحية، وبين بعض القوى الثورية نفسها من ناحية أخرى. وكانت وثيقة حقوق الإنسان والمواطن، الصادرة في 26 أغسطس 1789 (بعد شهر واحد من الثورة) حبراً على ورق، وكذلك دستور 1791 الذي نقل فرنسا– على الورق أيضاً– من الملكية المطلقة الطاغية إلى ملكية دستورية.

كان الالتباس طاغيا في يوليو 1893، قبل عامين على إنجاز أول خطوة إلى الأمام على الأرض- وليس على الورق- وهي إعلان الجمهورية الأولى، التي انهارت بسرعة في خطوة ارتدادية كبيرة (ثورة مضادة) أعادت الملكية مرة أخرى. وظل الصراع سجالاً في مسار متعرج استمر لفترة طويلة إلى أن حققت الثورة أهدافها في الحرية والمساواة والمواطنة والكرامة الإنسانية.

وهذا هو المسار العام الذي سلكته مختلف الثورات الشعبية التحررية بكل ما بينها من اختلاف في الظروف والتفاصيل. ولا تخرج ثورة 25 يناير عن هذا السياق، لأنها حلقة في سلسلة الثورات الشعبية التحررية. ولذلك فهي تتسم بخصائص أربع رئيسية مرتبطة بطابعها هذا.

فهي– أولاً– فعل استثنائي يلجأ إليه الشعب نتيجة غلق كل أبواب الإصلاح، وبسبب إصرار نظام الحكم على إنكار واقع ينضح بأن التغيير بات مسألة حياة أو موت لمجتمع تعرض لتجريف شامل. فلا تندلع الثورة إلا حين يعم اليأس من الإصلاح، وهذا هو ما حدث في 25 يناير والأيام التالية له.

وثورة 25 يناير– ثانياً– هي رد فعل شعبي على تراكم المشاكل والأزمات المترتبة على سياسات نظام خنق المجتمع، وخرَّب اقتصاده لمصلحة شبكة مصالح نهبت البلاد والعباد، ونشر فيه الفساد من أعلى إلى أسفل، وخلق بالتالي عوائق

هائلة أمام التغيير الذي تستهدفه هذه الثورة. ويقول لنا التاريخ، هنا، إن التغيير عن طريق الثورة أصعب وأشق وأكثر تكلفة منه حين يحدث عبر الإصلاح التدريجي.

ومن خصائص ثورة 25 يناير – ثالثاً – طابعها العفوي الذي يحكمه قانون «التراكم الكمي والتحول النوعي»، فهي تمثل تتويجاً غير مقصود ولا متوقع لسلسلة احتجاجات شعبية توسعت على مدى ست سنوات، ونهلت من خزائن الظالم المتزايدة، فلم يكن ما حدث في 25 يناير 2011 في بدايته إلا حلقة في تلك السلسلة، قبل أن يتبين أن تراكم الاحتجاجات بلغ المبلغ الذي يتيح تحولاً نوعياً (من الاحتجاج إلى الثورة).

وهذا التحول العفوي غير المخطط يحدد الخصيصة الرابعة للثورة، وهي أن مقدماتها لا تسمح بتوقعها. وقد أثبتت ثورة 25 يناير مجدداً أن الصورة التي تظهر على سطح المجتمع المحكوم بقبضة من حديد تكون خادعة، لأنها تخفي حالة اختمار على الطريقة البركانية في طبقات عميقة اجتماعية وسياسية من وجدان الشعب.

ومؤدى هذه الخصائص الأربع للثورة أن الناس لا يعرفون أنها هي الثورة إلا وهم في قلبها، ولذلك فعندما اندلعت ثورة 25 يناير لم يكن أحد مستعداً بخطة لليوم التالي لها، الأمر الذي أدى إلى ارتباك واضطراب في مسارها الذي مازال في بدايته.

وفي هذا المسار، لا تنتصر الثورة لمجرد أنها قطعت خطوة إلى الأمام، كما أنها لا تُهزم حين تُعاد خطوة، أو حتى خطوات، إلى الوراء، ففي كل خطوة، سواء تقدمية أو ارتدادية، دروس وخبرات، فمعضلة ثورة 25 يناير، كغيرها، تكمن في التناقض الذاتي الكامن في بنيتها، لأن الوعي الذي يقترن بها يصطدم بالاضطراب المجتمعي الضروري الذي يترتب عليها، فمن شأن هذا الاضطراب أن يخلق الالتباس الغالب الآن في الذكرى الرابعة للثورة، وينطوي الالتباس بطابعه على تشوش واختلاط في الأوراق كما في المواقف، على نحو يعَّطل عملية تراكم الوعي واستكمالها.

ولذلك تُعد معركة الوعي هي الأكثر تأثيراً في تحديد المدى الزمنى اللازم لتحقيق أهداف الثورة، فيرتبط هذا المدى بقدرة القوى الحية في المجتمع على

استكمال الوعي الجنيني الذي أتاح اندلاع الثورة، ومقاومة الحملات المضادة التي لا تتوقف سعياً إلى مسخ ما يكتسبه الناس من وعي.

غير أنه رغم كل ما تملكه القوى المضادة للثورة في هذا المجال، فهي تستطيع عرقلة عملية استكمال الوعي العام لبعض الوقت وليس طوال الوقت. ورغم أن مسخ الوعي أسهل من نشره، تظل تفاعلات الواقع المعيش أقوى أثراً من الصور والرسائل الإعلامية التي تعتمد عليها القوى المضادة للثورة.

ورغم أن خطر الإرهاب يُمكّن آلة طمس الوعي من العمل بلا هوادة، ويبدو بمثابة ضمان لفاعليتها، إلا أن اعتمادها المتزايد عليه يُمثّل نقطة ضعف فيها. فالحالة التي تعتمد عليها هذه الآلة لا تختلف في جوهرها، وإن اختلفت في كثير من تفاصيلها، عن تلك التي رُفع في ظلها شعار (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة)، ثم تبين بعد سنوات أن ارتفاع الأصوات الحرة في المجتمع هو السبيل إلى كسب تلك المعركة (في حرب 1973 المجيدة). وينطبق ذلك على أي معركة، ولذلك ربما يقترن الانتصار في معركة الإرهاب الراهنة بالتقدم نحو تحقيق أهداف الثورة، وإحباط القوى المضادة لها بشقيها، فهناك قوى مضادة تسببت سياسات النظام الذي تحلم بإعادة إنتاجه في خلق البيئة المنتجة للإرهاب، وثمة قوى مضادة أخرى تدعم الممارسات الإرهابية وهي تحلم باستعادة السلطة بعد أن أسقطها الشعب.

وإذا كان الالتباس السائد اليوم يدفع إلى التشكك في إمكان تحقيق أهداف الثورة، ويؤدي إلى تشاؤم كثير ممن لامست أحلامهم السماء يوم 11 فبراير 2011، فهذا لأنها مازالت في مرحلة مبكرة من مسارها الطويل ضمن حركة التاريخ التي تفيد بأن هذه الأهداف ستتحقق في النهاية، حتى إذا بدا الأمر غير ذلك في البداية.

27يناير 2015

https://youtu.be/MRI8pL-ONxo

## 6. عن الثورة المصرية[6]

الدكتور مصطفي النجار

كلنا أطلقنا مجازاً على ما حدث في 25 يناير 2011 ثورة، واكتفينا بذلك دون أن نتأمل في المعنى الحقيقي لكلمة ثورة التي تعنى حدوث تغير جذري في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتغير القيم الحاكمة للمجتمع على جميع المستويات، وكذلك إعادة ترتيب وتنظيم العلاقات بين المؤسسات والشعب في إطار عقد اجتماعي جديد ينشأ في مناخ صحي يدرك به الحاكم أنه خادم صغير عند شعب كبير، وتتآزر كل المؤسسات وأجهزة الدولة لخدمة المواطنين، وتذليل الصعاب من أجل تحسين حياتهم والنهوض المستمر بهم.

لا يعني هذا التقليل من قيمة ما حدث في 25 يناير وما أتبعها لأنه سيظل حدثا إنسانيا فريدا كسر الناس فيه حاجز الخوف وأدركوا أنهم يستطيعون إسقاط حاكم مستبد إذا قرروا ذلك واجتمعوا عليه، صدّق المصريون أنفسهم وتيقنوا من قدرتهم على الفعل وفرض إرادتهم على الجميع وكسروا جلاديهم الذين لاذ بعضهم بالفرار، وتلون بعض آخر، وكمن فريق ثالث، ولم يعد هؤلاء جميعا إلا حين ارتفع صوت الثورة المضادة وبدأت حملة التطهر والتلميع المبتذل لمجموعة من القتلة وسارقي قوت المصريين، وإعادة تقديمهم للناس كمظلومين وضحايا!

لذلك إذا أعدنا قراءة المشهد الحالي بمعطياته المختلفة سندرك أن ما حدث بكل إنصاف وبلا جلد للذات هو إرهاصات الثورة، وإذا لم تكن قابلا هذا التوصيف دعنا نقل إنها ثورة بدأت لكنها لم تكتمل حتى الآن ومازالت تصنع التراكم بمرور الأيام حتى تصل يوما ما ليتطابق التوصيف مع منجزات الواقع والنتائج النهائية.

---

[6] 6مقالات من كتاب «المصري اليوم» عن «25 يناير» | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

قُم الآن باختزال أحداث أربع سنوات مضت منذ لحظة البداية في 2011 حتى الآن، وتعامل معها على أنها جولات ومحطات ستتبعها جولات ومحطات أخرى لن تتخيل إمكانية وقوعها، ولكن إذا عجز خيالك عن التحليق في هذا الأفق فاسأل نفسك: هل كان هناك أحد في 2010 يعتقد إمكانية وصول الإخوان للسلطة عبر صناديق انتخابات نزيهة؟ وهل كان أحد يتخيل في نهاية 2012 إمكانية سقوط حكم الإخوان؟ وهل كان أحد يتخيل قبل 2014 أن نظام مبارك ورموزه ومخبريه وصبيانه سيخرجون على الشاشات ليعطونا دروساً في الوطنية، ويتهموا الثوار بالعمالة وتدمير الوطن بعد أن بناه هؤلاء اللصوص والقتلة؟

لم يتخيل أحد فينا كل ما مضى من أحداث غريبة وغير متوقعة، لذلك فقياساً على هذا النسق يمكنك الآن تخيل أي شيء قادم لأن الأرض لم تستقر حتى الآن تحت أقدام أحد، ومازال التدافع والصراع مستمراً داخل السلطة وخارجها، ومازال المواطن- الذي هو عماد هذا الاستقرار المنشود- غير راض عن الجميع، ويشعر بأن الكل خذلوه ولم يصنعوا ما يغير حياته للأفضل وينهى معاناته وبؤسه.

شرارة الثورة التي اشتعلت في 2011 مازالت مستمرة تحرق كل يوم مزيداً من الحطب، سواء كان الحطب من خصومها أو حتى ممن انتسبوا إليها يوماً، ثم تنكبوا الطريق وتلونوا وانضموا لصفوف الثورة المضادة، الثورة محرقة لن تنطفئ نارها قبل أن تحرق كل ما يعوق المستقبل، لذلك فالبشرى لمن أصابهم اليأس والوهن أن القادم أفضل رغماً عن الجميع.

الأطفال الذين كانوا بالمرحلة الإعدادية في 2011 يتأهبون الآن لدخول الجامعة ويحملون أحلام جيل واعد وجديد قادم بعزم ووعي لا يمكن تزييفه ولا الالتفاف عليه، أمامنا جيل يعقبه جيل لا يعنيه كل موجات التطبيل، ولا يرضى محاولات الإخضاع والقهر، ولا يوجد لديه ما يخسره لأنه يعلم أن مستقبله مرهون بنجاح الثورة وحدوث التغيير الجذري الذي يمهد له سبل الحياة الكريمة في هذا الوطن. الثورة تنفي خبثها، وتلهب كيرها، وتنتقى أبناءها من الثابتين على المبدأ والمتمسكين بالحلم والقابضين على الجمر، تذوب الآن الانتماءات وتسقط الشعارات، وتبقى الانحيازات الواضحة تحدد الوجهة والاتجاه، أينما تكونوا فولوا وجوهكم نحو الحرية، الحرية قدر أصاب هذا الوطن ولا فكاك منه،

نحن لا نتوهم ولا نتخيل، بل بداخلنا يقين قطعي بأن الغد يحمل البشريات والفرحة باكتمال الحلم، قد يأخذ هذا شهوراً أو سنوات أو عقوداً لكنه حتمي الحدوث، وإن غداً لناظره قريب.

2015-01-27

https://youtu.be/xNIF03WCtrA

غناء علي الحجار لثورة 25 يناير 2011

https://youtu.be/0kqDy4izp_o

.

## 7. 25 يناير. ثورة الشعب المصري[7]

د. عبد المنعم المشاط

لقد قام الشعب المصري في 25 يناير 2011 بثورة فريدة تعد إحدى العلامات المميِّزة لعلم الثورات في القرن الحادي والعشرين، إذ تشترط النظرية التقليدية للثورة وجود قيادة وبرنامج تفصيلي للانتقال بالمجتمع جذريًا إلى مرحلة جديدة،

إلا أن الإسهام الحقيقي للشعب المصري في نظرية الثورة تكمن في أمرين؛ الأول: أن وسائل التواصل الاجتماعي قامت بدور القيادة، وذلك بتعبئة الجماهير وتنظيمها وتثويرهم للخروج بالملايين ضد النظام القائم آنذاك،

[7] http://www.ahram.org.eg/NewsQ/331062.aspx

والثاني: إن الشعارات التي رفعت في ميدان التحرير والميادين الأخرى حول الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية حلت محل البرنامج التفصيلي، وشكلت تحديًا حقيقيًا لأي حكومة من أجل تحويلها إلى برامج وسياسات قابلة للتطبيق، وكنت أتوقع وغيري أن تفخر النخبة السياسية والفكرية والاعلامية المصرية بهذا الإسهام العلمي والعملي غير المسبوق لأدبيات علميّ السياسة والاجتماع السياسي.

بيد أن بعض السياسيين وبعض المحسوبين على النخبة العلمية المصرية، والذين فشلوا فشلاً ذريعًا في تقديم النصح الأمين لنظام مبارك وبعض العناصر الإعلامية غير المبهرة، بدأوا بعد ثورة 30 يونيو، والتي تعد امتدادًا عضويًا لثورة 25 يناير، في الهجوم الحاد عليها والتقليل من أهميتها ودورها في كسر حاجز الخوف لدى الشعب المصري، وفي الدفع به إلى المشاركة السياسية الفاعلة، والتي كانت قد انزوت تمامًا فيما سبق، ومما يسيء إلينا أن ينظر البعض إلى ثورة 25 يناير على أنها «مؤامرة» خارجية وأن من قاموا بها تم تصنيفهم، من جانب هؤلاء، باعتبارهم إما خونة أو عملاء، وقد وصل التطاول على الثورة بالبعض إلى حد اعتبارها «مؤامرة» كمؤامرة 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة، وهناك فارق كبير بين تقييم وانتقاد ومعارضة ثورة 25 يناير وهو حق أصيل لمن لم يشترك فيها أو من أضيروا منها، وبين تخوين المشاركين فيها وشيطنة قياداتها الشابة والتشفي فيمن شارك فيها؛ فالقيم التي دعت إليها الثورة تتضمن الحرية في الاعتقاد والتعبير والتنوع في الآراء، ولكنها لا تشمل التخوين والشيطنة والهدم، ومما يشعر المرء بالاطمئنان، رغم هذا التطاول الحاد على أهم إنجازات الشعب المصري في بداية القرن الحادي والعشرين، فإن هذا التطاول لم يأتِ من شخصيات عامة أو سياسيين أو علماء ذوى حيثية أو مصداقية، ولكنها أتى ممن كانوا مرتبطين بنظام مبارك، والذي أودت به الثورة، وكانت لديهم معه مصالح اقتصادية ومزايا عينية يشعرون بالحزن الدفين على فقدانها، ومن ثم؛ يتطلعون إلى عودتها مرة أخري، وهم بذلك يتجاهلون التغييرات الجذرية التي طرأت على العلاقة بين الحاكم والمحكوم في مصر، سواء تلك التي وردت في دستور 2014،والذي أشاد بثورة 25 يناير بكل وضوح ووافقت عليه الأغلبية الساحقة من الشعب المصري، أو تلك الكامنة في الشعب المصري، وبصفة خاصة الشباب منه، ولاشك أن

وقوف الجيش المصري إلى جانب الثورة، وذلك بالنزول إلى الميادين وحماية المتظاهرين، يعطيها قوة ومصداقية؛ فلا يمكن أن تقوم القوات المسلحة بالوقوف إلى جانب مؤامرة خارجية تستهدف الوطن، إن من يتطاولون على ثورة 25 يناير يستهدفون القوات المسلحة المصرية التي وقفت أيضًا إلى جوار ثورة الشعب في 30 يونيو للتخلص من الاستبداد الديني.

لقد فتحت ثورة 25 يناير باب التغيير الجذري على مصراعيه، وأكدت أمرين متلازمين؛

أولهما – أن إرادة الشعب المصري تقف فوق أي إرادة باعتباره صاحب السيادة،

وثانيهما – إن الشباب المصري الذي قام بثورة 25 يناير هو ذاته الذي عزل القوى الإخوانية إلى غير رجعة من على عرش مصر،

وفي هذا الإطار، لابد أن نذكّر هؤلاء المتطاولين على أن شباب تمرد، والذي قاد بفاعلية عملية التعبئة الشعبية السياسية ضد الحكم الإخواني التسلطي، هم من شارك بادئ ذي بدء في ثورة 25 يناير، وهكذا؛ فإن المهم في تحليل خصائص الشعب المصري في السنوات الثلاث المنصرمة هو تأكيد الطبيعة التراكمية لما قام به، وبصرف النظر عما يمكن أن تسفر عنه المحاولات الراهنة من بناء تحالفات وتكتلات وائتلافات من أجل الدخول في الانتخابات البرلمانية، وبصرف النظر أيضًا عن تشكيل البرلمان القادم، وما إذا كان سيشهد وجودا إخوانيًا أو من قوى الحزب الوطني المنحل؛ فإن الحقيقة الجلية تكمن في أنه إذا لم يستجب هذا البرلمان لتطلعات الشعب المصري وطليعته الشبابية؛ فإنه لن يستطيع الاستمرار.

وتشير التجارب الدولية في كوريا الجنوبية وألمانيا والصين وماليزيا وغيرها إلى أن مراحل التحول الكبرى في تاريخ الأمم تستدعى القوى التكاملية التاريخية للشعوب بغرض الاصطفاف الوطني في مواجهة التحديات الكبرى، وعلى رأسها تهديدات الأمن القومي، وتكتل تلك القوى تمهيدًا للانطلاق الاقتصادي، وهو ما نطلق عليه الإجماع الوطني.

إن الفشل الذريع لنظام مبارك وحوارييه في إدارة دولة عصرية قوية تتناقلها الأجيال هو المحرك الرئيسي لثورة 25 يناير، كما أن الاستبداد الديني وسياسة الإقصاء كانتا وراء قيام ثورة 30 يونيو، وإذا كان من الطبيعي أن يشن

المعزولون بقواعد ثورتي يناير ويونيو حملة شعواء على ثورة الشعب المصري استجابة لشعورهم بالفشل والإحباط؛ فمن الطبيعي أيضًا أن يدافع الشعب المصري خصوصًا الشباب منه عن ثورة 25 يناير، والتي أشعلها برغبته وشارك فيها باختياره واستشهد من أجلها طواعية بهدف إقامة دولة عصرية على أسس من الشراكة الوطنية والعدالة الاجتماعية والديموقراطية الحقة.

https://youtu.be/XiKCDIHhl90

https://youtu.be/aX5xl5085GU

أسباب ثورة 25 يناير 2011 ( فيديو ميكس)

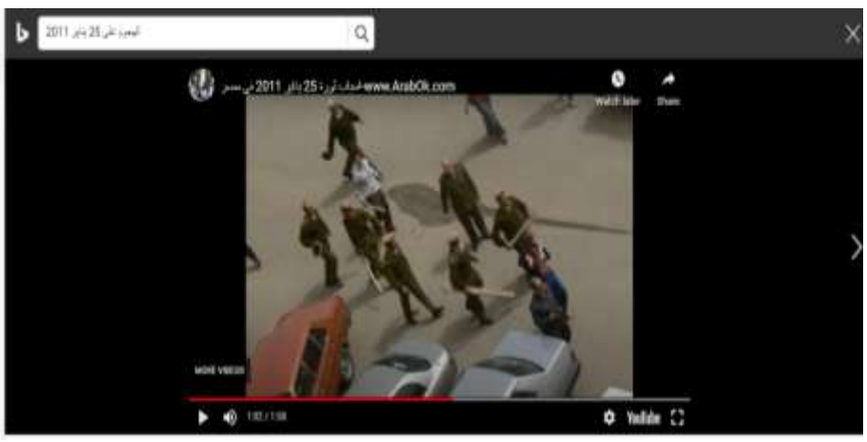


https://youtu.be/uYzBOYL34gM

## 8. ثورة 25 يناير المصرية في ضوء التغير العالمي[8]

السيد يسين

**23 يناير 2016**

عشنا لحظة تاريخية فريدة تمثلت في ملاحظة وقائع ثورة 25 يناير لحظة وقوعها، ومتابعة تشكلها وتطورها من يوم لآخر، مما يدل على أن الفعل الثوري الذي بدأ في كانون الثاني (يناير) 2011 أدى إلى تفاعلات معقدة وصراعات سياسية بالغة الحدة والعنف.

ولعل أبلغ دليل على ذلك إسقاط الحكم الديكتاتوري لجماعة «الإخوان المسلمين» في 30 حزيران (يونيو) 2013 وعزل الرئيس محمد مرسي والقبض على زعماء الجماعة ومحاكمتهم على تحريضهم على العنف. وما تلا ذلك من إعلان خريطة الطريق في 3 تموز (يوليو) وإصدار دستور جديد وانتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً للجمهورية وتشكيل مجلس نواب جديد.

ومما لا شك فيه أن ثورة يناير أحدثت في التاريخ المصري، بل –ومن دون مبالغة- في التاريخ العالمي قطيعة تاريخية، Historical rupture مع الزمن الذي سبقها. والقطيعة التاريخية مصطلح علمي يعني الإشارة إلى تاريخ فاصل بين عصرين، أو بين نظامين سياسيين.

وتحدث القطيعة حين تتغير طبيعة المجتمع، كما حدث في الانتقال من المجتمع الزراعي الإقطاعي في أوروبا إلى المجتمع الصناعي، ومن الانتقال في القرن العشرين من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمي global information society ، بحكم ثورة الاتصالات العظمى وفي قلبها شبكة الإنترنت، وبروز أدوات الاتصال الاجتماعي الجديدة مثل المدونات Blogs والفاسبوك والتويتر وغيرها، والتي كانت آليات أساسية لثورات الربيع العربي.

[8] http://www.alhayat.com/article/837030/

وإذا كان اعتبارنا أن ثورة 25 يناير تمثل في التاريخ المصري المعاصر قطيعة تاريخية بحكم إسقاطها النظام السلطوي الذي ساد في عصر حسني مبارك لثلاثين عاماً كاملة، وبداية الانتقال إلى النظام الديموقراطي، فإن السؤال الأهم: لماذا قلنا إنها تمثل أيضاً في التاريخ العالمي قطيعة تاريخية؟

لو عدنا إلى بعض الكتابات الغربية المهمة التي تناولت بالتحليل ثورة 25 يناير وغيرها من ثورات الربيع العربي لوجدنا -على سبيل المثال- مفكرين من أبرز المفكرين الماركسيين في العالم المعاصر وهما أنطونيو نيغري ومايكل هاردت (مؤلفا الكتاب المهم «الإمبراطورية») يقولان في مقالة لهما إن ثورة 25 يناير المصرية يمكن أن تكون إيذاناً بتجديد شباب النضال التحرري ضد الرأسمالية المعاصرة. وذلك لأنها عن طريق حشد ملايين المواطنين في «ميدان التحرير» وفي ظل شعارها الأثير «سلمية سلمية»، استطاعت أن تسقط واحداً من أعتى النظم السلطوية في العالم العربي. وأشارا إلى أن بعض التظاهرات التي اندلعت في الولايات المتحدة الأميركية خصوصاً ضد «وول ستريت» رمز الرأسمالية العالمية العاتية، استوحت بعض أساليبها مما دار في «ميدان التحرير» بالقاهرة.

وحين قامت الثورة المصرية أدركتْ مبكراً أنه لا يمكن دراستها بالطريقة التقليدية في العلوم الاجتماعية، ولذلك ابتدعتْ منهجاً يقوم على دراسة وتحليل وقائع الثورة في صعودها وهبوطها بطريقة التنظير المباشر للواقع من خلال تحليلات لحظية نشرتها في مقالات أسبوعية في جريدة «الأهرام» لملاحقة وتحليل أحداث الثورة في تعاقبها السريع. ومن هنا كان لا بد لي كباحث في علم الاجتماع أن أصوغ إطاراً نظرياً يسمح لي بتغطية كل أبعاد الثورة وتتبع الأدوار المختلفة للأطراف الفاعلة سياسياً وهي المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي استلم السلطة بعد تنحي الرئيس السابق مبارك، والناشطون السياسيون، والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني.

أما الإطار النظري فقد وضعتُه آخذاً في الاعتبار أبحاثي السابقة عن الثورة الكونية global revolution وهي ثورة مثلثة الأبعاد. فهي ثورة سياسية، وتعني الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية في ضوء مبدأ بالغ الأهمية (وهو نزع القداسة عن الزعماء السياسيين وإسقاط ديمومتهم في الحكم)،

والثورة القيمية وتعني الانتقال من القيم المادية (إشباع الحاجات الأساسية) إلى القيم ما بعد المادية (إشباع القيم الروحية وفي مقدمها الإحياء الديني والحفاظ على الكرامة الإنسانية)، وأخيراً الثورة المعرفية ونعني الانتقال من الحداثة (بتركيزها على الفردية والعقلانية الجامدة) إلى ما بعد الحداثة باهتمامها بالجماهير المهمشة وبالروح الجماعية وبالانفتاح على العالم.

وفي ضوء تأملي للأوضاع العالمية صغت إطاراً نظرياً لتحليل أحداث الثورة يتكون من ستة أبعاد أساسية.

البعد الأول: هو توصيف الزمن الذي نعيشه، والذي يوصف في أدبيات العلاقات الدولية الآن بأنه «الزمن العالمي». والذي يمكن تعريفه بأنه «اللحظة التي ظهرت فيها آثار المشكلات الجيوبولوتيكية والثقافية لحقبة ما بعد الحرب الباردة، وضعاً في الاعتبار تسارع عمليات العولمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.«

والواقع أن هذا التعريف يدفعنا إلى البعد الثاني من إطارنا النظري وهو ظاهرة التسارع acceleration في وقوع الأحداث. و«التسارع» أصبح ظاهرة سائدة في الأحداث التي تقع كل يوم على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، بصورة أصبحت تفوق قدرة صانع القرار على ملاحقتها واتخاذ القرار الصائب في شأنها. ويمكن القول إن تطبيقاً لافتاً للنظر حقاً لـ «الزمن المتسارع» ما وقع في ثورة 25 يناير، التي استطاعت بعد تظاهرات حاشدة استمرت ثمانية عشر يوماً فقط أن تسقط النظام السلطوي المصري الراسخ، بعدما هدرت أصوات الجماهير «الشعب يريد إسقاط النظام!«

بعد الزمن العالمي والتسارع يأتي البعد الثالث عن التدفقFlow ، والذي هو من أبرز سمات مجتمع المعلومات العالمي، وذلك لأن سرعة تدفق المعلومات والأفكار والسلع ورؤوس الأموال، بل وتدفق البشر بين قارة إلى أخرى، أصبحت تشكل جوهر ظاهرة العولمة، وإذا أضفنا إلى ذلك تدفق الأحداث السياسية لأدركنا أنه لا يمكن تحليل الوقائع المتدفقة بالمناهج القديمة، لذلك نحن في حاجة إلى ثورة معرفية تبدع مناهج بحثية مستحدثة، قادرة على ملاحقة التشكل البالغ السرعة للمعلومات والأفكار، بل والأحداث السياسية.

ولعل أبرز من صاغوا نظرية كاملة عن مجتمع المعلومات العالمي هو مانويل كاسلز في كتابه الشهير «عصر المعلومات»، والذي هو جزء من ثلاثية فريدة هي «المجتمع الشبكي» و«قوة الهوية» و«نهاية الألفية».

والبعد الرابع من أبعاد إطارنا النظري الذي صغناه لتحليل وقائع الثورة هو «قياس أصداء «الثورة» على المستوى الإقليمي العالمي.

ومن خلال معايشتنا اليومية لأحداث الثورة اكتشفنا أن المسار في «اليوم التالي للثورة» -لا بد له، بحكم تعقد المراحل الانتقالية، من أن يتعثر ومن هنا كان لا بد أن يتمثل البعد الرابع في الأسباب الظاهرة والكامنة وراء عثرات الثورة.

غير أن تكرر عثرات الثورة لا بد أن يفضي إلى نشوء «أزمة» مستحكمة، وهناك يأتي البعد الخامس من إطارنا ويتمثل في تشريح طبيعة الأزمة الراهنة السائدة في المشهد السياسي المصري، للكشف عن أسبابها العميقة وليس مظاهرها الخادعة.

لم يبق من أبعاد إطارنا النظري الذي صغناه للتنظير المباشر لثورة 25 يناير سوى «المخرج من الأزمة»، وهو البحث الاستراتيجي المهم الذي يتعلق بأنسب الطرق الديموقراطية للخروج من الأزمة إلى آفاق المستقبل الرحبة التي حلم بها ملايين المصريين الذين استجابوا بسرعة البرق لشباب الثورة، الذين أشعلوا نيرانها في ميدان التحرير، والذي أصبح أيقونة عالمية ترمز إلى جسارة الشعوب وقدراتها الفذة على تحطيم أغلال الشمولية وقيود السلطوية.

وهكذا من خلال هذا الإطار النظري المتماسك بأبعاده المتعددة، وهي:

1. الزمن العالمي
2. الشـــــارع
3. التدفـــــق
4. الأصـــــداء
5. العثـــــر
6. الأزمـــــة

حاولنا أن نقوم بالمهمة العلمية الشاقة التي تتمثل في التنظير المباشر لأحداث الثورة، وفق منهجنا التاريخي النقدي المقارن الذي صغناه منذ زمن بعيد، وطبقناه في دراساتنا وبحوثنا المتنوعة في مجالات القانون والأدب والعلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الثقافية.

وقد نشرت تحليلاتي المنهجية لأحداث الثورة في كتابي الذي نشره «المركز العربي للبحوث» عام 2013 بعنوان «25 يناير: الشعب على منصة التاريخ» وحين اندلعت الموجة الثورية الثانية في 30 يونيو نشرت كتابي عن أسباب اندلاعها وتداعياتها في كتابي «مصر في عين الشمس: التحولات الثقافية في مجتمع ما بعد الثورة»، مركز الأهرام للنشر، عام 2015.

https://youtu.be/f_JOLITOS-M

https://youtu.be/-b1xR8qzfQ4

## 9. مصر: الثورة بين العنف والإرهاب[9]!

السيد يسين – القاهرة

12 سبتمبر 2013

تمر بلادنا في الوقت الراهن في مرحلة حاسمة بعد ثورة 30 يونيو التي قادتها حركة "تمرد"، وبعد الدعم الجسور الذي قدمته القوات المسلحة المصرية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح السيسي القائد العام للإرادة الشعبية التي عبرت عنها عشرات الملايين، لإسقاط الحكم الاستبدادي للإخوان المسلمين.

هذه المرحلة الحاسمة - لو أردنا أن نصفها بدقة - لقلنا أنها الانتقال من العنف الثوري الذي صاحب ثورة 25 يناير وما بعدها إلى الإرهاب الصريح، الذي وجه سهامه الغادرة ليس إلى كيان الدولة ذاته ومؤسساته، وإنما إلى مختلف طوائف الشعب المصري.

وقد أتيح لي أن أتتبع يومياً أحداث ثورة 25 يناير منذ اندلاعها، وسجلت تحليلي لأحداثها من خلال ممارستي لمنهج التنظير المباشر، وجمعت هذه التحليلات جميعاً في كتابي الذي خرج إلى النور اخيراً عن "المركز العربي للبحوث" وعنوانه "25 يناير الشعب على منصة التاريخ، تنظير مباشر لأحداث الثورة."

وحين فاجأتنا الأحداث الإرهابية المتنوعة التي قام بها بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، وخصوصاً بعد فض اعتصامات الجماعات المعتصمة في كل من "رابعة" و"النهضة"، أدركت أننا انتقلنا إلى مرحلة خطيرة وهي الممارسة الإخوانية للإرهاب ضد الدولة وضد المجتمع.

---

[9] مصر: الثورة بين العنف والإرهاب! | النهار(annahar.com)

وأعتبر هذه النقلة الكيفية من العنف إلى الإرهاب علامة فاصلة في مسيرة تحولات المجتمع المصري بعد ثورة 25 يناير، والتي طاولت القيم السياسية السائدة والسلوك الاجتماعي في الوقت نفسه.

ولفهم التطورات التي أدت إلى الانتقال من العنف إلى الإرهاب راجعت ملف مقالاتي، فوجدت أنني رصدت مخاطر العنف "الثوري" مبكراً وعلى وجه التحديد في مقالتي التي نشرت في "الأهرام" في 22 كانون الأول 2011 بعنوان "من الثورة السلمية إلى العنف الفوضوي"، وقد قررت فيها بوضوح "أن العنف السلطوي هو الذي أدى من بعد إلى ظهور صور متعددة من العنف الثوري المشروع، لاستكمال الثورة وفرض مطالبها العادلة في سياق اتسم بالمقاومة الشديدة، سواء من قبل بقايا النظام القديم أو من قبل القوى السياسية التقليدية، ورصدت مبكراً إدراك شباب ثورة 25 يناير أنها سرقت منهم، وأن مسار الانتخابات التقليدية التي أسفرت عن هيمنة جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين على المشهد السياسي لم يكن هو المسار الأمثل.

ومن هنا نشأت فكرة أساسية هي أن الشرعية الثورية هي لميدان التحرير وليست لصندوق الانتخابات، والذي لا تعبر نتائجه عن الإرادة الشعبية.

وفي ضوء ذلك أقيمت مليونيات حاشدة في ميدان التحرير، وسرعان ما دبت فيه الفوضى بعد انقسام القوى السياسية إلى قوى ثورية وليبرالية وقوى تعبر عن التيارات الدينية.

وأخطر من ذلك أنه قامت مصادمات دموية بين ائتلافات ثورية متعددة وقوات الأمن، سواء في أحداث شارع محمد محمود التي نجمت عن محاولة الشباب الثائر اقتحام وزارة الداخلية، أو أحداث "ماسبيرو" وما صاحبها من عنف ووقوع ضحايا من الجانبين.

وقد انتقدنا جبن قيادات الناشطين السياسيين والذي تمثل في عدم إدانة استخدام العنف، لأنه يعد انحرافاً عن المسلك الثوري الحقيقي وممارسة للفوضى باسم الثورة، خصوصاً حين بدأت التقاليد التخريبية والتي تتمثل في قطع الطرق أو منع مرور السيارات في أماكن الاعتصام.

ولقد تساءلنا هل هناك مجال للتوفيق بين الشرعية الثورية والشرعية الديموقراطية؟

وظَنُّنا أن التوفيق ممكن إذا ما امتثلت القوى السياسية التي فازت في الانتخابات البرلمانية ونعني جماعة الإخوان المسلمين- التي تحولت في الواقع إلى حزب سياسي حاكم بعد انتخاب الدكتور محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة رئيساً للجمهورية - إذا ما امتثلت إلى الإرادة الشعبية وحرصت على التوافق السياسي، ولم تنزع إلى الاستئثار بالسلطة السياسية المطلقة، وعملت في الوقت نفسه على تحقيق مطالب الثورة: غير أن الممارسة السياسية الفعلية أثبتت أن جماعة الإخوان المسلمين قررت لا أن تحكم البلاد فترة محدودة وقد يتغير حكمها بعد انقضاء السنوات الأربع الأولى، بل أن تغزو الدولة المصرية بكل مؤسساتها وتغير تغييراً جذرياً من تراثها المدني العريق ومن تقاليدها الراسخة، وهي أن تعمل لمصلحة الشعب وليس لمصلحة حزب سياسي حتى لو جاء إلى الحكم من طريق الانتخابات.

ومن هنا بدأ المشروع الإخواني المتكامل لأخونة الدولة وأسلمة المجتمع، والذي اتخذ صورة قرارات جمهورية خرقاء، أبرزها الاعتداء على السلطة القضائية ومحاولة إلغاء الأحكام النهائية التي نصت على حل مجلس الشعب، أو من طريق قرارات إدارية تضع كوادر جماعة الإخوان المسلمين في المراكز القيادية لكل الوزارات والمصالح.

وسرعان ما تبين لطوائف الشعب المختلفة أن استمرار حكم الإخوان المسلمين فيه خطورة بالغة على كيان الدولة المصرية ذاتها، ومن شأنه إضعاف القوات المسلحة، بل تفكيك المجتمع ذاته باصطناع شعارات دينية زائفة، والحلم بتحقيق مشروع وهمي هو تأسيس الخلافة الإسلامية، والذي سيحول الدولة المصرية مجرد ولاية من الولايات الإسلامية التي سيحكمها الخليفة المنتظر!

من هنا الأهمية التاريخية القصوى لثورة 30 يونيو التي بادر بها شباب حركة "تمرد"، والتي سرعان ما انضم إلى ندائها عشرات الملايين، ونجحت الثورة فعلاً في إسقاط حكم الإخوان المسلمين بعد عزل الدكتور محمد مرسي، وإعلان السيسي خريطة الطريق للانتقال إلى الديموقراطية الحقيقية وليس الديموقراطية المزيفة.

وإذا كانت جماعة الإخوان المسلمين انتقلت من ارتكاب حوادث العنف إلى ممارسة الإرهاب بشكل منهجي، سواء ضد رموز الدولة أو مؤسساتها أو ضد

جموع الشعب المصري من خلال حوادث تفجير عشوائية، فإنه يمكن القول بكل اليقين أن مشروع جماعة الإخوان المسلمين الذي استمر ثمانين عاماً قد سقط نهائياً، وأن تيار الإسلام السياسي، هذا الاتجاه الذي خلط خلطاً معيباً بين الدين والسياسة، قد فشل بالمعنى التاريخي للكلمة، بالرغم من التأييد الأميركي المطلق له. وذلك لسبب بسيط مؤداه أن إرادة الشعب الحقيقية أقوى من أي مشروع وهمي، وأصلب من أي تآمر دولي يحاول النيل من وحدة الشعب وسلامة حدود الدولة المصرية الراسخة.

https://youtu.be/Ln4FbVap4Hk

رحم الله المفكر والعالم السيد ياسين

## كتاب الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير

كتاب الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية PDF يسلط التقرير الضوء على الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية ، ويبدئ الحديث في القسم الاول عن العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ اتفاقية كامب ديفيد ، في عهدي الرئيسين أنور السادات وحسني مبارك

وينتقل في القسم الثاني الى الحديث عن الثورة المصرية 25 يناير بعرض لمحة عنها ، والتفاعل الإسرائيلي معها وكيف أن التقديرات الإسرائيلية فشلت في توقع حصولها ، كما يبين موقف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية واتجاهات الرأي العام الإسرائيلية من أحداث الثورة .

ويعرض في القسم الثالث تأثير الثورة على اسرائيل والمخاوف الإسرائيلية من اتفاقية كامب ديفيد ويتناول انعكاسها على الوضع العسكري في اسرائيل

وميزان القوة في المنطقة ، اما القسم الرابع والأخير فيتناول تداعيات الثورة المصرية على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية .

## مقدمة

بعد انطلاق الانتفاضات وحركات التغيير في عدد من الدول العربية، وهو ما أطلق عليه "الربيع العربي"، لم تَعد نسبة الأمن التي كانت تشعر بها "إسرائيل" هي نفسها، خصوصاً أن تلك الانتفاضات طالت عدداً من دول الجوار.

فقد نزلت حركة الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية، وخصوصاً في مصر، على "إسرائيل" كالصاعقة، واعترف المسؤولون الإسرائيليون بأنهم فوجئوا بتوقيتها وقوتها، كما أربك "إسرائيلَ" موقفُ الإدارة الأمريكية من الاحتجاجات، وتعاملُ الرئيس باراك أوباما Barack Obama معها، وعبرت "إسرائيل" عن أسفها لرحيل حسني مبارك، بعدما أيقنت أن مصر ما بعد ثورة 25 يناير لن تكون مثل ما قبل هذه الثورة.

وامتزج القلق الإسرائيلي بالخوف من إمكان أن يؤدي استيلاء الإسلاميين على دفة السلطة إلى انهيار اتفاقية السلام مع "إسرائيل"، كما أن فوز الأحزاب الإسلاميّة في الانتخابات يُنظر إليه على أنّه تحقيق لـ"سيناريو الرعب" الذي كان متوقعاً مسبقاً كما يبدو.

وانطلاقاً من أهمية الموضوع اختارت هيئة التحرير في مركز الزيتونة أن تخصص إصداره الثالث والعشرين من سلسلة تقارير المعلومات لتناول الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية.

لقراءة الكتاب اضغط الرابط التالي:

كتاب –الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

## 10. تعليق على المقالات

تلك المقالات جميعاً عكست موقفاً إيجابياً من ثورة الشعب في 25 يناير 2011 واتسمت بدرجة عالية من الموضوعية والإعجاب بما حققه الشعب في ثمانية عشر يوماً، وفي ذات الوقت عبر الكُتاب عن الحرص على الثورة وقدموا اقتراحات لضمان مسيرة الثورة وتحقيق هدفها الرئيسي وهو إقامة دولة مدنية وإنجاز تحول ديموقراطي ودعم دولة المواطنة الحقة وسيادة القانون وحماية الحريات وحقوق الإنسان المصري.

### رسالة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة

وتوافقاً مع مضمون تلك المقالات كتبتُ وأنا رئيس حكومة الظل في حزب الوفد في عام الثورة " رسالة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة" هي التالية:

**حزب الوفد الجديد**

رسالة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة

انطلاقاً من المسئولية الوطنية لحزب الوفد، وتقديراً للدور الوطني الذي يقوم به المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة شئون البلاد خلال الفترة الانتقالية لحين تسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة ورئيس جديد للجمهورية وفق الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 13 فبراير 2011، فإن حزب الوفد يتوجه برسالته للسيد المشير رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة موضحاً رؤيته في بعض الأمور الحيوية ذات التأثير الكبير على تحقيق غاية المجلس في ضمان الانتقال السلمي للسلطة.

أولاً: أفضلية إعداد دستور جديد للبلاد

في ضوء الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم الأحد 13 فبراير2011 والذي قرر تعطيل دستور 1971 والاقتصار على تعديل بعض المواد وليس إعداد دستور جديد كما يطالب أغلب المواطنون، يرى حزب الوفد أن مؤدى ذلك أنه فيما عدا تعديل المواد 76،77 و88 سوف تجرى الانتخابات الرئاسية القادمة في حدود الدستور القائم والذي صيغ بمنطق النظام الرئاسي مع تركيز صلاحيات هائلة في يد رئيس الجمهورية الأمر الذي أتاح له السيطرة الكاملة على جميع سلطات الدولة ومؤسساتها وأدى إلى تحول الدولة إلى حكم الفرد الواحد يسانده حزب سيطر على الحكم على مدى ثلاثين عاماً بتزوير

الانتخابات وإفساد الحياة السياسية واستخدام الأداة الأمنية المفرطة في قسوتها للتعامل مع كل مطالب الإصلاح والتطوير، كما تهافتت أدوار باقي سلطات الدولة سواء التنفيذية أو التشريعية وحتى السلطة القضائية لم تسلم من تدخلات أثارت مطالب القضاة بضرورة تحقيق استقلال القضاء.

والمفهوم من توجه المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن تجرى الانتخابات الرئاسية أولاً ثم يكون على الرئيس المنتخب الدعوة إلى انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد، وحيث لا يوجد ضمان أن يلتزم الرئيس المنتخب بالتوجه نحو إعداد الدستور الجديد وفق النظام البرلماني الذي تتوافق عليه الأمة، لهذا يرى حزب الوفد أنه قد يكون من الأفضل استثمار الفترة الانتقالية لوضع دستور جديد للبلاد انطلاقاً من مشروع دستور 1954 وغيره من مشاريع الدساتير التي قام بإعدادها كثير من المنظمات الحقوقية ومنظمات حقوق الإنسان على أساس النظام البرلماني وتأكيد التوجهات الديمقراطية التي يتوافق عليها جميع الأحزاب والقوى السياسية وتعبر عنها مطالب ثورة الشباب والشعب في 25 يناير 2011.

وقد يكون من الأسرع والأفضل تكليف اللجنة الدستورية بوضع مشروع دستور جديد للبلاد يجري استفتاء الشعب عليه، وفي هذه الحالة يكون من اللازم توسيع تشكيل اللجنة بضم ممثلين للأحزاب والقوى السياسية وممثلي شباب 25 يناير ومنظمات المجتمع المدني. ومما يؤكد أفضلية هذا البديل هو صعوبة إجراء انتخابات تشريعية الآن ولفترة قد تمتد شهوراً لحين استعادة الأوضاع الطبيعية في البلاد وخاصة إعادة تأهيل جهاز الشرطة ومراجعة ما قد يكون أصاب أجهزة السجل المدني وغيرها من مؤسسات الدولة ذات العلاقة بالعملية الانتخابية من أضرار نتيجة أحداث الحرق والتدمير التي تمت أيام الانفلات الأمني، مما لا يسمح بالاطمئنان إلى سلامة ونزاهة أي انتخابات تجرى بسرعة.

### ثانيا: في حالة اتباع منهج تعديل الدستور الحالي:

في حالة الأخذ بمنطق تعديل بعض مواد الدستور القائم، يطالب حزب الوفد بضرورة أن يصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً يؤكد أن التعديلات التي تجرى على بعض مواد دستور 1971 هي إجراء مؤقت، وأن

الرئيس المنتخب للجمهورية ملتزم - فور انتخابه - بدعوة جمعية تأسيسية منتخبة لوضع دستور جديد للبلاد وفق النظام البرلماني .

## المواد المطلوب تعديلها في دستور 1971

تطبيقاً لتلك المبادئ، يرى حزب الوفد ألا تقتصر تعديلات الدستور الحالي على المواد أرقام 76، 77، 88، 93 و189 وإلغاء المادة 179، بل يرى ضرورة أن يتسع التعديل ليشمل فضلاً عن المواد المشار إليها كافة المواد المتعلقة باختصاصات وسلطات رئيس الجمهورية حتى يتم إعادة صياغتها وفق منطق الجمهورية البرلمانية، وتتضمن المواد المطلوب تعديلها ما يلي:

1. تعديل المادة رقم 1 كي ينص فيها على أن جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي برلماني.
2. إلغاء المادة رقم 74.
3. تعديل المادة رقم 75 لإضافة النص على ألا تزيد سن من ينتخب رئيساً للجمهورية عن خمسة وستين سنة ميلادية يوم الانتخاب.
4. تعديل المادة رقم 76 لإزالة كافة القيود والعوائق المانعة من الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية.
5. تعديل المادة رقم 77 لتكون فترة الرئاسة أربع سنوات تجدد لمدة واحدة فقط.
6. تعديل المادة رقم 87 لإلغاء النص الخاص أن يكون نصف عدد أعضاء مجلس الشعب من العمال والفلاحين.
7. تعديل المادة رقم 88 للنص على أن تتم الانتخابات تحت الإشراف الكامل لأعضاء الهيئات القضائية.
8. تعديل المادة رقم 93 للنص على اختصاص محكمة النقض بالفصل في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب والتزام المجلس بتطبيق ما ينتهي إليه رأي المحكمة.
9. إلغاء المادة رقم 179.
10. تضاف مادة جديدة تنص على أن يتم تغيير الدستور في أعقاب الانتخابات الرئاسية من خلال جمعية تأسيسية منتخبة على لتأسيس جمهورية برلمانية.

ثالثا :تعديل مجموعة التشريعات المحورية التالية:

1. قانون مباشرة الحقوق السياسيـــــــة
2. قانون الأحزاب السياسيـــــــــــــة
3. قانون لمجلـــــــس الشـــــــعب
4. قانون مجلس الشـــــــــــــورى
5. قانون الانتخابات الرئاسيـــــــــــة
6. القانون رقم 18 لسنة 2007 بشأن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات
7. مشروع قانون جديد للانتخابات الرئاسيـــــــــة

خامساً: محاور خطة الانتقال السلمي إلى السلطة المدنية المنتخبة ديمقراطياً [وفق منهج تعديل مواد في دستور 1971]

1. إنهاء تعديل المواد الدستورية.
2. إجراء الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية.
3. إصدار قرارات المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالقوانين الجديدة لمباشرة الحقوق السياسية، قانون مجلس الشعب، قانون الأحزاب، قانون تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.
4. إجراء الانتخابات التشريعية.
5. إجراء الانتخابات الرئاسيـــة.
6. انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد لجمهورية برلمانية ديمقراطية في دولة مدنية حديثة وعادلة.

ويؤكد حزب الوفد على ضرورة طرح التعديلات المقترحة لمواد الدستور والتشريعات المنظمة للانتخابات على الأحزاب والقوى السياسية وممثلي شباب 25 يناير ومنظمات المجتمع المدني لأبداء الرأي فيها للتوصل إلى توافق وطني حولها قبل طرحها في استفتاء شعبي عام.

## فيديو يوضح خفة دم المظاهرين في ميدان التحرير

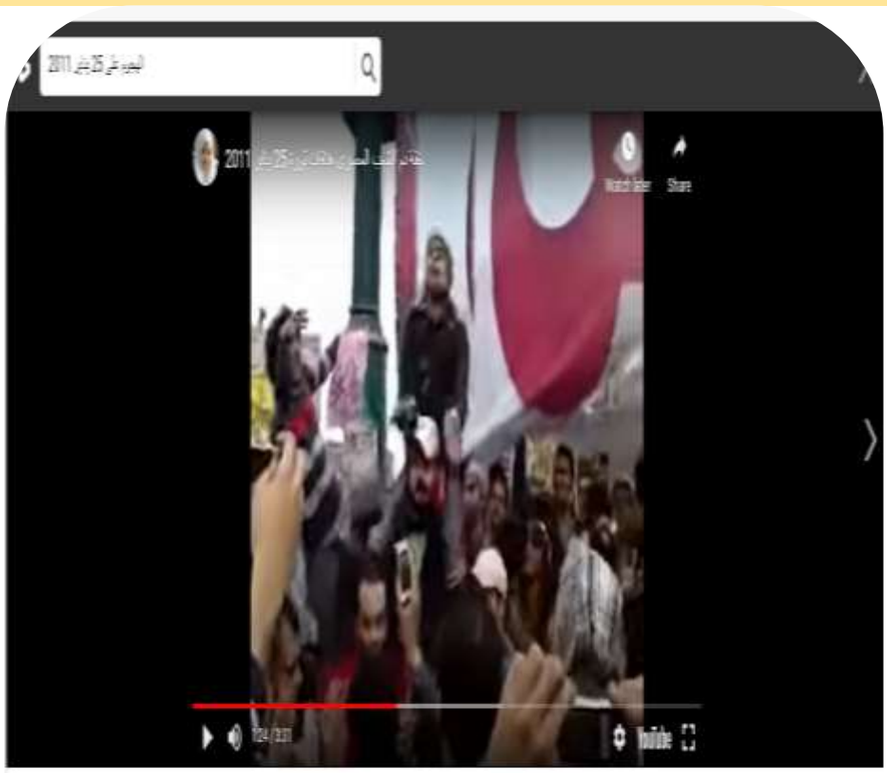

https://youtu.be/BYbFqrLm-8U

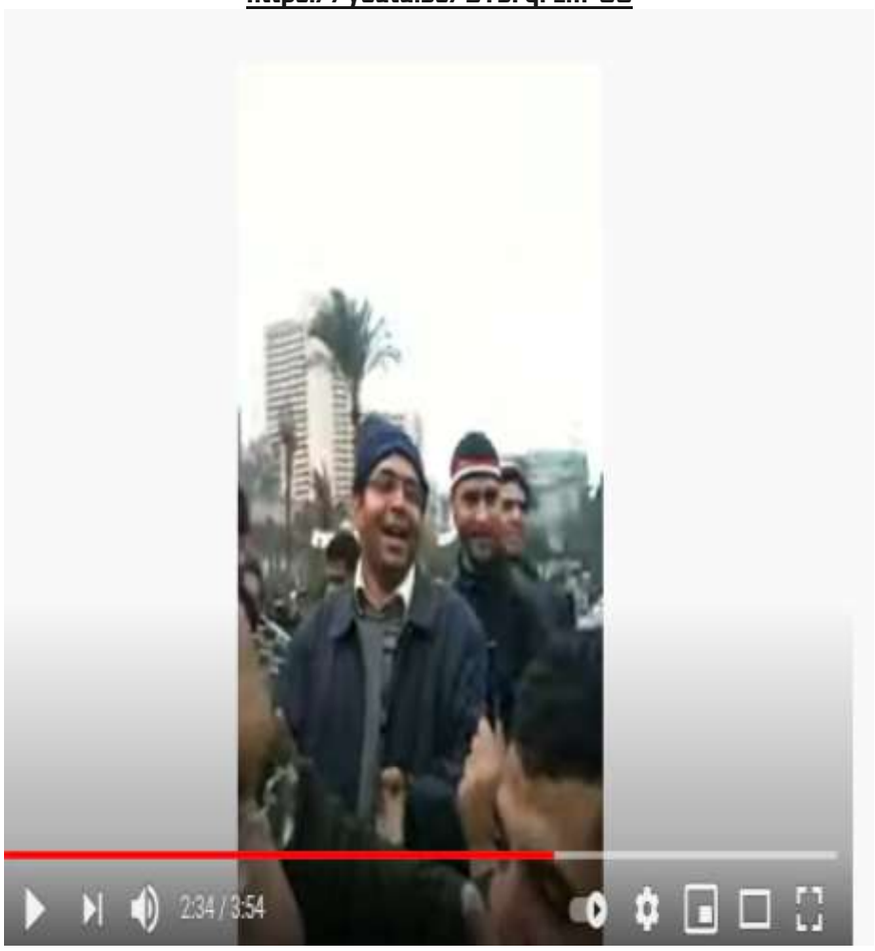


https://youtu.be/F87IKjH-AFc

كوميديا الثورة

## أ.د. عصام شرف رئيساً للوزراء في مارس 2011

بعد تعيينه أرسلتُ له الرسالة التالية:

### رسائل من حكومة الظل الوفدية.....

### إلى حكومة الثورة

من د. علي السلمي

إلى د. عصام شرف

الأخ الفاضل دكتور عصام شرف رئيس الوزراء

لقد سعدنا باختياركم لرئاسة حكومة ثورة 25 يناير، وبقدر علمي بما تبذله من جهد وما تواجهه من تحديات فإننا لا نزال نتطلع إلى المزيد من عطاءك وفكرك على طريق تحقيق أهداف الثورة.

واسمح لي في هذه الرسالة أن أعرض عليك بعض أمور لا أظنها تخفى عليك، ولكني أردت طرحها حتى تتاح لنا فرصة التعرف على رأيك بشأنها صراحة.

### الأمر الأول

هو ضرورة التخلي عن مفهوم "حكومة تسيير الأعمال" والذي يفهمه كثير من الناس على أنه مجرد التعامل مع المشكلات اليومية بمنطق إطفاء الحرائق والانحصار في أزمات اللحظة الحاضرة من دون وجود برنامج عمل أو خطة واضحة الأهداف لما تريد حكومتك تحقيقه خلال الفترة الانتقالية. وإذا جاز لي الاقتراح، فإنني أرى لحكومتك دوراً محورياً في تهيئة البنية الأساسية للانتقال السلمي إلى مرحلة ما بعد فترة الانتقال، مرحلة الحكم الديمقراطي لدولة مدنية يسودها القانون والحرية والعدالة الاجتماعية.

## الأمر الثاني

إن دور حكومتك في ظني أن تحدد وتنفذ التعديلات الرئيسة في النظم والقوانين والسياسات التي كرسها نظام الرئيس السابق حتى يتهيأ المصريون لممارسة حقهم الديمقراطي في صنع مستقبل الوطن. وأرى – مع كثيرين من المصريين – أنه بعد قرارك بتشكيل لجنة تشريعية يراسها دكتور يحي الجمل ولها أمانة فنية من متخصصين، يصبح من الممكن الإسراع بتعديل قوانين مباشرة الحقوق السياسية ومجلس الشعب ومجلس الشورى وما تتضمنه من المواد المنظمة للجنة العليا للانتخابات حتى يتحقق للمواطنين النظام الانتخابي بالقائمة النسبية غير المشروطة المبني على جداول انتخابية جديدة مستمدة من قاعدة بيانات الرقم القومي، وتشكيل هيئة وطنية مستقلة دائمة تختص بإدارة العمليات الانتخابية كلها، التشريعية والرئاسية والمحلية.

## الأمر الثالث

كما اقترح عليكم إعادة النظر في التعديلات التي أدخلت على قانون الأحزاب السياسية نظراً لما جاءت به من شروط أفرغت فكرة تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار من مضمونها، كما جعلت عملية التأسيس أكثر صعوبة وأعلى تكلفة لا يطيقها أغلب الراغبين في خوض غمار العمل الحزبي خاصة من شباب الثورة. وأتصور أن هناك قوانين مهمة في حاجة أن تبادر حكومة الثورة بتعديلها بما يتوافق مع تطلعات الشعب إلى الديمقراطية واعتماد نظام الانتخاب في اختيار القيادات بدلاً من التعيين. وأشير هنا إلى أهمية الإسراع بتعديل قانون تنظيم الجامعات ليصبح اختيار رؤساء الجامعات ونوابهم وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام بالانتخاب خاصة مع اقتراب العام الجامعي على نهايته بحيث يمكن انتخاب القيادات الجديدة في وقت مناسب قبل العام الجامعي الجديد.

## الأمر الرابع

تعديل قانون الإدارة المحلية ليكون اختيار المحافظين والقيادات المحلية بالانتخاب أيضاً. وكذلك القانون رقم 58 لسنة 1978 المعدل بالقانون رقم 26 لسنة 1994 بشأن العمد والمشايخ للعودة إلى نظام الانتخاب بدلاً من التعيين والذي كانت تتحكم فيه أجهزة الأمن وتصدر القرارات من وزير الداخلية. وكل

تلك الاقتراحات تعبر عن مطالب شعبية نادت بها الأحزاب والقوى السياسية لسنوات طويلة دون أي استجابة من النظام السابق.
كذلك ننتظر قراراً حاسماً بحل المجالس المحلية الشعبية ومراجعة تشكيلة المحافظين الأخيرة التي ثار الناس ضدهم في أغلب المحافظات وليس في قنا فقط!

## الأمر الخامس

ويأتي في قمة الموضوعات التي نقترح أن تهتم بها حكومة الثورة التهيئة لإعداد دستور جديد يحل محل دستور 1971 ويكون أساس التحول الديمقراطي المستهدف عن طريق الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية. ورغم إدراكنا لما قرره الإعلان الدستوري الصادر في 30 مارس 2011 في المادة رقم 60 أن يتم إعداد الدستور بواسطة جمعية تأسيسية يختارها الأعضاء المنتخبون في مجلسي الشعب والشورى بعد انتخابهما، إلا أننا نرى أنه يمكن اختصار الوقت الذي سوف تستغرقه عملية إعداد ذلك الدستور والتي، على أقل تقدير، سوف تستغرق سنة كاملة بعد الانتخابات التشريعية المقدر إجراؤها في سبتمبر القادم، وذلك باعتماد لجنة الوفاق الوطني التي سيباشر إدارتها الدكتور يحي الجمل كجمعية تأسيسية لوضع مشروع الدستور الجديد مع التأكيد على أن يتم تشكيلها من خلال ترشيح الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وشباب الثورة والمنظمات الحقوقية والناشطين في مجال حقوق الإنسان وأساتذة القانون الدستوري والشخصيات العامة، وبذلك يمكن أن يكون لدينا دستور جديد بنهاية سبتمبر على الأكثر تتم على اساسه الانتخابات التشريعية والرئاسية.

## الأمر السادس

وأخيراً أشكرك سيادة الدكتور رئيس الوزراء على اهتمامك بزيارة سيناء وإعلانك عن التفكير في إنشاء وزارة أو هيئة لشئون سيناء، وللعلم فقد كانت حكومة الظل الوفدية هي المبادرة بإنشاء وزارة شئون سيناء تم اختيار وزيرها من أبناء العريش.
وفي هذا الصدد أرجو النظر في عدة مقترحات أراها حيوية للتعجيل بتنمية سيناء بجهود وطاقات أبناءها والمصريين جميعا، وذلك في ضوء الصعوبات

الاقتصادية التي تمر بها البلاد والتي لا تسمح بضخ استثمارات حكومية كافية لاستئناف المشروع القومي لتنمية سيناء والمتوقف منذ سنوات.

وتتلخص مقترحاتنا في إصدار مرسوم بقانون من المجلس الأعلى للقوات المسلحة باعتبار سيناء منطقة اقتصادية ذات طبيعة خاصة تقوم على إدارتها وتنميتها هيئة مستقلة على النمط الوارد في قانون رقم 83 لسنة 2002، والهدف هو تحويل سيناء إلى منطقة لوجيستية حرة تتكامل مع منطقة قناة السويس لتكون مركزاً متميزاً لأنشطة صناعية وتجارية وخدمية تنقل قناة السويس من مجرد ممر مائي إلى شريان اقتصادي متكامل.

كذلك نقترح إنشاء محافظة ثالثة تسمى محافظة وسط سيناء على أن يتكون من محافظات سيناء الثلاث إقليم متكامل يرأسه أحد المحافظين الثلاثة دورياً وتكون لرئاسة الإقليم كل الاختصاصات والصلاحيات التي يمكن أن تكون لوزارة شئون سيناء المقترحة.

كما نشدد على أهمية إصدار مرسوم بقانون يمنح أهل سيناء حق تملك الأراضي التي يشيدون عليها منازلهم أو يباشرون فيها مشروعاتهم الزراعية وغيرها من أنشطة وذلك حسب المنطق الذي صدر بموجبه قرار رئيس الجمهورية السابق رقم 632 لسنة 1982 والذي افرغه من مضمونه قرار رئيس الوزراء أحمد نظيف رقم 2041 لسنة 2006 الذي اعتبر كل أراضي سيناء مملوكة للدولة يجري التعامل عليها وفق قانون المناقصات والمزايدات وبأسعار يوم التعامل!

ولن يكتمل انطلاق تنمية سيناء إلا بإنهاء اسلوب التعامل الأمني مع أبنائها والإفراج العاجل عن كل المعتقلين منهم من دون صدور أحكام قضائية ضدهم.

وثمة اقتراح أراه مهماً للمساهمة في إعادة بناء الاقتصاد الوطني عن غير طريق الاقتراض من البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية، وذلك بحشد طاقات المصريين العاملين بالخارج وكلهم مشوقون للمساهمة في تعزيز اقتصاد الوطن. لذا أدعوكم إلى عقد مؤتمر اقتصادي يحضره ممثلو المصريين بالخارج لمناقشة أوجه ومجالات مساهماتهم في دعم اقتصاد مصر، كما اقترح طرح سندات بالدولار بفائدة مخفضة يكتتب فيها المصريون فقط وتستخدم

حصيلتها في تمويل مشروعات النهضة الاقتصادية الكبرى ذات الجدوى الحقيقية.

ونحن في حكومة الظل الوفدية على استعداد للمشاركة في الترتيبات الخاصة بهذا المؤتمر إن قبلتم الفكرة.

الأخ الكريم دكتور عصام شرف مع تمنياتي لمصر بالتقدم ولك بالتوفيق أرجو أن يتضمن خطابك الأسبوعي القادم ما يطمأن المصريين على مستقبل الأيام القادمة حتى تنتهي الفترة الانتقالية والوصول إلى شاطئ الديمقراطية والحرية والسيادة للشعب. ووفاء بالتزامنا نحو مصرنا الغالية وتأكيداً لوقوفنا صفاً واحدا سوف نوافيكم بخطة متكاملة أعددناها للتحول الديمقراطي وتحقيق أهداف الثورة.

لقراءة الخطة المقترحة اضغط الرابط التالي:

-موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

## 11. ثورة 25 يناير «المفترى عليها»[10]

الخميس 25-01-2018 19:05 | كتب: سحر الجعارة |

من أي زاوية يمكن- الآن- تقييم ثورة 25 يناير 2011، من زاوية يهيمن عليها «رجال مبارك» ويتصدرون المشهد، أم من زاوية أنها «خطيئة سياسية» يجب التكفير عنها بإعادة «الأوضاع كما كانت عليه»؟!.

هل يعيد التاريخ نفسه ويعيد إنتاج قوى الفساد والاستبداد، وتكريس بقاء «النخبة الفاسدة» وشلل «الإعلام المضلل» وكتائب «النضال الإلكتروني» على تويتر وفيسبوك.. أم أن الشعب قرر أن يصحح أخطاءه، فى مناخ مختلف تماما يؤمن بأن (من لا يملك قوت يومه لا يملك حريته)، وأن «الإرهاب» قد صادر المزايدات السياسية، وجعل «الشعب» هو أقوى «حزب سياسي» يتحكم فى الشارع وفى صندوق الانتخابات.. ويحول معركة «الحرية» إلى معركة «تنمية»؟!.

كنت ومازلت ضد مشروع «التوريث»، لم أتصور- آنذاك- أن الوريث الشرعي لـ«مبارك» كان يتربص بمصر من تحت الأرض وخرجت جماعة «الإخوان» لترث الحكم.. لم نكن نعرف ساعتها «من يقود الثورة»، ولا حددت «قيادات التحرير» البدائل للنظام الذى أطاحت به.. لقد تحول التحرير إلى بئر ممتلئة بالتمويل من أوروبا وأمريكا وقطر.. ودنست الدولارات من كنا نراهم بعيون رومانسية: عنوان «النقاء الثوري»!.

معظم من شارك فى 25 يناير لم يسأل: وماذا بعد «مبارك»؟.. ولم يعرف حتى الآن: من الذى قتل «الشهداء»؟.. من زوّر الانتخابات الرئاسية لصالح المعزول «مرسى».. ومَن الذى سلّم البلد للإخوان؟!.

كنا ولانزال عاجزين عن حل ألغاز 25 يناير: هل كانت «ثورة» أم «مؤامرة» انزلقنا إليها دون حذر.. أم كانت «انقلاباً ناعماً» ضد مشروع «التوريث»؟.. هل كانت فعلا خطة اللواء «عمر سليمان»، نائب رئيس الجمهورية السابق، هي تسليم

[10] ثورة 25 يناير «المفترى عليها(almasryalyoum.com) »

«الإخوان» للشعب.. أم أن الانفلات الأمني واقتحام السجون وتسلل التنظيمات الإرهابية لمصر أطاح بكل الخطط؟!.

لن نجد أي إجابات شافية عن تلك التساؤلات، خاصة بعدما تبدلت الأدوار والأقنعة.. وانفرد بالبطولة من أكل على موائد «مبارك والعسكر والإخوان» دون حياء.. اليقين الوحيد الذى نملكه الآن هو أن ثورة 30 يونيو وما أعقبها من سياسات، استطاعت تصحيح الأوضاع «الأمنية» تحديدا، والحفاظ على مؤسسات الدولة، رغم وجود خلايا إخوانية وشلل فساد فيها.. ورغم «الظرف الإقليمي» الذى يضع القوات المسلحة على حدود مفتوحة للحرب ضد الإرهاب!.

كنت في «ميدان التحرير»، وكان معي «أصدقاء» بدّلوا قناعاتهم واعتبروا أن 30 يونيو تجبّ ما قبلها.. والحقيقة أنه لولا 25 يناير لما كانت 30 يونيو، وأن «الشعب» هو البطل الحقيقي فى الثورتين.. يقيناً، مع انحياز القوات المسلحة لإرادته.

على المستوى الإنساني توقفت تماماً عن مناقشة ثورة 25 يناير: كلهم مذنبون: (من هتف يوماً «يسقط حكم العسكر»، ومن هلل للإخوان... إلخ قائمة المنكوبين بحب الوطن والغرق فى شؤونه وشجونه).. إلا هؤلاء: كتيبة من الشباب الطاهر ذهبوا إلى «التحرير» مؤمنون بالحق فى التعبير.. فى التغيير.. راهنوا على رجال مثل «البرادعى»، حتى اكتشفوا أنها زعامات صُنعت فى «هوليوود». كنت داخل مستشفى «قصر العيني»، يدى فى يد «جهاد» ابن شقيقتي الذى تربّى بين أحضاني، وهناك كان يرقد صديقه «طارق» مرشقاً برصاص الخرطوش.. هذان شاهداي على أن ثورة يناير لا علاقة لها بنشطاء السبوبة، ولم تندلع بمؤامرة أجهزة المخابرات العالمية.. إنه جيل لم ينتمِ يوماً لحزب، ولا تدرّب فى «صربيا».. وهم أول من سدد فاتورة «الديمقراطية» والاحتكام للصندوق.

هم أيضا صناع 30 يونيو، لكن أغلبيتهم انسحبوا بعدما أصبحت تصفية رموز يناير وتشويههم «واجبا وطنيا»!.

«الورد اللي فتح فى جناين مصر» لم يعد يبالى بالدستور المحطم ولا مجلس النواب ولا الانتخابات الرئاسية..

ذبلت رغبته فى «المشاركة» وجلس فى مقاعد المتفرجين ينابع «مؤتمرات الشباب».. وينتظر أن تتحقق أحلامه فى الحرية والديمقراطية من أعلى قمة السلطة: «من القيادة السياسية».. فلننتظر.

https://youtu.be/eTTFimn6hps

https://youtu.be/_cq3wg42yWk

https://youtu.be/mt9jil0v_ME

لا حول ولا قوة إلا بالله!!!

## 12. فى الذكرى السابعة: ثورة يناير.. حُلمٌ لم يكتمل[11]

الأربعاء 24-01-2018 | كتب: ريهام العراقي، آيات الحبال، خالد الشامي، مينا غالي، محمد البحراوي، محمود جاويش، ريهام جودة، هالة نور، حاتم سعيد، سعيد خالد، مي هشام |

دعوةٌ عبر الفضاء الافتراضي لم يلتفت إليها الكثيرون، استجاب لها الآلاف عبر موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك»، وترجمها الملفات على أرض الواقع يوم 25 يناير 2011؛ للمطالبة بـ«العيش والحرية والعدالة الاجتماعية».

7 سنوات مرَّت على الثورة التي صنعها خِيرةُ شباب الوطن، وبذلوا فيها دماءهم الذَّكية، رافعين شعار: «سلمية.. سلمية»، مُتسلِّحين بحب الوطن، وتحدوهم آمالُ التغيير لمستقبل أفضل بعد أن جَثَم حزبٌ واحدٌ على صَدْر الوطن 30 عاماً، وكان آخر مسمار في نعشه تزوير انتخابات 2010 ليستأثر وحده بـ 420 مقعداً من أصل 518.

ورغم عدم تحقيق الثورة الكثير من أهدافها فإن مَنْ ينظر لنصف الكوب المملوء سيجدها نجحت في «تحديد مدة الرئاسة بـ 4 سنوات، ولفترتين فقط»، بعدما كانت مفتوحة، ناهيك عن خَلْق أكبر درجة تحوُّل اجتماعي وإعلامي وسياسي ظهر جلياً في المشاركة غير المسبوقة في الاستفتاء على الدستور في مارس 2011 وانتخابات البرلمان والرئاسة التي لحقته.

ولاتزال هناك أحلامٌ عديدة تراود المصريين بعد الثورة، كان من أبسطها: القضاء على البطالة، ومواجهة ارتفاع الأسعار، وإعادة الأمن والأمان إلى الشوارع، واستعادة مصر مكانتها أفريقياً وعالمياً.. فهل تحقَّقت تلك الأحلام أم شاخت وذَبَلت، وكيف يرى المشاركون في أحداث الثورة الواقع السياسي والاجتماعي بعد «7 سنين ثورة»؟، وما أحلامهم في السنة الثامنة؟.

---

[11] في الذكرى السابعة: ثورة يناير.. حُلْمٌ لم يكتمل(almasryalyoum.com)

## مواطنون: أسقطت نظاماً فاسداً و«حلمنا كل واحد يأخذ حقه»

«عيش- حرية- عدالة اجتماعية».. رغم مرور سبع سنوات على ثورة 25 يناير، إلا أنه ما زالت تتردد تلك الشعارات في أذن عم رجب، الرجل الخمسيني الذي حرص على النزول إلى ميدان التحرير، ولم تمنعه الحواجز الحديدية التي أغلقت شوارع وسط القاهرة، لمنع المتظاهرين من التجمع في المدينة، خرج غاضبا وحاملا أحلامه البسيطة التي لم يستطِع تحقيقها في شبابه. داخل أحد المقاهي الشعبية بوسط القاهرة جلس رجب بملامحه الهادئة، مرتديا نظارته الطبية يتصفح إحدى الجرائد الخاصة، يحتسى كوب الشاي، ابتسم بهدوء عند سؤاله عن أمنياته في السنة الثامنة للثورة، قائلا: «نلاقى لقمة العيش.. والغلبان يلاقى مكان يتعالج فيه»، وهى نفس الأمنيات التي خرج من أجلها رجب إلى الميدان التي لم تتحقق حتى الآن على حد قوله.

طوال السبع سنوات الماضية حاول رجب أن يحكى لأحفاده عن 18 يوم اعتصام داخل ميدان التحرير، لم يندم يوما واحدا عن مشاركته في إسقاط مبارك، ويرى أن ثورة يناير من أعظم الثورات التي شارك فيها الملايين، وأنه إذا رجع الزمن إلى الخلف لشارك فيها من جديد. المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

## نواب: أهدافها لم تصل للشارع والمشروعات القومية «إنجاز»

تباينت ردود فعل عدد من أعضاء مجلس النواب على ما تحقق وما لم يتحقق من أهداف ثورة 25 يناير، ففي الوقت الذي ذكر فيه البعض أن أهدافها لم تصل إلى الشارع في ظل غياب الحريات التي نادت بها، لكنّ هناك آخرين رأوا أن المشروعات العملاقة والطرق والعاصمة الإدارية والمحطة النووية تعتبر من أهم الإنجازات التي تحسب في مجموعها للثورة.

قال النائب أسامة شرشر، إن ثورة 25 يناير قامت من أجل العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، لكنها لم تتحقق، فالحكومات المتعاقبة أهملت المواطن الفقير، بل زادت من الأعباء، خاصة بعد تعويم الجنيه، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل غير مسبوق وتضاءلت معها قيمة دخول الأفراد.

وأضاف: «لا تزال الحريات غائبة رغم أهميتها، فهي عصب الحياة السياسية والديمقراطية التي خرج من أجلها الشباب في تظاهرات عارمة تنادى بالحرية المسؤولة حتى تكون مصر في صفوف الدول المتقدمة»، موضحا أن 25 يناير نجحت في إحداث التغيير لدى الشباب ورغبتهم في تحقيق آمالهم وأحلامهم حتى ولو طال انتظارها. المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

## قيادات نقابية: الثورة نجحت في إلغاء «الحراسات» وإسقاط نظام فاسد

أكد طارق النبراوي نقيب المندسين أن ثورة 25 يناير تعتبر من الثورات المجيدة في تاريخ مصر، وأنها ساهمت في إسقاط «نظام فاسد» وإلغاء الحراسات المفروضة عليها، وأشاروا إلى أن سقف الحريات مازال متراجعًا، مشددين على ضرورة تعديل قوانين النقابات لتتناسب مع الدستور، وتحسين الخدمات الصحية من خلال قانون عادل للتأمين الصحي.

وقال طارق النبراوي، ، إن ثورة يناير لها أفضالها على النقابة، لأنها ظلت 16 سنة تحت الحراسة، مضيفا: «نحن في حركة (مهندسون ضد الحراسة) حصلنا على أحكام قضائية نهائية بإنهاء الحراسة على النقابة حتى 2008، وكانت في مواجهة وزراء الري الموجودين ورئيس محكمة جنوب، المشرف على انتخابات النقابة وفقًا لقانون 100 القديم». وتابع «النبراوي» لـ«المصرى اليوم»: «كان هناك

تعنت غير مبرر قانونيا بعد إجراء الانتخابات وعدم إنهاء الحراسة التي كانت تعطى للنظام أفضل وضع في النقابة، ولكن بعد ثورة يناير تم إلغاء هذه الحراسات وأجريت أول انتخابات في 25 نوفمبر 2011، والفضل يعود إلى ثورة يناير». المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

## المخرج الكبير داوود عبد السيد: «يناير» ثورة الحرية وليست «الجياع» ووصفها بالمؤامرة «كلام فارغ»

قال المخرج الكبير داوود عبد السيد، أحد الرموز الفنية والثقافية إن هذه الثورة العظيمة ليست مؤامرة كما يردد البعض، وأن مشكلتها الوحيدة أنها افتقدت وجود قيادة منذ البداية. وأضاف أن «ثورة يناير لن تتكرر مرة أخرى بسبب الخوف من الفوضى»، وأن الحل في رفع سقف الحريات خلال الفترة المقبلة هو العمل القانوني، مثل تقديم مرشحين وبدائل، لافتاً إلى أن الخوف القادم من جوع الناس.

■ ماذا تتذكر من يوميات ثورة 25 يناير؟

- ما رأيته في ميدان التحرير وفى ميادين مصر شيء عام، حيث بدأت الفترة من 25 إلى يوم 28 يناير بجموع بسيطة تناضل من أجل الجلوس في ميدان التحرير لفترة أطول لاكتساب الوقت من أجل إحداث تغيير في السلطة يكون مصدره الميدان، ثم تلتها الفترة من 28 يناير إلى 11 فبراير التي أصرت فيها جموع الشعب المصري الغفيرة على رحيل نظام مبارك، رأيت ميدان التحرير مثل الموالد الشعبية، كان به استرخاء واطمئنان في نفوس الثوار تحت حراسة الجيش. المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

## طارق الخولى أمين لجنة العلاقات الخارجية بـ«النواب»: «الثورة في منتصف الطريق.. والقوى الرجعية نالت منها

قال النائب طارق الخولى، أمين سر لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب، عضو لجنة العفو الرئاسي، أحد مؤسسي حركة 6 إبريل، قبل ثورة 25 يناير، إن الثورة في منتصف الطريق ومن الصعب حاليا الحكم عليها بأنها نجحت أو فشلت، مشيرا في حواره لـ«المصرى اليوم»، إلى أن الثورة تأكل أبناءها، كما أنها تعرضت للنيل من القوى الرجعية بسبب تصدر بعض المشاهير الذين ربطت بهم علاقات مع دول وتمويلات أجنبية وإلى نص الحوار:

■هل نجحت ثورة 25 يناير أم فشلت؟

-من الصعب أن نحكم حكما مطلقا على الثورة بالنجاح أو الفشل، لكن يكفى أن نقول إنها في مرحلة اختبار ولا تزال في منتصف الطريق، فالأهداف التي خرجت من أجلها الثورة وتم التعبير عنها تهدف لبناء مجتمع ديمقراطي حر، ونحن الآن بصدد الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي، فلم يعد هناك رئيس يجلس إلى الأبد على كرسي الحكم، وذلك بعد التأسيس لوجود انتخابات حرة نزيهة، كما أن عمليات القبض على الفاسدين وهم في مناصب عليا إما كانت موجودة في السابق ولم يتم الإعلان عنها وإما لم تكن موجودة بالفعل مقارنة بما نحن عليه الآن، فليس غريبا الآن أن نشاهد محافظين ووزراء ومسؤولين يتم القبض عليهم بمنتهى الشفافية، فضلا عن وجود برلمان حقيقي يعبر عن توجهات مختلفة، وهناك تحديات تتعلق ببناء الحياة الحزبية وصولا لتداول السلطة ولو تحقق ذلك سيكون هناك استقرار كامل المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

## تباين آراء الأحزاب حول تحقيق أهداف الثورة

تباينت آراء الأحزاب ما بين متفائل بنتائج الثورة ويرى أنها حققت ما لم يكن ليتحقق إلا بثورة، وبين متشائم يرى أن ما حققته الثورة في أيامها الأولى تم التراجع عنه وخسرته الثورة بسبب سياسات الحكم القائمة.

قال مدحت الزاهد، رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي: «يمكن تقسيم نتائج الثورة إلى 3 جوانب: الأول هو ما تحقق من الثورة، مثل تطوير الوعى الشعبي وخلق نموذج لمصر من جديد يتمثل في حشود الملايين في الميادين، والتي لم تكن مشهداً عبثياً، حيث تآخى فيه المسلم والمسيحي واختفت العنصرية الذكورية، وشاركت المرأة في الثورة، وكذلك ظهرت التيارات السياسية المختلفة على منصاتها في صورة حضارية، عبر فيها كل فصيل عن رأيه بحرية دون خلافات حقيقية، وتجلى الطابع السلمى لها بنزول الأطفال للمشاركة، وحتى المظاهر الدخيلة مثل التحرش كانت مقصودة لتفريغ الميادين، وهو ما يعنى أن الشعب المصري قادر على بناء ديمقراطية عميقة يتآخى فيها كل الأطياف والمذاهب". المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

## أغاني الثورة: خرجت من رحم الميدان رصدت أحداثها وحُفرت في ذاكرة المصريين

في الذكرى السابعة لثورة 25 يناير قد تغيب عن أذهاننا الكثير من مشاهدها وتفاصيلها وأحداثها وصورها، لكن تظل الأغاني التي خرجت من رحم ميدان التحرير عالقة في ذاكرة المصريين، حيث حركت وجدانهم ومشاعرهم، وكان لها تأثير قوى ظل موجودا حتى الآن، وجاءت معبرة وراصدة لمعظم أحداث الأيام الـ 18 لثورة يناير، وتمتعت بلغة بسيطة وسهلة يتفهمها الشباب، واعتبرها البعض من أهم إيجابيات الثورة.

ومن أهم أغاني الثورة «بحبك يا بلادي»، التي غناها عزيز الشافعي ورامي جمال، وهى من كلمات وألحان عزيز الشافعي، الذي يعتبرها الأفضل على

مدار مشواره والمحبة إلى قلبه، ويقول إنها عنوان لمشواره في عالم الموسيقى، ويفتخر بقربها من قلوب الشعب المصري. المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

## «عيش.. حرية.. سينما» «شريط» ممنوع من العرض.. وجوائز في المهرجانات

بين أعمال ترصد الانطباعات الأولى عن ثورة 25 يناير، وأخرى اعتمدت على قشور سطحية تنطلق من وهج الحدث الذي هز مصر قبل 7 أعوام، لمجرد أن يُحسب لها تناولها للثورة، وأعمال ثالثة حولت الثورة وما شهده المصريون من لجان شعبية وخلل أمنى وسقوط شهداء إلى «نكتة» وإفيهات لإضحاك الجمهور، جاءت الأفلام السينمائية التي قدمت عن أقرب ثورة في التاريخ الحديث أثرت في كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال السنوات الأخيرة.

وتعثر طريق تلك الأفلام- خاصة غير الكوميدية منها- لعرضها بالسينمات للجمهور، وبعضها لم يحظ بموافقة الرقابة بحسب ما أعلن صناعه، ولتظل الأعمال الوثائقية الأنجح في رصد ثورة 25 يناير وما مر به المصريون، ولتبقى الأصدق تعبيرا والأكثر غزارة بعد 7 أعوام منها.

وخلال السنوات الماضية تم تقديم ما يربو على 30 فيلما وثائقيا منها «مولود في 25 يناير» للمخرج أحمد رشوان، و«جمعة الرحيل» للمخرجة منى العراقي، و«إيد واحدة» للزمخشري عبدالله، و«حظر تجول» لأحمد الطنبولى، و«اسمى ميدان التحرير» لعلى الجهينى، و«موقعة الجمل» أحمد عبد الحافظ، و«عيون الحرية» لأحمد صلاح الدين، و«برد يناير» لروماني سعد، و«18 يوم في مصر» لأحمد صلاح، و«غنى حرية» لأحمد الهوارى، و«العودة إلى الميدان» للمخرج التشيكي بيتر لوم، و«أنا والأجندة» لنيفين شلبي، و«نصف ثورة» لكريم عبدالحكيم، و«رغيف عيش وحرية» لطارق الزرقاني، و«الشهيد والميدان» لعلى الغزالى. المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

## «أبو النجا»: ٢٥ يناير ستبقى الحدث الأهم وعنوانها السلمية

أكد الفنان خالد أبو النجا، أن ثورة ٢٥ يناير كانت وراء تقدمنا خطوة تاريخية عظيمة للأمام وستبقى الحدث الأهم عنوانه السلمية وما زلنا وسنعيش تداعياته لحقب مقبلة حتى نصل لأهدافها النبيلة والسامية من عيش وحرية وعدالة اجتماعية، وخبرتنا الآن تؤكد بعد تجربة الإخوان على مبدأ المساواة وتوافق الجميع بلا إقصاء وترهيب أي فصيل من شركاء الوطن على حساب الآخر كما فعل الإخوان.

وأضاف: «الدرس كان مهما للجميع في أن نواجه أنفسنا بصدق وكدنا أن نصل إلى يقين بوجوب فصل الدين عن الدولة، والعودة لشخصية وروح مصر الأصيلة، فالوطن للجميع وبالتساوي والدين لله وبكامل حرية الاعتقاد، إلا أننا رجعنا خطوة للوراء أخرى بتحدي الإخوان العبثي الإقصائى لباقي الشعب، ثم خطوة للأمام متوقعة للتصحيح بثورة ٣٠ يونيو لسحب الثقة من الإخوان والمطالبة بانتخابات مبكرة وهو مطلب وحق ديمقراطي أصيل للشعب لم يفهمه أو يحترمه الإخوان» وشدد على أن الثورات العربية هي الحدث الأهم والأعظم في التاريخ المعاصر. المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

## أفلام تنبأت بالثورة.. و«365 يوم سعادة» أكثر المنصرفين

تنبأت أفلام عديدة باقتراب موعد الثورة، وتعاملت الرقابة على المصنفات الفنية مع هذه الأعمال باعتبارها متنفسا لحالة الاحتقان التي كان الشعب يمر بها، دون أن تدرك أن الشعب حدد 25 يناير موعدا لثورته الخالدة، وفى مقدمة هذه الأفلام: «هي فوضى» للمخرج الكبير الراحل يوسف شاهين، وهو العمل الأول لـ«شاهين» الذي يكتب فيه- إلى جوار اسمه- اسما لمخرج آخر، هو خالد يوسف، الذي كان مساعدا لـ«شاهين» في أكثر من فيلم.

ناقش «هي فوضى» قضية الفساد، وطرح قصة تدور بشكل أساسي حول شخصية واحدة، كما أبرز الفساد المتجسد في القمع المباشر والرشوة

والمحسوبية وتزوير الانتخابات والسيطرة الغاشمة للسلطة والكبت الجنسي، كما أبرز الفيلم نوعا من المقاومة، وصولا إلى ثورة جماعية في النهاية، واشتهر الفيلم بإفيه «دولة حاتم»، التي كان يقصد بها أمناء الشرطة.

وفى فيلم آخر، هو «حين ميسرة»، قدم مخرجه خالد يوسف قصة من أواخر التسعينيات، تدور أحداثها حول شاب في مقتبل العمر يحاول جاهدا أن يعيش ويعول أسرته وأبناء إخوته في ظل ظروف قاسية جدا. يصل به الحال إلى التوجه إلى العمل في المخدرات والبلطجة من أجل لقمة العيش.

مقطع من فيلم "حين ميسرة"

https://youtu.be/AAfmc0pegp8

والفيلم كما قال المخرج يدعو إلى تصحيح الأوضاع وليس إلى نشر الشذوذ والبلطجة، فهو يحذر من القنبلة الموقوتة، التي أصبحت تعيش في الشارع المصري. المزيد

[اضغط على كلمة المزيد لقراءة باقي الموضوع]

## أول شهيد

لم تقتصر تظاهرات ثورة يناير على ميدان التحرير فحسب، وإنما ميادين التحرير في بر مصر، ومن بينها تظاهرات السويس والإسكندرية، وقد سقط «مصطفى رجب» أول شهداء الثورة في الخامس والعشرين من يناير في تظاهرات مدينة السويس.

## حماية المتحف

على خلفية نهب المتحف المصري من قبل مُخربين في جُمعة الغضب، تعهدت سلاسل ودروع بشرية في الأيام التالية بالتحالف مع قوات الجيش لحماية المتحف المصري من التخريب والاستيلاء على محتوياته.

## فرحة الشحي

بتاريخ الحادي عشر من فبراير، خرج اللواء عمر سليمان، نائب الرئيس وقتها ببيان تنحى الرئيس مُبارك.

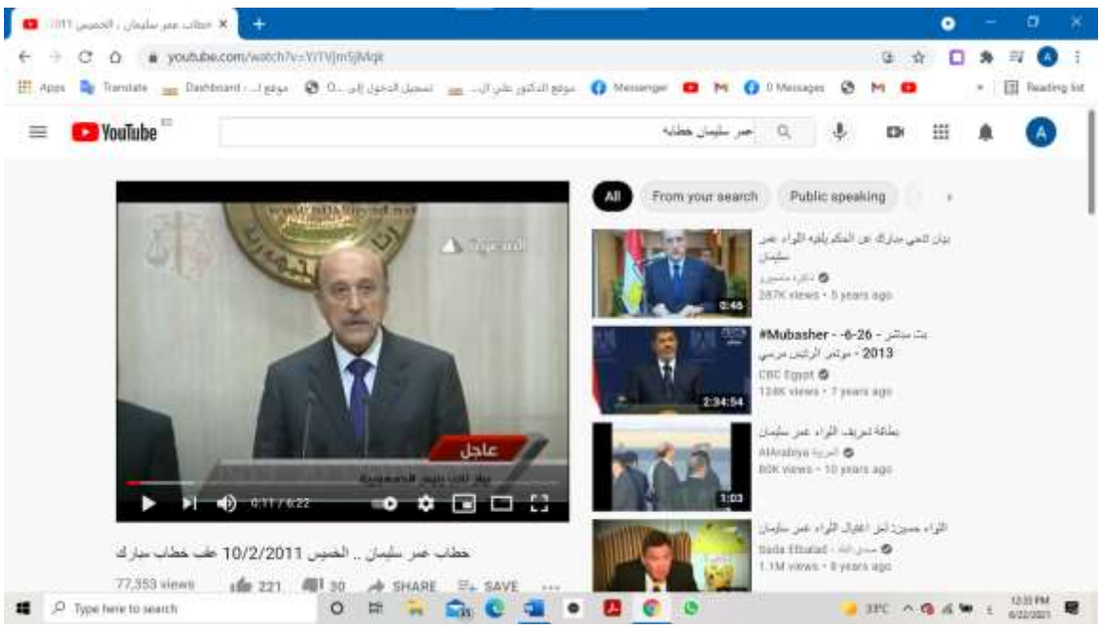


https://youtu.be/YJ1Vjm5jMqk

10/2/2011

https://youtu.be/ql012rfUdf0

11/2/2011

بيريز يشكر مرسي على التهنئة

## 1. مظاهرات 30 يونيو 2013 في مصر[12]

من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة

| مظاهرات 30 يونيو | |
|---|---|
| | |
| التاريخ | 30يونيو 3- 2013 يوليو2013 |
| المكان | مصر |
| الأهداف | المعارضة :المطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة.<br>المؤيدون :المطالبة ببقاء الرئيس محمد مرسي. |
| قادة الفريقين | |
| حملة تمرد<br>جبهة الإنقاذ الوطني<br>القوات المسلحة المصرية<br>الشرطة المصرية | التحالف الوطني لدعم الشرعية<br>الإخوان المسلمين<br>حزب الحرية والعدالة |

جرت مظاهرات 30 يونيو 2013 في مصر في محافظات عدة، نظمتها أحزاب وحركات معارضة للرئيس محمد مرسي. توقيت المظاهرات كان محددًا مسبقًا منذ أسابيع. طالب المتظاهرون برحيل الرئيس محمد مرسي، الذي أمضى عامًا واحدًا في الحكم. في يوم 3 يوليو، أعلن وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي وقتها انهاء حكم محمد مرسي، وتسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا، المستشار عدلي منصور الذي رقى السيسي إلى رتبة المشير بعد ثمانية أشهر.

[12] مظاهرات 30 يونيو 2013 في مصر - ويكيبيديا(wikipedia.org)

في اليوم الأول من التظاهرات وقع قتلى وجرحى. وأحرقت مكاتب لجماعة الإخوان المسلمين، ومقرها في المقطم بالقاهرة.[1] الاشتباكات عند مقر الإخوان في المقطم أوقعت 10 قتلى.[2] في اليوم التالي، وقد جرت مظاهرات في الشهر نفسه للقوى المؤيدة للرئيس، وحملت شعارات "نبذ العنف" و"الدفاع عن الشرعية".

في عصر اليوم التالي، 1 يوليو، أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانًا يمهل القوى السياسية مهلة مدتها 48 ساعة لتحمل أعباء الظرف التاريخي، وذكر البيان أنه في حال لم تتحقق مطالب الشعب خلال هذه المدة فإن القوات المسلحة ستعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها.[3] في أعقاب ذلك، طالب كل من حزب النور السلفي والدعوة السلفية الرئيس محمد مرسي بالموافقة على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وجاء في البيان تعبير عن الخشية من عودة الجيش للحياة العامة.[4] وفي نفس اليوم استقال خمس وزراء من الحكومة المصرية تضامنًا مع مطالب المتظاهرين، واستقال مستشار الرئيس للشؤون العسكرية الفريق سامي عنان، الذي قال أن منصبه كان شرفيًا ولم يكلف بأي مهمة.[5] وقدم 30 عضوًا في مجلس الشورى استقالاتهم.[6] وذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط، وكالة الأنباء الرسمية، أن محمد كامل عمرو وزير الخارجية قدم استقالته، ولم تقدم تفاصيل أكثر.[7] وفي الليل، أصدر التحالف الوطني لدعم الشرعية بيانًا جاء فيه إعلان الرفض البات والمطلق محاولة "البعض استرداد هذا الجيش للانقضاض على الشرعية والانقلاب على الإرادة الشعبية".[8] وقد أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها تضامنها مع بيان القوات المسلحة مذكرة بأنها تقف على مسافة واحدة من جميع التيارات السياسية.[9] وأسهم بيان الجيش في دفع مؤشرات البورصة المصرية حيث زادت القيمة السوقية للأسهم نحو عشرة مليارات جنيه.[10]

https://youtu.be/vxhcDzoCe9g

وأصدرت الرئاسة المصرية بيانًا في الساعات الأولى من الثلاثاء 2 يوليو جاء فيه أن الرئاسة المصرية ترى أن بعض العبارات الواردة في بيان الجيش "تحمل من الدلالات ما يمكن أن يتسبب في حدوث إرباك للمشهد الوطني المركب".[11] في 3 يوليو، وبعد انتهاء المهلة التي منحتها القوات المسلحة للقوى السياسية، في التاسعة مساءً، وبعد لقاء مع قوى سياسية ودينية وشبابية، أعلن وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي وقتها والمشير حاليا، إنهاء حكم الرئيس محمد مرسي على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، مع جملة إجراءات أخرى أعلن عنها.[12] وتبع ذلك البيان احتفالات في ميدان التحرير وعدد من المحافظات المصرية.[13]

## الخلفية والتحضير

تولى محمد مرسي رئاسة الجمهورية بعد فترة أدار فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة شؤون البلاد عقب سقوط حكم محمد حسني مبارك الذي أعلن تنحيه عن الحكم بعد 18 يومًا من التظاهرات. مع مرور عشرة أشهر على حكم محمد مرسي، تأسست حركة تمرد في 26 أبريل 2013، وهي حركة تجمع توقيعات المصريين لسحب الثقة من محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. أعلنت الحركة عن جمع 22 مليون توقيع لسحب الثقة من مرسي، ودعت هؤلاء الموقعين للتظاهر يوم 30 يونيو.[14] وقد تجاهل مرسي هذه التوقيعات ورفض اجراء الانتخابات المبكرة واصفا اياها بالمطالب العبثية.[15] ورفضت المعارضة دعوة محمد مرسي للحوار وتشكيل لجنة لتعديل الدستور والمصالحة الوطنية، وذلك في خطاب امتد لساعتين ونصف. وتلا محمد البرادعي بيان جبهة الإنقاذ المعارضة، وقال إن خطاب محمد

مرسي "عكس عجزًا واضحًا عن الإقرار بالواقع الصعب الذي تعيشه مصر بسبب فشله في إدارة شؤون البلاد منذ أن تولى منصبه قبل عام". وتمسكت الجبهة بالدعوة إلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة.[16]

دعا شيخ الأزهر أحمد الطيب في بيان كل مصري إلى تحمل مسؤوليته "أمام الله والتاريخ والعالم" وحذر من الانجراف إلى الحرب الأهلية "التي بدت ملامحها في الأفق والتي تنذر بعواقب لا تليق بتاريخ مصر ووحدة المصريين ولن تغفرها الأجيال لأحد". ودعا بابا الأقباط الأرثوذكس تواضروس الثاني المصريين إلى التفكير معًا والتحاور معًا، وطلب منهم الصلاة من أجل مصر.[14]

## 30 يونيو

تجمع عدد كبير من معارضي نظام الرئيس المصري محمد مرسي في الذكرى الأولى لتوليه منصب رئيس الجمهورية مطالبين بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وقد تركزت التجمعات في ميدان التحرير وفي الميادين الرئيسية في عدد كبير من المحافظات، فيما خرج أنصار مرسي في تظاهرات مؤيدة له في أماكن مختلفة أبرزها وأكبرها في ميداني رابعة العدوية والنهضة

في القاهرة قامت حركة تمرد بالتظاهر أمام قصر الاتحادية وعرض الاستمارات التي وقعها عدد كبير من المصريين، بلغ 22 مليون بحسب ما اعلنته الحركة،[14] مطالبة بعزل محمد مرسي.

## 1 يوليو

أصدر وزير الدفاع المصري آن ذاك الفريق أول عبد الفتاح السيسي بيانًا في الرابعة عصرًا بتوقيت القاهرة، ذكر فيه "مظاهرات وخروج شعب مصر العظيم" وأن "من المحتم أن يتلقى الشعب ردًا على حركته، وعلى ندائه من كل طرف يتحمل قدرًا من المسؤولية في هذه الظروف الخطرة المحيطة بالوطن". وأشار البيان إلى أن القوات المسلحة "لن تكون طرفًا في دائرة السياسة أو الحكم". وأن الأمن القومي للدولة معرض لخطر شديد إزاء التطورات التي تشهدها. البيان أشار أيضًا إلى معاناة الشعب المصري، وأنه "لم يجد من يرفق به أو يحنو عليه". أمهلت القوات المسلحة في بيانها هذا مهلة 48 ساعة للجميع "لتلبية مطالب الشعب".[3]

اثار إصدار هذا البيان فرحة واضحة في المطالبين بإسقاط الرئيس في جميع أنحاء البلاد، واستمرت صيحات "الجيش والشعب إيد واحدة".[17]

## 2 يوليو

أصدرت محكمة النقض حكمًا ببطلان تعيين النائب العام طلعت عبد الله، الذي شغل المنصب بعد عزل مرسي لعبد المجيد محمود.[18] ووقعت اشتباكات في محيط جامعة القاهرة استمرت إلى صباح اليوم التالي، أدت إلى مقتل 22 شخصًا.[19]

## 3 يوليو

- مقالة مفصلة: انقلاب 3 يوليو 2013 في مصر[13]

لقراءة المقالة اضغط على الرابط التالي:

تقرير ويكيبديا عن ثورة 30 يونيو 2013 التي أُطلق عليها "انقلاب" ب – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

أعلن المتحدث العسكري العقيد أحمد علي أن قيادة القوات المسلحة تجتمع بقيادات سياسية ودينية شبابية، وأضاف أن بيانًا سيصدر عن القيادة العامة بعد انتهاء الاجتماع. في أثناء ذلك نُشر على صفحة فيس بوك الخاصة بمستشار الرئيس للشئون الخارجية عصام الحداد منشورًا باللغة الإنجليزية، جاء في مقدمته "من أجل مصر والدقة التاريخية هيا ندعو ما يحدث في مصر باسمه الحقيقي: انقلاب عسكري". وقال أن هذه الكلمات ربما تكون آخر ما يكتب على صفحته. لكن المنشور ذكر أيضًا أن شعبية الرئيس مرسي تراجعت بشدة.[20]

بعد اجتماع لقادة القوات المسلحة مع قوى سياسية ودينية وشبابية، في حوالي التاسعة مساءً بتوقيت القاهرة، أذاع التلفزيون الرسمي بيانًا ألقاه وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، أنهى فيه رئاسة محمد مرسي، وعرض خارطة طريق سياسية للبلاد اتفق عليها المجتمعون، تتضمن تسليم السلطة لرئيس المحكمة الدستورية العليا حتى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وبين أن له سلطة إصدار إعلانات دستورية. وتشكيل حكومة كفاءات وطنية، وتشكيل

---

[13] كانت مواقع التواصل الاجتماعي في بداية ثورة 30 يونيو 2013 تستخدم تعبير "انقلاب" وبمرور الوقت بدأت في التعبير عما حدث بأنه "ثورة".

لجنة من التيارات السياسية وخبراء الدستور لمراجعة دستور 2012 الذي عطل مؤقتًا. وجاء في البيان أيضًا دعوة المحكمة الدستورية العليا إلى سرعة إصدار قانون انتخابات مجلس النواب.[12]

وحضر ذلك الاجتماع كلا من : عبد الفتاح السيسي، محمد البرادعي، شيخ الأزهر أحمد الطيب، والبابا تواضروس الثاني، ممثل عن حزب النور، ممثل عن حركة تمرد

## إجراءات مصاحبة لعزل محمد مرسي

### شخصيات مُنعت من السفر أو اعتُقلت

صدرت إجراءات قضائية ضد عدد من الشخصيات القيادية في التيار الإسلامي:[21]

| الشخصية | المنصب | الحالة |
|---|---|---|
| محمد مرسي | رئيس الجمهورية | منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو |
| محمد بديع | مرشد جماعة الإخوان المسلمين | منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو |
| خيرت الشاطر | نائب مرشد جماعة الإخوان المسلمين | منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو |
| محمد البلتاجي | قيادي بجماعة الإخوان | منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو |
| صفوت حجازي | داعية إسلامي | منع من السفر، ابتداء من 4 يوليو |
| سعد الكتاتني | رئيس مجلس الشعب السابق | منع من السفر، ابتداء من 4 يوليو |
| عاصم عبد الماجد | عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية | منع من السفر، ابتداء من 4 يوليو |
| صبحي صالح | عضو مجلس الشعب السابق عن الحرية والعدالة | منع من السفر، ابتداء من 4 يوليو |
| عصام العريان | نائب رئيس حزب الحرية والعدالة | منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو |
| عصام سلطان | نائب رئيس حزب الوسط | منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو |

| | | |
|---|---|---|
| حمدي حسن | - | منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو |
| سعد الحسيني | محافظ كفر الشيخ السابق | منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو |
| خالد عبد الله يونس | داعية وإعلامي | اعتقل في ١ يوليو |
| طارق الزمر | رئيس المكتب السياسي لحزب البناء والتنمية | منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو |
| حازم صلاح أبو إسماعيل | مرشح رئاسي سابق، رُفض ترشيح | منع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو |
| أبو العلا ماضي | رئيس حزب الوسط | مُنع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو |
| عبد المنعم عبد المقصود | محامي جماعة الإخوان المسلمين | مُنع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو |
| محمود غزلان | عضو مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين | مُنع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو |
| ماجد الزمر | - | مُنع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو |
| نور الدين عبد الحافظ | مذيع في قناة مصر 25 | مُنع من السفر، ابتداءً من 4 يوليو |

## التفاعل الدولي

### منظمات

- الأمم المتحدة: صدر بيان في ١ يوليو عن المكتب الإعلامي لأمين عام الأمم المتحدة بان كي مون جاء فيه "ينبغي توجيه إدانة قوية لما تردد عن سقوط عدد من القتلى والجرحى وكذلك الاعتداء الجنسي ضد المتظاهرات إضافة إلى أعمال تدمير الممتلكات وذلك رغم ما يبدو من أن الغالبية العظمى من أولئك الذين يشاركون في الاحتجاجات يقومون بذلك سلميًا".[22]
- الاتحاد الأوروبي: أصدر الاتحاد الأوروبي تصريحًا مقتضبًا وردَ فيه: «إننا ندعو جميع القوى السياسية في مصر إلى التزام الهدوء وتجنب العنف ومباشرة الحوار السياسي.»[23]

دول

- نيجيريا: حثَّ وزير الشؤون الخارجية النيجيري أولوغبينغا أشيرو الجالية النيجيرية في مصر على التزام الهدوء يوم الاثنين بعد أحداث العنف الأخيرة، قائلًا: "أنا على اتصالٍ مع سفيرنا في القاهرة. ونحن نراقب التطورات بعناية، ولكن ليس هناك ما يدعو للقلق. أعتقد أن السلطات في مصر ستقوم باحتواء على الوضع. كما أن السفير على اتصال مع قيادة الجالية النيجيرية في مصر بخصوص ضرورة التزام الهدوء".[24]
- أستراليا: أصدرت الحكومة تحذيرًا لمواطنيها الراغبين بالسفر إلى مصر، وصرح وزير الخارجية الأسترالي بوب كار حول العنف الحاصل قائلًا: "للأسف، وردت أيضًا تقارير تفيد بأن المتطرفين الإسلاميين قد هددوا بممارسة العنف ضد الكنائس والمجتمعات القبطية. نحن نحثّ جميع الأطراف على نبذ العنف عند إقامة المسيرات في الشوارع، وعلى الشرطة المصرية ولجيش ممارسة ضبط النفس المناسب حفاظًا على النظام العام."[25]
- تونس: استبعد رئيس الوزراء علي العريض انتقال ما يحدث في مصر إلى تونس قائلًا "أستبعد سيناريو مشابه لما يحدث في مصر لثقتي الكبيرة في وعي التونسيين وقدرتهم على قياس إمكانيات البلاد". وأضاف "منهجنا يتسم بالتوافق والشراكة ولا مبرر في اتجاه إهدار الوقت أو تعميق التجاذبات"، واعتبر أن ما يحدث في مصر انقلاب عسكري عن الشرعية. وهذا ما أكده الرئيس المنصف المرزوقي كذلك.[26]
- الولايات المتحدة: قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما "الرئيس مرسي رئيس منتخب لكن على حكومة مرسي الآن احترام المعارضة وجماعات الأقليات".[27] وتعقيبًا على بيان القوات المسلحة في 1 يوليو، قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية "نحن في عملية استعراض لذلك البيان، ولسنا متأكدين تمامًا عن ما سيحدث بشكل أو آخر في الـ 48 ساعة المقبلة".[28]

- سوريا: قال وزير الإعلام عمران الزعبي إن نموذج جماعة الإخوان المسلمين في السلطة "سقط إلى غير رجعة" وقال إن "نموذج حكم الإخوان في مصر توفي، لكن شهادة وفاته لم تصدر بعد...والإخوان لديهم قدرة استثنائية على التخريب، واستطاعوا أن يخربوا في سنة ما بني منذ ثورة جمال عبد الناصر".[29] لاحقًا، وفي حديث لصحيفة الثورة السورية، قال بشار الأسد إن ما يحدث في مصر "هو سقوط لما يسمى الإسلام السياسي" وأضاف "من يأت بالدين ليستخدمه لصالح السياسة أو لصالح فئة دون أخرى سيسقط في أي مكان في العالم".

https://youtu.be/r0kP4oL3ZjU

https://youtu.be/0KIM15iMUS0

## 2. المشهد لنتائج ثورة 30\6 \ 2013

كتبت الكاتبة والإعلامية: رؤى مظلوم[14]

مصر ستبقى عظيمة بشعبها وبكل انجازات من رئيسها لشعبها وما أحدثته من قفزات نوعية غير مسبوقة يجد انه كانت ولاتزال ثورة مصرية خالصه حددت ماهية الدولة المصرية الحديثة وأهدافها والمستقبل الواعد الذي يتطلع إليه الشعب المصري إضافة الى توطيد العلاقة بالأمة العربية باعتبارها المجال الحيوي للشعب المصري وامتدادها التاريخي من حيث رابطة الدم والثقافة والأديان السماوية.

وفي هذه المناسبة المجيدة توجهت إلى العالم المصري الكبير محمد صلاح الدين النشائي صاحب الإنجازات العلمية التي تركت بصمتها على الحركة العلمية العالمية كما توجهت إلى المفكر السوري نادر عكو صاحب الموسوعات العلمية والتاريخية للحركة الثقافية المصرية وفيما يلي ملخصاً لرايهما في حركة التقدم الذي حققته ثورة 30\6\2013:

ركزت ثورة 30\6\2013 على التخطيط الأمثل للقضايا المتعلقة ببناء دولة وطنية حديثه وعلى تنفيذ إنجازات التنمية المستدامة الشاملة وفق المحاور التالية:

أولا:

النشائي وعكو يرسلان في هذه المناسبة إلى الشعب المصري والقيادة السياسية اسمى آيات الفخر والعرفان بالجميل عليهما لما حصلا عليه من تعليم علمي وإنجازات علمية وفكرية.

ثانياُ:

أكد النشائي وعكو على أن جوهر ثورة 6\30 كان من صنع حركات شعبية مصرية وطنية خرجت من أعماق المحافظات المصرية مطالبة بإنهاء حكم المرشد الإخواني باعتباره تنظيماً وامتداداً لقوى خارجية جاء إلى السلطة في غفلة من الزمن وحكم مصر لمدة عام , وقد جوبهت هذه الثورة بمجموعات

[14] (ثورة يونيو 2013 في عيون العلماء والمفكرين) | جريدة كنوز عربية | مقالات (kenoozarabia.com)

إرهابية إخوانية سفكوا دماء المصريين , وكان لابد للقوات المسلحة المصرية أن تحافظ على سلامة المواطنين وحسمت الأمر لصالح الجماهير الشعبية .

ثالثاً :

لخص النشائي وعكو على أن أهداف ثورة 30 يونيو 2013

- بناء نظام اقتصادي واجتماعي لترسيخ ثقافة الثورة في عمليات التغيير .
- استعادة فاعلية مصر في محيطها الإقليمي والعالمي.
- السعي في سباق مع الزمن لإنجاز مشاريع وطنية كبرى في مقدمتها قناة السويس الجديدة, والربط مع سيناء المصرية
- تعظيم شبكات الحماية الاجتماعية.
- تطوير القدرات العسكرية والعلمية والتكنلوجية.
- اصلاح الأخطاء التي أنتجها حكم الإخوان والتي أدت إلى قطع علاقة الإخوان مع المصريين الفشل الذريع في عمليات البناء والنمو والاستقرار.

اكد النشائي وعكو على الوقوف بقوة مع القيادة السياسة في توجهاته الحكيمة لإدارة البلاد بكل اقتدار.

## «30 يونيو».. ثورة شعب وحكاية وطن[15]

الأحد 30-06-2019 00:21 | كتب: عصام أبو سديرة، محمد القماش، سعيد نافع، تريزا كمال، ممدوح ثابت، عمر الشيخ، وليد صالح، مجدي أبو العينين |

٦ سنوات كاملة تمر اليوم على ثورة ٣٠ يونيو، التى كانت «طوق نجاة» لإنقاذ البلاد من حكم جماعة الإخوان، التى فككت مفاصل الدولة، وضربت بأمنها القومي عرض الحائط.

٦ سنوات مرت بـ«حلوها ومرها» نجحت خلالها الدولة فى استعادة الأمن وبناء الاقتصاد فى معركة حياة أو موت فى حب مصر على جميع الجبهات.. فى سيناء مرابطون أبطال.. وفى كل المحافظات جنود آخرون لا تحركهم سوى العزيمة وحب الوطن من أجل البناء.. هكذا نهضت مصر كالمارد ونفضت عن ملابسها غبار «عام الإخوان» وفتحت صفحات جديدة من حياتها تتلمس خلالها غدًا أفضل على «جبهة الحياة».

### الحرب على الإرهاب.. «معركة حياة أو موت» فى حب مصر

إجراءات أمنية مشددة وضربات استباقية لإحباط المخططات الإرهابية

[15] «30 يونيو».. ثورة شعب وحكاية وطن (almasryalyoum.com)

عقب اندلاع ثورة 30 يونيو فى عام 2013، والإطاحة بحكم جماعة الإخوان، دق خطر الإرهاب أجراس الحرب من جديد، وبات فى شهور معدودة تلت الثورة من أخطر التحديات الأمنية التى تهدد أمن واستقرار البلاد، بعدما نصب الإخوان مسرحا فى اعتصامهم بمنطقة رابعة العدوية فى مدينة نصر، واعتلى الخشبة عدد كبير من قياداتهم، مطلقين شرارة الإرهاب الأسود بالتحريض المباشر على القتل والتخريب. المزيد

اضغط على كلمة المزيد لقراءة الموضوع كاملا

## أسر الشهداء: «الثورة استعادت الوطن.. ومصر ما يغلاش عليها ولادنا»

يعتبرونه عيدًا وليس مناسبة قومية فحسب، حينما تأتى ذكرى ثورة 30 يونيو يسردون تضحيات ذويهم بفخر ويهللون لهذا اليوم: «ولادنا أنقذوا مصر»، ويتمنون استكمال نجاح الثورة ويقولون: «مستعدون نقدم أنفسنا كمشروع شهيد أو أبنائنا».. هكذا حال أسر ضباط الشرطة شهداء الثورة.

«عيد بطولة زوجي الشهيد».. قالتها الدكتورة شيرين يحيى، زوجة الشهيد العميد ساطع النعماني، نائب مأمور قسم شرطة بولاق الدكرور الأسبق»، فهي تتذكر هذا اليوم جيدًا، الذى خرج فيه المصريون لإنهاء حكم جماعة الإخوان: «زوجي كان فى إجازة مرضى، وتركنا ونزل الشارع لحماية المصريين، ولم يعبأ بأسرته حتى ابننا». المزيد

اضغط على كلمة المزيد لقراءة الموضوع كاملا

## مصر تنفتح على العالم.. وتعود لإفريقيا

سعت جماعة الإخوان الإرهابية وحلفاؤها، منذ عام 2013 لتشويه ثورة 30 يونيو الشعبية، التى أطاحت بالرئيس الأسبق محمد مرسى، وتصويرها على أنها «انقلاب عسكري على الشرعية»، وزحفت وراءها صحف ووسائل إعلام عالمية، تداولت تلك المصطلحات المغلوطة فى تقارير عدة إلا أنه سرعان ما تغيرت النبرة العالمية على مستوى الرؤساء وقيادات الدول الكبرى ووسائل إعلامهم، فى تحول يعد انتصارا للدولة المصرية وإنجازاتها على ادعاءات جماعة الإخوان. المزيد

اضغط على كلمة المزيد لقراءة الموضوع كاملا

## فى 6 سنوات.. الأمن يكسر شوكة «الإخوان»

على مدار 6 سنوات، نجحت قوات الأمن فى مواجهة وكسر شوكة جماعة الإخوان الإرهابية، والقضاء على عدد من قياداتها، فيما هرب عدد منها إلى قطر تركيا.

وتعيش الجماعة حاليا أسوأ فتراتها منذ تأسيسها، خاصة بعد القضاء على وجودها السياسي والاجتماعي فى مصر، وخضوع معظم قيادات مكتب الإرشاد ومجلس شورى الجماعة ورؤساء المكاتب الإدارية فى المحافظات للمحاكمات فى قضايا عنف وإرهاب. المزيد

اضغط على كلمة المزيد لقراءة الموضوع كاملا

## قفزة اقتصادية.. معدل النمو 5.6% .. والاحتياطي ٤٤ مليار دولار

بعد مرور 6 سنوات على ثورة 30 يونيو، ووفقا للإحصاءات والبيانات الرسمية والمؤسسات الدولية، حدث تحسن كبير فى الاقتصادي المصري، وأكد خبراء أن ما حدث طفرة كبيرة وتجربة أشادت بها مؤسسات دولية عدة.

البداية كانت بوضع الحكومة المصرية رؤية وبرنامج إصلاح اقتصادي واجتماعي، ثم أعقبه إطلاق «استراتيجية للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030»، لتكون الإطار العام لبرامج الحكومات المستقبلية، لضمان تضافر الجهود على المدى الطويل مع برامج وخطط التنمية المؤقتة، والتي شملت برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذى أطلقته الحكومة فى نوفمبر 2016. المزيد

اضغط على كلمة المزيد لقراءة الموضوع كاملا

## أس الشهداء: «30 يونيو» أعادت الوطن

بالتزامن مع احتفال مصر بثورة 30 يونيو، يتذكر أهالي الشهداء فى القاهرة والمحافظات أبناءهم الأبطال من رجال الجيش والشرطة الذين قدموا بطولات

وتضحيات، للحفاظ على وحدة ومكتسبات الشعب المصري ليس فقط خلال ثورة 30 يونيو، ولكن أيضا خلال السنوات التى أعقبتها فى مواجهة الإرهاب الذى يستهدف تفكيك مصر وزعزعة استقرارها.

يعتبرونه عيدًا وليس مناسبة قومية فحسب، حينما تأتى ذكرى ثورة 30 يونيو يسردون تضحيات ذويهم بفخر ويهللون لهذا اليوم: «ولادنا أنقذوا مصر»، ويتمنون استكمال نجاح الثورة ويقولون: «مستعدون نقدم أنفسنا كمشروع شهيد أو أبنائنا».. هكذا حال أسر ضباط الشرطة شهداء الثورة المزيد

اضغط على كلمة المزيد لقراءة الموضوع كاملا

## زوجة أحمد الشبراوى: "إرادة الشعب انتصرت"

قالت المهندسة ندى حسن، زوجة الشهيد أحمد الشبراوى الذى سقط فى سيناء: «الثورة غيرت مجرى التاريخ فى وقت كان من أصعب الأوقات وهو حماية مصر من مخططات قوى العدوان الذى استطاع خلال سنة واحدة التواصل مع أتباعه فى الداخل ومخابرات الدول فى الخارج للنيل من مصر وشعبها إلا أن شجاعة وجسارة أبناء مصر من رجال الجيش والشرطة وإرادة الشعب القوية انتشلتنا من وضع سيئ كادت تدخل فيه مصر، ولولا تلك الإرادة القوية لأبناء الشعب المصري ومساندة رجال القوات المسلحة لازداد الوضع سوءا». وأضافت أن الجميع يعلم أن هناك مخططات تهدف لزعزعة أمن واستقرار الوطن، مؤكدة على وعى الشعب وترابطه وإرادته القوية التى تجعله لا ينساق وراء فكر الجماعات المتطرفة حفاظا على أمن مصر واستقرارها المزيد

اضغط على كلمة المزيد لقراءة الموضوع كاملا

## والدة المجند أحمد محمود: "شاركت في زفة ابني"

قالت مديحة سيد، والدة الشهيد المجند أحمد محمود، من أسيوط إنها رفضت الصراخ عليه عند علمها بوفاته، وطالبت كل من جاء لتعزيتها بأن يبارك لابنها الشهيد، مؤكدة فخرها بزفته فى جنازة عسكرية للقاء ربه. المزيد

اضغط على كلمة المزيد لقراءة الموضوع كاملا

## والدة شهيد بني سويف: الإخوان قتلوا ابني حينما رفع علامة النص

في شارع «كرم» بمدينة بنى سويف وضع الأهالي صورة كبيرة للشهيد «طه جمال مجاهد بكرى» الذي توفى عن عمر 16 عاما، بعد أن خرج في 30 يونيو 2013، للمطالبة برحيل الإخوان، ليلقى الشهادة في ميدان الزراعيين القريب من منزله على يد مجموعة من الإخوان أطلقوا النار بطريقة عشوائية على المتظاهرين لتستقر رصاصة في صدره ويلقى ربه، وكتب الأهالي تحت الصورة «مات على يد الإخوان»، ليبقى اسمه رمزا على عنف الإخوان على مر الزمن ويؤكد استخدامهم السلاح في وجه الأطفال المزيد

اضغط على كلمة المزيد لقراءة الموضوع كاملا

## والد «شهيد دسوق»: روحي فداء للوطن

فى أكتوبر عام 2014، عاشت أسرة الشهيد مجند أحمد مصطفى إبراهيم، ابن مدينة دسوق بمحافظة كفرالشيخ، وأحد شهداء عملية كمين الشيخ زويد، الكتيبة ١٠١ بالعريش، يوم عصيب، بعد علمهم باستشهاده برفقة 30 من رفاقه الأبطال.. «المصري اليوم» التقت أسرة الشهيد بعد مرور قرابة الـ 5 أعوام على استشهاده، إذ قال والده: «ابنى كان محبوبا من الجميع، وخبر استشهاده كان كالصاعقة، لكن ابنى ضحى بروحه من أجل تراب الوطن المزيد

اضغط على كلمة المزيد لقراءة الموضوع كاملا

## أسرة «أول شهيد» في «30 يونيو» تجدد مطالبها بالقصاص

قالت أسرة النقيب محمد جمال أبو حليقة، أول شهيد سقط برصاصة أحد عناصر جماعة الإخوان الإرهابية أثناء هجومهم على مديرية أمن المنيا، في 3 يوليو 2013 بعد إعلان بيان إنهاء حكم جماعة الإخوان وعزل محمد مرسى المزيد

اضغط على كلمة المزيد لقراءة الموضوع كاملا

## ملامح تاريخية: في ذكرى ثورة 30 يونيو[16]

الثلاثاء 15/يوليه/2014

د. شريف درويش اللبان

في 30 يونيو أطلق الشعب ثورة جديدة لتصحيح مسار 25 يناير , ودوّت في جميع ميادين القاهرة والمحافظات هتافات موحدة لملايين المتظاهرين تطالب بإسقاط نظام محمد مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة؛ ففي ميدان التحرير "أيقونة الثورة المصرية", كان المشهد منذ ساعات الصباح الأولى ليوم 30 يونيو حاشدًا ومهيبًا , إذ اكتظت جنباته بالمتظاهرين الذين لم تمنعهم حرارة الشمس الحارقة أو الزحام الخانق عن البقاء ثابتين في أماكنهم لترديد هتافات : "الشعب يريد إسقاط النظام" و"ارحل" و"يسقط يسقط حكم المرشد". الميادين الكبرى بالقاهرة والجيزة كانت بمثابة رحم لثورة العاصمة, حيث خرجت منها مسيرات تقدمها ناشطون وسياسيون بارزون, لكنها سرعان ما ذابت بين أبناء الشعب, وكذلك رجال الشرطة الذين انضموا لهم واحتضنوا هتافاتهم , لتشهد ثورة 30 يونيو شعارًا جديدًا وهو "الشعب والشرطة إيد واحدة".

وتتحول المسيرات إلى كتلة بشرية هائلة مثل كرة الثلج التي يزداد حجمها كلما تدحرجت من فوق الجبل، ثم صبت بشكل حضاري - دون عنف أو ابتذال- مخزونها الثوري في ميدان التحرير ثم قصر الاتحادية. وفي المحافظات، لم يكن المشهد بعيدًا عن حالة الغليان الثوري، إذ لم تقتصر على المظاهرات

[16] المركز العربي للبحوث والدراسات: ملامح تاريخية: في ذكرى ثورة 30 يونيو(acrseg.org)

الحاشدة المنددة بالنظام والمطالبة بإسقاطه, بل تخطى الأمر إلى حد فرض العصيان المدني، حيث تمكن المتظاهرون في الدقهلية وكفر الشيخ والمنوفية والشرقية والقليوبية من حصار مباني المحافظات والمباني الحكومية وإغلاقها بالجنازير وطرد محافظي الإخوان حتى يسقط النظام. واللافت للنظر أكثر في المشهد الثوري خارج العاصمة هو؛ رفض كثير من محافظات الصعيد – التي لم تشارك في ثورة يناير- تهديدات حلفاء مرسي وخرجوا إلى الشوارع والميادين للمطالبة بإسقاط النظام.

ومساء الثالث من يوليو، وبعد انتهاء المهلة الثانية التي منحتها القوات المسلحة للرئيس محمد مرسي، انحازت القوات المسلحة إلى الشعب، وأعلن الفريق أول عبد الفتاح السيسي  وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة مساء الثالث من يوليو خارطة المستقبل التي تم الاتفاق عليها مع عدد من الرموز الدينية والوطنية والشبابية، والتي تضمنت تعطيل العمل بالدستور وتولي رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة المرحلة الانتقالية، وتشكيل حكومة كفاءات وطنية وكذلك لجنة للتعديلات الدستورية وأخرى للمصالحة الوطنية.

وعقب انتهاء بيان القوات المسلحة، الذي تلاه الفريق أول عبد الفتاح السيسي – كلمة السر في نجاح ثورة المصريين على الإخوان – عمّت فرحة عارمة في ميادين مصر كلها وهتف المتظاهرون للسيسي والقوات المسلحة التي انحازت لثورة الشعب المصري، والتي طالما أكدت – من خلال مواقفها - أنها جيش الشعب وقوته الضاربة ضد أعدائه في الداخل والخارج.

وفي رأينا أن ثورة 30 يونيو كانت ثورة شعبية بامتياز عبرت عن الغالبية العظمى من الشعب المصري، عدا من ينتمون إلى تيار الاسلام السياسي والقلة القليلة المتعاطفة معهم، والتي تآكلت بعد عام واحد من حكم الجماعة المتهافت على السلطة والذي كاد يودي بالبلاد والعباد. وإذا كنا نتحدث في ثورة 25 يناير عن " الديمقراطية على شبكة الإنترنت " Online Democracy , والتي مكنت الشباب من المشاركة السياسية والدعوة إلى ثورة يناير بعيدًا عن الأدوات الإعلامية للدولة، فإن ثورة 30 يونيو تستدعي ما يمكن أن نُطلق عليه " الديمقراطية المباشرة " Direct Democracy التي كانت تُمارس في روما القديمة, حيث كان الشعب يعبر عن رأيه بشكل مباشر في كثير من شئون

الدولة قبل ظهور صناديق الانتخابات بعد ذلك بقرون كآلية بديلة عن الديمقراطية المباشرة, فالديمقراطية المباشرة إذن هي الأصل, ولعل المُنصف يرى أن من خرجوا ضد مرسي وجماعته في 30 يونيو يزيدون على ضعف من أعطوه صوتهم في جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية, إلا أن الاخوان اختزلوا الديمقراطية في الصندوق الذي تصوروا أنهم يحتفظون فيه بأصوات الناخبين التي لا تتغير وفقا لسياساتهم الخرقاء, ولم يدركوا أن هذه الأصوات تركت الصندوق وتجسدت أمامهم لحمًا ودمًا وثورةً تطالب بسقوطهم.

## حملات تشويه تمرد و30 يونيو

كما تعرض ثوار 25 يناير لحملات تشويه إعلامي, فإن ثورة 30 يونيو والداعين لها من حركة تمرد لم يسلموا من حملات التشويه, حيث ذكر موقع إخواني أن موقعًا ألمانيًا قد كشف عن دور رجل الأعمال المسيحي نجيب ساويرس في الحملات المناهضة للرئيس المصري, وأكد موقع شبيجل أونلاين الألماني، أن الملياردير ساويرس دعم هذه الحملات وفي مقدمتها "حركة تمرد"، وأضاف الموقع أن ساويرس لم يقم بأي مشاريع تنموية في مصر خلال حكم مرسي بشكل متعمّد, وما يؤكد تصريحات الموقع اعترافات ساويرس لصحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية، أنه كان يدعم حركة تمرد في سعيها لإسقاط الرئيس الشرعي د. محمد مرسي, وأضاف ساويرس للصحيفة، أنه قدم الدعاية الإعلامية لـ "تمرد" من خلال قنواته الفضائية، كما دعم الحركة صحفيًا من خلال "أكبر صحيفة مستقلة في مصر والتي يملك حصة كبيرة فيها" بحسب تعبير الصحيفة الأمريكية، كما أنه تكفل بإنتاج الأغاني والفيديوهات الداعمة لتمرد والتي كانت تذيعها قناته الفضائية بشكل مستمر, وقال ساويرس: "تمرد نفسها لم تكن تعلم أني أنا الذي أدعمها". وكأن الموقع الإخواني يريد أن يقول؛ إن حركة تمرد يدعمها مسيحي, فهي حركة كافرة, وفقًا لخطابهم الطائفي, رغم أنه ليس هناك أي حرج على قيام ساويرس أو غيره بدعم شباب الثورة لأنهم في الأساس مصريون, ولماذا لم يمنع الإخوان المسيحيين من المشاركة في ثورة يناير اذا كان الأمر كذلك.

كما وصف المهندس عاصم عبد الماجد، القيادي بالجماعة الإسلامية والمنسق العام لحركة "تجرد" الداعين إلى مظاهرات 30 يونيو بأنهم "بلطجية وفلول مدعومون من قوى خارجية"، وهو يحتكم إلى الصندوق الانتخابي قائلا:

"لو تراجع الشعب عن انتخابه لمرسي، فعليه أن ينتظر انتهاء فترة رئاسته، ثم يقيله بالصندوق الانتخابي". وأضاف عبد الماجد، أنه لا يعترف بما تجمعه حركة "تمرد" من توقيعات لعزل الرئيس، قائلًا: إنهم "كاذبون" لأنهم يعلنون عن أرقام توقيعات غير صحيحة، على حد قوله, فيما رأى أن حركة "تجرد" أقوى، لأن معها تفويضًا شعبيًا، وهو صندوق الانتخابات وعدد الأصوات التي انتخبت الدكتور مرسي رئيسًا للجمهورية، ومعهم أيضا توكيلات من الشعب تقدر بالملايين، حسب قوله. وتوقع المهندس عاصم عبد الماجد القيادي بالجماعة الإسلامية والمنسق العام لحركة "تجرد"، أن تفشل مظاهرات 30 يونيو وتفشل حركة "تمرد" ومؤيدوها للحشد لها، وفي المقابل، فهو يثق بقدرة "تجرد" على الحشد تأييدًا للرئيس.

وصف المهندس عاصم عبد الماجد، القيادي بالجماعة الإسلامية والمنسق العام لحركة "تجرد" الداعين إلى مظاهرات 30 يونيو بأنهم "بلطجية وفلول مدعومون من قوى خارجية

كما انتشرت شائعات كثيرة تناولت محمود بدر مؤسس حركة "تمرد", فقد انتشر فيديو على محيطٍ واسعٍ وعريضٍ على مواقع الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي "الفيس بوك" و"تويتر" يظهر فيه قبل عزل الدكتور محمد مرسى وهو "يذم" فى حكومة المملكة العربية السعودية ويهاجم حاكمها آل سعود ويحذره من أن "أيدي الثوار سوف تطوله" على حد وصفه, وبعد عزل الدكتور محمد مرسى أطل علينا محمود بدر، مؤسس حركة تمرد، بفيديوهات وهو يمدح فيها المملكة العربية السعودية، بل ويهاجم نظام الإخوان فى أنهم كانوا لا يتعاملون معهم. واتهم أحد المواقع الموالية للإخوان محمود بدر بتلقي أموالٍ من السعودية.

كما اتهم بعض الموالين للإخوان حركة "تمرد" بالعنف وحرق مقرات الإخوان وإثارة القلاقل أمام الفنادق الكبرى بكورنيش النيل، كما نظر إليها البعض باستخفافٍ شديد, فقد ذكر القذافي عبد الرازق، المسئول التنفيذي لحركة "تجرد"، إن حركة ''تجرد'' حركة شعبية سلمية ولا تسعى للعنف، وحينما سُئل عن أسباب وجود الحركة يوم 30 يونيو في نفس أماكن حركة ''تمرد'' أجاب: ''نحن لن نبدأ بالعنف وأتحمل المسئولية عن كل الناس التي ستشارك معي ونسعى للنهضة، وأي حد سيبدأ بالعنف سيكون خائنًا ونقطع

عنه الجنسية المصرية". وأضاف عبد الرازق في مداخلة هاتفية لبرنامج ''من جديد'' المذاع على فضائية ''أون تي في'' ''تمرد سترفع الكارت الأحمر، وتجرد ها ترفع الكارت الأخضر، ونقف مع بعض نتصور صورًا تذكارية لو هو بيقول سلمية ومش عايز عنف، وهو التحرير حكر على أحد؟ ما ينزل معانا الشارع وكل واحد يعبر عن رأيه''، مضيفًا ''تمرد على مين وتمرد على الشرعية التي اختارها الشعب". وطالب عبد الرازق بالحفاظ على الشرعية الخاصة بالرئيس محمد مرسي، وعدم إدخال مصر نحو الفوضى متهمًا حركة ''تمرد'' بإشعال مقراتهم لبدء الفوضى فهم الذين حرقوا الفنادق.

كما ادعت حركة "مؤيد" الإخوانية في بيان لها ما سمّته بفضيحة حركة "تمرد"، حيث أكدت أن ناشطًا وقّع على استمارة الكترونية باسم مرسي بأرقام غير صحيحة, وأشارت إلى أن أحد نشطاء الفيس بوك كشف زيف الأرقام التي ادعت حركة " تمرد" أنها تجاوزت المليوني صوت، وأوضحت أنه قام بإدخال بيانات عدة مرات عبر الاستمارة الإلكترونية باسم الرئيس محمد مرسي وأرقام بطاقة وبريد إلكتروني وعنوان غير صحيحين، ورغم ذلك تم قبوله والتأكيد عليه بالنزول يوم 6/30 , واستنكر الناشط بحسب فيديو قام بتسجيله، أن يكون هذا هو طريق التعامل مع عقول المصريين لصناعة معارضة مزيفة للرئيس المنتخب.

في المقابل, ذكر القيادي الصوفي مصطفى زايد، منسق الائتلاف العام للصوفية، أن حركة "تمرد" أزعجت الإخوان ودبت فى قلوبهم الرعب من استجابة الشعب المصري لهذه الحركة. وأضاف زايد، أن هذا يفضح كذب الإخوان الذين يقولون إن الشعب يؤيد كل قرارتهم، ولذلك قامت جماعة الإخوان بعمل حملة مضادة وسمّتها حركة "مؤيد" ولم تلقَ صدًى لها إلا من الجماعة والموالين لها، فلم يكن أمام الجماعة إلا أن تثبت أن لها شعبية حتى ولو بالتزوير، ولهم فى ذلك سوابق كثيرة شاهدناها فى مراحل الانتخابات السابقة, حيث إنهم ذهبوا إلى مكاتب التموين وحصلوا على أرقام بطاقات الرقم القومي, ومما يسهِل على الإخوان عملية تزوير توقيعات حملة "مؤيد"، أنهم تحت أيديهم كل شيء يساعدهم فى ذلك من الأحوال المدنية وسجلات الانتخابات السابقة، والتي فيها الرقم القومي للمنتخبين. وأضاف أن هذا يثبت أن الإخوان مكروهون في الشارع المصري، ولذلك نتحدى أيًا من

أفراد هذه الحملة أن ينزل كما ينزل أفراد حملة تمرد إلى الشارع وأخذ توقيعات من عامة الشعب.

## الميليشيات الإلكترونية للإخوان

ولا شك أن العمليات الممنهجة للتشويه الاعلامي ونشر الشائعات كانت تقف خلفها قوًى محددةً تقوم بدورها المرسوم على أكمل وجه, وتتمثل هذه القوى في الميليشيات الإلكترونية لجماعة الإخوان المسلمين, والتي كانت تتلقى التمويل والتدريب والتعليمات من جماعة الإخوان, وذلك على النحو الذي كشفه مصطفى زكريا صحفي صحيفة "الصباح" الذي أجرى تحقيقا استقصائيًا مميزًا اخترق به ميليشيات الإخوان الإلكترونية.

وتمثلت التعليمات في الحرب على النشطاء الليبراليين – على سبيل المثال - ما يلي:

- ☒ تصيّد الأخطاء والبحث عما إذا كان هناك تناقض بين التصريحات الجديدة والسابقة.
- ☒ اقتطاع أجزاء من الأحاديث بحيث تكون خارجة عن سياقها العام، والتركيز عليها بما يظهر هذه الشخصيات مُدانة أمام الرأي العام.
- ☒ الاهتمام بدرجة قصوى، بأي كلام يتعلق بحقوق الأقليات الدينية، وطرحه في سياق أنه "ضد الإسلام".
- ☒ لا بأس من "تحريف الترجمة" لأن هذه حرب بين "المشروع الإسلامي" وأعداء الإسلام من "الليبراليين الكفرة".

وكان العاملون بهذه "اللجان الإلكترونية" يخضعون لعدد من الدورات المتقدمة في «الفوتوشوب» وخصوصا "تركيب الصور" وبعبارة أدق "التزوير", وأيضًا دورة على كيفية اختراق حسابات المعارضين "الهاكرز"، على صفحات التواصل الاجتماعي، وذلك في إطار الحرب بين الكفر والإيمان، وأن الجماعة تحارب القوم الضالين بسلاحهم. وفيما يتعلق بالصفحات التي تهاجم الإخوان، فإذا كانت تنشر معلومات مغلوطة، فهجوم "الهاكرز" كفيلٌ بالقضاء عليها، أما في حال كانت على الصفحة مستندات حقيقية تمس الجماعة، فلا بد من البحث عن "الأدمن" ومن ثم تهديده ليتوقف عن النشر. وفي حال تقرر استخدام أسلوب "القرصنة الإلكترونية" للقضاء على صفحة ما، يتم الاتصال بكل

اللجان الإلكترونية داخل وخارج مصر، بما يضمن نجاح المهمة بأسرع وقت ممكن، وبعد الانتهاء من العملية، كثيرًا ما يبدأ أحد أعضاء الإخوان في التكبير، ومن ورائه يردد الآخرون.

وكان يتم توزيع العاملين داخل اللجان الإلكترونية لجماعة الاخوان على ثلاث فئات، تؤدي كل منها مهامَ محددة:

### المجموعة الأولى:

لجان الطلبة، وأعضاؤها طلبة جامعيون، مهمتهم نقل أخبار الجامعة، ونشرها على شبكة الإنترنت، فإن كان عميد الكلية إخوانيًا، امتدحوه لخلق رأي عام مؤيدٍ له، وإن لم يكن ينتمي للجماعة، شنوا عليه الهجوم وشوّهوه بقسوة.

### المجموعة الثانية:

لجان العاملين، وأعضاؤها موظفون، ولا تصدر لهم تكليفات محددة، ونشاطاتهم اجتهادات فردية، وما ينشرونه يتعلق بالشأن العام ومهاجمة المعارضة.

### المجموعة الثالثة:

لجان شباب الجماعة، وتضم الأعضاء العاملين بالمؤسسات الإعلامية لجماعة الإخوان، وتحديدًا "شبكة رصد"، وقناة "مصر 25" وجريدة "الحرية والعدالة"، وتتلقى تكليفات مباشرة ودائمة من مكتب الإرشاد، وكان المسئولون عن هذه المجموعة يتباهون بأنهم على صلات وثيقة بالمهندس خيرت الشاطر، نائب مرشد الجماعة والرجل القوي فيها, ونظرًا لحساسية هذه المجموعة، فإن معظم "الأدمن" على صفحاتها، أبناءٌ لقيادات الجماعة، من الصف الأول إلى الثالث.

أما بالنسبة للإنفاق على اللجان الإلكترونية وأشكالها، فتختلف باختلاف العاملين بها، فهناك لجان ينفق أعضاؤها من مالهم الخاص، وهم من القيادات الشبابية داخل الجماعة، ويعملون تحت قيادات الجماعة بشكل مباشر. وهناك لجان أخرى لا يوجد سقف لنفقاتها، وهي اللجان التى يعمل بها الطلبة، وأشكال الإنفاق تتمثل في دفع إيجار المقر، ودفع المصروفات الدراسية للعاملين، وتوفير سكنٍ أفضل من السكن الجامعي، وتوفير أشخاص لخدمتهم داخل السكن وتوفير أجهزة "لاب توب" حتى يمارسوا

عملهم من قلب الأحداث، وتوفير الخدمات الطبية على أعلى مستوى لهم ولذويهم، ويستمر أعضاء هذه اللجان في العمل حتى خلال الإجازات الدراسية، لضمان التواصل مع الأعضاء المشتركين داخل الصفحة، ويتم الإنفاق عليها عبر ميزانية تجمع بينها وبين ميزانية المواقع الإخبارية المعروفة بتبعيتها للجماعة.

وكان الإنفاق على هذه اللجان يأتي ضمن برنامج "الإعلام البديل" الذي كان يتبناه الإخوان، للتصدي لمعارضيهم فى الإعلام، فمهمة اللجان الإلكترونية أكبر من الهجوم على وسائل الإعلام والمعارضة، فالهدف منها أن تصبح صفحات الإخوان النافذة الإعلامية الوحيدة لمستخدمي الإنترنت، ويتم ذلك على مراحل أولها عمل خلل في الثقة بين الإعلاميين والمتلقين، عن طريق جمع معلومات في غاية الدقة، حول حياة مقدم البرنامج أو الصحفي، لتشويه صورته أمام الأعضاء المشتركين بالصفحة، والإكثار من مقاطع الفيديو التي تم تصويرها بمعاونة وحدات التصوير الخارجي، حتى يتم الاستغناء عن الإعلام المرئي "الكافر".

ولا شك أن افتضاح أمر هذه الميليشيات التي تديرها جماعة الإخوان أوضح بما لا يدع مجالًا للشك أن هذه الجماعة تفتقر إلى الخُلُق وإلى كل ما يتعلق بالمُثُل العليا التي حثت عليها الأديان، ثم هي تشير أيضًا إلى أن البعض ممن يمارسون العمل بها بدأوا يشعرون بوخز الضمير، وأن الخيّرين منهم قد يثورون على هذا الوضع ويتركون تلك المهمة غير الأخلاقية التى يتم تنفيذها باسم الدين.

إن المهام التي تقوم بها اللجان الاليكترونية معروفة في العالم، وهي تهدف لاستخدام ما يعرف بالأسلحة السوداء في تشويه الأعداء ويطلق عليها مصطلح "الاغتيال المعنوي للشخصيات"، وهي تهدف كذلك لاستخدام ما يعرف بالأسلحة السوداء في تشويه الأعداء ويطلق عليها مصطلح "الاغتيال المعنوي الشخصيات" character assassination أو ما اصطُلح على تسميته لدينا "الاغتيال المعنوي"، وهو يعتبر أحط أساليب الحرب، لأنه يقوم على نشر الأكاذيب واختلاق الشائعات وليس على مواجهة الفكر أو الحجة.

إن جهود الإخوان لاختراق الإنترنت خاصةً الفيس بوك ازدادت جزئيًا بعد الازدياد السريع في عدد المشاركين فهناك 11 ونصف مليون عضو في الفيس بوك في مصر، مليونان منهم اشتركوا في الستة أشهر الأخيرة من عام 2012، مع ملاحظة أن أعمار المشاركين في الفيس بوك تتراوح بين 13 إلى 34 سنة.

وبعيداً عن ازدياد المشاركين فإن الفيس بوك يعد ترمومتراً للمعارضة السياسية منذ أن كان له دور الريادة في 25 يناير وفي الأشهر التالية لبداية الثورة، حيث ظهرت المساحة التي كان يتجادل فيها النشطاء ويتناقشون حول الثورة التونسية وإمكانية إحداث ذلك في مصر والتي تفاهموا فيها حول قرارهم تجاه الاستفتاء في 11 مارس، حيث اتخذت جمهورية الفيس بوك الثورية موقفًا مختلفًا عما حدث خارجها، وخرجت جميع استفتاءات الفيس بوك بأكثر من 70% بالتصويت بـ"لا" برغم أن التصويت ب"لا" لم يحقق رسميًا أكثر من 22.7% و هو ما لا يُعتبر غير مؤثر كما يعتقد البعض.

وقامت اللجان أو الميليشيات الإلكترونية للإخوان بتبني عدد من الآليات في دفاعها عن الجماعة والتمكين لها وتشويه معارضيها من بينها:

☒ الاستيلاء على لغة الثورة, وتغيير تعريف المصطلحات لحساب الجماعة.

☒ إنكار الانتماء الى الإخوان كمدخل لإقناع الآخر "أنا مش إخوان لكن باحترمهم".

☒ الاحتفاء الإجلالي المصطنع بحرية الصحافة أو صناعة دراما الواهب الأعلى للحرية (محمد مرسي).

☒ التسخيف من المعارضـــــــــــة.

☒ صناعة البطل/ المجاهد/ الخليفة.

☒ قطع الطريق أمام النقد وتشويـهه.

☒ اللعب بكارت الإسلاموفوبيـــــــا.

☒ جذب الأنظار بعيدًا عن الأحداث الجارية إلى مواقع أخرى لا تتوفر عنها المعلومات الكافية.

☒ أن تشيع عن نقطة ضعفك أنها نقطة قوتك : صفحة "إحنا آسفين لأننا منظمون".

☒ شيطنة الإنترنت ومحاولة خلق إنترنت وفيس بوك ويوتيوب إسلامي.

وفي أثناء ثورة 30 يونيو, قامت الميليشيات الإلكترونية لجماعة الإخوان باختراق موقع " تمرد" ، ووضع صورة "للشيخ" حازم صلاح أبو إسماعيل عليه, علاوة على بث مباشر من ميدان رابعة العدوية، وذلك ردًّا على ما سمّوه الانقلاب العسكري المناهض للإرادة الشعبية التي اختارت د. محمد مرسي رئيسًا.
كما تم اختراق الموقع الرسمي لحملة "تمرد" من "هاكرز" مجهولين لعدة دقائق، وتم استعادة الموقع مرة أخرى، بعد نشر صور مسيئة لمؤسس حملة تمرد محمود بدر والمتحدثين باسم الحملة محمد عبد العزيز وحسن شاهين.
وأكد محمد نصر، أحد مسئولي موقع حملة "تمرد" في تصريح خاص لـ "اليوم السابع"، أن هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها اختراق الموقع، بل حدث ذلك من قبل عدة مرات. وأضاف: هذا لن يثنينا عن المُضي في طريقنا لتحقيق أهداف الثورة، والتي من أجل تحقيقها جاءت فكرة "تمرد" للتخلص من الحكم الإخواني الذي حال دون ذلك. وألمح نصر إلى أن تلك الصور تدل على أن الهاكر الذي اخترق الموقع هو أحد مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي.
وقد نفت منظمة (أنونيموس) اختراق موقع حملة "تمرد", وقالت: "بالعكس تمامًا نحن نبهناهم بالثغرة منذ شهر تقريبًا وما يُذاع حاليًا على اليوتيوب ما هو إلا ادعاءٌ باطلٌ من (الإخوان الفُجَار) يظلمون به منظمة (أنونيموس).

## القوات المسلحة وثورة 30 يونيو

منذ أن أوفت القوات المسلحة بتعهدها بتسليم السلطة لرئيس مدني منتخب في 30 يونيو 2012 ، انسحبت من الشأن السياسي تمامًا وعادت إلى دورها الأصيل في حماية حدود الوطن, إلا أن هذا قوبل بالجحود والنُكران من الرئيس المنتخب وجماعته الذين انتهزوا مذبحة الجنود المصريين (الأولي) في رفح في أغسطس من العام 2012 خلال شهر رمضان في إقالة وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي ورئيس الأركان الفريق سامي عنان, وهو ما مثَل نوعًا من الإهانة شعرت بها القوات المسلحة. ولم تكتفِ الجماعة بهذا, بل عمدت إلى مزيدٍ من الإهانة للجيش المصري بإشاعة أن طنطاوي وعنان سيتم استدعاؤهما أمام الكسب غير المشروع، وقام أحد أعضاء الجماعة في فيديو انتشر بشكل كبير على اليوتيوب بإشاعة أن القوات المسلحة هي من قامت بقتل أبنائها للإطاحة بالرئيس مرسي، فإذا بالرئيس مرسي بمدد من الله استطاع الإطاحة بقيادات الجيش!

ومنذ أن تولى الفريق أول عبد الفتاح السيسي منصبي وزير للدفاع وقائد عام القوات المسلحة، تجذر عدم تدخل الجيش في الشأن السياسي بعد أن ذاقت القوات المسلحة الأمرّيْن منذ تحملها عبء إدارة البلاد حتى سلمت السلطة للرئيس المدني المنتخب, وبدت القوات المسلحة أكثر مهنية وأكثر اهتمامًا بالتدريب والتطوير وأكثر عصرية تحت قيادة الفريق السيسي, وتم تكليف أحد القيادات الوسطى الشابة بالقوات المسلحة ليكون متحدثًا عسكريًا باسمها, وتم إنشاء صفحة للمتحدث العسكري للتواصل مع المواطنين ووسائل الإعلام لتوضيح مختلف الأمور المتعلقة بالقوات المسلحة.

ورغم اهتمام القوات المسلحة بمهنيتها ومهمتها الأساسية في الدفاع عن مصر ضد أعدائها، فإنها لم تهمل دورها كمدرسةٍ للوطنية المصرية من حيث الاهتمام بالشأن الداخلي الذي كان من الملحوظ أنه آخذٌ في التدهور في ظل حكم مرسي وجماعته، فبعد أزمة الإعلان الدستوري الذي أصدره مرسي وأحداث الاتحادية في ديسمبر 2012، واحتقان الشارع والقوى السياسية, حاول الفريق السيسي دعوة كل القوى باسم القوات المسلحة للمصالحة الوطنية, وهو ما رفضته جماعة الإخوان. وعندما قرر مرسي معاقبة مدن القناة بفرض حظر التجول، ورفض الأهالي تطبيق الحظر, رفض الجيش اطلاق رصاصة واحدة على أي مواطن مصري, مما زاد من اللُحمة الوطنية بين الشعبِ والجيش.

وتأتي أشاره أخرى من القوات المسلحة على تردي الأمور من تصريح الفريق صدقي صبحي، رئيس هيئة الأركان المصرية، على هامش فاعليات مؤتمر ومعرض الدفاع الدولي إيدكس 2013 في فبراير 2013 بدبي، قال فيه: إن القوات المسلحة التي ظلت في مركز السلطة لعشرات السنين، ستتجنب التدخل في السياسة، لكن يمكن أن تقوم بدور إذا "تعقدت" الأمور، ولكن الأمر لم يصل بعد إلى مستوى الإضراب أو العنف الشديد، متمنيًا أن تحل التيارات والقوى السياسية المتنافسة نزاعاتها بالحوار، مشيرًا إلى أن الجيش لن يدعم أي حزب سياسي، ولكنه يمكن أن يساعد أحيانًا في هذه المشكلة، ويمكن أن نلعب هذا الدور إذا تعقد الموقف, ثم قال مقولته الشهيرة: " إذا دعانا الشعب المصري فسوف نكون في الشارع في أقل من الثانية".

وذكر محللون أن الجيش يمكن أن يتدخل فقط إذا واجهت مصر اضطرابًا يماثل الانتفاضة التي أسقطت مبارك، وسيحاولون أن ينهوا حالة الضرر الذي لحق بسُمعة الجيش خلال الفترة الانتقالية الفوضوية التي تولى فيها الجيش المصري المسئولية. وتأتى تصريحات صبحي أقل حدة من التى أدلى بها وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي يوم 29 يناير 2013، عندما قال فيها: إن الاضطراب السياسي يدفع الدولة إلى حافة الانهيار، وإن الجيش سيظل الكتلة الصلبة المتماسكة والعمود القوي الذي ترتكز عليه أركان الدولة.

ورغم الفرص الضائعة التي أضاعتها جماعة الإخوان في التوافق مع القوى السياسية طوال عام, وسعيها الدؤوب نحو أخونة الدولة المصرية , فإن القوات المسلحة منحت الرئيس مرسي المهلة تلو الأخرى للتوافق, إلا أنه أضاعها أيضا, ليتمرد عليه 33 مليون مصري لتنطلق ثورة 30 يونيو في كل أرجاء مصر, فما كان من جيش مصر إلا أن لبى نداء الشعب لحماية البلاد من مواجهة محققة لا يعلم مداها الا الله.

https://youtu.be/bJ7PdNU3DcU

https://youtu.be/w1cM5jF0Zco

29/12/2013

## «30 يونيو».. الحرب على الإرهاب «معركة حياة أو موت»[17]

السبت 29-06-2019 23:40 | كتب: عصام أبو سديرة

### إجراءات أمنية مشددة وضربات استباقية لإحباط المخططات الإرهابية

عقب اندلاع ثورة 30 يونيو فى عام 2013، والإطاحة بحكم جماعة الإخوان، دق خطر الإرهاب أجراس الحرب من جديد، وبات فى شهور معدودة تلت الثورة من أخطر التحديات الأمنية التى تهدد أمن واستقرار البلاد، بعدما نصب الإخوان مسرحا فى اعتصامهم بمنطقة رابعة العدوية فى مدينة نصر، واعتلى الخشبة عدد كبير من قياداتهم، مطلقين شرارة الإرهاب الأسود بالتحريض المباشر على القتل والتخريب.

كما جرت عادتهم، لجأ عناصر تلك الخلايا العدائية إلى أساليب حرب العصابات والأشراك المفخخة، اختبأت عناصره فى جحور وأوكار بعيدا عن الرصد الأمني، مدعومين بقوى الشر فى الداخل والخارج، خرجوا من أوكارهم بين الحين والآخر، استهدفوا الحجر والبشر، لا يفرقون فى ذلك بين دين، أو جنس، أو سن، أو انتماء سياسي، استخدموا كافة أساليب القتل والتخريب والترويع، والهدف هو تخريب مصر وتقويض جهود التنمية، وباتت أخبار «العبوات الناسفة» و«الهجوم المسلح» متداولة على مدار الساعة.

منذ أن فضّت قوات الأمن الاعتصامين المسلحين لجماعة الإخوان فى منطقة رابعة العدوية فى القاهرة وميدان نهضة مصر فى الجيزة فى 2013، وجّهت الجماعة والخلايا المسلحة المنبثقة عنها أسلحتها صوب رجال الشرطة والقوات المسلحة، استهدفوا حراس الوطن فى كل مكان، ولم تسلم الكنائس والمساجد وملحقاتها من الحرق أو النهب أو التخريب، بقصد الانتقام من

[17] «30 يونيو». الحرب على الإرهاب «معركة حياة أو موت(almasryalyoum.com) »

الدولة وإحراجها وتفريغ أحقادهم كما جرت عادتهم، إذ اعتبروا دور العبادة أهدافاً سهلة، بقصد إحراج الدولة.

اندفعت الخلايا المسلحة مسعورة لتنفيذ أجندتها، الخطة هي: «إما العودة إلى الحكم وإما الدماء»، كان هذا ما قاله أحد قياداتهم على منصة رابعة، لكنهم يعرفون أن للوطن درعا وسيفا «القوات المسلحة والشرطة» ومن ورائهما الشعب الرافض لهم، وأنهم بدون تحطيم هذه الدرع لن يستطيعوا بأي حال تنفيذ مخططاتهم.

لكن الحراس كان لهم رأى آخر، أبلوا بلاء حسناً فى كافة مواقع الحراسة، وضحوا بأغلى ما يملكون فى شجاعة واستبسال، سقط منهم مئات الشهداء من مختلف الرتب الشرطية على يد عناصر منتمية للإخوان وأشباههم منذ ثورة يونيو حتى نهاية 2018.

خلال السنوات الست الماضية، طورت أجهزة الأمن بوزارة الداخلية حربها ضد التطرف، ونجحت فى قتل وضبط عشرات من العناصر الإرهابية، خاصة فى شمال سيناء، وبؤر متفرقة بالظهير الصحراوي المتاخم لمحافظات الصعيد، إذ تمكنت الأجهزة الأمنية من إحباط عدد كبير من المخططات العدائية التى كان مقررا تنفيذها ضد رجال الأمن والكنائس على وجه التحديد، فضلا عن مخططات كان معدة سلفا ضد منشآت حيوية كمحطات الكهرباء وأقسام الشرطة ومحاولات لاغتيال شخصيات سياسية وإعلامية، كما نجحت أجهزة الأمن فى قتل وضبط مئات من المتهمين وتدمير أوكار للتدريب ومخابئ للأسلحة والمتفجرات، ووضع اليد على أوراق تنظيمية كشفت الكثير من عناصر تلك الخلايا.

دعا تنامى خطر الإرهاب فى البلاد إلى حالة استنفار أمنى، وإلى فرض حالة الطوارئ، فضلا عن الاعتماد على استراتيجية أمنية جديدة لتوجيه ضربات استباقية للمتطرفين وفق استراتيجية وزارة الداخلية، التى تمكنت على مدار العام الماضي من إحباط مخططات عدائية كبيرة، كان أبرزها مقتل 40 عنصراً فى ضربة أمنية كبيرة للخلايا الإرهابية فى مناطق 6 أكتوبر والواحات وسيناء نهاية ديسمبر 2018، جهزوا لتنفيذ عمليات عدائية ضد رجال الجيش والشرطة ودور العبادة والمقاصد السياحية.

ولم يمر شهر خلال السنوات الست التى مضت إلا وأعلنت وزارة الداخلية عن ضبط أو مقتل عناصر إرهابية، فى مداهمات لأوكارهم، ووفقا لمقارنة عمليات الضبط بالعمليات الإرهابية، جهود الأمن كانت وراء انخفاض معدل العمليات الإرهابية خلال عام 2018 تزامنا مع انطلاق العملية الشاملة فى سيناء فى فبراير من العام الماضي.

وأعادت ليبيا مؤخرا أحد أخطر المطلوبين أمنيًا فى مصر «هشام عشماوي» الذى اتُّهم بالاشتراك فى محاولة اغتيال وزير الداخلية الأسبق اللواء محمد إبراهيم، وكذلك اغتيال النائب العام السابق هشام بركات، والإعداد لاستهداف الكتيبة «101 حرس حدود»، واستهداف مديرية أمن الدقهلية، والهجوم على حافلات الأقباط بالمنيا الذى أسفر عن استشهاد 29 شخصا فى 2017، والهجوم على مأمورية الأمن الوطني بالواحات الذى راح ضحيته 16 شهيدا، وقضت محكمة جنايات غرب القاهرة العسكرية غيابيًا بإعدام هشام عشماوي، و13 من العناصر الإرهابية فى اتهامهم بالهجوم على «كمين الفرافرة» الذى أسفر عن استشهاد 28 ضابطًا ومجندًا.

هجوم الفرافرة دعا إلى ضرورة إغلاق أجهزة الأمن الظهير الصحراوي أمام أنشطة المجموعات المتطرفة، فمن المعروف أن مصر تملك حدودا فى الجهة الغربية طولها حوالى 1100 كيلومتر، وربما أكثر من ذلك، وأن حرس الحدود يتولى تأمين الحدود الغربية والجنوبية مع ليبيا والسودان، بالتنسيق مع قوات المنطقتين العسكريتين «الغربية والجنوبية» والقوات الجوية وعناصر الاستطلاع، مدعمين بوسائل فنية وتقنيات عالية ومتطورة، لكن بات من الضروري السيطرة على الدروب التى يعرف طريقها المهربون، والتي قد تُستخدم فى تسلل تلك العناصر إلى داخل البلاد، لكن قوات حرس الحدود تعرف تلك الدروب جيدا، وعينها عليها ليل نهار.

ونشطت دوريات الاستطلاع الجوي فى القوات المسلحة خلال فترات ما بعد الثورة، لتباغت تلك العناصر فى الصحراء فور تلقى معلومات عن مواقعها الجغرافية من أجهزة الاستطلاع والمخابرات، كما أن المعلومات الاستخبارية قد تصل إلى أبعد من ذلك، حيث ترصد تحرك تلك العناصر من داخل ليبيا، وأنه بوصولهم إلى الحدود المصرية يتم استهدافهم فورا، قبل التسلل إلى قرى الظهير الصحراوي الغربي الواقعة فى نطاق صعيد مصر.

وفى الداخل، نجحت أجهزة الأمن فى القضاء على عدد كبير من البؤر الإرهابية فى القاهرة الكبرى والمحافظات وسيناء، وبحسب بيانات وزارة الداخلية ففي المطلق تبدأ تلك العناصر بإطلاق النار فور رؤية القوات وتفرض على قوات الأمن التعامل الأمني وفق القواعد القانونية المقررة.

https://youtu.be/eRsrbvN_JLI

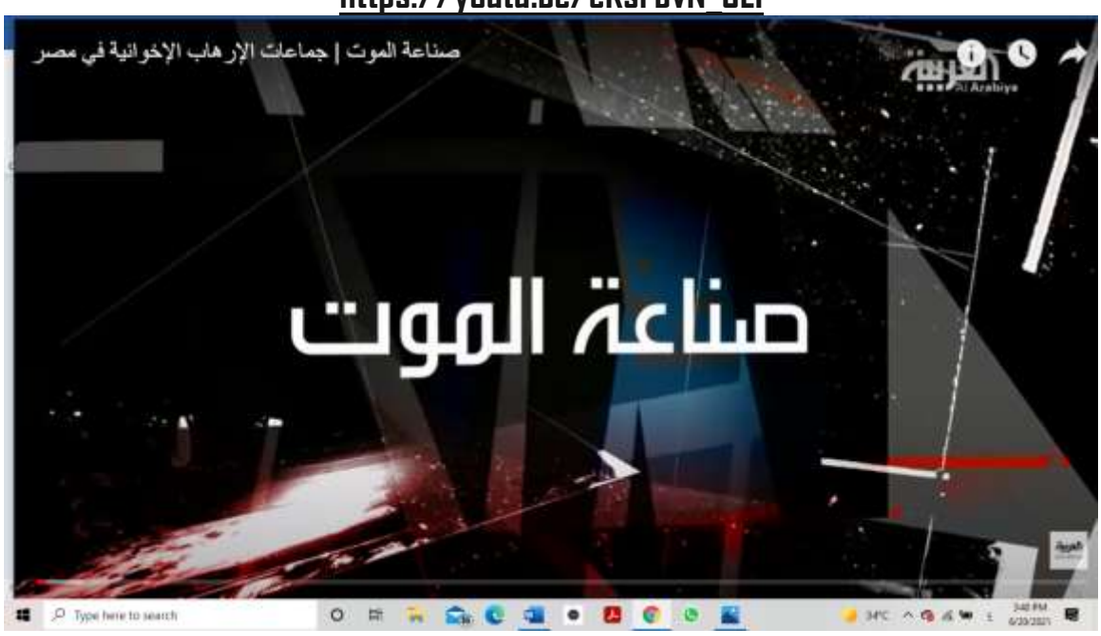


https://youtu.be/iqhNOR8zRVY

# الفصل الثاني

## الثورتان في الخطاب والإعلام الرسميان!

## أولاً: من أقوال الرئيس السيسي عن ثورة 25 يناير 2011

## 1. كلمة الرئيس السيسي في حفل تنصيبه للفترة الرئاسية الأولى في 8 يونيو 2014[18]

https://youtu.be/3nTTq6PDaSO

تعهد الرئيس عبد الفتاح السيسي بإنجاز كافة استحقاقات خارطة الطريق ، وعاهد الشعب بأنه سيسهر على احترام السلطة التنفيذية بكافة نصوص الدستور ، وأكد تعهده بإنجاز الاستحقاق الثالث وفقا للجدول الزمني لخارطة المستقبل.

وقال الرئيس السيسي . خلال كلمته الي الشعب المصري في احتفال تنصيبه مساء اليوم رئيسا للجمهورية بقصر القبة بالقاهرة . أن الوطن تعرض لتهديد حقيقي كان سيطال وحدة شعبه وسلامة أرضه، ولكن ثورة الشعب في 30 يونيو استعادت ثورة 25 يناير وصوبت المسار صونا للوطن ووحدته.

وفيما يلي ما قاله الرئيس السيسي عن ثورة 25 يناير 2011

الإخوة المواطنون ، أخاطبكم اليوم بعد أن أديت اليمين الدستورية رئيسا لجمهورية مصر العربية ، أقسمت أن أحافظ على النظام الجمهوري الذي أسست له ثورة يوليو المجيدة إحقاقا للحق وإرساء للعدالة والمساواة ، وصيانة لكرامة المواطن المصري ، وأن أحترم الدستور والقانون ، دستورنا الجديد ، دستور دولتنا المدنية وحكمنا المدني ، دستور العمل والإرادة الذي يضم كافة أطياف مجتمعنا المصري ينظم العلاقة بين السلطات ويصون الحقوق والحريات للجميع.

---

[18] https://www.almesryoon.com/story/490851/%D9%86%D9%86%D8%84%D8%81-%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D9%81%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%B5%D9%8A%D8%A8%D9%87-%D8%A8%D9%82%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A8%D8%A9

الوطن الذي تعرض لتهديد حقيقي كان سيطال وحدة شعبه وسلامة أرضه ، ولكن ثورتنا الشعبية في 30 يونيو استعادت ثورة 25 يناير ، وصوبت المسار وتصون الوطن ووحدته محافظا عليه.

أبناء مصر الكرام ، إن ثورتين مجيدتين في الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يونيو قد مهدتا الطريق الي بداية عهد جديد في تاريخ الدولة المصرية ، يكرس للقوة وليس للقمع ، وصيانة للسلام وليس للعدوان ، ودفاعا عن دولة القانون والحق والعدل ، يؤسس للقضاء على الارهاب وبث الأمن في ربوع البلاد مع صيانة الحقوق والحريات.

وقال الرئيس عن المؤسسة العسكرية، ولقد شاء القدر أن يكون لهذه المؤسسة الوطنية دور أساسي في انتصار ارادة الشعب المصري في ثورتي الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يونيو.

وقال الرئيس عبد الفتاح السيسي :

ولا أخفيكم سرا أنكم أنتم الذين منحتم الدولة المصرية وحكومتها . بوحدتكم خلف ثورتين وأهدافهما . ما يلزم من ثقة وتأييد وتمكين لتكون بلادنا مستقلة القرار رافضة لتدخل كائن من كان في شأننا الداخلي.

وقال الرئيس

...بقدر ما استشعرت غيابا لعمل وطني ملحمي يؤرخ لثورتين مجيدتين ، ويعد بمثابة أيقونة فنية تطوف العالم وتخلد ذكرى شهدائنا وذلك على غرار الأعمال الفنية الكبرى ذات الطابع العالمي.

ثم قال الرئيس

... العمل عبادة ، احترام الكبير والرحمة بالصغير ، التزام السلوك المتحضر في الشارع المصري ، أداء الأمانات والحقوق ، هل هذه هي مص التي نرغبها ، التي قمنا بثورتين من أجل مستقبل شعبها ؟

تضمن الخطاب تمجيداً لثورة يوليو المجيدة باعتبارها مؤسسة النظام الجمهوري، ثم قُرنت ثورة 25 يناير 2011 بثورة 30 يونيو 2013 التي صححت مسارها، !!!

## 2. كلمة الرئيس بمناسبة الاحتفال بأعياد نصر أكتوبر

https://youtu.be/ZVd7boWPyzk

تحدث الرئيس عبد الفتاح السيسي في كلمته يوم 2014/10/1 للاحتفال بأعياد نصر أكتوبر المجيد بالكلية الحربية عن الشعب المصري ووعيه قبل تحدثه عن الجيش المصري في هذه المناسبة، كما طالب قائد الطابور العسكري بتقديم تحية عسكرية للشعب المصري لما بذله من مجهود وعطاءات في سبيل الوطن.

وبدأ السيسي كلمته قائلاً: "إحنا المصريين اللي شفنا إن الجيش عندما كان في محنة في 1967، رفض الشعب الهزيمة ووقف بجانب الجيش، وأريد اليوم أن أتكلم عن الشعب المصري وليس الجيش، لأن الشعب يؤكد أنه مختلف ومتفرد في كل أزمة ومحنة". وأضاف: "أنا أقول ذلك لأن الواقع الذي نراه في المنطقة اليوم يؤكد صدق كلامي بأننا شعب مختلف لأننا عندما شاهدنا خطرًا في بعض دول المنطقة، الشعب هو من تحرك وليس الجيش، لأن الشعب أدرك الخطر الذي معرض له".

وأوضح الرئيس: أن ثورة 30 يونيو كانت من بعد 25 يناير، التي خرج فيها الشعب لأنه أراد التغيير، وخاض تجربة لمدة سنة، أدرك خلالها أن هناك خطر على الوطن، وخرج مرة أخرى وتحرك الجيش ليلبي نداء الشعب ووعيه الذي تعامل به مع شأنهم الداخلي".

ذكرت ثورة 25 يناير للتذكير بأنها كانت ثورة للتغيير، ولكن بعد أن خاض الشعب التجربة لمدة سنة أدرك المخاطر التي تهدد الوطن فكانت وقفته في 30 يونيو!

## 3. السيسي: 25 يناير ثورة تغيير.. و30 يونيو تصويب للمسار [19]

الأحد 25 يناير 2015

المصدر :دبي - قناة العربية

https://youtu.be/zdnLBlyQcqY

هنأ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الشعب المصري بالذكرى الرابعة للثورة، وقال إنها تمثل للمصريين شعلة جديدة للأمل والتقدم. وأشار السيسي إلى أن ثورة 25 يناير كانت ثورة تغيير، وأن المصريين نجحوا في ثورة 30 يونيو في تصويب ثورة التغيير.

وتأتي الذكرى الرابعة لثورة 25 يناير لتعيد إلى الأذهان الشرارة الأولى لانطلاقة الثورة من ميدان التحرير وما تبعها من تغيرات في مختلف أنحاء الدولة المصرية، وعلى كافة الأصعدة، لكن الأبرز هو أنها تأتي ومعظم رموز نظام مبارك خارج أسوار السجون بعد أن برأ القضاء المصري ساحتهم. فأربع سنوات قد

[19] السيسي: 25 يناير ثورة تغيير.. و30 يونيو تصويب للمسار (alarabiya.net)

مرت، تبدل فيها وجه مصر السياسي وتشكلت ملامح جديدة للشارع المصري، وتزامنت تلك التغيرات مع أحداث أمنية وسياسية نقطة الانطلاق لها جميعا كانت من ميدان التحرير في قلب القاهرة.فأربع سنوات على ثورة 25 يناير، بدأت بمحاكمات وأحكام ضد مبارك ورموز نظامه، وهو الإنجاز الذي احتفل به ثوار التحرير قبل أن تتوالى أحكام البراءة ليصبح كل أركان النظام تقريباً خارج السجون.

وقد أدت ثورة يناير لصعود نجم جماعة الإخوان ، لينتهي الأمر بوصولهم إلى حكم مصر لعام واحد فقط، ثار بعده المصريون ضد حكمهم انطلاقاً أيضاً من ميدان التحرير، لينتهي الأمر بتنحية الثوار للنظام للمرة الثانية .

من الطبيعي

أن تذكر ثورة 25 يناير في مناسبة الاحتفال بذكراها ،

مع إشارة إلى انحرافها عن مسارها وتصويبها بثورة 30 يونيو 2013

## 4. نص كلمة السيد الرئيس للشعب المصري بمناسبة إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية 2018[20]

الإثنين، 02 أبريل 2018

https://youtu.be/dgtdaCeRgas

"بسم الله الرحمن الرحيم"

شعب مصر العظيم..

أيها الشعب الأبي الكريم.. الذي يثبت في كل وقت وحين أنه شعب نابض بالحياة.. وقادر على تحدى التحدي ذاته. .شعب قادر على إنفاذ إرادته الحرة وإعلائها فوق أية أهواء أو مصالح.. إلا مصالح الوطن وغاياته.. أتحدث إليكم اليوم مجددا معكم عهد الصدق والشفافية.. الذي عاهدتكم عليه وأتجرد في خطابي إليكم من قواعد اللغة الرسمية، أو التراكيب اللغوية المعتادة.. سأحدثكم بمشاعر الفخر والاعتزاز التي أحاطتني.. وأنا أتابع عن كثب مشاهد احتشادكم أمام لجان الاقتراع.. ولم يكن احتشادكم بهذه الصورة الوطنية المبهرة.. من أجل اختيار شخص يرأس الدولة ..بل كان احتشادا لتجديد العهد على مسار وطني.. انحاز أبناؤه له وقرروا الاستمرار في خوض معركتي البقاء والبناء.

أبناء مصر الكرام..

إن فخري واعتزازي بكم مسألة راسخة في يقيني.. وثقتي في عبقرية الأمة المصرية لا تحتمل الشك أو التأويل.. وعلى الدوام كانت اختياراتي الوطنية المنحازة لإرادة المصريين نابعة من هذه الثقة.. ومن يقيني بأننا أمة عظيمة

[20] http://www.sis.gov.eg/Story/164202?lang=ar

تستشعر الصدق وتصدقه.. بمقدار ما تستشعر كذب من يتاجر بأحلامها ومستقبلها وتثور عليه.

وأقول لكم بكل الصدق والتجرد.. إن كل التحديات التي واجهناها.. وكل المشكلات التي اقتحمناها.. وكل الأزمات التي عبرناها.. كان السر في تحقيق الانتصار عليها.. هو الرهان الصادق على عبقرية هذا الشعب ..وثراء خلفيته الحضارية والثقافية.. وتاريخه الممتد بامتداد الحضارة ذاتها.. ولم يخب رهاني على المصريين يوما.. ولم يخذلني إخلاصهم وحماسهم وتجردهم.. واستنهضنا سويا قدرات الأمة بكل مكوناتها وأعمدتها.. وها هو الوطن العظيم يرسم لنا وبنا لوحة وطنية رائعة.. مرة أخرى لوحة لم يستثن منها أحد.. وكان مشهد الاصطفاف الوطني لكل أطياف النسيج المصري.. مبهرا وباعثا على الأمل .فها هي الأسرة المصرية تتقدم بثبات وطمأنينة.. شبابا مفعما بالحماس والأمل.. وشيوخا يؤدون حق الوطن.. وعمالا يصنعون المجد.. وفلاحين يزرعون الحلم.. وتقدمتهم المرأة المصرية صوت الضمير.. وأيقونة التحدي.. رمز التضحية والصلابة في مواجهة التحديات ..مما رسخ لدى اليقين بأنها هي أعظم جملة مصرية في سجل الشرف الوطني.. وقد كان هذا الاصطفاف الوطني دليلا دامغا على قوة ومتانة البناء المصري وصلابته.. في مواجهة ممن أرادوا هدمه.

وازدانت تلك اللوحة الوطنية بأبطال مصر من القوات المسلحة والشرطة المدنية.. الذين عقدوا العزم على توفير أقصى درجات التأمين والسلامة ..لجموع الشعب المصري وحمايتهم ..وهم يعبرون عن إرادتهم, وتحت إشراف قضائي كامل من قضاة مصر الأجلاء.. الذين عبروا عن الشفافية والتجرد بكل صدق وإخلاص.

شعب مصر العظيم..

ليس لدى ما أقوله لكم سوى أن أتوجه إليكم جميعا بالتحية والتقدير والاحترام ..على ما بذلتموه وتبذلونه من أجل مصر.. ذلك الوطن العزيز..

وأعدكم وعد الصدق المبين بأن أظل على عهدي معكم..

مخلصا في عملي غير مدخر لجهد.. من أجل رفعة وطننا العظيم.. وساعيا لبناء مؤسساته بكل ما أوتيت من قوة وعزيمة ..وباحثا عن مكانته بين الأمم ..عاقدا العزم على تحقيق التنمية والاستقرار.. وتوفير الحد اللازم من جودة الحياة

لأبنائه.. وأعدكم بأن أعمل لكل المصريين دون تمييز من أي نوع.. فالذي جدد الثقة بى وأعطاني صوته لا يختلف عمن فعل غير ذلك.. فمصر تسع كل المصريين.. مادام الاختلاف في الرأي لم يفسد للوطن قضية.. والمساحات المشتركة بيننا أوسع وأرحب.. من أيدولوجيات محددة أو مصالح ضيقة ..ولعل العمل على زيادة المساحات المشتركة بين المصريين.. سيكون على أولويات أجندة العمل الوطني خلال المرحلة المقبلة.

وختام كلمته قال الرئيس

إن هذا الوطن العظيم يستحق منا أن نعمل من أجله.. فنزرع له الأمل.. ونصنع له المستقبل ..ونكتب له تفسير حلمه.. ونرسم له طريقا للغد.. مرددين في كل وقت وحين: تحيا مصر ...تحيا مصر ...تحيا مصر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لم يرد

ذكر 25 يناير في هذه الكلمة!!!

## 5. كلمة الرئيس عبد الفتاح السيسي في احتفالية الأم المثالية 2018[21]

الخميس، 22 مارس 2018

https://youtu.be/rzdL_kjesb0

أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي -في كلمته - أنه التقى مع كثيرات من السيدات المصريات اللاتي يتجاوز عددهن المئات ولم يشهد تذمرا من واحدة منهن على فقدها شهيدا سواء كان ابنا أو زوجًا، وأن كلهن كن يبتلعن آلامهن وأحزانهن وفاء لبلادهن، وأنه كإنسان تأثر بما رآه واحترمه ويقدر تضحيات السيدات بما يليق بهن، وطالب بأن يكون التعامل مع السيدات في إطار قيمنا المجتمعية التي توقر المرأة وتوفيها حقها من الاحترام.

**وقال الرئيس إن السيدات والفتيات أكثر من عانى آثار الانفلات الأمني وعدم استقرار الظروف الاقتصادية، وإن المرأة المصرية كان لها موقف لا ينسى في يونيو ويوليو 2013 حين نزلن الشوارع في شهر رمضان لمنح التفويض وهذا دليل على حس المسئولية العالي الذي تتمتع به المرأة المصرية، وأوضح أنه لا يبالغ حين يقول "عظيمات مصر" لأن نساء مصر العظيمات يتحملن صعوبة الظروف في صمت ولا يشتكين.**

وأضاف أنه إذا كانت الأسر تسهر على تعليم أولادها واجتهادهم لتحقيق النجاح فإن هذا الدور مطلوب من المصريين الآن تجاه وطنهم، وأعاد التذكير بقوله

[21] http://www.sis.gov.eg/Story/161806?lang=ar

قبل أربعة سنين "مصر أم الدنيا وهتبقى قد الدنيا "، مؤكدا أن مصر حاليا تحتاج وقفة أولادها إلى جانبها.

وقال الرئيس

"مصر تحتاج وقفة كل أبنائها معها رجالا ونساء.. ومشاركة المواطنين في الانتخابات الرئاسية هي خير بيان ودليل على أن شعب مصر هو من يحكمها وهو من يحميها ممن يتآمرون عليها، مشاركتكم مطلوبة مهما كان اختياركم ومهما كانت نتيجة تصويتكم ،**ثم بدأ الرئيس السيسي إلقاء كلمة مكتوبة**

لم تذكر 25 يناير في هذه الكلمة

بل كانت هناك إشادة بمواقف المرأة المصرية في يونيو ويوليو 2013 ! ! !

https://youtu.be/QPK1nNM1Jek

21/3/2021

## 6. لقاء الرئيس عبد الفتاح السيسي (شعب ورئيس 2018)[22]

https://youtu.be/ZPWdF_zgSyM

وأضاف الرئيس السيسي "هناك فرق بين الكلام والافعال اللي بنض بالبلد، الكلام . .الناس بتتكلم زي ما هي عايزه ، كفاية اللي حصل في السبع سنين الماضية ، والبلد متستحملش أفعال تاني ، احنا بنرمم نتائج اللي حصل ، وده مالوش علاقة ب ` 25 يناير و 30 يونيو ، يعني ده مش ضدهم ، يعني اللي بقولو ده مش مدح في 25 يناير ولا اساءة ل ` 25 يناير ولا اساءة ل ` 30 يونيو، ولكن ده تجريتنا ، احنا حينا نتحرك فاتحركنا ل 25 يناير واتحركنا ل، 30 يونيو."

لم تذكر ثورة 25 يناير،

بل كلام عابر ليس فيه توضيح لرأي الرئيس بالنسبة للثورة ! ! !

[22] http://www.sis.gov.eg/Story/161760?lang=ar

7. كلمة الرئيس السيسي خلال حفل إفطار الأسرة المصرية[23]

الثلاثاء، 20 مارس 2018

https://youtu.be/CKgngTsZB6A

8. كلمة الرئيس في المؤتمر الجماهيري قبل الانتخابات الرئاسية 2018

https://youtu.be/Wazn_d51YGk

لم يرد في الكلمتين ذكر لا 25 يناير ولا 30 يونيو!

[23] www.sis.gov.eg/Story/161733?lang=ar

## 9. السيسي: ثورة يناير ستظل نقطة تحول في تاريخ مصر[24]

https://youtu.be/raGo90RfHHI

25/1/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شعب مصر العظيم

نحتفل اليوم بالذكرى السادسة لثورة الشعب المصري في الخامس والعشرين من يناير عام 2011، تلك الثورة التي عبرت عن رغبة المصريين في التغيير، وتطلعهم إلى بناء مستقبل جديد لهذا الوطن، يعيش فيه جميع أبناء الشعب كراماً تحت راية العلم المصري الخفـاق.

شعب مصر العظيم،

سنظل ثورة يناير نقطة تحول في تاريخ مصر، حين كانت الآمال كبيرة في بدايتها، وكذلك كان الشعور بالإحباط غير مسبوق، عندما انحرفت الثورة عن مسارها واستولت عليها المصالح الضيقة والأغراض غير الوطنية، فكانت ثورة الشعب من جديد في يونيو 2013، لتصحح المسـار ويسـترد هـذا الشعـب حقـه في الحفاظ على هويته وتقرير مصيره.....

جاء ذكر 25 يناير في عنوان الكلمة

مع عبارات برود وتوكولية عن الثورة، والتأكيد على انحرافها عن مسارها !!!!

[24] http://www.ahram.org.eg/News0/575818.aspx

## 10. كلمة الرئيس السيسي في قمة مجلس السلم والأمن لأفريقي[25]

https://youtu.be/W2_PH5MFVX4

الثلاثاء، 30 يناير 2018

ألقى الرئيس السيسي كلمة خلال رئاسته لقمة مجلس السلم والأمن الأفريقي التي تناقش موضوع "المُقارَبة الشاملة لمُكافَحة التهديد العابر للحدود للإرهاب في أفريقيا" ، أكد فيها على وجود إدراك متزايد لدي المجتمع الدولي بأهمية تكثيف جهود القضاء على الإرهاب في ضوء ما بات يشكله من تهديد بالغ للسلم والأمن الدوليين، لافتاً إلى أن نجاح جهودنا المشتركة لمواجهة الإرهاب يتطلب الوقوف على حقيقة هذه الظاهرة التي تكتسب أبعاداً جديدة، وأصبحت لا تقف عند حدود قارة أو منطقة بعينها، أو مجتمع ما وفقاً لمستوى التنمية به، مما يتطلب تبني منظور شامل ومتكامل لمواجهة الارهاب .

وأضاف سيادته أن الحديث عن كيفية تحقيق الأمن والرخاء لشعوبنا ومواجهة الإرهاب ومحاولاته لتقويض جهود التنمية، لا يستقيم دون أن نفكر ملياً في طبيعة البيئة التي يجرى فيها هذا الصراع مع الإرهاب في عالمنا المعاصر،

لم يأت ذكر ثورة 25 يناير
حيث لم يكن هناك مناسبة !

[25] http://www.sis.gov.eg/Story/157831?lang=ar

## 11. كلمة الرئيس السيسي خلال الاحتفال بعيد الشرطة الـ 66 [26]

https://youtu.be/Z2lgnW8j1BA

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة أعضاء هيئة الشرطة، السيدات والسادة،

يسعدني أن أشاركم الاحتفال السنوي بعيد الشرطة الذي تمر علينا اليوم ذكراه السادسة والستين، لنجدد تقدير الشعب المصري العظيم لعطاء أبنائه من رجال الشرطة في يوم عيدهم، ذلك اليوم في الإسماعيلية الذي تجلت فيه بطولاتُ رجالٍ أوفياء من أبناء مصر، قدموا المثل في البسالة والشجاعة.....

إن هذا اليوم المجيد من أعيادنا الوطنية، يمثل مناسبة نذكر فيها التضحيات التي قدمها أبطالنا من رجال الشرطة، الذين كانوا ومازالوا في مقدمة صفوف الدفاع عن الوطن، .....

لا يفوتني اليوم أن أتوجه بتحية تقدير واعتزاز لأبناء شعبنا المصري العظيم، بمناسبة ذكرى ثورة 25 يناير، والتي كانت مطالبها نبيلة تسعى لنيل الحرية والكرامة الإنسانية وتحقيق سبل العيش الكريم للمواطن المصري، ومن أجل تحقيق هذه المطالب، سالت دماء مصرية طاهرة لشهداء أبرار، كانت هي الدافع والحافز لنا لنخوض من أجلها معركة تحقيق التنمية لنوفر في مصر واقعاً مختلفاً وجديداً يليق بها .

وختم الرئيس كلمته بالقول حفظ الله بكم هذا الوطن الغالي، ليظل دائماً آمناً مطمئناً، ماضياً في طريقه نحو المستقبل بعزم وثقة. تحيا مصر . . تحيا مصر،

ورد ذكر ثورة 25 يناير بكلمات طيبة وكان

ذلك في 24 يناير 2018

[26] http://www.sis.gov.eg/Story/157645?lang=ar

## 12: كلمة الرئيس السيسي في افتتاح المؤتمر القومي للبحث العلمي[27]

https://youtu.be/-rjqTwXcVf0

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة العلماء الأجلاء،

أبنائي وبناتي شباب الباحثين والمبتكرين علماء الجيل القادم،

السيدات والسادة الحضور،

إنه لمن دواعي سروري أن التقي بكم اليوم، علماء مصر وباحثيها من الشابات والشباب والمبتكرين والموهوبين، في افتتاح "المؤتمر القومي للبحث العلمي: إطلاق طاقات المصريين".. ويأتي هذا اللقاء بعد شهر من لقائنا في فبراير الماضي في "المنتدى الأفريقي الثالث للعلوم والتكنولوجيا والإبداع"، الأمر الذي يعكس اهتمامنا الحقيقي وتقديرنا الكبير لدوركم المأمول في بناء مستقبل هذا الوطن العزيز.

السيدات والسادة،

تعلمون أن مصر تواجه تحديات عديدة في المرحلة الراهنة.. تحدياتٌ فرضتها علينا ظروف دولية وإقليمية وداخلية، ما بين الإرهاب الذي أطل بوجهه القبيح خلال السنوات الماضية، أو حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها مصر بعد عام 2011، أو فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية التي كانت في أمّس الحاجة للتدخل العاجل.. وقد استندت مواجهتنا لهذه التحديات إلى منهج شامل

[27] http://www.sis.gov.eg/Story/162868?lang=ar

ومتكامل؛ فقد سعينا أولاً لتثبيت أركان الدولة، وتقوية وترسيخ مؤسساتها، واستعادة الاستقرار الذي بدونه لا يمكن المضي قدماً في معالجة مشكلاتنا.. وثانياً قمنا بوضع استراتيجية شاملة لمواجهة الإرهاب، تتضمن أبعاداً ثقافية واجتماعية بجانب العسكرية والأمنية، وفي هذا السياق تم إطلاق العملية سيناء 2018 التي تنفذها القوات المسلحة والشرطة، وتحقق نجاحات كبيرة تطمئننا أننا على الطريق الصحيح نحو محاصرة الإرهاب والقضاء عليه بإذن الله، ولعل الدماء الطاهرة التي سالت من شهداء وأبطال وأبناء مصر، تكون لنا دوماً نبراساً منيراً ودافعاً قوياً لتحقيق ما استشهد هؤلاء الأبطال من أجله.

السيدات والسادة،

كانت ثالث عناصر المنهج الذي اتبعناه للتعامل مع التحديات الجسام التي واجهت مصر خلال السنوات الماضية، هو النهوض بأوضاع الاقتصاد الذي تضرر بشدة من حالة عدم الاستقرار بعد عام 2011 . . لم نلجأ لمسكنات ضررها أكبر من نفعها، ولم نروج للوهم والآمال الكاذبة، بل عمدنا لمصارحة الشعب بالحقائق كما هي، وتعاهدنا جميعاً على تحمّل فواتير الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي، الذي وإنْ كانت له تكلفته، فإنه الطريق السليم والوحيد لبلوغ آمالنا الكبيرة لوطننا، الذي عاهدنا الله أن نضعه في مصاف الأمم والمجتمعات المتقدمة، بجهودنا المشتركة، وتضحياتنا جميعاً بالعرق والجهد والدم.

ثم مضى الرئيس قائلاً

وختاماً أتقدم بخالص التحية والتقدير لعلماء مصر الأجلاء من الباحثين والمبدعين والمخترعين. أؤكد لكم ثقتي وثقة الشعب المصري في قدراتكم وإمكانياتكم وإخلاصكم، أشكركم، وأتمنى لكم كل التوفيق.

"تحيا مصر. تحيا مصر.. تحيا مصر" والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

السبت، 24 مارس 2018

لم يأت

ذكر ثورة 25 يناير سوى الإشارة إلى تضرر الاقتصاد من

عدم الاستقرار الذي ساد بعد 2011

## 13. كلمة الرئيس السيسي في تنصيبه للفترة الرئاسية الثانية يوم 2 يونيو 2018[28]

https://youtu.be/3Rmypos5Tcl

"السيد رئيس مجلس النواب . .

السيدات والسادة . .

الحضور الكريم . .

اسمحوا لي في بداية كلمتي إليكم اليوم أن أستهلها بطلب الوقوف دقيقة ليس حدادا على أرواح الشهداء فقط، بل هي تحية تقدير وإعزاز لكل تضحيات أمتنا العظيمة.

شعب مصر العظيم . .

أقف اليوم متحدثا إليكم في مستهل فترة رئاسية جديدة وبعد أن أقسمت اليمين الدستورية أمامكم بأن أحافظ مخلصا على الدستور والقانون وأن أرعى مصالح هذا الشعب العظيم.

وفي هذه اللحظة الفارقة أجد مشاعري قد اختلطت ما بين الشعور بالسعادة بتجديدكم الثقة في شخصي لتحمل مسئولية وطننا العظيم والشعور بعظم المسئولية وحجم التحديات فقيادة دولة بحجم مصر أمر لو تعلمون عظيم.

ودعوني أجدد معكم العقد والعهد بأن نواجه التحدي ونخوض غمار معركتي البقاء والبناء متمسكين بعقدنا الاجتماعي الذي وقعناه سويا دولة وشعبا بأن يكون دستورنا هو المصارحة والشفافية ومبدأنا الأعظم هو العمل متجردين

[28] https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2018/6/2/1368542/

لصالح هذا الوطن وأن نقتحم المشكلات ونواجه التحديات ونحن مصطفون محافظون على تماسك كتلتنا الوطنية حية وفاعلة ولا نسعى سوى لصالح مصرنا العزيزة الأبية وتحقيق التنمية والاستقرار لها وبناء مستقبل يليق بتاريخنا وبتضحيات أبنائها.

السيدات والسادة . .

أذكركم ونفسي بمسيرتنا سويا منذ أن لبيت نداءكم وارتضيت بأن أكون على رأس فريق إنقاذ الوطن ممن أرادوا له السقوط في براثن الانهيار والدمار متاجرين بالدين تارة وبالحرية والديمقراطية تارة أخرى.

وأنا على العهد معكم باق لم ولن أدخر جهدا أو أؤجل عملا أو أسوف أمرا ولن أخشى مواجهة أو اقتحاما لمشكلة أو تحدى وزادي في طريقي هذا هو اليقين بعظمة وعراقة أمتنا وإيماني بأن اصطفاف الشعب المصري العظيم هو ضمانة الانتصار والعبور نحو المستقبل.

ولقد كان يقيني صادقا ورهاني رابحا حين أثبت هذا الشعب العظيم عراقته وصلابته وخاض معركة التحدي محافظا على مكتسبات وطنه وقادرا على تحدى التحدي وإثبات إرادته الحرة وكانت لوحة الوطن رائعة الجمال والكمال وقد ازدانت بالأزهر الشريف منبر وسطية الإسلام وبالكنيسة المصرية العريقة رمز السلام والتسامح يؤمن إرادة شعبنا ويحميها رجال الجيش المصري العظيم البواسل، وشرطتها الأبطال الذين قدموا الدماء قربانا من أجل أن يبقى هذا الوطن مرفوع الرأس والهامة.

وها هي المرأة المصرية ومعها كل أفراد الأسرة شبابا وشيوخا وأطفالا يخوضون معركة التنمية والبناء فيزرعون الخير ويصنعون المستقبل ويرسمون للغد طريقا كي نحقق حلمنا الوطني بمصرنا دولة حديثة تقوم على أسس الحرية والديمقراطية وتستعيد مكانتها اللائقة بين الأمم إقليميا ودوليا بعد أن عانت من محاولات للنيل من هذه المكانة وتراجع دورها نتيجة لعوامل داخلية وخارجية وهو الأمر الذي ترفضه ثوابت التاريخ والجغرافيا.

لقد واجهنا سويا الإرهاب الغاشم الذي أراد أن ينال من وحدة وطننا الغالي وتحملنا معا مواجهة التحديات التي خلفها لنا الإرث الثقيل من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما نجم عنها من آثار سلبية على مناحي الحياة كافة.

والحقيقة الجلية أننا كنا نواجه خلال الفترة الرئاسية الأولى التحدي الأكبر في تاريخ وطننا وبفضل من الله وبإخلاص النوايا والعمل الدؤوب المتجرد استطعنا أن نعبر مرحلة عصيبة وننطلق نحو مستقبل أكثر ثباتا واستقرارا وعزما على تحقيق الحسم في معركة البناء، معركة بناء الوطن.

أبناء مصر الكرام . .

منذ اللحظة الأولى التي توليت فيها مهام منصبي وقد وضعت خطة عمل قائمة على الإسراع بالخطى في الإصلاح على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والمجتمعية بجانب المواجهة الأمنية للمخاطر التي تحيق بمصر وكانت خطتنا الطموحة لإطلاق حزمة من المشروعات القومية العملاقة التي تهدف لتعظيم أصول الدولة وتحسين بنيتها التحتية وتوفير فرص عمالة كثيفة تسير بالتوازي مع مخطط شامل للإصلاح الاقتصادي لمواجهة التراجع الكبير في مؤشرات الاقتصاد العام والتي ارتبطت به شبكة من برامج الحماية الاجتماعية لمواجهة الآثار السلبية الناجمة عن هذه الإصلاحات.

والآن وقد تحققت نجاحات المرحلة الأولى من خطتنا فإنني أؤكد لكم بأننا سنضع بناء الإنسان المصري على رأس أولويات الدولة خلال المرحلة القادمة يقينا منى بأن كنز أمتنا الحقيقي هو الإنسان والذي يجب أن يتم بناؤه على أساس شامل ومتكامل بدنيا وعقليا وثقافيا بحيث يعاد تعريف الهوية المصرية من جديد بعد محاولات العبث بها.

وستكون ملفات وقضايا التعليم والصحة والثقافة في مقدمة اهتماماتي وسيكون ذلك من خلال إطلاق حزمة من المشروعات والبرامج الكبرى على المستوى القومي والتي من شأنها الارتقاء بالإنسان المصري في كل هذه المجالات واستنادا على نظم شاملة وعلمية لتطوير منظومتي التعليم والصحة لما يمثلانه من أهمية بالغة في بقاء المجتمع المصري قويا ومتماسكا.

كما ستمضى الدولة المصرية قدما وبثبات نحو تعزيز علاقاتها المتوازنة مع جميع الأطراف الدولية والإقليمية في إطار من الشراكات وتبادل المصالح دون الانزلاق إلى نزاعات أو صراعات لا طائل منها تعتمد في ذلك على إعلاء مصالح الوطن العليا واحترام مصالح الآخرين والتأكيد على مبدأ الحفاظ على السيادة الوطنية للدول وعدم التدخل في شئونها بالإضافة إلى تدعيم دور مصر التاريخي بالنسبة للقضايا المصيرية بالمنطقة.

السيدات والسادة . .

إن مصر العظيمة الكبيرة تسعنا جميعا بكل تنوعاتنا وبكل ثرائنا الحضاري وإيمانا منى بأن كل اختلاف هو قوة مضافة إلينا وإلى أمتنا فإنني أؤكد لكم أن قبول الآخر وخلق مساحات مشتركة فيما بيننا سيكون شاغلي الأكبر لتحقيق التوافق والسلام المجتمعي وتحقيق تنمية سياسية حقيقية بجانب ما حققناه من تنمية اقتصادية ولن أستثنى من تلك المساحات المشتركة إلا من اختار العنف والإرهاب والفكر المتطرف سبيلا لفرض إرادته وسطوته وغير ذلك فمصر للجميع وأنا رئيس لكل المصريين من اتفق معي أو من اختلف.

أقول لكم بلسان الصدق المبين بأنني عازم على استكمال المسيرة متجردا من أي هوى إلا هوى الوطن لا أخشى سوى الله جل في علاه ومتيقنا بأن أروع أيام هذا الوطن ستتأتى قريبا بلا أدنى شك بإذن الله ما دامت النوايا خالصة والجهود حثيثة والقلوب صامدة.

إن هذا الوطن العظيم يستحق منا أن نعمل من أجله ونموت من أجله وهذا يقيني به كما هو يقيني بكم شعبا عظيما صامدا قادرا على صناعة المجد وزراعة الفخر في كل حين.

شعب مصر العظيم . . أيها الشعب الأبي الكريم . .

أعاهد الله وأعاهدكم بأن أظل مخلصا في عملي مقاتلا من أجلكم وبكم لكى تظل مصرنا العزيزة الغالية في مقدمة الأمم. وختاما، نردد سويا. تحيا مصر.. تحيا مصر.. تحيا مصر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته"

لم تذكر

ثورة 25 يناير 2011 ولا ثورة 30 يونيو 2013

رغم ارتباط المناسبة بالشأن الوطني ! ! ! !

## 14. كلمة الرئيس السيسي بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة لثورة 30 يونيو

https://youtu.be/ghXL_3uFZDg

"شعب مصر العظيم" أيها الشعب الأبي الكريم،

تحتفل مصر اليوم، بالذكرى الخامسة لثورة 30 يونيو 2013، ذلك اليوم الخالد في تاريخ مصر، عندما قال الشعب المصري العظيم كلمته بصوت هادرٍ مسموع، لينحني العالم احتراماً لإرادته، ويتغير وجه المنطقة وتتغير وجهتها، من مسار الشر والإقصاء والإرهاب، لرحاب الأمن، والتنمية، والخير، والسلام.

في ذلك اليوم المشهود، انتفض ملايين المصريين، نساءً ورجالاً، شيوخاً وشباباً، ليعلنوا أنه لا مكان بينهم لمتآمرٍ أو خائن، وليؤكدوا أنهم لا يرتضون قِبْلَةً للعمل الوطني إلا الولاء لهذا الوطن، والانتماء إليه بالقول والفعل.

في ذلك اليوم المشهود، أَوْقَفَ المصريون موجةَ التطرف والفرقة، التي كانت تكتسح المنطقة، والتي ظن البعض أنها سادت وانتصرت، ولكن كان لشعب مصر، كعادته عبر التاريخ، الكلمةُ الفَصْلْ والقول الأخير.

شعب مصر العظيم،

أتوجه إليكم اليوم بخالص التحية والاحترام والتقدير، في يومٍ من أيامكم المجيدة، يوم أثبتُّم مجدداً، أن المعدن الأصيل لا يبلى ولا يصدأ، فكم من أزمات وتحديات واجهها المصريون عبر الزمن، فكانت دوماً وقوداً لعزيمة هذا الشعب وإصراره على البقاء والصمود.

وفي مثل ذلك اليوم منذ خمس سنوات، تحدي المصريون التحدي ذاته، وأصروا على التوحد مع مؤسسات دولتهم الوطنية، مدركين بحسّهم التاريخي العريق، أن جسامة التحديات لا تعني الهروب وإنما تعني المواجهة، وهو ما نقوم به معاً على مدار الخمس سنوات الماضية.

فقد أنتجت لنا السنوات العاصفة التي مرت بها مصر والمنطقة منذ عام 2011، ثلاث تحديات رئيسية، كان كل منها كفيلاً بإنهاء أوطان وتشريد شعوب بأكملها، وهي تحديات: غياب الأمن والاستقرار السياسي، وانتشار الإرهاب والعنف المسلح، وانهيار الاقتصاد.

وأقول لكم بكل الموضوعية والإنصاف، أن لكل مصري ومصرية الحق في الشعور بالفخر، بما أنجزته بلاده في مواجهة هذه التحديات الثلاثة، وفي وقت قياسي، بما يقرب من تحقيق الإعجاز.

فعلى صعيد الأمن والاستقرار، استكملنا في مصر تثبيت أركان الدولة وإعادة بناء مؤسساتها الوطنية، من دستور وسلطة تنفيذية وتشريعية، ليشكلوا مع السلطة القضائية الشامخة، بنياناً مرصوصاً، واستقراراً سياسياً يترسخ يوماً بعد يوم.

وعلى صعيد التصدي للإرهاب والعنف المسلح، نجح هذا الوطن الأبي، بطليعة أبناءه في القوات المسلحة والشرطة، وبدعم شعبي لا مثيل له، في محاصرة الإرهاب، ووقف انتشاره، وملاحقته أينما كان، وبرغم الدعم الخارجي الكبير الذي تتلقاه جماعات الإرهاب، من تمويل، ومساندة سياسية وإعلامية، صمدت مصر وحدها، وقدمت التضحيات الغالية من دماء أبناءها الأبطال، واستطاعت ومازالت تواصل تحقيق النجاحات الكبيرة، وحماية شعبها، بل والمنطقة والعالم كله.

وعلى صعيد الأوضاع الاقتصادية، التي كانت قد بلغت من السوء مبلغاً خطيراً، حتى أن احتياطي مصر من النقد الأجنبي وصل في يونيو 2013 إلى أقل من15 مليار دولار فقط، ووصل معدل النمو الاقتصادي وقتها لحوالي 2% فقط، وهو أقل من معدل الزيادة السكانية، مما يعني أن حجم الاقتصاد المصري لم يكن ينمو وإنما كان يقل وينكمش، وكانت كل هذه المؤشرات، وغيرها، علامة خطيرة وواضحة على أن إصلاح هذا الوضع لم يعد يتحمل التأخير أو المماطلة.

ومن هنا؛ قررت الدولة أن تصارح الشعب بالحقائق كما هي، وأن تشركه في تحمل المسئولية، إيماناً بشراكتنا جميعاً في هذا الوطن العزيز وتحملنا معاً لمسئولية إصلاح أوضاعه، وبالفعل، بدأ تنفيذ برنامج شامل ومدروس بدقة للإصلاح الاقتصادي الوطني، يستهدف أولاً وقف تردي الأوضاع الاقتصادية، وثانياً تحقيق نهضة اقتصادية واسعة وحقيقية، من خلال عدد من

المشروعات التنموية العملاقة، التي تحقق عوائد اقتصادية ملموسة، وتوفر ملايين من فرص العمل، وتقيم بنية أساسية لا غنى عنها لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة. وتشير النتائج المتحققة حتى الآن إلى أننا نسير على الطريق الصحيح، فقد ارتفع احتياطي مصر من النقد الأجنبي من حوالي 15 مليار دولار ليصل إلى 44 مليار دولار حالياً، مسجلاً أعلى مستوى حققته مصر في تاريخها، كما ارتفع معدل النمو الاقتصادي من حدود 2% منذ خمس سنوات ليصل إلى 5.4%، ونستهدف مواصلة هذا النمو المتسارع ليصل خلال السنوات القليلة المقبلة إلى 7% ويتجاوزها، الأمر الذي من شأنه تغيير واقع الحياة في مصر بأكملها ووضعها على طريق انطلاق اقتصادي سريع يحقق ما نصبو إليه لوطننا الغالي.

شعب مصر العظيم، أيها الشعب صانع الأمل وقاهر المحن والشدائد، لا شك وأن طريق الإصلاح الحقيقي صعب وقاسي، وأنه يتسبب في كثير من المعاناة، ولكن لا شك أيضاً في أن المعاناة الناتجة عن عدم الإصلاح، هي أكبر وأسوأ بما لا يقاس، وأنه قد تم تأجيل الإصلاح كثيراً حتى أصبح حتمية لا اختياراً، وضرورة وليس ترفاً أو رفاهية.

وفي الختام، أتوجه إلى كل مصري ومصرية بخالص التحية والتقدير، أتوجه بتحية من القلب، لكل رب أسرة وكل ربة أسرة، يتحملون في كبرياء وشموخ، مشاق توفير الحياة الكريمة لأبنائهم، وأؤكد لهم أن المستقبل أفضل لهم ولأبنائهم، وأنهم بإدراكهم العميق ووعيهم الحقيقي بمتطلبات إصلاح وطنهم، يضربون المثل والقدوة، ويثبتون مجدداً مدى حكمة وعبقرية هذا الشعب الكريم.

كل عام وأنتم بخير، ومصر في تقدم واستقرار وأمان، ودائماً تحيا مصر.. تحيا مصر.. تحيا مصر، والسلام عليكم ورحمة الله."

لم يرد ذكر 25 يناير وإنما وُصفت السنوات العاصفة التي مرت بها مصر والمنطقة منذ عام 2011 [المقصود ثورة 25 يناير]، ثلاث تحديات رئيسية، كان كل منها كفيلا بإنهاء أوطان وتشريد شعوب بأكملها، وهي تحديات: غياب الأمن والاستقرار السياسي، وانتشار الإرهاب والعنف المسلح، وانهيار الاقتصاد.

https://youtu.be/X1ba1Hzz6zk

https://youtu.be/IKghZcaC69Y

28/2/2017

https://youtu.be/27_1jRFfjR4

25/1/2021

## ثانياً : هل تغير الخطاب الرسمي عن 25 يناير

https://youtu.be/zwfd5JUpSws

https://youtu.be/Ce2DoSG2H2Y

https://youtu.be/mM86SK3dY7M

https://youtu.be/WBzQQ_xMtUc

https://youtu.be/gfa0Bf8YDC8

https://youtu.be/d42z7CYZihY

## ثانياً : ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013
## في خطاب الهيئة العامة للاستعلامات

لا يوجد الكثير عن ثورة 25 يناير 2011 ولا عن ثورة 30 يونيو 2013
في الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات الآن [ 12 يونيو 2021] ! ! ! !

### 1. الذكري السابعة لثورة 25 يناير المجيدة ثورة 25 يناير . . .انتصار إرادة الشعب

تحتفل مصر بالذكري السابعة لثورة 25 يناير 2011 التي كانت علامة فارقة في تاريخ مصر السياسي المعاصر.. ففي هذا اليوم منذ سبع سنوات اتجهت انظار العالم كله صوب مصر ، وشعبها الذى حلم بالتغيير ، وكان له ما اراد ، فبعد 18 يوما ( 25 يناير 2011- 11 فبراير 2011 ) دخلت مصر مرحلة جديدة عنوانها الرئيسي " انتصار إرادة الشعب. "

وكما أكدت ديباجة الدستور " فإن ثورة 25 يناير - 30 يونيو ، فريدة بين الثورات الكبري في تاريخ الإنسانية ، بكثافة المشاركة الشعبية التي قدرت بعشرات الملايين ، وبدور بارز لشباب متطلع لمستقبل مشرق ، وبتجاوز الجماهير للطبقات والأيديولوجيات نحو آفاق وطنية وإنسانية أكثر رحابة ، وبحماية جيش الشعب للإرادة الشعبية ، وبمباركة الأزهر الشريف والكنيسة الوطنية لها ، وهي أيضا فريدة بسلميتها وبطموحها أن تحقق الحرية والعدالة الاجتماعية معا.

وبعد مرور سبع سنوات اصبحت الأوضاع السياسية والأمنية أكثر استقرارا عن ذي قبل بعد أن ترسخت مسيرة البناء السياسي باكتمال خارطة الطريق المعلنة فى 3 يوليو 2013 بإقرار الدستور فى يناير 2014 ، ثم الانتخابات الرئاسية ( يونيو 2014) ، وعقد مجلس النواب أولى جلساته( يناير 2016).

وعلى الرغم من حالة الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي والأمني التى تمر بها منطقة الشرق الأوسط ، وكذلك التحديات الكبرى التى تواجه مصر فى الوقت الراهن ، إلا أن حركة التطور الداخلي السياسي والاقتصادي والثقافي تمضى بخطوات واثقة نحو المستقبل.

وعلى المستوى الخارجي تواصل مصر تحركها الدبلوماسي المكثف مع محيطها الإقليمي والدولي لتأمين مصالحها الوطنية وتعزيز الشراكات القائمة مع كافة الدول لخدمة قضايا البناء والتنمية.

ولعل ما يبعث على التفاؤل أن مصر ليست دولة فقيرة فى مواردها ، بل غنية بثرواتها المتنوعة والمتجددة، وفى الطليعة منها الثروة البشرية كما تمتلك مصر اقتصاداً متنوعاً ، فهي غنية بالثروات المعدنية، والأراضي الزراعية القابلة للاستصلاح .ولدينا فرص هائلة للاستثمار على ضفاف قناة السويس والسواحل المصرية وعلى نهر النيل ، ودلتاه التى تشكل مثلثاً من أخصب الأراضي الزراعية. وفى ذات الوقت تتواصل عملية البناء والتنمية فى مختلف أرجاء مصر ... فى شمال الوادي وجنوبه وفى شرق البلاد وغربها ، ويسهم هذا بصورة أو بأخرى فى تحقيق التوازن الاقتصادي ، وإرساء قواعد العدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل ، وتقليص نسبة البطالة والفقر ، وإعادة توزيع السكان وانتشارهم على امتداد سلسلة من المدن الجديدة فى كافة مناطق الجمهورية ، وفى سيناء وفى الساحل الشمالي وما حولهما. ويوما بعد يوم يتحول الحلم الى حقيقة ساطعة على ارض الواقع لتكون اصدق تعبير عن ارادة التغيير التى تبنى وتشيد وتعمر فى كل مكان على أرض الوطن من أجل توفير حياة كريمة لكل المصريين .

لكيلا ننسي

https://youtu.be/9D-lvza4D-U

## 2. الهيئة العامة للاستعلامات تتجاهل ثورة يناير وتبرز إنجازات المخلوع[29]

الثلاثاء، 27 ديسمبر 2011

موقع الهيئة العامة للاستعلامات

كتب على خليل

رغم مرور أحد عشر شهراً على ثورة 25 يناير التى اندلعت للإطاحة بالرئيس المخلوع مبارك ونظامه، إلا أن موقع الهيئة العامة للاستعلامات لم يعترف بقيام هذه الثورة، إذ ظل الموقع يحتفظ بقسم خاص عن إنجازات "المخلوع" ونظامه، الذى يحاكم حاليا أمام محكمة الجنايات.

تقول الهيئة العامة للاستعلامات، عبر موقعها الذى يعد رسميا لسان حال الحكومة المصرية: "إن حصاد سنوات حكم مبارك مضيئة وعديدة سوف يسطرها تاريخ مصر الحديث فى صدر صفحاته، فمنذ الرابع عشر من أكتوبر 1981 حمل الرئيس مبارك أمانة المسئولية ليقود مصر فى ظروف بالغة الصعوبة ويوجه سفينتها وسط الأمواج والمتغيرات الإقليمية والعالمية مستشعراً جسامة المسئولية وعظمها.. مستشرفاً آفاق المستقبل الرحبة لمصر الكنانة وشعبها العظيم."

وأضافت الهيئة، "وما بين عام 1981 وعام 2007 دارت عجلة التنمية فى شتى مجالات البناء والإصلاح بهدف رفع مستوى معيشة الإنسان، فامتدت التنمية على مدار أكثر من عشرين عاماً لتشمل كافة مجالات الحياة فى مصر ، حيث حرص الرئيس مبارك منذ ولايته للحكم على تحديد المشكلات الاساسية التى تعوق حركة التنمية والعمل على مواجهتها بأسلوب علمي، فكانت دعوته الى

---

[29] الهيئة العامة للاستعلامات تتجاهل ثورة يناير وتبرز إنجازات المخلوع - اليوم السابع (youm7.com)

عقد المؤتمر الاقتصادي فى فبراير 1982 والذى ضم أساتذة وخبراء الاقتصاد فى مصر لدراسة الوضع الاقتصادي وتحديد من أين وكيف تبدأ مسيرة التنمية والإصلاح.

وأدرجت الهيئة ثلاث ملفات عن مبارك، هي إنجازات 23 عاماً، وإنجازات25 عاماً، وإنجازات 26 عاماً، وتضمن كل منها فصولاً، هي "الإصلاح السياسي، المؤشرات السكانية، الاقتصاد، مؤشرات أداء القطاعات الإنتاجية، القطاعات الخدمية، مؤشرات أداء قطاعات التنمية البشرية، رفاهية المواطن."

## 3. «الاستعلامات» تصدر «يوميات الثورة»[30]

الجمعة 15-07-2011 | كتب: محاسن السنوسي |

الهيئة العامة للاستعلامات أصدرت كتاباً جديداً عن الثورة بعنوان «يوميات ثورة 25 يناير.. حرية، ديمقراطية، عدالة اجتماعية». وقال السفير إسماعيل خيرت، رئيس الهيئة، إن هذا الإصدار يأتي ضمن سلسلة إصدارات إعلامية عن الثورة وأحداثها ووقائعها، ويتضمن رصداً دقيقاً لأحداث الثورة، التى يأتي على رأسها إعلان الجيش المصري انحيازه للشعب وثورته ومطالبه العادلة.

كما يحتوى الكتاب على تسجيل لفعاليات الثورة يوماً بيوم سواء فى القاهرة أو مدن وعواصم المحافظات المصرية، وردود فعل النظام السابق على تصاعد الأحداث، إلى جانب ردود الفعل الإقليمية والدولية طوال 18 يوماً حاسمة فى تاريخ مصر.

وأضاف خيرت أن الإصدارات الخاصة بالثورة تأتى ضمن خطة الهيئة لتغطية الأحداث التى واكبت الثورة، ويجرى حالياً استكمال هذه السلسلة بإصدارات خاصة عن الثورة وتأثيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى مصر، مشيراً إلى أن الكتب جار ترجمتها لتوزيعها على المكاتب الإعلامية للهيئة فى الخارج.

[30] «الاستعلامات» تصدر «يوميات الثورة(almasryalyoum.com) »

## 4. أسباب ونتائج وأهداف ثورة 30 يونيو[31]

الخميس، 27 يونيو 2019

انهي الشعب المصري حكم محمد مرسي، بعد عام وثلاثة أيام فقط قضاها في الحكم. ارتكب خلالها أخطاء فادحة أنهت العلاقة بينه وبين الشعب في خلال هذه المدة الزمنية الضائعة من عمر مصر التي كانت البلاد فيها أحوج ما تكون لاستثمار كل يوم للبناء، والتقدم، والنمو، والاستقرار.

تالياً، نستعرض أبرز هذه الأخطاء التي تسببت في استياء الرأي العام الشعبي:

### السياسية الخارجية:

فشلت الزيارات المتعددة التي قام بها مرسي شرقاً وغرباً في فتح آفاق التعاون البناء بين مصر ودولاً عديدة في العالم، وبات واضحاً ان علاقات مصر الخارجية تقزمت في دول بعينها تدعم حكم الإخوان في مصر مثل "قطر وتركيا" .. تراجعت علاقات مصر بدول محورية عديدة خاصة في العالم العربي. فشل الحكم في استقدام تكنولوجيا متطورة، أو خبرات لقطاعات الانتاج تعين الدولة علي الخروج من كبوتها وتصحيح مسارها الاقتصادي. بل علي العكس اصطحب مرسي معه في زياراته الخارجية رجال أعمال قاموا بعقد صفقات تجارية استنزفت جزء من الاحتياطي النقدي للبلاد.

### مياه النيل :

معالجة سلبية للغاية لمباشرة اثيوبيا بناء سد النهضة، كشفت عن الافتقاد لأسس التعاطي مع الأزمات الممتدة منها أو الناشئة. فضلاً عن سوء إدارة الحوار مع القوي السياسية وبثه علي الهواء بما ساهم في توتر العلاقات مع الجانب الاثيوبي وأجهض أسس الحوار السياسي معه.

الاستمرار في الخطي السياسية السابقة المتقاعسة عن تفعيل التعاون البناء في المجالات المختلفة مع دول حوض النيل، بما يدعم من سبل الحوار السياسي معها حول الأزمات المختلفة.

---

[31] أسباب ونتائج وأهداف ثورة 30 يونيو-الهيئة العامة للاستعلامات (sis.gov.eg)

## العلاقة بين أبناء الوطن الواحد :

رسخ حكم مرسي علي مدار عام حالة من الاستقطاب الحاد، وقسم المجتمع بين مؤيد للمشروع الإسلامي الذي يمثله الرئيس وجماعته دون أن يقدموا دليلاً واحداً علي هذا المشروع، وبين مناهض له يوصف في أغلب الأحيان بـ "العلماني". وبدلاً من أن يتفرغ الشعب للعمل والانتاج، اتجه الي التناحر والعراك بين التأييد والرفض. عمل حكم مرسي وبسرعة كبيرة علي ترسيخ الأخونة ونشر هذا الفكر رغم تنامي الشعور المعادي له من يوم لآخر. كثيراً ما تحدث حكم مرسي عن أمر وفعل نقيضه في الحال، وابرز مثال علي ذلك الحديث عن حماية الأقباط، واستهداف دور عبادتهم في ذات الوقت. شهدت مصر خلال عام من حكم مرسي أعمالاً فوضوية وهمجية غير مسبوقة بعضها كان بتحريض من الرئيس وجماعته كحادث قتل الشيعة بالجيزة.

## الدفاع والأمن :

افتعال الأزمات الرامية الي تشتيت جهود الأمن والحد من اكتمال البناء الأمني، وكانت أبرز المشاهد احياء ذكري أحداث محمد محمود، وستاد بور سعيد، واحداث قلاقل أمنية من آن لآخر بالعديد من المحافظات خاصة بور سعيد والسويس.

إصدار العديد من القرارات والإعلانات الدستورية التي تسببت في زيادة الضغط الشعبي علي الجهاز الأمني بالخروج في مظاهرات عارمة الي الاتحادية والتحرير، فشهدت مصر أول حالة سحل لمواطن علي مرأي العالم أجمع. الإفراج عن سجناء جهاديين من ذوي الفكر المتطرف استوطنوا سيناء وسعوا الي تكوين إمارة إسلامية متطرفة تستمد العون من انفاق التهريب مع قطاع غزة التي حظيت بكل الدعم والحماية من رئيس الدولة ذاته، نفذت هذه الجماعات فعلاً خسيساً بالإجهاز علي 16 شهيداً من الأمن وقت الإفطار في رمضان، وبعد أشهر تم اختطاف سبعة جنود قبل أن يفرج عنها بفعل حشود الجيش لتعقب الإرهابيين، وتدخل جماعة الرئيس للإفراج عن الجنود. فضلاً عما تكشف بعد إقصاء هذا الرئيس من كون هذه الجماعات الإرهابية السند لجماعة الإخوان في حربها الإرهابية ضد الدولة. سعي عدد من أعضاء جماعة الرئيس للاحتكاك اللفظي بالمؤسسة العسكرية وقادتها، ومحاولة النيل من

هذه المؤسسة التي تحظي بكل الحب والتقدير من الشعب كافة عبر إشاعة الأقاويل حول وحدتها وتماسكها .

### الأمن الغذائي والخدمي :

استمرت الأزمات الغذائية، والارتفاع المتواصل في أسعار السلع والخدمات دون تدخل حكومي يسعي لوقف جشع التجار، رغم سعي الحكم الي تحسين منظومة توزيع الخبز، وعبوات البوتاجاز. تكررت وبشكل متواصل أزمات البنزين والسولار، بما أثر علي الحركة الحياتية للمواطن، وأنعكس ذلك علي الانقطاع المتكرر للكهرباء. بدا واضحاً اتجاه الحكم لاستخدام المنظومة التموينية لخدمة أغراضه الانتخابية، ومحاولة كسب شعبية عبر التلاعب بالحصص التموينية .

### الثقافة والفنون والآداب:

اتجاه واضح نحو تغيير هوية مصر الثقافية، والعمل علي ارتدادها لحساب توجهات رجعية متخلفة، بدءً من منع عروض الباليه بدار الأوبرا، الي إقصاء قيادات الثقافة والفنون والآداب، مقابل إحلال قيادات تدين بالولاء للجماعة الداعمة للحكم.

### الإعلام والصحافة:

ناصب الحكم – الإعلام- العداء لدوره السريع في كشف المثالب أمام الرأي العام، وبات الإعلام الذي لعب دوراً جوهرياً في تعريف المرشح الرئاسي محمد مرسي، وجماعته للرأي العام المحلي. هدفاً مباشراً لتحجيمه، بل واقصاء رموزه. السعي بكل قوة لأخونة مؤسسات الدولة الصحفية والإعلامية، في محاولة واضحة لتأسيس الفكر الإخواني من جهة، والحد من تأثير الإعلام المضاد من جهة ثانية.

### القضاء والحريات العامة :

افتعال أزمات متتالية مع القضاء، بدءً من إقصاء النائب العام، الي محاصرة المحكمة الدستورية العليا من قبل أنصار الرئيس، ثم محاولة تحجيم دورها في دستور ديسمبر 2012، فإصدار إعلانات دستورية وقرارات تمس بالسلب القضاء والحريات العامة ومؤسسات الدولة، تسببت في إثارة غضب الرأي العام، الذي عبر عن ضيقه بإحراق مقار لحزب الرئيس، فعاد الرئيس عن بعض

إعلاناته وقراراته، ومضي في أخري مما تسبب في زيادة الحنق الشعبي عليه وعلي جماعته. استمرت الأزمات بين القضاء والرئاسة، حيث قضت محكمة القضاء الإداري بوقف تنفيذ قرار تنظيم الانتخابات البرلمانية، فكان أن رفعت جماعة الإخوان شعار تطهير القضاء، والعمل علي سن تشريع يقضي بتخفيض سن التقاعد للقضاة ليقصي عدة آلاف منهم ليحل بدلاً منهم انصار الحكم. وكانت الضربة الأخيرة التي سددها القضاء للرئيس المقصي هي الإشارة اليه بالاسم وعدد كبير من قيادات جماعته بالتعاون مع حماس وحزب الله في واقعة اقتحام سجن وادي النطرون .

### النقل والمواصلات :

تعهد مرسي بحل مشكلة المواصلات ضمن خمس مشاكل تعهد بحلها خلال المائة يوم الأولي من حكمه، فاستفحلت مشكلة المواصلات خلال العام الذي شهد كوارث يومية للطرق ابرزها حادث مصرع 50 طفلاً علي مزلقان بأسيوط. لم يشهد العام من الحكم تشييد أي من الطرق الجديدة، أو اصلاح الطرق القائمة، فضلاً عن تراجع أداء مرفق السكك الحديدية.

### الاقتصاد والمال:

الهدف الأساسي لحكم مرسي كان الاقتراض من الخارج، سواء من قبل دول سايرت مشروع قدوم الإخوان للحكم كقطر، وتركيا، أو من خلال السعي للسير في ركب التوجهات الغربية عبر إيلاء قرض صندوق النقد الدولي الأهمية باعتباره شهادة حسن أداء للاقتصاد. ومع تراجع الناتج القومي جراء عدم الاستقرار السياسي والأمني، ارتفع حجم العجز بالموازنة، ومن ثم ارتفاع حجم الدين المحلي الذي شكلت خدمة الدين بسببه عنصراً ضاغطاً اضافياً علي الموازنة. فضلاً عن استهلاك رصيد الاحتياطي من النقد الأجنبي، وارتفاع قيمة الدين الخارجي بنسبة 30%. ارتبك الحكم في مواجهة كافة المشكلات الاقتصادية، فارتفع عدد المصانع المتعثرة، وازداد معدل البطالة بين فئات قطاعات التشغيل كافة، وتراجعت معدلات السياحة الي مستوي متدن، وجاءت المعالجة السلبية لسعر صرف الجنيه لتزيد من الضغوط الحياتية علي المواطنين. وفشل الحكم في تحديد معدل نمو خلال عام الحكم يمكن الاسترشاد به محلياً ودولياً. اثرت الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة

بشكل كبير، فضلاً عن تخفيض قيمة الجنيه، علي التعامل داخل البورصة المصرية، فزادت خسائر حائزي الأوراق المالية، وهرب أغلب المستثمرين الأجانب، وانخفض تصنيف مصر الائتماني لعدة مرات، الأمر الذي عكس خشية المستثمرين علي استثماراتهم في مصر.

https://youtu.be/CayTi4Pa84g

26/1/2018

https://youtu.be/BeK-SjBPBN4

26/1/2019

# الفصل الثالث

## الهجوم على ثورة 25 يناير 2011

## والتشكيك في ثورة 30 يونيو 2013

## 1. برلمانيون يعلنون الحرب على ثورة يناير ويرفضون التظاهر يوم 25[32]

الإثنين، 11 يناير 2016،

قبل 14 يوما من ذكرى ثورة 25 يناير، شنت وسائل الإعلام المقربة من الجهات الأمنية حملة موسعة ضد دعوات التظاهر في ذكرى الثورة قبل 14 يوما من ذكرى ثورة 25 يناير، شنت وسائل الإعلام المقربة من الجهات الأمنية حملة موسعة ضد دعوات التظاهر في ذكرى الثورة، وخرج العديد من أعضاء برلمان السيسي بتصريحات عدائية ضد الثورة، وكان أبرزها تصريح مرتضى منصور ضد ثورة 25 يناير أثناء حلف القسم في الجلسة الافتتاحية، ونستعرض لكم تصريحات هؤلاء النواب.

### عبد الرحيم علي

علق عبد الرحيم علي، رئيس تحرير البوابة نيوز، على الدعوات إلى التظاهر في ذكرى 25 يناير القادم، قائلًا: "مزاج الشعب المصري ليس مع التظاهرات، يوم 25 أو غيره"، مشيرًا إلى أن هناك قانونا ينظم التظاهر ومن يحمل إذنا بالتظاهر فليفعل.

وأضاف علي خلال لقائه ببرنامج "نواب 2015" المذاع على قناة "MBC مصر2" من يقرر أن يتحدى قانون التظاهر وينزل إلى الشارع ستواجهه الأجهزة المختصة.

---

[32] برلمانيون يعلنون الحرب على ثورة يناير ويرفضون التظاهر يوم 25 - شبكة رصد الإخبارية(rassd.com)

ولفت علي إلى أنه سيكون مشفقا على من يريد التظاهر من الشعب المصري، مشيرًا إلى أن من ينزل الشارع سيجد مقاومة كبيرة من الشعب.

### سعد الجمال

قال اللواء سعد الجمال، البرلماني عن قائمة "في حب مصر" بالجيزة، إن الدعوات التي تنادي بالتظاهر، تزامنًا مع ذكرى ثورة 25 يناير، تهدف إلى تعطيل الحياة السياسية، والدفع بالوطن نحو الانحطاط.

وأضاف "الجمال" في تصريحات خاصة لـ "البرلمان"،أمس الثلاثاء، أن أصحاب دعوات التظاهر لا يهمهم الصالح العام للمجتمع المصري، مشيرا إلى أنه توجد مطامع شخصية وراء هذه الدعوات، واصفًا إياها بأنها أجندات خاصة.

وأوضح أن هذه الدعوات تؤثر على القيادة السياسية، وتشغل تفكير السيسي، لأنها تؤثر على الاستقرار وتزعزع عملية الأمن داخل المجتمع المصري، وهو ما يطالب به أعداء الثورة.

### مي محمود

قالت مي محمود، البرلمانية عن المصريين الأحرار، إن تلك الدعوات التي تطلق على مواقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" و"تويتر"، توجد بها دائما فئة مندسة بين المتظاهرين، لديها توجيهات من بعض الأحزاب أو الحركات التي لا تريد إعادة الأمن إلى مصر.

### آمنة نصير

طالبت البرلمانية، آمنة نصير، أصحاب دعوات التظاهر، بإعطاء المجلس فرصة لكي يحقق شعارات ثورتي 25 يناير و30 يونيو والتي لم تتحقق حتى الآن، وتحقيق كل مطالب ثوار يناير.

وقالت إنها تختلف تمامًا مع دعوات التظاهر، أو المشاركة فيها، مؤكدةً أن مثل هذه الأفعال لا تدل إلا على غياب وعي الشعب، وعدم درايته بالحياة السياسية، متابعة أن دعوات النزول إلى الميادين للتظاهر ضد النظام والحكومة لا تهدف إلى إصلاح الوطن، كما تدل على فوضى الشعب، وغبائه السياسي. وناشدت البرلمانية الشعب المصري بالتكاتف خلف القيادة

الحاكمة، والعمل لصالح مصر، وتنحي الخلافات جانبًا، للخروج من الأزمة الحالية.

## إيمان خضر

قالت إيمان خضر، البرلمانية عن دائرة "الزقازيق والقنايات"، إن دعوات نزول الميادين في ذكرى الاحتفال بثورة 25 يناير، بهدف التظاهر ضد الفساد والمؤسسات، ستؤدي إلى حالة قلق وفوضى، وتهدف إلى إفساد فرحة المصريين.

وأضافت أن المواطنين في حاجة إلى استقرار، وفتح مشاريع تنموية جديدة لدفع عجلة التنمية، وليسوا في حاجة للتظاهر والاحتجاجات مرة آخري، حتى لا يضر الوضع الاقتصادي والأمني الذي يؤثر على مصالحهم.

ورفضت النائبة الدعوات التي أطلقت من قبل عدد من صفحات التواصل الاجتماعي "فيس بوك" للنزول لميدان التحرير لعمل ثورة جديدة ضد النظام الحاكم، وقالت إنه لا يعقل أن يفكر إنسان بعمل ثورة بعد الانتهاء من الاستحقاق الأخيرة من خارطة الطريق وهو مجلس النواب الذي لم يشهد تزويرا كما كان يحدث في ظل حكم الحزب الوطني المنحل.

## لميس جابر: يناير ليست ثورة

الطبيبة والكاتبة لميس جابر اعتبرت أن رجال الشرطة ضحوا من أجل الوطن، وهم من يستحقون الاحتفال بهم في 25 يناير، مشددة على أن رجال الشرطة تحملوا إهانات شديدة بعد 25 يناير، وتحملوا الصعاب رغم أن "العنجهية" عادت للبعض منهم.

واستنكرت لميس، الدعوات المنادية بثورة ثالثة قائلة: "دي بقت لعبة.. عبد الفتاح السيسي قال لو عايزيني أمشي همشي"، مشددة على أن 30 يونيو هي الثورة الوحيدة في تاريخ مصر بعد 23 يوليو.

وعبرت لميس عن أن التطاول على الدولة ومؤسساتها بدأ مع ثورة 25 يناير، "اللسان فلت، ومهاجمة الرموز أصبحت بطولة"، مطالبة باتخاذ إجراء صارم ضد كل من يهاجم الدولة المصرية.

جدير بالذكر أن لميس جابر هي من مواليد حي شبرا وزوجة الفنان يحيى الفخراني واختيرت لتكون عضوا في البرلمان ضمن الأسماء المختارة من قبل عبد الفتاح السيسي، وحملت لميس لقب أسوأ شخصية ثقافية عام 2011 بعد ثورة يناير.

وعرفت لميس بتصريحاتها الغريبة وكان أولها: "السيسي راجل جميل، والله الإنجاز اللي حصل في سنة ونص ماحصلش من سنوات كتيره مضت"، أما عن أكثر تصريحاتها الصادمة ما قالته في أحد البرامج التليفزيونية: "البقاء لله في الأحزاب.. وسأصوت لأعضاء الوطني بالبرلمان".

## مرتضى منصور: ثورة يناير مؤامرة عملها شوية عيال صايعة

يبدو أن وجود أعضاء برلمانيين معادين للثورة أصبح موضة برلمان 2016، حيث تكرر وصف مرتضى منصور، رئيس نادي الزمالك، للثورة بالمؤامرة في العديد من اللقاءات التليفزيونية، مشيرا إلى أن جماعة الإخوان المسلمين انقضت على ثورة يناير في جمعة الغضب 28 يناير.

وقال منصور إن "المتهمين في قضية قتل المتظاهرين في 25 يناير أبرياء، وعلاء وجمال مبارك شخصيات مهذبة ولديهما احترام للقضاء"، متابعا: "مفيش ثورة اسمها 25 يناير، ولو أطلقنا عليها ثورة فتكون ثورة ضد العدل واستقرار البلد، و30 يونيو هي ثورة وضد الأدب".

وأكمل منصور: "سأستمر أقول إن 25 يناير مؤامرة، واللي مش عاجبه هياخد بالجزمة، وأحمد ابني كسب غصب عنهم، وفوزه خسارة لـ 25 يناير".

أثار النائب في البرلمان المصري ورئيس نادي الزمالك جدلاً في الجلسة الإجرائية للبرلمان الذي تم انتخابه حديثاً، بسبب إضافته كلمة على القسم الدستوري المصري، قائلًا إنه لا يعترف بثورة 25 يناير 2011، قبل أن يعيد نص القسم كما هو مقرر.

منصور تعمد عند قسمه النيابي الأول أن يقول "وأن أحترم مواد الدستور والقانون" بدلا من "أحترم الدستور والقانون"، الأمر الذي دفع النواب لمطالبة منصور بإعادة القسم.

## توفيق عكاشة: ثورة يناير هي الوكسة العظمى والهزيمة الكبرى

يعد عكاشة النائب البرلماني من أول مهاجمي ثورة يناير، ووصفها بالمؤامرة التي تحاك ضد مصر لإضاعة هيبتها في الشرق الأوسط، واصفًا الثوار بالبلطجية الذين يريدون إفساد الحياة السياسية، وإسقاط مصر، لأنهم عملاء أمريكا ويتقاضون مبالغ مالية ضخمة من أجل تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، على حد تعبيره.

وكان من أبرز تصريحات عكاشة التي أثارت استفزاز الكثيرين ما قاله حول اعتبار أن يوم 25 يناير عام 2011 وما جاء من بعده ما هو إلا وكسة عظمى وهزيمة كبرى تعرضت لها مصر تساوي هزيمة 1967 عندما انتصرت إسرائيل على مصر.

## السيد مقلد: مظاهرات يناير سيئة السمعة

هكذا وصف اللواء ممدوح السيد مقلد، النائب البرلماني ومساعد وزير الداخلية السابق، المظاهرات بأنها "سيئة السمعة"، لأنه دائمًا ما يعتليها الخارجون على القانون، مشيرًا إلى أنه عاصر مظاهرات ثورتي 25 يناير و30 يونيو قبل خروجه من الخدمة، معبرا: "مظاهرات 25 يناير اتسمت بالخروج عن اللياقة والذوق".

## إلهامي عجينة: 25 يناير ثورة أميركية

قال إلهامي عجينة إنه لا يعترف بثورة 25 يناير، ووصفها "الثورة الأميركية"، معتبرا أن أصحاب النفوس الضعيفة هم الذين خرجوا إلى الشارع، على حد قوله.

وأوضح خلال حواره، مع الإعلامي وائل الإبراشي، ببرنامج "العاشرة مساء"، المذاع على فضائية "دريم"، أنه سينتقم من كل مخطط ضد مصر، وثورة 25 يناير، تحت قبة البرلمان.

وأضاف: "أرى أن ثورة 25 يناير، ليست ثورة، وسنقف في مجلس النواب ضد كل من يدعمها، ولا تحكموا على مجلس النواب الجديد من أول جلسة"، مشيرا إلى أن فكرة ثورة يناير قامت على أساس خطأ. وأوضح أن الرئيس المخلوع حسني مبارك، أُجبر على ترك السلطة أما غيره فارتكب مجازر.

https://youtu.be/hqzSfodZ5CQ

https://youtu.be/2_P_GcjHdys

https://youtu.be/XN-Eq9E2v8Q

https://youtu.be/DHzu9qDo6ZA

## 2. التشكيك في ثورة 30 يونيو 2013

https://youtu.be/S3aUnhlibfM

https://youtu.be/S3aUnhlibfM

https://youtu.be/E3l3o8hbd38

# الفصل الرابع

## حوارات حول مصر وثورتيها

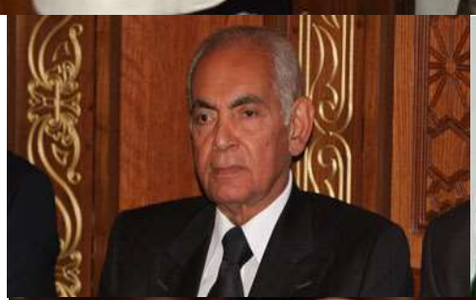

## حوارات صحفية – المحاورة: رانيا بدوي

هذه مختاراتٌ من حوارات رانيا بدوي الصحفية، وهي الحوارات التي تنشر في الصحف المصرية على مدار الأعوام الماضية وحتى اللحظة. . . تحاور فيها الرؤساء والعلماء والكتاب والمسئولين، في مصر والشرق الأوسط. . . حريصة خلالها على أن تكون أسئلتها جميعا، من نبض الشارع، وتعكس ما تجول بعقول وأذهان الناس . . . . حوارات تغوص في قضايا الساعة، تأتي بالحقيقة إلى القارئ. ببساطة، وصراحةٍ، وموضوعية[33]

لقراءة نصوص الحوارات اضغط على الرابط التالي:

حوارات ثورة 25 يناير 2011 مع رانيا بدوي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

[33] http://rania-badawy.blogspot.com/2011/10/blog-post_6522.html

1. حوار 28/ 2/ 2011 مع دكتور علي السمان

https://youtu.be/u6_125kGtYE

2. حوار 25/ 2/ 2011 مع دكتور حازم الببلاوي

https://youtu.be/-q11D7mVINY

3. حوار 13/ 2/ 2011 مع دكتور أحمد جلال

https://youtu.be/VMzV_5A9c18

4. حوار 8/ 2/ 2011 مع المستشار زكريا عبد العزيز

https://youtu.be/K9F-D5uKe3s

5. حوار 3/ 2/ 2011 مع المهندس حسب الله الكفراوي

https://youtu.be/cLVFzl5MGdg

6. حوار / 2/ 2011 مع منصور حسن

https://youtu.be/Lrp-iPsQu2s

7. حوار 24/ 1/ 2011 مع دكتور عبد الخالق فاروق

https://youtu.be/_o38CuKHhPA

8. حوار 23/ 1/ 2011 مع سامح عاشور

https://youtu.be/CfSrGTQObyA

9. حوار 31/ 10/ 2010 مع المستشار عدلي حسين

https://youtu.be/jxupUcdlN-w

10. حوار 27/ 10/ 2010 مع دكتور سامي عبد العزيز

https://youtu.be/cJ90dWpFYhU

11. حوار 14/ 1/ 2012 مع محمد سلماوي

https://youtu.be/47vjyj4x3E0

## 12. حوار 13 /1/ 2012 مع دكتور جلال أمين

https://youtu.be/qtaaeEr_9_w

https://youtu.be/xI2WNbOaRV8

https://youtu.be/b5c30-nVQK4

## 13. حوار 12 /5/ 2011 مع منير فخري عبد النور

https://youtu.be/R1A5OTpNii4

https://youtu.be/hk9lSrftk74

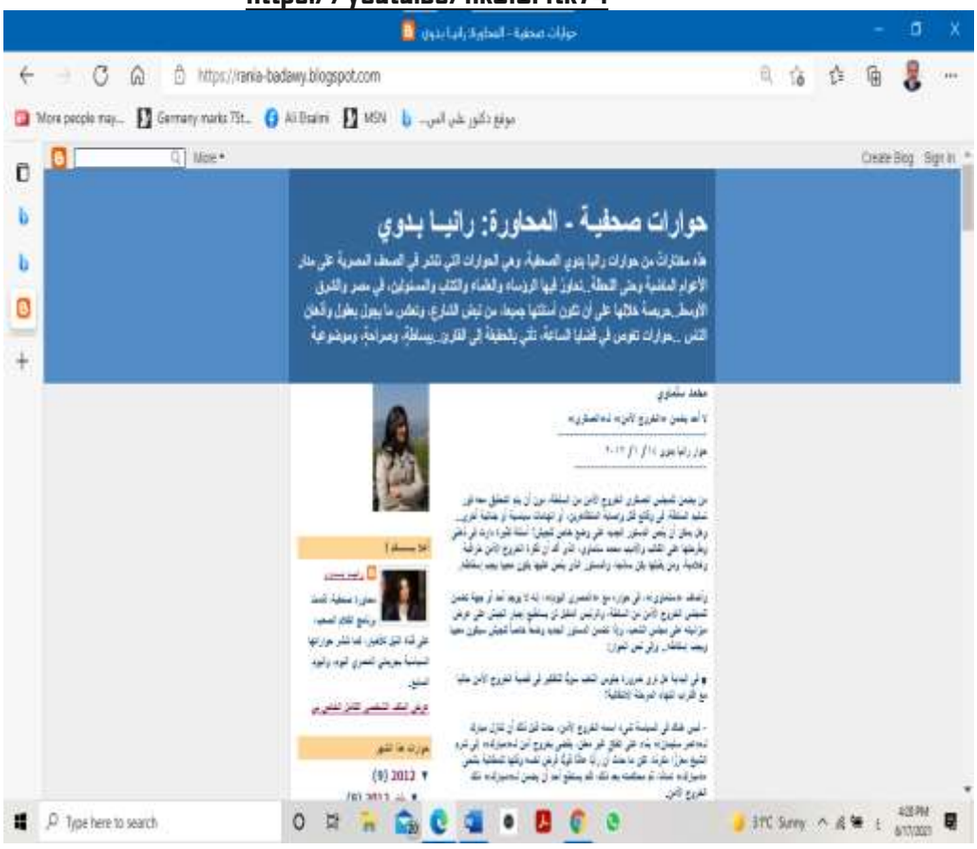


حوارات صحفية – المحاورة: رانيا بدوي(rania-badawy.blogspot.com)

# الفصل الخامس

## دراسات عن مصر!

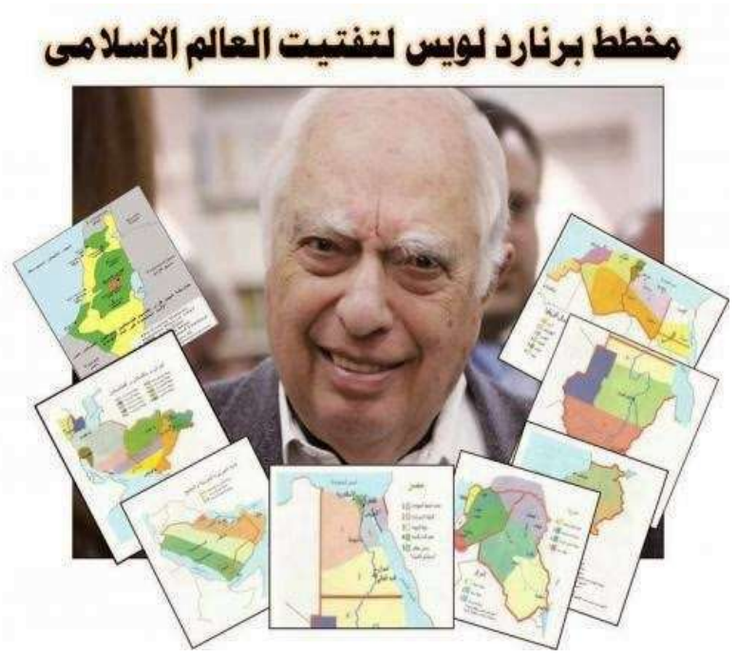


لقراءة وتحميل تلك الدراسات

اضغط الرابط التالي:

دراسات عن مصر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

## I. الديموقراطية في الشرق الأوسط– دراسة بحثية للفريق أول عبد الفتاح السيسي

أثناء دراسة الفريق أول عبد الفتاح السيسي في الكلية الحربية بأمريكا عام 2005 قام بإعداد دراسة بحثية بعنوان "الديموقراطية في الشرق الأوسط"، بعد تأييد الفريق السيسي لثورة 30 يونيو 2013 والانحياز للشعب المصري أخذ الغرب يبحث في تاريخ الفريق السيسي وعثروا على تلك الدراسة البحثية التي أثارت اهتمامات الباحثين في الغرب لفحص ودراسة أيدلوجية الفريق عبد الفتاح السيسي فقام عدد من المراكز البحثية الأمريكية بإعداد الدراسات التحليلية لتلك الدراسة لمحاولة توصيف سياسة الفريق السيسي وعقليته.

ونحن نعرض ترجمة هذه الدراسات في هذا المقال وتحليلها ونعرض فيما بعد الدراسة البحثية كاملة ثم نحاول تسليط الضوء على أهم ما جاء في الورقة البحثية التي أعدها الفريق أول عبد الفتاح السيسي أثناء دراسته في الكلية الحربية الأمريكية بين عامي 2005 – 2006 في جامعة بنسلفانيا .

(ملحوظة: ما سنعرضه من معلومات هذا المقال هو الدراسات التي نشرت على المواقع الأجنبية، ننقلها نقلاً مجرداً، وقد نتفق أو نختلف مع أجزاء من هذه التحليلات، ولكن نقلناها نسبة لأصحابها حفظاً للأمانة في النقل) .

## 2. رؤية المشير السيسي لمستقبل مصر

### عن الرؤية

بسم الله الرحمن الرحيم

شعب مصر العظيم

شاءت الأقدار أن تكون تلبيتي للنداء وترشحي للرئاسة في مرحلة من أصعب المراحل في التاريخ المصري المعاصر، لقد ثار الشعب المصري العظيم مرتين متتاليتين باحثاً عن الحرية والعزة والكرامة الإنسانية، مطالباً بعيش كريم وعدالة اجتماعية.

لقد كان بإمكاني أن أضع رؤية للسنوات الأربع القادمة، ولكن إدراكاً منى لحجم التحديات وعظم المسئولية التي نتجت عن انعدام التخطيط وترحيل التصدي للمشاكل، والتحديات العديدة الواضحة، وفي مواجهة أمينة وواقعية منى أمام شعب من المتوقع أن يصل تعداده عام 2050 حوالي مائة وخمسون مليون نسمة، مع تحديات كثيرة:

1. أين سيعيش؟
2. وما هي مصادر سداد مديونياته؟
3. ومصادر تمويل بناء حاضره ومستقبله؟
4. وما هي مقومات اقتصـــــــــــــــاده؟
5. وكيف سنبنى الشخصية المصرية الجديدة علماً، وخُلقاً، ومعرفة، وثقافة؟

كل هذا فرض على أن أضع رؤية تؤسس لمصر العصرية التي أعدت العدة ليحيا أبناؤها الحياة الكريمة التي يستحقونها.

لقد حان وقت البناء والتحديث، فمصر تستحق أن تتبوأ مكانها الطبيعي بين دول العالم المتحضر، وأن تنهض باعثة لعصر حديث يُحقق فيه أبناؤها طموحاتهم في دولة عصرية، تحارب الفقر وتقهره، دَعاماتها الاقتصادية متنوعة، ثابتة، متينة ومتنامية بمعدلات تحقق العيش الأفضل، وخدمات تعليمية وصحية واجتماعية رفيعة المستوى تحفظ للمصري كرامته، دولة تُعَظِم من أصولها وتُحَسِن من استثمار عائداتها لخدمة مواطنيها ورعايتهم. دولة ينتشر مواطنوها على كامل أراضيهم مكتشفين لكنوز بلدهم من ثروات طبيعية ومياه جوفيه، وأراضي زراعية، ومناطق سياحية، دولة تعي أخطاء الماضي، وتُخطط لتعمير مُنَظم يُوفر لأبنائها مسكناً كريماً متكامل الخدمات، دولة فيها المرافق ممتدة، مناطقها الصناعية متنوعة ومنتشرة حيث يسكن أهلها لتتعاظم الاستفادة من الأيدي العاملة ولتطرق أبواب التشغيل كل ركن من أركانها، دولة تُحسِن تنشئة وتأهيل أبنائها علمياً، ورياضياً، وثقافياً، وخُلقياً.

إذا كان هذا هو حلم كل مصري وحلمي معهم كمصري، فقد وفقني الله أن أضع رؤية تؤسس لتحقيق ذلك الحُلم. رؤية تضع الخطوات التنفيذية لتحقيق ما يصبوا إليه المصريون، وتؤسس لدولة عصرية تَليق بمكانة مصر التاريخية وشعبها العظيم.

رؤيتي مفتاحها قرارات وتوجهات تفتح أبواب التحديث والعمل والتنمية والاجتهاد أمام أبناء مصر كافة في مساواة هي الأولى من نوعها بين أبناء كافة محافظات مصر فالكل سواء وفرص التنمية متكافئة أمام الجميع.

رؤيتي ترتكز في مقدمة أولوياتها القضاء على الفقر، وعلى الأمراض المزمنة، وعلى العشوائيات، وبصورة موازية تحقق العدالة الاجتماعية والعيش الأفضل، تسعى الرؤية إلى استخدام رشيد لأصول الدولة وثرواتها وأموالها وإلى تنمية اقتصادية غير مسبوقة قائمة على دعامات متنوعة ومتينة وإلى تصدٍ حقيقي وواقعي وصادق لكافة التحديات بشفافية كاملة وأمانة للمسئولية لوضع الحلول الملائمة والمنتجة دون تراخ أو تأخير.

إن شعب مصر مدعو لإحداث تلك النقلة النوعية لأبنائهم وأسرهم وبلدهم، مطلوب منهم بعد أن عاشوا على مدار الزمان على 6 % من أراضيهم أن

ينتشروا على 100 % من أرض مصر. وأن يجنوا ثمار هذا الانتشار وهذا الجهد مما يرزق به الله تصديقاً لقوله تعالى "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ" صدق الله العظيم.

لقد خرج المصريون ليبهروا العالم بثوريتهم، وبطرحهم الدستوري الجديد الذي يؤسس للديمقراطية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وعَهدٌ عَلى أن أضع نصب عيني تحقيق كافة أهداف 25 يناير و30 يونيو بما في ذلك كافة الاستحقاقات الدستورية، ووضعها موضع التنفيذ كي تقر أرواح أبنائنا من الشهداء والمصابين وكافة الذين خرجوا إلى الشوارع والميادين ومن آزروهم وأيدوهم، أن بلدنا الغالية تسير في طريقها السليم وفقاً لخارطة الطريق المرسومة.

إن التحديات جسيمة وقوى الشر والإرهاب تتربص بمصر.

في ظل أوضاعنا الاقتصادية، وأعباء مديونياتنا، كل هذا يجعل العبء كبير والتحدي خطير، ولكنى كرجل أمضيت عمري مستعداً لتقديم روحي فداءً للوطن، وتربيت في مدرسة عسكرية فريدة من نوعها لا تعرف معنى الهزيمة، ولا الخنوع، تُعلى مبادئ العزة والكرامة. فقد أعددت العدة لخوض المعركة الكبرى، معركة مكافحة الإرهاب، معركة البناء والتحديث وقهر الفقر والأمراض المُتَوطِنة وتأسيس الدولة العصرية.

إن هذه الرؤية تُحَتِم علينا جميعاً العمل ليل نهار، ولكن الأمل الفسيح أمامنا أن نبني معا مصر الحديثة. أَعِد شعب مصر بإصدار كل ما تتطلبه هذه الرؤية من قرارات وقوانين، وأن نؤهل مصر لتكون قبلة للاستثمارات من كل العالم، ولتُفتَح الآفاق بلا حدود أمام أبناء هذا الشعب العظيم ليمشوا في مناكبها، ويُحققوا لعائلاتهم وأبنائهم وأحفادهم حياة كريمة رحبة تليق بهذا الشعب العظيم.

أدعوكم "جميعاً" أن نقف صفاً واحداً "كالبنيان المرصوص" وأن نعمل ليل نهار لنُحقق أهداف 25 يناير و30 يونيو، ونؤسس لمصر حديثة قوية عزيزة دائماً.

"وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

صدق الله العظيم

والله الموفق

عبد الفتاح السيسي

## 3. الأزمة الدستورية في مصر بعد ثورة 25 يناير : دراسة بحثية في تاريخ مصر السياسي المعاصر[34]

المركز الديمقراطي العربي .31 ديسمبر 2016

أن الأزمة الدستورية التي شهدتها مصر بعد ثورة 25 يناير/كانون ثاني 2011م ليست جديدة، فمنذ تأسيس دولة مصر الحديثة في عهد محمد علي باشا (17 مايو/أيار سنة 1805م-2اغسطس/آب 1849م) لم تحكم دولة مصر بواسطة دستور مدني.

إن مجمل المراسيم والقوانين التي كانت تصدر في عهد محمد علي باشا(17 مايو/أيار سنة 1805م-2اغسطس/آب 1849م) ومن جاء على رأس السلطة بعده من أفراد أسرته كانت هذه القوانين الإصلاحية يعلن عنها نتيجة ضغط تمارسه الدول الاستعمارية لمصلحة رعاياها في مصر وبلاد الشام.

إن فكرة وضع دستور لمصر بدأت بالظهور منذ عام 1882م، حيث شهدت البلاد نضالاً طويلاً في عهد الخديوي توفيق حتى تم الإعلان عن دستور عام 1882م، إلا أن سلطات الاحتلال الانجليزي أوقفت العمل بهذا الدستور منذ عام 1882م لغاية عام 1923م، وتم بقرار من الملك فاروق إنشاء لجنة الثلاثين التي أشرفت على وضع دستور لمصر، وهو الدستور الذي صدر في (19 ابريل/نيسان 1923). وظل دستور 1923م قائم إلى أن الغي في ( 22 أكتوبر/تشرين أول سنة 1930م)، ثم في عام 1935م أعيد العمل بدستور عام 1923م، وظل معمولاً به لغاية عام 1952م.

---

[34] http://democraticac.de/?p=41868

في الأسابيع الأولى من بداية ثورة 25 يناير 2011م تم إقصاء الرئيس السابق محمد حسني مبارك عن الحكم، وتولى إدارة المرحلة الانتقالية "المجلس العسكري"، وبعد مباشر المجلس العسكري مهامه قام بتشكيل لجنة للقيام ببعض التعديلات الدستورية، وعرضت هذه التعديلات على الشعب في استفتاء (19 مارس/آذار 2011م)، وكانت النتيجة موافقة الشعب المصري على هذه التعديلات بنسبة تفوق 77.2%، وعليه اصدر المجلس الدستوري أول إعلان دستور بعد ثورة 25 يناير وشمل هذا الإعلان الدستوري المؤقت 63مادة. علماً أن المجلس العسكري أضاف للإعلان الدستوري بعض المواد التي لم تكن ضمن المواد المستفتى عليه11.

منذ استلام "المجلس العسكري" إدارة الأوضاع الانتقالية في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011م، دخلت مصر في احتدام وصدام سياسي بين الأحزاب والنخب عبر منابر إعلامية متعددة، مفاده أن البعض كان يطالب بوضع دستور لمصر قبل إجراء انتخابات تشمل المؤسسات السيادية في الدولة، والبعض الآخر كان يطالب بإجراء تعديلات دستورية لحين الانتهاء من انجاز الانتخابات

الرئاسية والبرلمانية التي تتيح انتقال السلطة من "المجلس العسكري" إلى مؤسسات مدنية المنتخبة.

## مشكلة الدراسة:

حدث جدل وخلاف بين القوى والأحزاب السياسة على صياغة دستور جديد لمصر. بحيث إن تلك القوى والأحزاب كانت تطمح في تضمين مواد دستورية تحافظ لها على حيزاً سياسياً في المرحلة المقبلة. وبدأ الخلاف يطفو على السطح بعد اندلاع ثورة 25 يناير 2011م، وتحديداً بعد إصدار المجلس العسكري إعلان دستوري خاص بالتعديلات التي تم الاستفتاء عليها.....

للتذكير

لقراءة تلك الدراسات

اضغط الرابط التالي:

دراسات عن مصر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

## 4. مخطط برنارد لويس لتقسيم العالم الإسلامي[35]

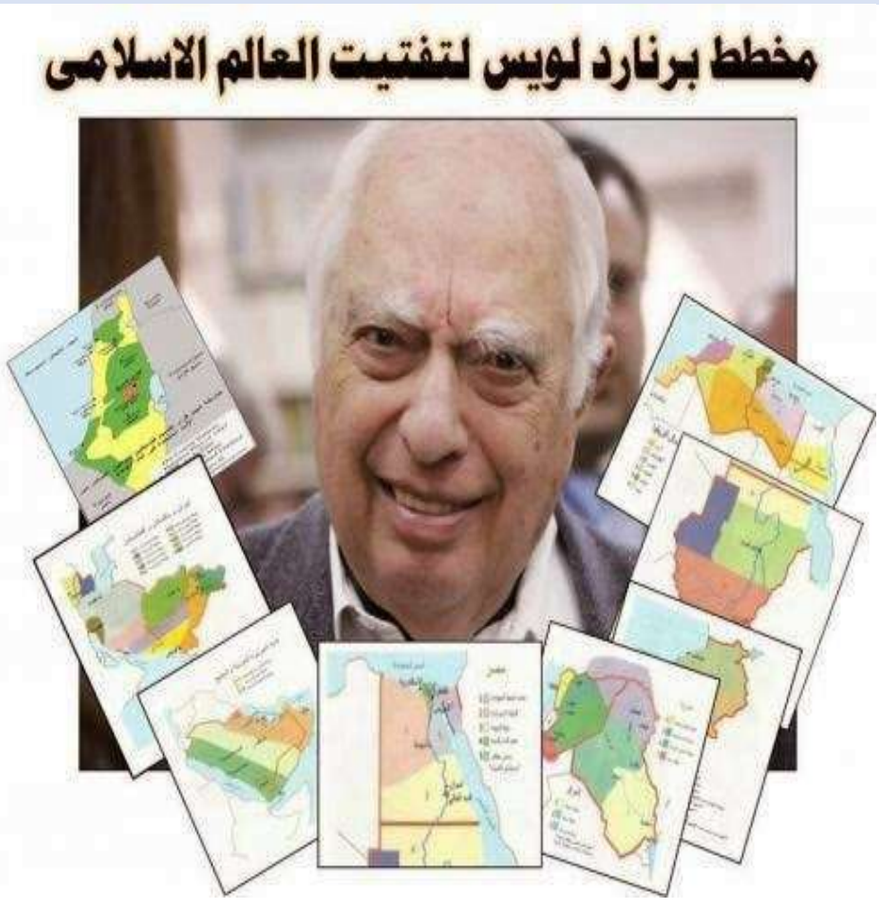


للتذكير

لقراءة تلك الدراسات

اضغط الرابط التالي:

دراسات عن مصر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

[35] revfacts.blogspot.com/2011/05/blog-post_3886.html

# الفصل السادس

## شخصيات ومواقف

## أيام الثورتـــــــــــين!

في هذا الفصل سنعرض لبعض معلومات عن شخصيات كان لهم حضور ومواقف في مراحل مختلفة من فترة ثورة 25 يناير 2011 وثورة 30 يونيو 2013 سواء كان ذلك الحضور إيجابياً وتلك المواقف قد ساهمت في دعم الثورة أو سالبة قللت من فاعليتها أو حتى ساهمت في فشلها أو إفشالها .

ونترك الحكم على الإيجابية أو السلبية للقارئ أي للمصريين أصحاب الثورتين!

الله اكبر

حرية
25 يناير
ثورة شعب

30
يونيو
الثورة تعود من جديد

## أولاً: المواقف والتوجهات نحو ثورة 25 يناير 2011

https://youtu.be/oOQEGZkkwTI

22/5/2014

https://youtu.be/hiOrm_3zBQk

2/12/2013

1. المشير محمد حسين طنطاوي

https://youtu.be/OUYad_Bljl8

https://youtu.be/jv0i3UczEgY

https://youtu.be/X_hDasHlNpA

https://youtu.be/PaSQ7EXlFx0

https://youtu.be/B-8waJD7TmM

https://youtu.be/w0WVVM17D1g

2. الفريق سامي أحمد عنـــــان

https://youtu.be/GYJVNtEBv5Q

https://youtu.be/C9ejp__2D-o

https://youtu.be/qGiXTXhqwsM

https://youtu.be/ue644ne28uQ

3. اللواء محسن الفنجري

https://youtu.be/TNVBrua7Y5s

https://youtu.be/JlWYVb09kPk

https://youtu.be/Rk2d2IKXTsg

https://youtu.be/rqfr0KadO0E

https://youtu.be/x_bxDr1jKIM

## 4. اللواء مختار الملا

https://youtu.be/D-hbEHsTtbo

https://youtu.be/9Ec4usB1Glc

https://youtu.be/4Q31d7UrP0Q

## 5. اللواء حسن الرويني

https://youtu.be/DkNS4RghLLQ

https://youtu.be/yNBq1KZ31C8

https://youtu.be/QrYPf96jlmQ

https://youtu.be/bt2HLqDoJiq

https://youtu.be/-NrJWdiN1cg

https://youtu.be/g9Swq2SykUo

https://youtu.be/w18QQ2QBfkc

6. اللواء حمدي بدين

https://youtu.be/QF2NSE3ACu8

https://youtu.be/-bMeMvLZf3c

https://youtu.be/pljVXYuefR8

https://youtu.be/64DYtPkYGe0

https://youtu.be/6-0-RPx8614

https://youtu.be/0N8wmwTEwCU

https://youtu.be/QDyZqk7irx4

7. اللواء ممدوح شاهين

https://youtu.be/YF-g45f8Cv0

https://youtu.be/Mpj98a-uDe4

https://youtu.be/kvc6Cc-iMC0

## 8. اللواء محمود حجازي

https://youtu.be/-Ke5dvl-wwo

https://youtu.be/5HnoMq2C3HA

https://youtu.be/AzL7YRM9ag4

https://youtu.be/7-oOqBQrV7M

https://youtu.be/4XMYDWMzg9A

9. اللواء إسماعيل عثمان

https://youtu.be/YqPOC7VFbWc

https://youtu.be/e0FXSjnooD8

https://youtu.be/WLe5pA3TJEc

https://youtu.be/TtXT5mrHsyE

https://youtu.be/-0T-F-3r0kI

## 10. اللواء محمد العصار

https://youtu.be/TnEPVswFerI

https://youtu.be/42tVwf2JDnc

https://youtu.be/peneBTeS9kU

https://youtu.be/35hTSesU_IA

https://youtu.be/YkHuPWxB-f4

https://youtu.be/yPUS_hLLeTU

https://youtu.be/CctZPYNov7k

11. اللواء أحمد وصفي

https://youtu.be/ozR1KRR6tcw

https://youtu.be/Wyrth8zid4U

https://youtu.be/E72Rz6SVU0k

https://youtu.be/j7LDKiPQR74

12. اللواء أسامه عسكر

https://youtu.be/K4tEOXj92GE

https://youtu.be/OcQwl6Rmn8M

## 13. اللواء عادل رجائي

https://youtu.be/HLBJZEQPrGk

https://youtu.be/nx5259oD67g

https://youtu.be/7uucTaQAuTw

https://youtu.be/DCRkbl9L5KA

## من شباب الثورة

1. وائل غنيم

https://youtu.be/AckwzQdqK9Y

https://youtu.be/pYiA3liqMYk

https://youtu.be/9lSig2uqaS8

2. أحمد ماهر

https://youtu.be/mGNhrHigPOY

https://youtu.be/smNA6KXV6wM

https://youtu.be/l-De_5MT9w4

3. محمد عادل

https://youtu.be/_NrJREMRBxM

https://youtu.be/FFt57x5Zyl4

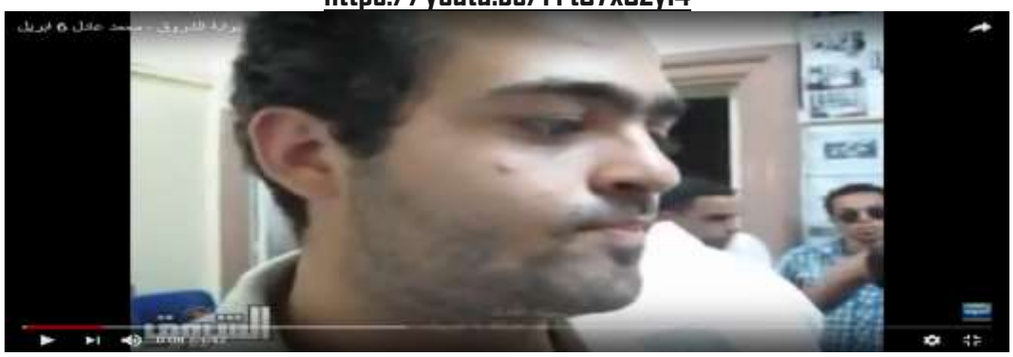


https://youtu.be/hzLnzpbrTWY

4. أحمد دومه

https://youtu.be/Y-2bWhp2M_4

https://youtu.be/ypT-3siXA6Y

https://youtu.be/QXeCq3qVv9s

5. شادي الغزالي حرب

https://youtu.be/s7ePxu_foQo

https://youtu.be/No_IG8iiOzE

https://youtu.be/8vpFZ7KdQTQ

6. أسماء محفوظ

https://youtu.be/V5E_D4nasDO

https://youtu.be/r14ENWtEJhE

https://youtu.be/CA1ldLIdIBQ

https://youtu.be/02autemW10s

7. إسراء عبد الفتاح

https://youtu.be/vS4xGDqyWlo

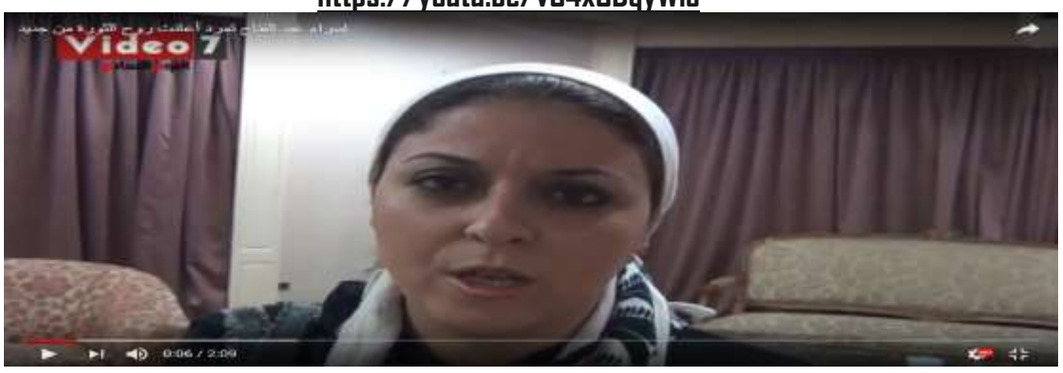


https://youtu.be/jGg-ghbbNWg

https://youtu.be/x3g1Hyskps0

## 8. علاء عبد الفتاح

https://youtu.be/cUKKjtnJtcs

https://youtu.be/cxlELAc3iLo

https://youtu.be/JO3bLOkelVU

https://youtu.be/yPA2jS9X2vg

9. زياد العليمي

https://youtu.be/sCCFjkwDHiw

https://youtu.be/rxGiOy7siLQ

https://youtu.be/w90wkDTURJc

10. مصطفي النجار

https://youtu.be/bLUzVa7QzS4

https://youtu.be/wQ5AOyx-EVE

https://youtu.be/qP4Nff1vdUs

## شخصيات عامة وسياسية ودينية

### ا. محمد غنيم

https://youtu.be/4dAZqUP9wJ8

https://youtu.be/-cLYXglamSw

## 2. عبد الجليل مصطفي

https://youtu.be/qQs4O4XdGLY

https://youtu.be/rFOCOAsYSGO

https://youtu.be/rmHB87VVkvk

## 3. جورج اسحق

https://youtu.be/gND9xiUFbcY

https://youtu.be/kC_7LurGicg

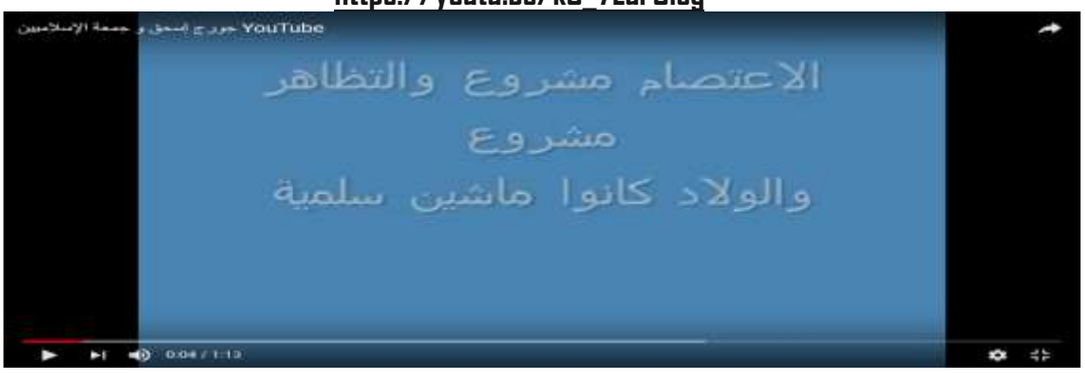


https://youtu.be/8IbksUXoaGA

## 4. محمد أبو الغار

https://youtu.be/s7wwiRZVUR8

https://youtu.be/y8R8zFxSB00

## 5. ممدوح حمزة

https://youtu.be/pcx_UW3-r44

https://youtu.be/Al-4xXJza54

https://youtu.be/SnUSfAs01K4

6. سمير عليش

https://youtu.be/LwiyOpjyl-Y

7. الشيخ مظهر شاهين

https://youtu.be/ie1p-nvN3ms

https://youtu.be/XNKSFMaHYw8

## 8. الشيخ عماد عفت

https://youtu.be/R7YOGo16FL8

https://youtu.be/hOptLe7I8NE

## 9. د. حسن نافعه

https://youtu.be/IG_mdUwfBdk

https://youtu.be/wFwxdQgha_8

https://youtu.be/wH7v9mBRAuM

10. د. عماد أبوغازي

https://youtu.be/ImzsELBW1ZI

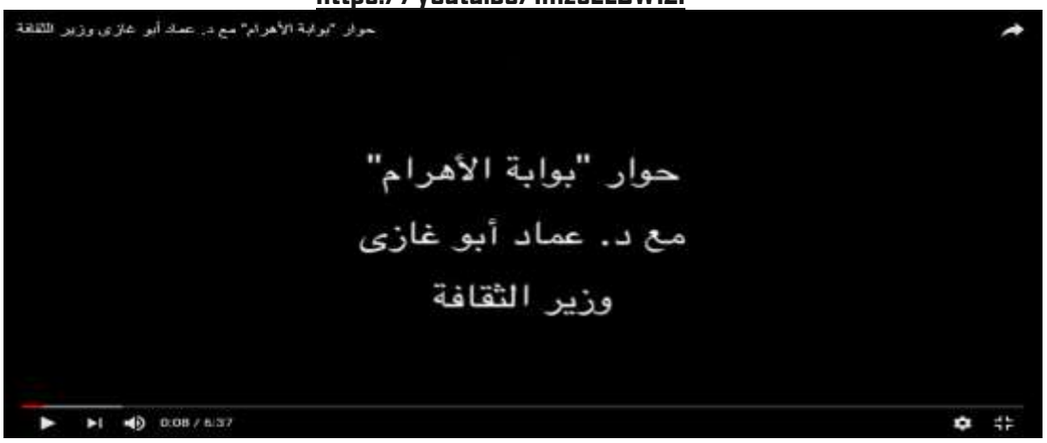


https://youtu.be/rIQRSGCWOWQ

https://youtu.be/ajgvNqbCFRs

## 11. محمد بديع

https://youtu.be/5mjVXIvNNRs

## كلمة محمد بديع يوم 15 نوفمبر 2012

https://youtu.be/kQSuonmEoAc

https://youtu.be/-g5YIBbpYWY

## 29 مايو 2011

https://youtu.be/ZyCtGmlBjDQ

https://youtu.be/w0n-wXMgguk

https://youtu.be/4dFarBOCGRo

https://youtu.be/2q5RMfJzJcA

12. إبراهيم عيسى

https://youtu.be/kb28i3W1FJ0

15/8/2016

13. مصطفى الفقي

https://youtu.be/_QmdTfWiW-U

26/1/2021

14. عمرو أديب

https://youtu.be/xf1qR4KIIAY

25/1/2021

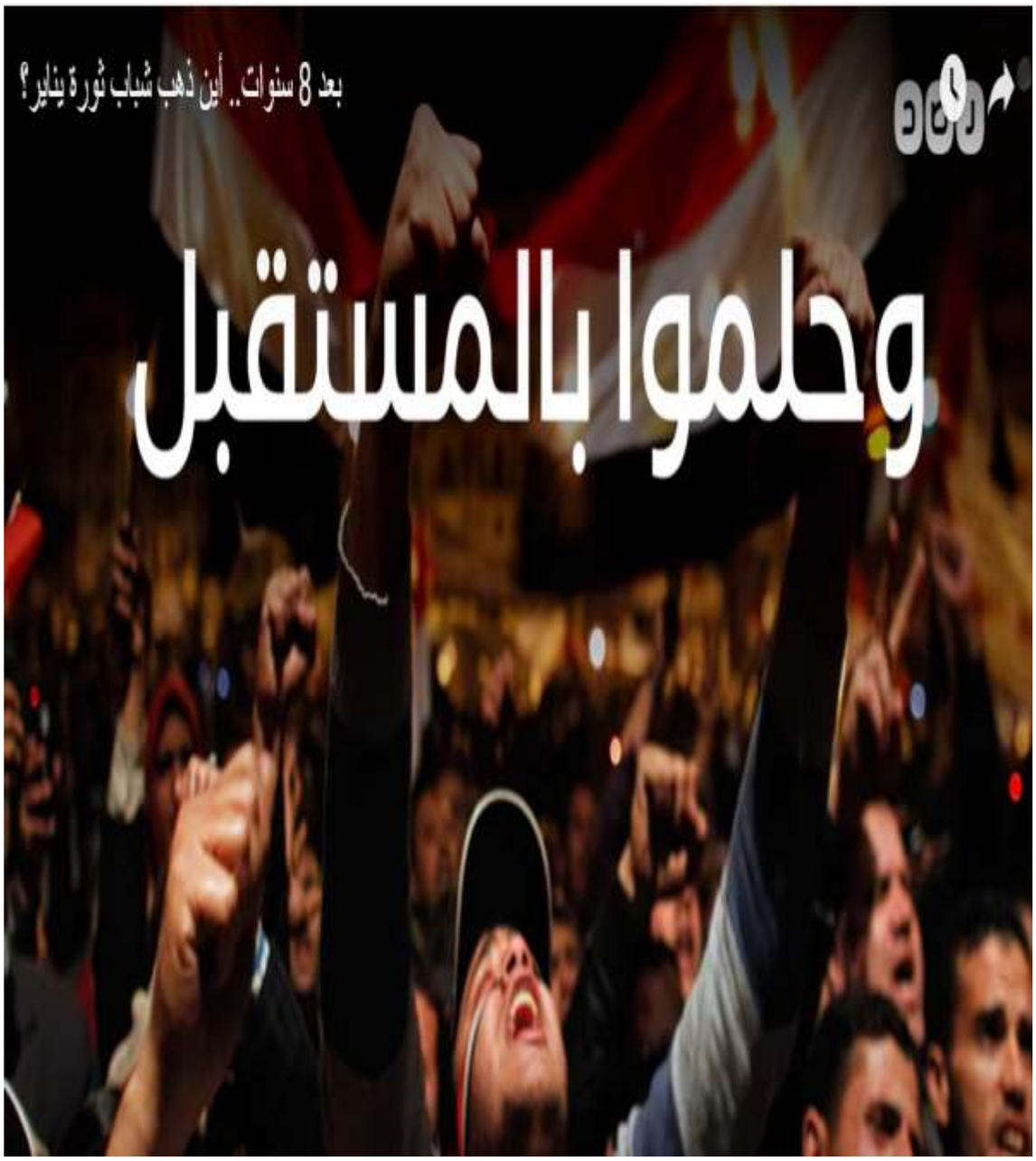


https://youtu.be/a2eMGhvLxPE

## ثانياً: المواقف والتوجهات نحو ثورة 30 يونيو 2013

### ا. محمد البرادعي

https://youtu.be/l3bF-fJekaA

https://youtu.be/lECwP1geF_Q

https://youtu.be/5PZWCmQbRwk

https://youtu.be/SBIQVbmEoJE

2. نجيب ساويرس

https://youtu.be/QPhDZIDpppg

3. محمود بدر

https://youtu.be/YaLXbqdh-Sg

https://youtu.be/in08PYGEZ50

## 15. المستشار عدلي منصور

https://youtu.be/2mK1_pYew10

4/7/2013

## 4. إبراهيم محلب

لولا

25 يناير 2011 ما كانت 30 يونيو 2013 !

و

لولا

30 يونيو 2013

لاستمر الإخوان المسلمين ينشرون في مصر

الإرهاب والفساد !

# الفصل السابع

## هوامش على دفتر الثورة !

الهامش الأول:

ماذا جرى في مص؟

1. فيديو من قناة العربية يلخص تطورات ثورة 25 يناير 2011 حتى تنصيب السيسي رئيسا للجمهورية في يونيو 2014.

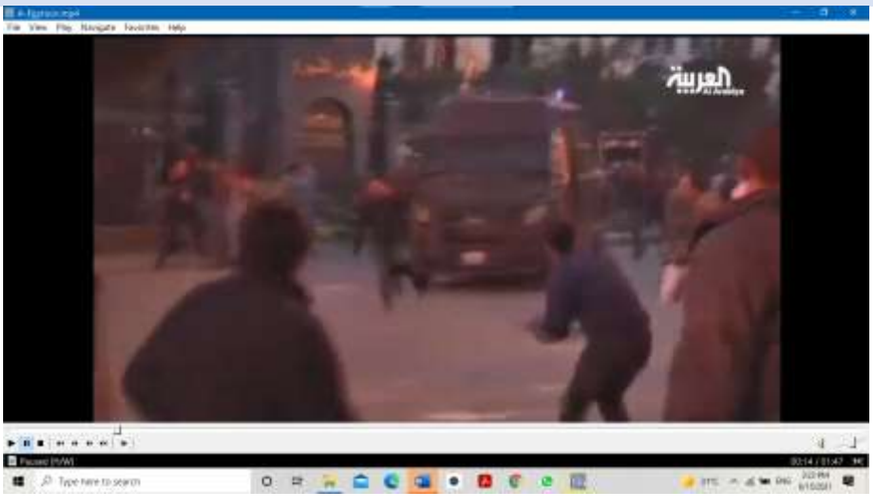


A-Egytoon.mp4

لمشاهدة الفيديو اضغط على الإطار

## 2. خلال 5 سنوات من ثورة يناير.. ماذا جرى في مصر؟[36]

### 25 يناير 2016م

تحل اليوم الاثنين الذكري الخامسة لثورة 25 يناير في مصر وهي الثورة الثانية في ترتيب سجل ثورات الربيع العربي والتي اندلعت بعد أيام من انتهاء ثورة الياسمين التي أطاحت بنظام الرئيس التونسي زين العابدين بن علي.

5سنوات مرت على تلك الثورة التي مازال المصريون يختلفون حولها منهم من يؤيدها ويعتبرها علامة فارقة في تاريخ مصر فقد أطاحت بنظام استمر في موقعه 30عاما متصلة وكان يسعى وفقا لرؤية من قاموا بالثورة لتوريت الحكم, ومنهم من يراها مؤامرة أعادت مصر للوراء وحاولت إسقاط جيشها وتسليم البلاد لجماعة الإخوان المسلمين.

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حسم ذلك الجدل وقال إن 25 يناير كانت ثورة تغيير، وأن المصريين نجحوا في ثورة 30 يونيو في تصويب ثورة التغيير وحولوها لمسارها الصحيح مدحضا بذلك كافة الأقاويل حول هوية هذه الثورة ومؤكدا أنها غيرت مجرى الحياة في مصر، حتى لو شابتها بعض الانحرافات.

"العربية نت" ترصد أهم الأحداث التي شهدتها مصر منذ اندلاع ثورة 25 يناير وحتى الآن.

### 25يناير 2011

في صباح ذلك اليوم تظاهر نحو 20 ألفا من الشباب الذين دعوا للتظاهر عبر حملة شعبية على مواقع التواصل الاجتماعي تحت شعار " أنا نازل في 25يناير " مستلهمين روح الثورة التونسية التي ازاحت بن على وراغبين في التغيير وجاءت الاحتجاجات التي رفعت شعار "عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية" في اليوم الموافق لعيد الشرطة لكن قوات الأمن نجحت في تفريقهم بخراطيم المياه والغاز، وفي اليوم التالي عاود المتظاهرون الكرة مرة أخرى، ولكن بأعداد قليلة ومناوشات بدأت جذوتها في محافظة السويس شرق مصر التي وقع

[36] https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2016/01/25/خلال-5-سنوات-من-ثورة-يناير-ماذا-جرى-في-مصر؟.html-

بها أول قتيل على يد قوات الأمن وهنا ثارت غضبة الشباب والمتظاهرين في كافة المحافظات وبدأوا يعدون العدة للاحتشاد والتعبير عن غضبهم ضد النظام وخرج ولأول مرة في ذلك اليوم هتاف "ارحل" مطالبين بتخلي الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك عن السلطة.

كان يوم 28 يناير هو الفاصل في تاريخ الثورة المصرية حيث بدأ عشرات الآلاف من المتظاهرين في الاحتشاد بميدان التحرير، فيما أسموه جمعة الغضب ووقتها أمرت الحكومة المصرية بقطع الاتصالات والإنترنت لمنع المتظاهرين من الحشد ودعوة الشباب الى الاعتصام بجوارهم في ميدان التحرير وفي نهاية اليوم اندلعت اشتباكات عنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين انسحبت على اثره قوات الشرطة وأمر مبارك بنزول قوات الجيش وفوجئ المتظاهرون بإحدى الدبابات تسير في شوارع القاهرة وعليها شعار ارحل.

في نفس اليوم أيضا تعرض مقر الحزب الوطني الحاكم للسلب والنهب واشتعال النيران فيه وهربت أعداد كبيرة من السجناء والمعتقلين في السجون واضطرت الحكومة المصرية لإعلان حظر التجول وفي مساء اليوم ذاته القى مبارك خطابه الأول بشأن الأزمة وقرر اقالة حكومة احمد نظيف وفي اليوم التالي 29 يناير قرر مبارك تعيين اللواء عمر سليمان نائبا له وتكليف الفريق احمد شفيق بتشكيل وزارة جديدة.

استمرت التظاهرات كما هي ولم تفلح تغييرات مبارك في احتواء غضب المحتجين وفي الأول من فبراير احتج عشرات الالاف في ميدان التحرير مطالبين مبارك بالتنحي وخرج الرئيس الأسبق ليلقي خطابه الثاني ويعلن فيه عن إجراء تعديلات دستورية، مؤكداً عدم نيته الترشح لولاية رئاسية سادسة بعد انتهاء ولايته في سبتمبر.

في 2 فبراير حدثت موقعة الجمل التي اثارت غضبة الملايين من المصريين ضد النظام بسبب وقوع ضحايا فاحتشدوا بشكل كثيف في الميادين واستمرت التظاهرات تزيد يوما بعد يوم وفي 10 فبراير انعقد المجلس العسكري دون مبارك وبدا الامر أن البلاد تنتظر حدثا مهما وفي مساء ذلك اليوم أعلن مبارك في خطاب أخير له نقل سلطاته إلى نائبه عمر سليمان.

في 11 فبراير انطلقت التظاهرات إلى القصر الجمهوري لمطالبة مبارك بالرحيل الفوري وفي تمام السادسة من مساء ذلك اليوم خرج عمر سليمان نائب الرئيس ليعلن في بيان تليفزيوني مقتضب تنحي مبارك وتكليف المجلس العسكري بإدارة شؤون البلاد.

في 13 فبراير أصدر المجلس العسكري برئاسة المشير حسين طنطاوي القائد الأعلى للقوات المسلحة يصدر بيانا دستوريا قرر فيه تعطيل العمل بدستور 71 وتأكيد المجلس على أنه يتولى ادارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر أو حتى انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى ورئاسة الجمهورية كما قرر حل مجلسي الشعب والشورى وتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد موعد الاستفتاء عليها من الشعب.

وفي 19مارس وافق المصريون على التعديلات الدستورية التي كانت خارطة طريق للبلاد في المرحلة التالية ومهدت الطريق لإجراء انتخابات برلمانية بحلول سبتمبر وإجراء انتخابات رئاسية بعد ذلك.

وفي 13 أبريل من العام 2011 قررت النيابة العامة المصرية احالة مبارك للتحقيق في عدة جرائم وصدر امر قضائي بحبس مبارك 15 يوما على ذمة التحقيقات بشأن اتهامات بسوء استغلال السلطة خلال عهده والاستيلاء على المال العام وقتل المتظاهرين.

استمرت القوى السياسية في الضغط على المجلس العسكري لإصدار قوانين اصلاحية وثورية ومحاكمة رموز النظام السابق واندلعت مواجهات عنيفة بين قوات الامن والمحتجين خلال عدة موقع منها موقعة ماسبيرو ومحمد محمود سقط فيها عشرات القتلى ورضخ المجلس العسكري لرغبات المحتجين وسارع بإجراء الانتخابات البرلمانية التي فاز بها حزب الحرية والعدالة الإخواني وقرر المجلس إجراء الانتخابات الرئاسية في يونيو 2012 فاز بها محمد مرسي ليصبح أول حاكم مدني لمصر منذ ثورة 23 يوليو عام 1952.

قبل إجراء الانتخابات الرئاسية بأيام قليلة قضت المحكمة الدستورية العليا بحل البرلمان الذي يسيطر عليه الإخوان لعدم دستورية بعض مواد قانون الانتخابات كما أصدر المجلس العسكري إعلانا دستوريا مكملا قلص وقيد فيه صلاحيات الرئيس المنتخب.

بعد تولي مرسي الحكم اندلعت مواجهات قانونية بينه وبين المحكمة الدستورية والمجلس العسكري حيث رفض مرسي أداء اليمين امام المحكمة لغياب البرلمان ورضخ في النهاية وأدى اليمين أمامها، كما قرر عودة البرلمان المنحل بالمخالفة لحكم المحكمة واستجاب في النهاية وقرر عدم عودة البرلمان، إلا ان مرسي فاجأ الجميع في 12 اغسطس من العام 2012 وقرر إلغاء الإعلان الدستوري المكمل واقالة المشير حسين طنطاوي قائد الجيش والفريق سامي عنان رئيس الأركان وتعيين الفريق عبد الفتاح السيسي وزيرا للدفاع.

## 22نوفمبر 2012

في 22 نوفمبر من العام 2012 أصدر مرسي إعلانا دستوريا منح نفسه به سلطات واسعة وحصن بمقتضاه قرارته والجمعية التأسيسية المكلفة بوضع الدستور ومجلس الشورى من الطعون والحل وهو ما أدى لثورة عارمه ضده واندلعت التظاهرات الغاضبة ضد الإعلان في ميادين مصر كما اندلعت اشتباكات بين المحتجين وانصار الإخوان اسفرت عن وقوع قتلى وجرحي كما حدث في أحداث الاتحادية وفي 8 ديسمبر الغي مرسي اعلانه الدستوري وقرر عرض الدستور الجديد للاستفتاء وفاز الدستور بالموفقة بنسبة تصويت بلغت 64.%

## الشهور الأولى في 2013

شهدت الشهور الأولى من العام 2013 تظاهرات واسعة ضد مرسي وجماعة الإخوان بسبب بعض القرارات التي رأي المصريون أنها تكرس للأخونة وتستبعد القوى السياسية الأخرى فضلا عن بعض القرارات التي رأوها تمس الأمن القومي المصري كما وقعت احداث طائفية بالعباسية واخميم وأسوان ومواجهات في بورسعيد بسبب صدور أحكام ضد المتورطين في مذبحة استاد بورسعيد واضطر معها مرسي إلى فرض حالة الطوارئ في مدن القناة وحظر التجول.

في أبريل من نفس العام أعلنت حركة تطلق على نفسها اسم تمرد تدشين حملة واسعة للحصول على توقيعات المصريين بعزل مرسي واجراء انتخابات رئاسية مبكرة وأعلنت في 29 يونيو أنها جمعت 22 مليون و134 ألف

و465 توقيعا لسحب الثقة من مرسي وفي اليوم التالي 30 يونيو خرج ملايين المصريين في تظاهرات في محافظات الجمهورية للمطالبة بسحب الثقة من مرسي وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة وزادت التظاهرات حتى أعلن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي في 3يوليو عزل الجيش لمرسي واجراء انتخابات رئاسية مبكرة ووضع خارطة طريق للبلاد لاكتمال مؤسساتها الدستورية.

في 4 يوليو من العام 2013 أدى عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العمومية للمحكمة رئيسا مؤقتا لمصر.

في 14 أغسطس قامت قوات الأمن بفض اعتصامين مؤيدين للرئيس المعزول محمد مرسي في ميداني رابعة العدوية والنهضة، بعد اعتصام دام أكثر من شهر، وأعلنت وزارة الصحة أن تلك الأحداث أدت إلى سقوط 578 قتيلا و4201 مصاب.

وفي 24 ديسمبر وبعد عدة عمليات ارهابية ضخمة مثل تفجير مديريتي أمن القاهرة والدقهلية قرر مجلس الوزراء إعلان جماعة الإخوان المسلمين جماعة إرهابية، وتوقيع العقوبات المقررة قانوناً لجريمة الإرهاب على كل من يشترك في نشاط الجماعة أو التنظيم، أو يروج لها بالقول أو الكتابة أو بأي طريقة أخرى، وكل من يمول أنشطتها ينضم إلى الجماعة أو التنظيم واستمر عضواً في الجماعة أو التنظيم.

## يناير 2014

وفي 18 يناير من العام 2014 تم إقرار الدستور المصري الجديد بعد أن أعلنت اللجنة العليا للانتخابات النتيجة النهائية للاستفتاء بنسبة 98,1% وفي يونيو من العام نفسه أجريت الانتخابات الرئاسية وانتهت بفوز المشير عبد الفتاح السيسي بنسبة 96,9% على منافسه حمدين صباحي.

وفي نهاية العام الماضي 2015 أكملت مصر الاستحقاق الثالث لخارطة الطريق وهو الانتخابات البرلمانية وتم تشكيل البرلمان الأول بعد ثورة 30 يونيو وبعد غياب 3 سنوات منذ آخر برلمان في 2012 ليعود الاستقرار نسبيا وتتدفق الحياة مجددا على ضفاف النيل بعد 5 سنوات من الاضطرابات والقلاقل والتغيرات السياسية.

https://youtu.be/M22IfkWgBdU

## 3. بين مطارد وهارب وسجين. . . أين هم شباب 25 يناير اليوم؟ [37]

**25.01.2017**

"النهار ده يوم 15. يوم 25 يناير هو عيد الشرطة يوم إجازة رسمية. لو نزلنا 100 ألف واحد في القاهرة محدش هيقف قصادنا. يا ترى نقدر؟". تدوينة لا تتعدى الـ 25 كلمة، نشرتها صفحة كلنا خالد سعيد في 15 يناير 2011، وهي غير مدركة أن أياماً قليلة كانت تفصلها عن قيام أكبر حدث ستشهده مصر في العصر الحديث، ثورة 25 يناير، التي ستلقي بظلالها على حياة الملايين وتغير حياتهم ومصائرهم، حاملة عبر أمواجها في سنواتها الست، أحلامهم الثائرة، التي رأوها تبدلت وشاخت وذبلت قبل الأوان.

اليوم، ما هي مصائر شباب الحركات الثورية الذين ثاروا في 25 يناير، ولاحقتهم ألقاب مطارد وسجين، وهارب وصاحب نفوذ ومستفيد.

### قسوة السجن وعتمة الزنزانة

"يا سجين يا أخانا كيف العتمة في الزنزانة"، هتاف تقليدي يردده المصريون مع كل حراك سياسي يدفع السلطة إلى تنظيم اعتقالات، والزجّ بمعارضين في السجون. يتغير فيه فقط اسم السجين. فمن هتاف 6 أبريل لأحمد ماهر، إلى هتاف الاشتراكيين الثوريين للقيادي في الحركة هيثم محمدين، إلى البحث عن دومة وزيزو عبده وغيرهما من الثوريين.

من مرحلة حكم الرئيس حسني مبارك، إلى المجلس العسكري، إلى الإخوان، وأخيراً إلى عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي، كثيرون لم يمهلهم

---

[37] https://raseef22.com/politics/2017/01/25/بين-مطارد-وهارب-وسجين-أين-هم-شباب-25-يناي/

القدر أن يظلوا خارج أسوار السجن، سوى فترات صغيرة جداً شهدوا خلالها حكاماً يتغيرون، ودساتير تكتب، ومجالس نيابية تتبدل، ما جعلهم يفقدون أحلامهم الكبرى.

"لم يعد لدي ما أقوله، لا آمال، أو أحلام، أو مخاوف، أو تحذيرات. لا شيء بالفعل. أحاول أن أتذكر كيف كانت تبدو الحياة مع غد زاخر بالأمل، حين كانت كلماتي تحدث تأثيراً في شكل المستقبل الآتي"، كلمات وصف بها علاء عبد الفتاح، ابن الأسرة اليسارية، حاله في آخر مقال كتبه، عن أحلامه، لصحيفة الغارديان منذ عام.

## علاء عبد الفتاح

علاء صاحب أشهر المدونات المصرية (مدونة منال وعلاء)، الذي لم ير نجله إلا بعد شهور من ولادته، توقف حتى عن التدوين من داخل حبسه، سوى رسائل قليلة تنشرها أسرته على فترات متباعدة.

## الصحة والعلاج حلم دومة في السنة السادسة للثورة

## أحمد دومة

ومن علاء إلى أحمد دومة، الذي ارتبط اسمه بهاشتاغ #الحرية_لأحمد_دومة، صار حلم الخلاص من عتمة الزنازين يطارد الشاب الثوري، وأسرته وأصدقاءه يوماً بعد آخر، خصوصاً بعد خروج أحمد ماهر مؤسس 6 أبريل مؤخراً من السجن.

هما رفيقا الميدان منذ ثورة يناير، وتشاركا في القضية نفسها التي عرفت إعلامياً بقضية خرق قانون التظاهر في ديسمبر 2013، والتي حكم فيها بسجنهما ثلاث سنوات على أثر اتهامهما بالاعتداء على القوات المكلفة تأمين محكمة عابدين، واستعراض القوة، وإتلاف منشآت عامة وخاصة.

دومة، الذي يقضي عقوبة بالحبس 31 عاماً في عدة قضايا، منها قضية أحداث مجلس الوزراء، واتهامه بحرق المجمع العلمي، اعتاد التظاهر

منفرداً في عهد مبارك، حين لم يكن هناك متظاهرون خشية مواجهة الاعتقال.

قالت زوجته نورهان حفظي ل رصيف22: "تبدلت حال أحلامهما بعد أن كانا يحلمان بواقع مختلف للبلد بأكمله. صار الحلم الآن السلامة والأمن الشخصي وأن تستجيب الداخلية لطلب علاج دومة من آلامه الصحية، فهو يعاني من آلام تأكل غضروف الركبة، ويحتاج لأشعة رنين على الفقرات القطنية حتى لا تسوء حالته".

## وائل غنيم من حيث آتى يعود

البداية كانت: شاب ثلاثيي أنشأ صفحة على فيسبوك ليحيي بها ذكرى وفاة شاب آخر سقط جراء التعذيب أسماها "كلنا خالد سعيد". لم يكن مؤسس الصفحة المبرمج وائل غنيم، يعلم أن صفحته تلك ستجذب مئات الآلاف من المتابعين وستكون القشة التي تقصم ظهر البعير، والشرارة التي انتقلت كالنار في الهشيم لتعلن أن رياح التغيير وصلت مصر. بعد 6 أعوام، أصبح غنيم خارج مصر، بعد أن تبخرت أحلامه، ولم يجد لنفسه مكاناً في بلده، واكتفي بالظهور المقنع من وراء الفضاء الإلكتروني بتدوينات بين حين وآخر.

## كريم طه: خاصمتني الأحلام

حال غنيم الذي غادر البلاد بإرادته الحرة، لم يكن هو نفسه حال البعض الآخر من الثائرين. فكريم طه، أحد قيادي حركة شباب 6 أبريل، والهارب

خارج البلاد من حكم صادر ضده في القضية التي عرفت إعلامياً بقضية العزاء مثال لمن فروا خشية المصير المحتوم داخل جدران سجن لا يرحم.

كريم الذي يقيم الآن في إحدى البلدان الأوروبية، قال لرصيف22 إن الأحلام خاصمته لفترات كثيرة، فلم تعد لديه أحلام يقظة ولا أحلام نوم. وأضاف: "خلال السنوات الست التي تلت الثورة واجهت

الحبس مرتين، الأولى في عهد الإخوان والثانية في قضية معتقلي العزاء 2014. لا أعلم حتى الآن ما هي تهمتي. كل ما فعلناه هو إحياء ذكرى زميلنا في حركة 6 أبريل أحمد المصري الذي استشهد في عهد الإخوان. فكانت الغربة خارج البلاد من نصيبي، ولم تكن يوماً حلماً من أحلامي".

وكان أحمد المصري لقي مصرعه متأثراً بإصابته أثناء توجهه إلى عمله في محيط ميدان مصطفي محمود، في 14 أغسطس 2013، إثر الاشتباكات التي اندلعت بين قوات الأمن وأنصار جماعة الإخوان المسلمين عقب فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة.

وفي الأول من سبتمبر 2014، أحيا عدد من أعضاء حركة شباب 6 إبريل الذكرى الأولى لاستشهاد المصري، بجوار منزله في منطقة بولاق الدكرور، وألقت قوات الأمن القبض على 10 منهم، كان كرم أحدهم ووجهت النيابة إليهم تهمة التظاهر والتجمهر.

## أقوال جاهزة

أحد وجوه ثورة يناير: "المشكلات في عهد مبارك كانت كبيرة لكن الآن تفاقمت، ما يجعلنا نتمنى أن نعود للوراء"

رصيف22 يذهب إلى لقاء أبرز وجوه ثورة 25 يناير... أين هم اليوم وكيف يرون المشهد الحالي؟

وأضاف: "كل ما تمنيته صار سراباً، فأحلامي في 2011، لم يكن لها سقف. الحياة كانت وردية، كنت أظن أننا نبني يوتوبيا، لكن الآن الواقع أسود حالك وكذلك المستقبل. لن يوقظني من هذا سوى حدوث أمر جلل، مثل ثورة يناير مجدداً، نعود فيه لأحلامنا وأعود فيه لوطني مجدداً، ولكن هذا مجرد حلم صعب المنال".

## أحمد ماهر كان يعرف

أن تتنفس الصعداء لدى صدور خبر الإفراج عنك، ويتكدر صفوك، لكونك الآن رهن الإجراءات الاحترازية، كان نصيب عدد آخر من الشباب الثوري، آخرهم أحمد ماهر، المهندس الشاب مؤسس حركة

شباب 6 أبريل آخر شباب الثورة المودّعين للزنازين في مطلع يناير الجاري.

لم يكن ماهر يدرك أن سنوات الخلاص التي انتظرها بعد سقوط مبارك، لن تستمر طويلاً لتأتي الرياح بما لا تشتهيه السفن، ويصبح رمزاً ثورياً فقط داخل السجون، خصوصاً بعد صدور حكم قضائي بحظر نشاط حركة 6 أبريل بمصر.

أثار ماهر ضجة كبرى بمقال نشره عام 2014 تحت عنوان "للأسف كنت أعرف"، اتهم بعده بخيانة وبيع الثورة ليعود مجدداً إلى الأضواء، بخبر الإفراج عنه، مفضلاً الصمت، وعدم الحديث مع وسائل الإعلام.

وتحدث ماهر في المقال المذكور عن إشارات-رسائل، كان واضحاً منها أن السلطة تريد اعتقاله. وانتقد فيه بعض مناخات المعارضين، قائلاً: "كثير من النخب الليبرالية والثورية والشبابية، وقعوا بالفعل في الفخ، فالمعتقل الذي ليس معنا، أو الذي لا نحبه، أو اللي مش مننا كتيار فلا حرية له... وحلال فيه القمع والتلفيق... أحسن... يستاهل".

## زيزو عبده: كنت أحلم بالتغيير

هتيف الثورة ومغردها صاحب الحنجرة الجهورية، والهتافات الرنانة والمتطورة عبر العهود الثلاثة، التي تلت ثورة يناير، زيزو عبده، ذاق مرارة وعتمة الزنازين ثلاث مرات.

قال إن أحلامه عام 2017 لم تعد موجودة، فهناك فرق كبير بين ما كان يحلم به في وقت الثورة وما أصبح يشعر به الآن

وأضاف: "فقط أشعر أننا كبرنا وأصبحنا نرى الواقع قاتماً، صرت أذهب إلى قسم الشرطة بشكل دوري لأسجل اسمي يومياً في جدول حضور وانصراف تحت اسم التدابير الاحترازية، فكيف لي أن أحلم، وأنا الذي كان يبحث عن حلم التغيير والعدالة الاجتماعية ومحاكاة تجارب الدول الناجحة، أملاً في مستقبل أفضل؟ أصبح الأمل فكرة غريبة علينا. أصبحنا نرى العالم الحقيقي بلون آخر بالتأكيد، ليس اللون الوردي الذي اعتدنا أن نراه به في 2011".

زيزو الآن يتمنى حدوث "معجزة" تعيد إليه أحلامه.

## ناجي كامل: فرصة الحلم ضعيفة

أن تقرر ترك ما حييت سنوات من أجله بكامل إرادتك، وتتخلى عن أحلامك التي انهارت أمام طوفان العقبات وتترك لعقلك الفرصة لقراءة المشهد بعمق أكبر، هذه أفكار تواجه طائفة أخرى من شباب الثورة الذين قرروا الابتعاد قليلاً.

فناجي كامل المهندس الثوري الذي ألقي القبض عليه مراراً وتكراراً بتهم جميعها وثيقة الصلة بحلمه في التغيير، كان آخرها القضية المعروفة إعلامياً بقضية الأرض (تيران وصنافير)، لا يزال يرى حلمه لكن بمنظور مختلف عن ذي قبل.

وقال لرصيف22: "الحلم لا يتغير، لحظات تشعر أنك تقترب منه كما حدث في 2011، ولحظات أخرى يبتعد فيها رويداً رويداً كما هو الحال الآن في 2017".

وأوضح أن عناصر كثيرة تغيرت في شخصيته عن 2011: "الخبرة والقدرة على قراءة المشهد بعمق أكثر والطاقة والحماس".

وأضاف: "نؤمن أن الحلم موجود، لكن فرصة تحقيقه أصبحت ضعيفة لضعف الإرادة لدى الناس، التي لم تعد تشعر أن الوطن وطنها، أو أن أحلامها هي أحلامه".

## محمد نبيل: الأحلام باقية

"عيش، حرية، عدالة اجتماعية"، شعار لا يزال يتردد في ذهن محمد نبيل، عضو المكتب السياسي لحركة شباب 6 أبريل، الذي أُخلي سبيله في فبراير العام الماضي، بعد سجنه بتهمة التظاهر بدون ترخيص.

وقال نبيل لرصيف22: "أحلامنا بثورة يناير 2011 كطبقة وسطى، كانت ترفع شعارات الحرية والعدالة والكرامة لم تتغير لدى الشباب في 2017. وإنما ما تغير هو الوضع الاقتصادي الذي وسع رقعة الفقراء، وغيّر الأحلام

التي كانت تبحث عن الحرية والعدالة الاجتماعية إلى حلم البحث عن لقمة العيش".

وأضاف: "حلم الكرامة بداخلنا، فحين ظهرت قضية كقضية تيران وصنافير وتخيل الجميع ألا أحد سيتكلم عنها، ثار الشباب وراحوا يرفعون شعار الأرض والحرية. فحلم المقاومة باق، هذا ما أثبتته قضية تيران وصنافير".

## عبد ربه: حلم العودة إلى الوراء

أن تفصلك عن حدود أحلامك مسافة ضئيلة، سرعان ما تتسع رقعتها، حتى تقذف بك خارج المشهد، هو مصير فئة أخرى من فئات الثورة، حتى صارت أمنية أحدهم: "العودة لحدود ليلة 24 يناير 2011 " ليحيا تلك اللحظات.

الشاب العشريني أحمد عبد ربه، عضو الهيئة العليا لحزب المصريين الأحرار، وأحد مؤسي حركة شباب 6 أبريل، استعاد أحلامه، قال: "أتمنى العودة لأحلامي السابقة، فأرى قانون العدالة الانتقالية يتحقق، وتعود الطبقات المصرية لما كانت عليه، وتحيا الطبقة الوسطى بطريقة كريمة، وهي الطبقة التي انهارت تماماً بعد ثورة يناير".

وأضاف: "المشكلات في عهد مبارك كانت كبيرة، لكن الآن تفاقمت، ما يجعلنا نتمنى أن نعود للوراء بكل أسف".

عبد ربه الذي خاض الحياة السياسية بكل قوة، وانضم للمعسكر السياسي وامتطى فرس الانتخابات البرلمانية، واستطاع الحصول على 9 آلاف صوت عام 2015، وتدرج في المناصب القيادية حتى أصبح عضو هيئة عليا في حزب "المصريين الأحرار"، الذي ظهر بعد الثورة، لم يعد لديه ما يحلم به. وختم: "الإحباط هو سيد الموقف".

## بدر والخولي... برلمانيون

فريق آخر من شباب الثورة اختار اتجاهاً مغايراً، وتحوّل أعضاؤه من أعضاء نشطين في حركات وائتلافات ثورية، كانوا يُحملون على الأكتاف في الميادين الثورية، من بينها تمرد وحركة كفاية، إلى نجوم بارزين تحت قبة

البرلمان، وعلى مائدة المجلس القومي لحقوق الإنسان، وعلى شاشات الفضائيات ليمارسوا السياسة والعمل الجماهيري بصورة أخرى.

من بين هؤلاء، محمود بدر الصحافي والناشط السياسي، مؤسس حركة تمرد عام 2013، الذي سرعان ما جذبه عالم الأضواء التلفزيونية، وصار نجماً من نجوم الفضائيات، حتى اختير ليكون عضواً في مجلس النواب عام 2015، ليحلق بعيداً عن سرب من سبقوه، من بينهم النائب الحالي طارق الخولي.

## الخولي: الثورة لن تكتمل بدون مشروع سياسي

"نعم اختلفت مع آخرين من شباب الثورة الذين رأوا أن الثورة يجب أن تكتمل في الميادين ورفضوا الدخول في المنظومة السياسية، وأنا احترمهم، لكن رؤيتهم تلك كانت حالمة وغير واقعية، وتتجاهل المجريات والمعطيات الحالية التي نستطيع من خلالها صنع جيل قادر على تولي المسؤولية، عن طريق ممارسة العمل السياسي، فنزول الميادين لا يعني القدرة على دخول المعترك السياسي".

هكذا وصف طارق الخولي عضو البرلمان المصري، وعضو حملة عبد الفتاح السيسي، وأحد مؤسسي ائتلاف "في حب مصر"، وعضو حركة 6 أبريل سابقاً، الوضع إبّان ترشحه.

قال لرصيف22: "عيش حرية عدالة اجتماعية شعارات عظيمة، وصف بها الشعب المصري مطالبه، ولخص بها ما يحتاج إلى مراجع لشرحه وتلك كانت عبقرية الثورة".

وأوضح أن الثورة ظلت شعارات لم تتحول إلى مشروع سياسي واضح، جراء عدم تكوين حزب سياسي جامع يعبّر عن شعاراتها، ويبلورها، ما أعطى الفرصة لجماعة الإخوان لتسرقها لأنها كانت تنظيماً جاهزاً مستعداً لتولي المسؤولية، وقادراً على السطو عليها، وبعد أن سطا عليها دخل في مواجهة مع شباب الثورة، ما دفعني لاتخاذ مسار مختلف عن بقية الشباب".

وتابع: "في اعتقادي أن حكم الإخوان كان خطراً على الثورة، وعلى كيان الدولة المصرية، وفي 30 يونيو، حدثت موجة تصحيح، لكن ستظل ثورة يناير بشعاراتها وهويتها شعارات لا يمكن تحقيقها، إلا من خلال مشروع سياسي للشباب من خلال الوصول إلى البرلمان. ففي البرلمان اليوم عدد كبير من الشباب، وهم يعدون أنفسهم لطرح مشروع سياسي".

وحول الوضع الراهن قال الخولي: "هناك مساحات كبيرة من الفراغ السياسي إن لم يملأها الشباب المخلص الرافض للفساد، فسيعود الفساد". وأضاف: "على الشباب أن يجيشوا أنفسهم لانتخابات المحليات، حتى لا يعود الفساد والوجوه القديمة، وعدم فعل ذلك ليس ترفعاً عن المسؤولية إنما هو تقاعس".

الزواج في ميدان التحرير تيمناً بالثورة!

THE MANY WAYS TO PROTECT YOUR HEAD IN A FIGHT WITH STONES
Desperate times call for desperate measures. The anti-Mubarak protesters in Tahrir Square have resorted to a variety of headgear - at times comical - to protect themselves in the pitched battle against President Mubarak's thugs.
Stones are the preferred weapon in this Old Testament-style fight within the Egyptian capital and the protesters have made use of whatever lies closest to hand.
There's the man with a saucepan on his head, another with what looks like a latticed litter basket - so he can still see where the rocks are coming from - and another with a piece of styrofoam tied with a scarf to the top of his head.
In Yemen, one protester was even more inventive - he created a makeshift helmet with two baguettes, a chapatti and clingfilm.

ابتدينا يوم
25
منكمل للآخر...

يوم الشهيد
٩ مارس ٢٠٢١

## 4. في ذكراها السادسة... ماذا يقول أهالي ضحايا ثورة يناير؟[38]

علياء عيد

25.01.2017

حلموا بحياة أفضل فلاحقتهم رصاصات الغدر، ونالت منهم أطماع المستفيدين. كان هدفهم الأكبر وهتافهم الأوحد "عيش... حرية... عدالة اجتماعية". بعد مرور ست سنوات على رحيلهم، هل نال ذووهم الحرية ووجدوا العيش وتحققت لهم العدالة الاجتماعية؟

### أول ضحايا الثورة

ولد وحيداً ولم يكمل تعليمه، ليتمكن من العمل وإعالة والدته وشقيقاته الأربع بعد وفاة والده. في عمر الـ 21 طلب من والدته أن تخطب له فتاة، ليتزوج، وفي اليوم نفسه، خرج مصطفي رجب إلى حي الأربعين بالسويس مساء 25 يناير، ليسقط برصاص النظام.

لم تقم له جنازة شعبية كبقية ضحايا الثورة الذين تلوه، فوسط تكتم من الأمن وتشديده دفن مصطفي وحيداً، كما ولد. لم يعد أحد يذكر ما خرج مصطفي من أجله، كما فعلت شقيقته التي قالت لرصيف22: "لا أجد ما أقوله عنه".

بينما والدته كوثر عبد العزيز، المرأة المصرية البسيطة، التي أنهكها الحزن على زوجها ثم على نجلها الوحيد، ترى أن الحديث لا فائدة منه عن

[38] https://raseef22.com/life/2017/01/25/في-ذكراها-السادسة-ماذا-يقول-أهالي-ضحا/

ابنها وزملائه. وأن دماءهم ذهبت هدراً. وقالت: "الكلام عن مصطفي وطموحه وما حلم به من تحسن الأحوال في مصر، ونهاية الظلم وغيره، لم تعد له أي فائدة ولا نتيجة، فهو ومن استشهدوا في يناير راحوا وخلاص والثورة انتهت الله يرحمها ولم تعد موجودة، ولا شيء تغير في مصر".

وأضافت: "الشهداء راحوا وعرفوا مصيرهم، الله يرحمهم، لكن الناس في مصر كيف ستعيش في ظل هذا الغلاء الفاحش؟".

## مينا دانيال الذي كان يريد أن يعامل كمصري فقط

"محمد، مينا، ليه الثورة جميلة وحلوة وانت معايا؟"، بهذه الكلمات كان يطوف هو وصديقه محمد في ميدان التحرير، يرددان أغنيتهما الخاصة ويتوعدان النظام وفاسديه بالمحاكمة.

المشاهد صورتها قناة مصراوية عندما كان مينا ومحمد يطوفان الميدان ويرددان أغنيتهما.

مينا دانيال ابن القرية البسيطة "صنبو" في محافظة أسيوط، عضو التحالف الشعبي الاشتراكي، شارك في الثورة منذ خروج التظاهرات يوم 25 يناير 2011، وكان في الصفوف الأولى بكل فعالياتها، ونجا من الموت أكثر من مرة. أصيب مرتين يوم 28 يناير برصاصة في كتفه، والأخرى في ركبته، وشبهه المتظاهرون بغيفارا لقوة إيمانه وقتاله من أجل الثورة.

قاد تظاهرات ماسبيرو التي خرج فيها الأقباط من شبرا إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون، للتعبير عن رفضهم وغضبهم الشديد جراء هدم إحدى الكنائس في محافظة أسوان، وشاركهم عدد من المتظاهرين المسلمين.

أصيب دانيال برصاصة في صدره في 9 أكتوبر 2011 أودت بحياته، واتهم المتظاهرون قوات الجيش بقتله، لكن القوات المسلحة نفت مسؤوليتها عن ذلك.

تقول شقيقته ماري دانيال: "مينا كان حلمه وطن بلا فقر بلا قهر بلا تمييز، لذلك شارك من بداية الثورة قبل يناير، وكان مع شباب من أجل الحرية والعدالة، وأصيب غير مرة في الوقفات الاحتجاجية التي نظمت قبل 25 يناير".

في أحداث إسكندرية، كان أول من قال لا، حين شكر الأسقف المسؤولين ومبارك في الصلاة على شهداء كنيسة القديسين، وكل الكنيسة رددت خلفه "لا". وكان مسؤولاً عن تنظيم مسيرة الثوار، التي خرجت من ناهيا إلى ميدان التحرير أثناء ثورة 25 يناير.

"نفسي أعيش في وطن يحاسبني كمصري فقط لا غير"، كانت أبرز العبارات التي يرددها. وكان يتحدث مع الناس عن الوطن خارج أسوار الكنيسة وليس داخل الكنيسة، وحاول أن يجعل الناس تطالب بحقها، وأن تكون الكنيسة بالنسبة لهم دار عبادة فقط لا غير.

## أقوال جاهزة

والدة جيكا، أحد ضحايا ثورة يناير، ترفض أن تتحدث عن الثورة، ربما لأنها باتت تؤمن أن الحديث عنها بلا جدوى.

ماذا يقول أهالي الشباب الذي راحوا ضحية الثورة ولا تعترف بهم السلطات ولم يحاكم لقتلهم أحد؟

ترى ماري أن الثورة المصرية، ككل الثورات، تمر بمراحل صعبة. كل ما يحدث الآن منحنيات بالثورة، لكن الثورة واضحة جداً، وما زالت مستمرة، ونجاحها واضح، خصوصاً بعدما كسب النشطاء والثوار معركتهم أمام النظام في قضية "الجزيرتين" (تيران وصنافير).

## جيكا، "أيقونة" الثورة على تسلط الإخوان

جابر صلاح الشهير بـ "جيكا"، طالب الثانوية العامة، وعضو حركة 6 أبريل وألتراس أهلاوي، الذي قاد بهتافاته المتظاهرين بحماس منذ بداية الثورة، وهتف لنجاح محمد مرسي، وسقوط المرشح أحمد شفيق، لم يكن يعلم أنه سيودع الدنيا برصاصات نظام مرسي، وفي الشارع نفسه الذي شهد احتفاله بهم.

أثناء حكم مرسي أصبح جيكا أحد المعارضين بشدة لسياسات الإخوان وهيمنتهم على كل شيء بالدولة، ودشن صفحة "معاً ضد الإخوان المسلمين" عبر موقع فيسبوك. وتصاعدت الأحداث، حتى قرر المشاركة في إحياء ذكرى محمد محمود الأولى، في 20 نوفمبر 2012، ليترصده ملثمون ويطلقوا عليه العديد من الرصاصات.

شهدت مصر حالة من الغضب الشديد بعد وفاة جيكا، وتحول لأيقونة تحرك مشاعر الجميع ضد الإخوان واستخدامهم المفرط للقوة ضد معارضي رئيس الجمهورية وسياسات الداخلية.

تقول فاطمة والدة جيكا، بحزن: "ابني شاب خلوق ومؤدب وكل الناس تحبه. كان يحلم بالعيش والحرية والكرامة في بلد يحترم الجميع ربما قتلوه من أجل ذلك".

ورفضت أن تتحدث عن الثورة، ربما لأنها باتت تؤمن أن الحديث عنها بلا جدوى أمام أحزانها المتتالية.

## أبو ضيف وكاميرته

"نازل أدافع عن الثورة، إذا استشهدت لا أطلب منكم سوى إكمال الثورة"، هكذا ودع الحسيني أبو ضيف على صفحته في موقع فيسبوك، الحياة. كتب هذه العبارة قبل نزوله للمشاركة في أحداث الاتحادية الشهيرة، التي كانت مواجهة بين المتظاهرين وأعضاء جماعة الإخوان.

أصيب أبو ضيف بها بعد تصدهم له للاستيلاء على كاميرته، وظل في المستشفى 7 أيام، ثم توفي في 12 ديسمبر 2012.

كان أبو ضيف عضواً في حركة "كفاية"، وصحافياً لا تفارقه كاميرته، يكشف بها واقع المظلومين في وطنهم. اشتهر بمعارضته وعدائه لسياسة جماعة الإخوان واستخدامهم للدين للوصول إلى الحكم.

يقول شقيقه سالم أبو ضيف لرصيف22: "الحسيني كان يتطلع للتغيير وكان يعتبر مبارك رمزاً للفساد، وهو من أفسد الحياة السياسية، وحين جاءت الدعوات لتظاهرات 25 يناير 2011، رحب بها كثيراً".

وذكر أبو ضيف موقفاً جمعه بشقيقه حول وصول الإخوان للحكم: "كنت أحد المخدوعين في محمد مرسي والإخوان، وكنت أقول لشقيقي لا بد أن نعطيهم فرصة، فقال لي أخشى على الإسلام أن يتكلم الإخوان وجماعة الإخوان باسمه".

ويضيف أبو ضيف: "بالرغم من أن حق الشهداء لم يعد حتى الآن، ووصلنا في مصر لمرحلة أسوأ مما قبل الثورة، إلا أن الأمل ما زال موجوداً. طالما لم يتم تحقيق أي مطلب من مطالب الثورة، فالثورة لم تمت، ولا تزال قائمة".

محمد الجندي، شاب الثورة الميسور

"اشتهر بابتسامته في وجه الجميع وطموحه الكبير. كان يرى مصر في كل بلد يزوره، لم يكن لديه مطالب شخصية سيحققها من الثورة، إذ ينتمي لعائلة ميسورة الحال هو وحيدها"، هكذا بدأت السيدة سامية الشيخ والدة محمد الجندي حديثها لرصيف22.

وأكدت أن ابنها كان يحلم بأن يصبح التعليم في مصر أفضل، والمواصلات أكثر رقياً، والشوارع نظيفة كشوارع الدول الغربية، التي زارها. "أذكر حين قلت له لست بحاجة لشيء يجعلك تنزل الميدان وتنام على الرصيف في الشتاء، قال لي: من يرى إنساناً يأكل من الزبالة ولم يتحرك من أجله لم يعد إنساناً" تقول.

وعلى عكس الكثيرات من أمهات ضحايا ثورة يناير، اللواتي لم يجدن جدوى من الحديث عن الثورة، تحدثت السيدة سانية بأمل شديد عنها.

فقالت: "بالرغم من سوء الحالة الاقتصادية والغلاء الذي قضى على الطبقة المتوسطة، وأصبح الجميع فقراء، إلا أن الليل يأتي من بعده نهار، ولدي أمل كبير بالنهار وبالثورة".

وتقول شقيقة الشهيد الدكتورة سارة الجندي: "شقيقي لم يكن يعجبه أن يكون الرئيس وأعضاء الحكومة من كبار السن، فكان يؤمن بأن الحكومة يجب أن تكون من الشباب والرئيس في سن الأربعين لضرورة تمكين الشباب والتغيير".

يذكر أن محمد الجندي كان عضواً في التيار الشعبي، ويؤمن بالرئيس المدني وبحمدين صباحي كرئيس للجمهورية، وشارك بكل فعاليات الثورة، حتى ألقي القبض عليه مع عدد من النشطاء في الذكرى الثانية للثورة، ونقل إلى معسكر في منطقة الجبل الأحمر، وتوفي يوم 4 فبراير 2013، ليثير جدلاً بوفاته. فتعتبر الحكومة المصرية أنه توفي إثر حادث سيارة، في حين أن أسرته ورفاقه بالثورة يؤكدون أن التقارير الطبية أثبتت تعرضه للتعذيب.

ميادة أشرف، فقيدة الصحافة

اتسمت ميادة أشرف ابنة الـ 22 عاماً بأحلامها البسيطة التي سعت دائماً إليها، من خلال العمل بالمجال الصحافي والحصول على بطاقة نقابة الصحفيين المصريين.

أثناء عملها كصحافية، كلفت بتغطية تظاهرات للإخوان المسلمين المعروفة بأحداث عين شمس، نهاية شهر مارس 2014، وقد أصيبت على إثرها بطلق ناري أدى إلى وفاتها.

قالت والدتها لرصيف22: "لم تعد قلوبنا تتحمل. لا فائدة من الحديث عن ابنتي. فعن ميادة تحدثنا كثيراً، ولكن ماذا حدث؟".

هؤلاء الضحايا، لم يُحاكم أحد بقتلهم إلى اليوم، ولا تعترف بهم الحكومة في ذكرى الثورة كل عام. إذ يكتفون بتكريم أهالي شهداء الشرطة فقط.

https://youtu.be/jTiBwNxEXCU

## 5. عودة مصر إلى 24 يناير![39]

15.08.2013

دخلت مصر في المجهول. المعلوم الوحيد أنّ مسيرة ثورة 25 يناير بدأت تسير إلى الوراء. بالأمس، انتهت حرية التظاهر التي استمرت عامين، وشكلت أهم مكاسب إسقاط الرئيس حسني مبارك. أعلنت رئاسة الجمهورية فرض حالة الطوارئ في البلاد لمدّة 30 يوماً، ثم أعلنت الحكومة المصرية حظراً للتجوّل في القاهرة و11 محافظة أخرى. الإطار الزمني "المحدود" لهذا القرار لا يعني شيئاً، لأنه مرشح للتمديد بعد أن قرر العهد المصري الجديد ممارسة السياسة بوسائل أمنية.

14 أغسطس تاريخ ستسجله الذاكرة المصرية، وسيصير عنواناً لانقسام الشعب المصري. لن يكون ممكناً طَيّ هذا الخلاف في المدى القريب، فأحداث البارحة كانت مقتلاً لمفهوم الحوار، وولادة لمرحلة أمنية بلا أفق واضح. 10 ساعات كانت كافية للجيش المصري وقوى الشرطة لكي يفضّوا اعتصامَي الإخوان المسلمين في محيط مسجد رابعة العدوية في مدينة نصر وميدان النهضة في الجيزة. أُخرِج الإسلاميون من الميادين بعد عملية أمنية عنيفة أسفرت عن سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى. إخراجهم لا يمكن أن يشكّل حلاً للمشكلة؛ فهو ليس سوى نقل لها من نقطتين رمزيتين إلى كل المحافظات المصرية، وهذا ما سيؤدي إلى تفاقمها واتخاذها أبعاداً أكثر خطورة.

لم يحتمل الجيش المصري مشهد مواجهته في الساحات. منذ 3 يوليو وهو يتصرّف على أساس أنه لا يمكن مناقشته في تفاصيل "المرحلة الانتقالية". في عُرفه أنه هو من يقرّر، وما على الباقين سوى الالتزام. أخفي نزعته السلطوية بالتفويض الشعبي الذي منحته الملايين المصرية للفريق عبد الفتاح السيسي.

40 يوماً كانت كافية للمؤسسة العسكرية لكي تفهم أن تحالف 3 يوليو بدأ يتصدّع. فبعد خروج حزب النور السلفي منه، أخذ شيخ الأزهر مسافة من قرارات قادة "المرحلة الانتقالية". لكن الفريق السيسي لم يلتفت إلى هذه المؤشرات. فضّل أن يمارس السياسية وكأنها عملية عسكرية ضد حصن للأعداء، أو لعلّه انتبه إلى هذا الواقع، فقرّر الحسم سريعاً قبل أن يفلت زمام الأمور من يده. ولكن تسرُّع الجيش دفع بمحمد البرادعي، نائب رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية، إلى الاستقالة من منصبه. اعتبر أن "الأمور سارت في اتجاه مخالف، فقد وصلنا إلى حالة من الاستقطاب أشد قسوة وحالة من الانقسام أكثر خطورة، وأصبح النسيج المجتمعي مهدداً بالتمزق لأن العنف لا يولد إلا العنف". وفي الأيام المقبلة سنشهد المزيد من انفراط عقد المتحلّقين حول الجيش.

اجتث الحلّ الأمني المشكلة من الميادين ونشرها بين الجيران المصريين. التعبير عن الانقسام انتقل إلى الشوارع حيث راحت تدور الاشتباكات بين أنصار الإخوان المسلمين وأنصار "المرحلة الانتقالية" التي يديرها الجيش. هذا ما حصل في حيّ المهندسين في القاهرة، وهذا ما شهدته الإسكندرية والإسماعيلية، وسوهاج، والمنيا، والسويس. البعد الأهلي للصراع المصري صار سافراً.

أخطر ما في المرحلة الجديدة من الصراع على السلطة في مصر تجلّى في اندفاع مؤيدي الإخوان المسلمين وأطراف إسلامية أخرى إلى الثأر من المسيحيين. اعتداءات كثيرة طالت كنائس وأديرة ومؤسسات مسيحية في القاهرة والجيزة والمنيا وسوهاج وأسيوط والسويس والفيوم وبني سويف والعريش، بل حدث ما هو أخطر من ذلك. أحرق أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي مؤسسات خاصة تعود ملكيتها لمصريين أقباط. ألقى أنصار الإخوان المسلمين المسؤولية عن عزلهم على الأقباط. حمّلوا طائفة مصرية تبعات قرار البابا تواضروس الظهور بين المتحلقين حول الفريق السيسي رغم أنه ظهر إلى جانب الشيخ أحمد الطيّب ومسلمين

[39] https://raseef22.com/politics/2013/08/15/عودة-مصر-إلى-24-يناير/

آخرين. أسئلة كثيرة تطرحها الاشتباكات الطائفية التي وقعت البارحة. لماذا يميل الإسلاميون إلى تحميل المسيحيين عواقب كل خسارة يُمنَون بها؟ لماذا لم يتخذ الجيش الإجراءات اللازمة لمنع هذا السيناريو الذي يعيش الأقباط هاجسه منذ أسابيع؟ لماذا لم تتدخل قوات الجيش والشرطة لمنع هذه الاعتداءات، رغم نداءات استغاثة وجهها لهم بعض المسؤولين الأقباط في مواقع مختلفة؟

مصر الآن تقف على شفير حرب أهلية، وصار لازماً على المصريين التنبّه إلى المخاطر المحدقة بهم. لا يمكن دفع عجلة الأمور إلى الوراء، وما حدث لا يمكن تغييره. في فترة حكمهم مارس الإخوان السياسة بطريقة إقصائية نفّرت المصريين منهم. الآن يمارس الحكم الجديد السياسة بذات الذهنية وبصورة أكثر كثافة. تحتاج مصر الآن إلى القطع مع ذهنية الإقصاء والثأر. لا يمكن أن تتم أخوَنَة مصر ولا يمكن أن تستقر مصر بدون مشاركة الإخوان في السلطة. هذه هي المعادلة التي يمكن أن يتأسس عليها حوار مثمر.

عادت مصر إلى مرحلة ما قبل ثورة 25 يناير. المشهد الآن في مصر هو التالي: انقسام حاد بين حكم مدعوم من العسكر في مواجهة الإسلاميين، وبينهما تقف الكنيسة القبطية حائرة ومتخوّفة من حكم الإسلاميين. الحريّات السياسية والعمل السياسي تقيّده حالة طوارئ تنظّر لها بعض القوى السياسية تحت عنوان "متطلبات المرحلة الانتقالية التي تحتاج للحسم". إنه ذات المشهد الذي عرفته مصر قبل خلع الرئيس مبارك.

وهذا ما قاله "الإعلامي" خيري رمضان يوم 23 يناير 2011

https://youtu.be/kT4dMpETPsA

## وهكذا تحدث صفوت الشريف!!!!!!!!!!

https://youtu.be/LOYhOZm_yxQ

هل صدق المصريون ما قاله صفوت الشريف أوما قاله حسني مبارك

؟؟؟؟؟؟؟

صورة معبرة ركيها مصري ظريف!

## 7. تقرير منظمة العفو الدولية، سحق الإنسانية، إساءة استخدام الحبس الانفرادي في السجون المصرية[40]

تشهد السجون المصرية أزمةً لحقوق الإنسان، مع تفشي التعذيب وقصور ظروف السجون عن الوفاء بالمعايير الدولية لمعاملة السجناء. وفي ظل هذه الأوضاع، أجرت منظمة العفو الدولية بحوثاً عن استخدام السلطات المصرية لأسلوب الحبس الانفرادي كأداة لإنزال عقاب إضافي بالسجناء، ولاسيما السجناء ذوي الخلفية السياسية. وخلصت المنظمة من خلال بحوثها إلى أن استخدام الحبس الانفرادي ضد أمثال هؤلاء السجناء يُطبَّق في كثير من الأحيان بشكل تعسفي ودون إشراف قضائي، ويُعدُّ على الدوام بمثابة نوع من المعاملة، أو العقوبة القاسية ،أو اللاإنسانية، أو المهينة، بل ويشكّل أحياناً ضرباً من التعذيب. ويُحتجز بعض السجناء رهن الحبس الانفرادي المطوَّل أو إلى أجل غير مُسمَّى، أو يُوضعون في زنازين تتسم الظروف فيها بأنها غير إنسانية، أو يتعرضون لعقاب جماعي. وفي بعض الحالات، يتعرض السجناء لتعذيب بدني أيضاً.

لقراءة التقرير الكامل يتم الضغط على الرابط التالي:

تقرير عن حالة السجون المصرية بعد الثورتين ! – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

[40] https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/8257/2018/ar/

## ❖ الحكومة المصرية ترد على تقرير منظمة العفو الدولية عن استخدام الحبس الانفرادي بصورة قاسية وغير مشروعة في السجون المصرية[41]

**7 مايو 2018**

بعثت السلطات المصرية برد على تقرير منظمة العفو الدولية المعنون" :سحق الإنسانية: إساءة استخدام الحبس الانفرادي في السجون المصرية"، نفت فيه استخدام الحبس الانفرادي المطوَّل على نطاق واسع. ويؤكِّد هذا الرد أن الإشراف القضائي على السجون المصرية، وكذلك مراقبة وضع حقوق الإنسان فيها، ليسا كافيين ولا فعَّالين.

وكانت منظمة العفو الدولية قد بعثت برسائل إلى السلطات المصرية، يومي 16 و17 إبريل 2018، ضمَّنتها مذكرة تحوي ملخصاً للنتائج التي خلص إليها التقرير بشأن استخدام الحبس الانفرادي ضد سجناء احتُجزوا بتهم ذات دوافع سياسية، وطلبت المنظمة تعليقات وإيضاحات. وتلقت المنظمة ردَّ السلطات المصرية، الذي يقع في 14 صفحة، يوم 3 مايو 2018.

وتعليقاً على ذلك، قالت نجية بونعيم، مديرة الحملات لشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية: "إن المنظمة ترحِّب بكل تأكيد بفرصة الحوار مع الحكومة المصرية، إلا إنها تشعر بخيبة الأمل لأن الحكومة تتناول القضية من زاوية الفروق بين أنواع الزنازين، بدلاً من أن تنهض بمسؤولياتها بموجب قانون حقوق الإنسان. فحبس سجناء في زنازين انفرادية لمدة 23 أو 24 ساعة يومياً بشكل متواصل طيلة شهور وسنوات هو نوع من المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة بمقتضى القانون الدولي."

ومضت نجية بونعيم قائلةً: "إن وضع حقوق الإنسان في مصر يشهد أزمةً، والسجون المصرية هي من الأماكن التي تتجلى فيها على وجه الخصوص مظاهر القسوة والمعاملة غير الإنسانية."

وتنفي السلطات المصرية في ردِّها أن يكون استخدام الحبس الانفرادي المطوَّل منتشراً على نطاق واسع، وتدعي أن هناك فرقاً بين زنزانة الحبس الانفرادي، من جهة، وحبس السجناء في "زنازين فردية"، من جهة أخرى. إلا إن ما يجعل الحبس الانفرادي عملاً غير مشروع هو حبس السجناء لأكثر من 22 ساعة في زنزانة انفرادية لمدة تزيد على 15 يوماً، وليس نوع الزنزانة

وفي معرض الإشارة إلى "سجن العقرب" ذي السمعة السيئة، تقول السلطات المصرية إن السجن قد صُمم بحيث يضم كثيراً من "الزنازين الفردية". إلا إن منظمة العفو الدولية قد وثَّقت في هذا السجن نفسه حالات سجناء تعرضوا للحبس الانفرادي المطوَّل وإلى أجل غير مُسمَّى، حيث كانوا يُحبسون بمفردهم في زنازينهم طيلة أسابيع، ويُحرمون من الزيارات العائلية طيلة أشهر.

كما يؤكِّد رد السلطات المصرية أن السجناء المحكوم عليهم بالإعدام يُحتجزون رهن الحبس الانفرادي لسنوات، مدَّعية أن هذا أمر "عادي" بالرغم من أنه محظور بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وكانت منظمة العفو الدولية قد وصفت، في مذكرتها المُرسلة إلى السطات المصرية، حالة فاضحة من حالات الحبس الانفرادي المطوَّل إلى أجل غير مُسمى، حيث خلصت المنظمة إلى أنها تُعد بمثابة نوع من التعذيب. وهذه الحالة هي حالة عصام الحدَّاد، الذي كان يعمل من قبل مستشاراً للرئيس الأسبق محمد مرسي، حيث يُحتجز رهن الحبس الانفرادي المطوَّل إلى أجل غير مُسمَّى منذ سبتمبر 2013، ويظل محبوساً في زنزانته لما يزيد عن 23 ساعة في المتوسط يومياً، ويُحرم من الزيارات العائلية منذ أكتوبر 2016. ولم تُنكر السلطات المصرية في ردِّها أياً من الحقائق عن معاملة عصام الحدَّاد، واكتفت بالإشارة إلى مقدار الأموال التي لديه في حسابه لدى مِقصف (كانتين) السجن.

كما نفت السلطات منع الزيارات العائلية عن الصحفي والمدافع عن حقوق الإنسان هشام جعفر، وقالت إنه يتلقى زيارات من أقاربه بصفة منتظمة. إلا إن منار الطنطاوي، زوجة هشام جعفر، ترفض هذا القول.

ففي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، يوم 6 مايو 2018، قالت منار الطنطاوي: "كانت المرة الأخيرة التي سُمح لي فيها بزيارة هشام في ديسمبر 2017. ولا يقتصر هذا الأمر على هشام فقط، فهذا هو حال كثير من أقارب السجناء في "سجن العقرب" أيضاً."

[41] https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/05/egypt-government-responds-to-amnesty-international/

وذكرت السلطات المصرية أن النيابة العامة أجرت 15 زيارة فقط إلى 15 سجناً في عام 2017. وهذا يؤكّد أن إشراف النيابة على السجون قاصر بشكل فادح، ومن ثم فهو غير فعَّال. ويوجد في مصر ما لا يقل عن 47 سجناً تتبع مصلحة السجون، بالإضافة إلى 137 سجناً تتبع مديريات الأمن في مختلف المحافظات. وينصُّ القانون المصري على أن تقوم النيابة بزيارة السجون بصفة منتظمة، سواء من خلال زيارات مخطَّطة أو زيارات مفاجئة.

وقالت نجية بونعيم: "إن تقاعس النيابة عن التفتيش على السجون بصفة منتظمة يُسهم في التدنِّي المروِّع لمستوى حماية السجناء من مسؤولي السجون الذين ينتهكون حقوقهم، ويظلُّون بمنأى تام عن المساءلة والعقاب."

أما الجهاز الآخر الوحيد الذي يجوز له مراقبة الأوضاع في السجون فهو "المجلس القومي لحقوق الإنسان"، وهو جهاز شبه رسمي، وقد كشفت السلطات المصرية أنه لم يُسمح له إلا بإجراء 18 زيارة للسجون خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2016.

https://youtu.be/MSDw3--Jlew

https://youtu.be/RTkymZ-AbiA

10/3/2021

الهامش الثاني:

## الحكم بإعدام مرسي!

https://youtu.be/sGQWBQMrENg

https://youtu.be/sRF8jGjL3AE

https://youtu.be/IriHGK_biNg

8/8/2015

## 1. الحكم بإعدام "مرسي" وآخرين في قضية "اقتحام السجون"[42]

الإثنين 06-07-2015

كتب: طارق عباس

أودعت محكمة جنايات القاهرة، حيثيات حكمها الصادر في قضية الهروب من سجن وادي النطرون واقتحام السجون بمعاقبة الرئيس المعزول محمد مرسي ومحمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان و4 آخرين من قيادات الجماعة و93 متهمًا هاربًا، بالإعدام شنقًا، ومعاقبة بقية المتهمين، بأحكام تراوحت ما بين السجن المؤبد وحتى الحبس لمدة سنتين، مع إلزامهم جميعًا بتعويض مدني مؤقت قدره 250 مليون جنيه لصالح وزارة الداخلية. وصدر الحكم برئاسة المستشار شعبان الشامي، وعضوية المستشارين ياسر الأحمداوي وناصر بربري، وأمانة سر أحمد جاد وأحمد رضا. وتضمنت أسباب الحكم في القضية التي تضم 129 متهمًا، وجاءت في 332 صفحة كافة وقائع القضية، والرد على أكثر من 25 دفعًا قانونيًا ما بين دفوع إجرائية موضوعية أثارها دفاع المتهمين على مدى جلسات المحاكمة التي بدأت في 28 يناير من العام الماضي، والأدلة الدامغة التي تفيد ارتكاب المتهمين لما هو منسوب إليهم من اتهامات بالوقوف وراء اقتحام السجون والمنشآت الأمنية وارتكاب جرائم قتل 32 من قوات تأمين والمسجونين بسجن أبو زعبل، و14 من سجناء سجن وادي النطرون، وأحد سجناء سجن المرج، وتهريبهم لنحو 20 ألف مسجون من السجون الثلاثة المذكورة، فضلًا عن اختطاف 3 من الضباط وأمين شرطة من المكلفين بحماية الحدود واقتيادهم عنوة إلى قطاع غزة. وأكدت المحكمة أنه ثبت لديها من واقع التحريات التي أجراها جهازا المخابرات العامة والأمن الوطني، والشهادات المتعددة للشهود

سواء من رجال الشرطة أو السجناء الذين عاصروا عمليات الاقتحام المسلح للسجون الثلاثة (وادي النطرون والمرج وأبو زعبل) والأحراز المصورة بالقضية، أن الجرائم التي احتوتها أوراق القضية، تمت وفقًا لمخطط ممنهج تزعمته جماعة الإخوان وتنظيمها الدولي بالتعاون مع جهات أجنبية، وأن تلك الجرائم وضعت جميعًا تحت عنوان واحد هو "جريمة ارتكاب أفعال من شأنها المساس باستقلال البلاد وسلامة أراضيها" والمتمثلة في دخول عناصر مسلحة إلى البلاد والتعدي على المنشآت الأمنية والحكومية بالشريط الحدودي بين مصر وفلسطين، وإجبار قوات الشرطة على التراجع إلى مدينة العريش، وبسطهم لنفوذهم على كامل الشريط الحدودي ومدينتي رفح والشيخ زويد وفرضهم لحظر التجول بهما. وأضافت المحكمة أن الأفعال الإجرامية الماسة بأمن البلاد وسلامة أراضيها تمثلت أيضا في الاعتداء على 3 من أقوى السجون المصرية وأشدها تحصينا، وتهريب من بها من مساجين خطرين وهي سجون المرج وأبو زعبل ووادي النطرون، واختطاف 3 من الضباط وأمين شرطة حال تأدية عملهم بقصد مبادلتهم بتابعيهم المودعين بالسجون المصرية، فضلا عن وقوع جرائم أخرى كانت لازمة ومصاحبة لتنفيذ تلك الجرائم ونتيجة حتمية لها، والتي تتمثل في قتل مجندي السجون والسجناء والشروع في قتل آخرين من الضباط والمجندين والمساجين، ووضع النار عمدا في مباني تلك السجون وسرقة محتوياتها وتخريب الأملاك والمباني العامة وتمكين مقبوض عليهم من الهرب، والتعدي على القائمين على تنفيذ القانون وحيازة وإحراز أسلحة نارية وذخائرها. وذكرت المحكمة أنه ثبت لديها أن تخطيط المتهمين لارتكاب الجرائم، كان بإيعاز ودعم ومساندة من تنظيمات إرهابية خارج البلاد، موضحة أنه شارك في التآمر على مصر وتنفيذ المخطط الإجرامي كل من حركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني وبعض العناصر الجهادية من بدو سيناء، ودليل ذلك أن اجتياح الحدود الشرقية للبلاد وتفريغ الشريط الحدودي من قوات الشرطة والاعتداء على المنشآت الشرطية والحكومية والوصول إلى أقوى السجون المصرية وأشدها تحصينا واقتحامها، جاء بصورة منظمة وممنهجة وفي أوقات متزامنة،

[42] http://www.elwatannews.com/news/details/764807

وما تم على أثر ذلك من تهريب من بها من سجناء خطرين إلى خارج البلاد، وهو أمر لا يمكن لجماعة الإخوان -ومن بينهم المتهمين في القضية الماثلة- أن تقوم به منفردة دون الاستعانة بجهات خارجية. وتابعت المحكمة أن جماعة الإخوان، وإن كانت جماعة منظمة مكتملة البنيان قبل ثورة 25 يناير، إلا أنها -في ذلك الوقت- لم تكن تمتلك العدة والعتاد الكافيين لتنفيذ تلك الجرائم منفردة، في ضوء إحكام القبضة الأمنية عليها، وهو الأمر الذي يقطع بأن هناك جهات خارجية تدخلت في تنفيذ المخطط حتى أتمته، لافتة إلى أن تلك الجهات الخارجية ما كان لها مهما بلغت درجة تنظيمها وقوة استخباراتها، بلوغ مقاصدها داخل البلاد والوقوف على تفاصيلها الجغرافية وتحديد أماكن تواجد النقاط الشرطية وأماكن السجون وأمثل الطرق للوصول إليها واستهدافها ثم الهرب والعودة إلى حيث كانت، إلا بالاستعانة بعناصر داخل البلاد. وأشارت المحكمة إلى أن القضية تضم 72 متهمًا من قيادات وأعضاء بحركة حماس، إضافة إلى 5 متهمين من العناصر الجهادية المتشددة بشمال سيناء المرتبطين بالجماعات الجهادية الموجودة بها، إلى جانب اثنين من المتهمين من قيادات حزب الله اللبناني، و47 متهما من قيادات وأعضاء جماعة الإخوان، وذلك وفق ما أسفرت عنه تحريات الأمن الوطني والمخابرات العامة، مؤكدة أنه استقر في وجدانها واطمأنت في ضوء ما أطلعت عليه من الأوراق والمستندات وتقارير وأدلة، وما استخلصته من أحداث ووقائع وجرائم، بما لا يدع مجالًا للشك، أن القضية الماثلة جمعت بين متهمين من داخل وخارج البلاد ارتكبوا عمدا أفعالا تؤدي للمساس باستقلال البلاد وسلامة أراضيها تزامنا مع اندلاع تظاهرات ثورة 25 يناير 2011 لإحداث حالة من الفوضى للبلاد، حتى يستفيدوا من انشغال البلاد بتأمين داخلها وحينها ينقضوا عليها من الخارج. وأشارت المحكمة إلى أن أوراق القضية كشفت عن "ارتباط تنظيمي" بين جماعة الإخوان وتنظيمها الدولي (بمصر والخارج) وبين حركة حماس التابعة للتنظيم الدولي للإخوان وبين حزب الله اللبناني (لبنان) وبين جهاديي شمال سيناء، موضحة أن تحريات الأمن الوطني والمخابرات العامة أثبتت أن حركة حماس هي أحد أفرع التنظيم الدولي للإخوان وبمثابة الجناح العسكري لها، وثابت ذلك أيضا من خلال ما نصت عليه المادة الثانية من ميثاق الحركة والتي نصت على أن "حركة المقاومة الإسلامية جناح من

أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي وهى كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث". واستطردت المحكمة قائلة إن الصلة بين حركة حماس وحزب الله اللبناني تتمثل -وفق ما أسفرت عنه تحريات قطاع الأمن الوطني والمخابرات العامة- في التعاون المشترك بين الجماعتين في التدريب والتسليح والمواقف، فيما تأتي الصلة بين حماس والجماعات الجهادية بشمال سيناء، من خلال وجود تعاون تام في التدريب والتسليح والإعداد البدني والفكري والعسكري، وفقًا لذات التحريات الأمنية التي تطمئن إلى صحتها المحكمة. وأكدت المحكمة أن هذا "الترابط التنظيمي" بين المتهمين، قد أفصح عن أن الجرم الذي اقترفه المتهمون، لم يكن لأي منهم أن يقدم عليه وحده لولا أن كانت تلك الرابطة التي تجمعهم، وأنه من المستحيل على جماعة الإخوان في مصر مهما بلغ عدد عناصرها ومهما بلغ انتشارها الجغرافي داخل الجمهورية، أن تقترف ذلك الإثم منفردة دون الاستعانة بجناحها العسكري (حماس) وغيرها من التنظيمات المسلحة المبينة سلفا. وتطرقت المحكمة إلى شهادة اللواء محمود وجدي وزير الداخلية الأسبق خلال جلسات المحاكمة، والتي أكد من خلالها أن السجون المصرية لا يمكن اقتحامها بمعرفة الأهالي، وأن التسليح اللازم لاقتحام السجون في مصر لا يتوافر سوى لقوات الأمن المركزي والقوات المسلحة، وأن السجون قد تم اقتحامها بمعرفة جهات أجنبية تواطأت معها جهات داخلية، وأنه رصد -إبان عمله- اتفاقًا من عناصر خارجية من حماس وحزب الله والجهاد الإسلامي وجيش الإسلام الفلسطيني مع عناصر داخلية، تم على إثره استهداف المنشآت الشرطية بالشريط الحدودي مع قطاع غزة لتسهيل دخول العناصر المسلحة إلى البلاد واقتحامها للسجون المصرية، مشيرة إلى أن تلك الشهادة أيدتها تحريات المقدم محمد مبروك الضابط بقطاع الأمن الوطني، والذي أكد أن جماعة الإخوان وتنظيمها الدولي وجد في مشروع (الفوضى الخلاقة والشرق الأوسط الجديد) الذي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتبنيه وما ينطوي عليه من إعادة تقسيم دول الشرق الأوسط، ما يحقق للجماعة والتنظيم في الوصول إلى سلطة الحكم في الدول العربية، وهو الأمر الذي كان محلا للتحقيق من قبل نيابة أمن الدولة العليا في القضية رقم 500 لسنة 2008 حصر أمن الدولة العليا. واسترسلت المحكمة قائلة إن هذا

المخطط الإخواني، تم رصد تفاصيله من خلال اللقاءات السرية المتعددة التي ضمت قيادات بجماعة الإخوان وقيادات بحزب الله اللبناني وحركة حماس، تم خلالها الاتفاق على قيام الأخيرتين وحلفائهما الإقليميين بدور عسكري في مصر سعيا لإسقاط النظام القائم بها، على أن يتم ذلك الدور العسكري بالتنسيق مع جماعة الإخوان، مشيرة إلى أن المحادثات الهاتفية بين المتهمين محمد مرسي وعضو التنظيم الدولي الإخواني أحمد عبد العاطي، والمأذون بتسجيلها بقرار من النيابة، قد أظهرت العلاقة والتنسيق بين الجماعة و أجهزة استخبارات أجنبية في مقدمتها الاستخبارات الأمريكية، والاستقواء بها للحصول على دعم لجماعة الإخوان في تنفيذ مخططها وتأمين مستقبل الجماعة في الشرق الأوسط، وأن تقوم المخابرات التركية بفتح قنوات اتصال بين الإخوان في مصر ودول أخرى، علاوة على الدور القطري في تنفيذ المشروع الإجرامي المتمثل في الدعم المالي من خلال ثروة قطر البترولية، والدعم السياسي بالسياسات الخارجية لقطر، والدعم الإعلامي من خلال شبكة قنوات الجزيرة القطرية. وأضافت المحكمة أن تحريات المخابرات العامة المصرية، كشفت النقاب عن أن الاتفاق بين جماعة الإخوان مع حماس وحزب الله اللبناني، في سبيل الاستيلاء على الحكم في مصر، تضمن تجهيز وتدريب عناصر مسلحة بمعرفة الحرس الثوري الإيراني، تم الدفع بهم فعليًا من قطاع غزة إلى مصر إبان تظاهرات يناير عام 2011، وهو ما يؤكد وجود نية خبيثة وعزم لا يتزعزع لدي المتهمين على إحداث الفوضى بالبلاد، وتوافق بين دول أجنبية على هذه النية واستعداد من حماس وحزب الله للتدخل في الوقت المناسب لوضع ذلك العزم موضع التنفيذ. وأكدت المحكمة أنه استقر في وجدانها أن تفصيلات المخطط ودقائقه وكيفية تنفيذه من خلال ما ثبت من تحريات المقدم محمد مبروك، تم بقيام مكتب إرشاد جماعة الإخوان، بعقد عدة لقاءات خلال عام 2010 اعتمد خلالها خطة التحرك لإثارة الفوضى بالبلاد، من خلال دفع العناصر الشبابية لجماعة الإخوان للدخول إلى مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت لنشر أخبار كاذبة وتحريض المواطنين، وفتح قناة اتصال مع النظام الحاكم بالبلاد للإيهام بعدم مشاركة الجماعة في أي تحرك ضده حتى تدفع الجماعة شبهة إلصاق الجرائم التي تعتزم الجماعة إتيانها بها، والتنسيق مع هيئة المكتب السياسي لحركة

حماس والقيادات العسكرية في حزب الله اللبناني، للاضطلاع بدور عسكري في البلاد بالتنسيق مع بعض العناصر البدوية بمحافظة شمال سيناء، بقصد تحقيق هدفين رئيسيين هما ضرب جهاز الشرطة المصرية ضربة موجعة لإفقادها الحركة، من خلال استهداف عدد 160 قسم ومركز شرطة على مستوى البلاد في توقيت متزامن بتاريخ 28 يناير 2011 ، فضلا عن الاستيلاء على ما بتلك الأقسام والمراكز من أسلحة وذخيرة، واقتحام السجون المصرية بدءا من منتصف ذات الليلة وتهريب عناصر حركة حماس وحزب الله والعناصر البدوية من سيناء ممن حكم عليهم في قضايا إرهابية، وتهريب المساجين الجنائيين لنشر الفوضى بالبلاد. وأشارت المحكمة إلى أنها تطمئن إلى ما جاء بتحريات الأمن الوطني من أن أعضاء مكتب إرشاد جماعة الإخوان برئاسة محمد بديع المرشد العام للجماعة في عام 2010، اضطلعوا بتقسيم الأدوار في سبيل تنفيذ ذلك المخطط، وإسناد كل منها إلى كل قيادة وعضو بجماعة الإخوان، حيث تولى المتهمون حازم فاروق عبدالخالق منصور وسعد عصمت الحسيني ومصطفي طاهر الغنيمي، عملية التواصل مع قيادات حماس وحزب الله اللبناني ودولة إيران والتنسيق معهم بشأن مواعيد الدفع بعناصرهم المسلحة داخل البلاد، وتقديم الدعم اللوجيستي والمعلوماتي لهم وإزالة ما يعترضهم من عقبات. وذكرت المحكمة أنه في ذات الاجتماع تم تكليف المتهمين محمود أحمد محمد أبو زيد الزناتي وأحمد علي عباس وماجد حسن الزمر، بتولي مسؤولية توفير المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ المهمتين المذكورتين وإمداد حزب الله اللبناني وحماس بما يلزمهما من أموال، فضلا عن إمدادهما ببطاقات هوية مصرية مزورة لتسهيل دخولهم إلى البلاد، وتكليف المتهمين أحمد رامي عبد المنعم عبدالواحد، وعبدالغفار صالحين عبدالباري محمد، وأحمد عبدالوهاب علي دله، ومحمد حسن محمد الشيخ موسى بتولي مسؤولية الدخول على مواقع التواصل الاجتماعي وبث شائعات كاذبة من شأنها إثارة الرأي العام، وحث الجماهير على التعدي على الأقسام والمنشآت الشرطية وإحراقها، لكي تخلق تلك الفوضى مناخا ملائما يسمح للعناصر المسلحة بالدخول إلى البلاد وإتمام مهمتيها بنجاح. وأشارت المحكمة إلى اجتماع مكتب الإرشاد تضمن أيضا تكليف المتهمين السيد حسن شهاب الدين أبو زيد و محسن يوسف السيد راضي وناصر سالم الحافي

وصبحي صالح وحمدي حسن، بتوفير الأسلحة والذخيرة للعناصر المسلحة ومعاينة المنشآت المستهدفة وتحديد المواعيد المناسبة والآلية المثلى لاستهدافها، وكذا تكليف المتهمين عبد الرحمن محمد مصطفي حسانين ويحيى سعيد فرحات سعد محمد وأحمد محمد محمود دياب وأحمد محمد عبد الرحمن عبد الهادي وأيمن محمد حسن حجازي، بتوفير ما تحتاجه العناصر المسلحة من سيارات ودراجات نارية ومولوتوف لاستخدامه في الاعتداء على المنشآت الشرطية والسجون العمومية. وأضافت المحكمة أن المجتمعين بمكتب الإرشاد كلفوا أيضا المتهمين عبد المنعم محمد أمين ومحمد أحمد محمد إبراهيم وأحمد علي العجيزي ورجب المتولي هباله وعماد شمس الدين محمد وأحمد إبراهيم بيومي صبره، بالاتفاق مع العناصر الجنائية وبعض مجموعات مشجعي (الألتراس) وإمدادهم بالأسلحة والذخيرة، ودفعهم لمرافقة المسيرات الإخوانية التي كلفت بمهاجمة الأقسام والمنشآت الشرطية والمحال العمومية لإحداث حالة من الفوضى والانفلات الأمني بالبلاد، في حين تم تكليف المتهمين السيد النزيلي محمد العويضة وحسن علي أبو شعيشع ورجب محمد البنا وعلي عز الدين ثابت وأحمد أبو مشهور عوض، بتولي نقل ما أصدره مكتب الإرشاد من تكليفات إلى أعضاء الجماعة بالمحافظات لتنفيذها وتدريب عناصر الجماعة على ذلك التنفيذ. وقالت المحكمة، إن اجتماع مكتب الإرشاد تم خلاله تكليف المتهمين محمد البلتاجي ويوسف القرضاوي وصلاح عبد المقصود وإبراهيم أبو عوف وأسامة سعد حسن جادو، بالسفر إلى خارج البلاد لعدة دول من بينها تركيا للقاء أعضاء التنظيم الدولي للإخوان والتنسيق معهم بشان ذلك المخطط واطلاعهم على كل جديد بشأنه ونقل التكليفات من التنظيم الدولي إلى أعضاء مكتب الإرشاد في مصر، كما تم خلال الاجتماع الاتفاق على إسناد مسئولية تدبير وسائل الإعاشة والسيارات لعناصر حزب الله وحماس وعناصر الحرس الثوري الإيراني، لمكتب رعاية الأعمال الإيراني بالبلاد والكائن بمنطقة الدقي. وذكرت المحكمة أن تحريات أجهزة الأمن كشفت عن رصد تحركات المجموعات المسلحة التابعة لحزب الله وحماس في 28 يناير 2011 ، حيث قامت بالتسلل إلى محافظة شمال سيناء مستقلة سيارات محملة بالأسلحة، ومدججين بأسلحة نارية ثقيلة (قذائف صاروخية وبنادق آلية) بالتعاون مع

بعض عناصر جماعة الإخوان، حيث هاجمت تلك العناصر المسلحة، المنشآت الشرطية الموجودة بمدينة رفح المصرية، ما أدى إلى تراجع قوات الشرطة إلى العريش، واستمرت تلك العناصر المسلحة في التقدم متجهة صوب مدينة الشيخ زويد في الساعات الأولى من صباح اليوم التالي، وهاجمت ما بها من منشآت أمنية وحكومية حتى تراجعت قوات الشرطة بالشيخ زويد إلى مدينة العريش أيضا، فتحققت بذلك الحلقة الأولى من حلقات المشروع الإجرامي المخطط له، وهو خلو الشريط الحدودي بين مصر وفلسطين في المسافة ما بين رفح المصرية والشيخ زويد من القوات الشرطية، وخضوع تلك المنطقة لسيطرة كاملة من جانب العناصر المسلحة من حركة حماس وحزب الله اللبناني، وبرعاية وإشراف جماعة الإخوان ممثلة في المتهمين منهم بالقضية. وأكدت المحكمة أن تلك العناصر الإجرامية المسلحة قامت بتفجير أحد خطوط الغاز بسيناء وإحراق أقسام شرطة رفح وقسم رابع العريش والقسيمة والشيخ زويد، وتدمير مكتبي جهاز أمن الدولة برفح والشيخ زويد، وأطلقوا قذائف صاروخية من طراز (آر بي جي) على معسكر الأمن المركزي بمنطقة الأحراش بالعريش، وقذائف مماثلة على فرع جهاز أمن الدولة بمدينة العريش، وتعدوا على نقاط التفتيش بمناطق ( بلوظة والفرما والسلام والنصر وبئر لحفن وبغداد والخروبة وصدر حيطان والنقب) بشمال سيناء، وأحرقوا إدارة حماية البيئة بالعريش، وقتلوا وأصابوا العديد من ضباط وأفراد الشرطة بمديرية أمن شمال سيناء. وأضافت المحكمة أن تلك المجموعات المسلحة انقسمت إلى 3 مجموعات اتجهت الأولى إلى سجن وادي النطرون، والثانية إلى سجن أبى زعبل، والثالثة إلى سجن المرج، لتحرير عناصر حزب الله وحماس والإخوان المسلمين والعناصر المتشددة من شمال سيناء المودعين بتلك السجون. وكشفت المحكمة أن التنسيق التام بين تلك العناصر المسلحة وبين المتهمين، والأدوار التي ظهرت مرسومة في إطار خطة محكمة، ظهر جليا فيما أثبتته التحريات من أنه قبل وصول تلك العناصر المسلحة إلى سجن وادي النطرون، قام المتهمون وغيرهم من أعضاء التنظيمات الإرهابية المودعين بالسجن، باختلاق حالة من الشغب والفوضى داخل عنابرهم، ما دفع قوات تأمين السجن إلى التوجه إليهم والتعامل معهم بإطلاق قنابل الغاز، فتحققت بذلك حلقة أخرى من حلقات المخطط بانشغال قوات تأمين

السجن بتأمين داخله عن تأمين خارجه، وحينها أطلقت العناصر المسلحة الموجودة خارج السجن الأعيرة النارية بكثافة صوب أسواره، حتى تبادلهم قوات السجن إطلاق الأعيرة النارية، واستمر تبادل إطلاق الأعيرة لفترة من الزمن حتى نفدت ذخيرة قوات التأمين واقتحام السجن. ولفتت المحكمة إلى أن مهاجمة عناصر الجماعة للأقسام الشرطية والمنشآت الحكومية على مستوى البلاد، شكل إنهاكا لقوات الشرطة المصرية وتشتيتا لجهودها، وحال بينها وبين إحكام قبضتها الأمنية على جميع المنشآت الهامة في البلاد، ومن ثم كانت الاستغاثات تطلق من قوات تأمين سجن وادي النطرون طلبا للدعم والتعزيزات ولكن بلا مجيب، مشيرة إلى أن المتهمين إبراهيم مصطفي حجاج والسيد عبد الدايم إبراهيم عياد، وفرا المركبات الثقيلة (اللوادر) اللازمة وهدما أسوار السجن وبذلك تمكنت العناصر المسلحة من اقتحامه وفتح 7 من عنابره، منها ما هو مخصص للجماعات الإسلامية والتكفيرية والجهاديين، وآخر مخصص للإخوان، وعنابر أخرى خاصة بالسجناء الجنائيين. وأضافت المحكمة أن المتهمين من عناصر الإخوان والإرهابيين والتكفيريين، تمكنوا من الهروب باستخدام سيارات دفع رباعي وفرتها العناصر المسلحة المتواطئة معهم أمام باب السجن، وأجرى حينها المتهم محمد مرسي اتصالا هاتفيا مع قناة الجزيرة القطرية، في محاولة منه للتنصل مما اقترفته يداه من إثم، وتكررت خطة الاقتحام تلك في سجن أبو زعبل وسجن المرج. وأكدت المحكمة أن تحريات قطاع الأمن الوطني، ثبت صحة تفاصيلها في شأن ذلك المخطط الإجرامي، في ضوء الشهادة التي أدلى بها اللواء عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات العامة أمام محكمة جنايات القاهرة في المحاكمة الأولى للرئيس الأسبق حسني مبارك، حيث قال حينها أمام المحكمة إن المخابرات العامة رصدت تردد عدد من أعضاء حركة حماس على بدو سيناء والاتفاق معهم على تسهيل عبورهم للجانب المصري ومرور أسلحتهم وذخيرتهم مقابل اقتحام السجون وتحرير ذويهم وهو ما تم بالفعل. وأوضحت المحكمة أن تلك الوقائع يعضد صحتها ما شهد به أيضا العقيد خالد عكاشة وكيل الإدارة العامة للحماية المدنية بمديرية أمن شمال سيناء في ذلك الوقت، من مشاهدته دخول مجموعة من العناصر المسلحة إلى مدينة رفح المصرية، مستقلين سيارات الدفع الرباعي ومثبت عليها مدافع آلية طويلة المدى

وغيرها من الأسلحة الثقيلة، ومهاجمتهم لكافة المنشآت الحكومية والشرطية بمدينتي رفح والشيخ زويد وسرقة ما بها من أسلحة وذخيرة، وأن ذات العناصر هي التي اقتحمت السجون. وقالت المحكمة إن شهادات عشرات الشهود من ضباط الشرطة بمصلحة السجون وجهاز الأمن الوطني، أجمعت على أن اقتحام سجون أبو زعبل ووادي النطرون والمرج، قد تم بطريقة منظمة ومتماثلة وفي أوقات متزامنة وبسيناريو واحد، وهو قيام المساجين بإثارة الشغب داخل السجن، وقيام المهاجمين بالدوران حول أسواره مستقلين سيارات الدفع الرباعي وحائزين لأسلحة ثقيلة، وإطلاقهم لأعيرة نارية على السجن، حتى تبادلهم قوات التأمين إطلاق الأعيرة النارية لحين نفاد ذخيرتها، ومن ثم استخدام (اللوادر) لكسر أسوار السجن واقتحامه وتهريب من به من سجناء، إلى جانب ما أورده تقرير الخارجية المصرية من رصد لعشرات السيارات المصرية التي تحمل لوحات الشرطة والحكومة المصرية وسيارتين مدرعتين تابعتين للشرطة المصرية بقطاع غزة في شهر فبراير 2011 . واستعرضت المحكمة إقرارات وشهادات سجناء بسجون وادي النطرون والمرج وأبو زعبل، جرى الاستماع إلى أقوالهم في مارس 2011 – أي قبل صدور تحريات الأمن الوطني والمخابرات العامة حول وقائع القضية – حيث أكدوا أن عمليات اقتحام السجن تمت من خلال مجموعات من الأعراب والملثمين وبعضهم يرتدي "الشال الفلسطيني" حاملي الأسلحة النارية الآلية والثقيلة، علاوة على ما قرره السجين أشرف محمد نظير بسجن المرج، من استماعه بنفسه لحديث للقيادي الحمساوي أيمن نوفل الذي كان مسجونا بذات السجن، بأن عناصر مسلحة في طريقها إلى القدوم لتحريره. وأكدت المحكمة أنه ثبت لديها أن اقتحام السجون الثلاثة، قد تم في توقيت متقارب ولم يكن يفصل بين اقتحام كل سجن وآخر إلا بضع ساعات، ويتمثل ذلك الفارق الزمني في مدى بعد السجن وقربه، وهو ما يدل على أن ما حدث قد تخطى حدود التنسيق وبلغ حد الاتفاق المسبق ووحدة المشروع الإجرامي، كما أنه ثبت أن عمليات الاقتحام قد تمت بذات الأسلوب والمنهج والآليات، وبقصد تحرير السجناء التابعين لحماس وحزب الله والإخوان والجهاديين من شمال سيناء، وأن تحرير السجناء الجنائيين كان أمرا تبعيا لوحدة الغاية، بما يقطع بالاتفاق المسبق بين المنفذين. وأضافت المحكمة

أن من بين الأدلة على وحدة المشروع الإجرامي، أن المتهمين من الجهاديين التكفيريين وأعضاء حماس وحزب الله بعد فرارهم، قد عاد كل منهم إلى حيث كان فمن كان موطنه خارج البلاد عاد لموطنه، ومن كان موطنه داخل البلاد عاد أدراجه في زمن قياسي، ما يدل على أن ما حدث كان تنفيذا لمشروع إجرامي بلغت دقة تخطيطه وإحكام تنفيذه درجة عالية حتى حققت النتيجة برجوع المساجين الهاربين سالمين إلى ديارهم.

### ❖ إدانات دولية للحكم بإعدام مرسي وقادة في جماعة الإخوان في مصر[43]

قضت محكمة مصرية رسميا بإعدام الرئيس المعزول محمد مرسي بعدما أدانته في قضية اقتحام عدد من السجون والهروب منها خلال انتفاضة 25 يناير.

ودعت جماعة الإخوان المسلمين إلى "هبة شعبية عارمة" يوم الجمعة المقبل للاحتجاج على الأحكام التي وصفتها بأنها مسيسة وتأتي في إطار "الحملة القمعية التي يشنها الانقلاب العسكري ضد الرئيس الشرعي".

من جانبها، أعربت الإدارة الأمريكية عن "قلقها العميق" بشأن الحكم الذي أصدرته محكمة مصرية في وقت سابق الثلاثاء.

ووصف جوش ارنست المتحدث باسم البيت الأبيض الحكم بأنه "مسيس."

واعتبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الحكم "مذبحة للقانون والحقوق الأساسية."

وقال أردوغان في بيان رسمي "ندعو المجتمع الدولي إلى التحرك الفوري لوقف هذه الأحكام التي تصدر بتعليمات الانقلاب العسكري والتي تهدد السلام الاجتماعي في مصر".

كما أعرب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون عن قلقه البالغ من الأحكام الصادرة بحق مرسي و90 أخرين من الإخوان والمتعاطفين معهم.

وقال بيان صادر عن مكتب الأمين العام "إن أحكام الإعدام الناتجة عن محاكمات جماعية قد تؤدي لأثار سلبية طويلة الأمد على المجتمع المصري واستقراره."

---

[43] إدانات دولية للحكم بإعدام مرسي وقادة في جماعة الإخوان في مصر - BBC News عربي

أما البيت الأبيض فقال أيضا إن الأحكام الصادرة في مصر "مسيسة" وأكد جوش إيرنست المتحدث باسم الرئيس الأمريكي أن الحكم بإعدام الرئيس السابق محمد مرسي هو حكم مسيس ويسبب "قلقا بالغا للإدارة الأمريكية"

قضايا مرسي

1. القضية: التخابر مع جهات أجنبيـــــــــــــــة

الحكم: بالإعدام في مايو وتأكد الحكم في يونيو

2. القضية: التخابر والتآمر لارتكاب أعمال إرهابية

الحكم: السجن المؤبد في يونيـــــــــــــــــــو

3. القضية: التحريض على قتل صحفي ومعارضـــين

الحكم: براءة في أبريل

4. القضية: اعتقال وتعذيب معارضـــــــــين

الحكم: السجن 20 عاما أشغال شاقة في أبريل

5. القضية: تسريب أسرار الدولة وتهديد الأمن القومي

المحاكمة جارية

6. القضية: الفساد والاحتيال بخصوص مشروع النهضة

المحاكمة جارية

7. القضية: إهانة القضـــــــــــــــــا

المحاكمة جارية

وعلاوة على الحكم بالإعدام في قضية اقتحام السجون قضت محكمة جنايات القاهرة بالسجن المؤبد على مرسي في قضية "التخابر" مع منظمات أجنبية. وشملت الأحكام إعدام محمد بديع، مرشد جماعة الإخوان المسلمين، وسعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب السابق، وعصام العريان أحد قادة الجماعة، وآخرين من أعضائها في القضية نفسها.

كما قضت المحكمة بإعدام خيرت الشاطر نائب المرشد العام للإخوان، ومحمد البلتاجي، وهما من أبرز قيادات الجماعة علاوة على أحمد عبد العاطي، أحد معاوني مرسي في قضية "التخابر."

وشمل الحكم بالسجن المؤبد عصام الحداد، معاون مرسي السابق للشؤون الدولية، ونجله جهاد الحداد، أحد أبرز القيادات الإعلامية في جماعة الإخوان، والداعية الإسلامي صفوت حجازي في القضية نفسها.

وبينما قضت بالسجن المشدد سبع سنوات على السفير محمد رفاعة الطهطاوي، رئيس ديوان مرسي السابق.

## المفتي

وليست تلك الأحكام نهائية، إذ يجوز للمتهمين الطعن فيها أمام محكمة النقض، أعلى المحاكم في مصر.

وصدر حكم الإعدام على مرسي وغيره بعد استطلاع رأي مفتي مصر.

وشملت أحكام الإعدام الداعية الإسلامي الشهير المقيم في قطر يوسف القرضاوي وآخرين يحملون الجنسية الفلسطينية واللبنانية.

وكان قرار المحكمة ضد مرسي وقيادات الإخوان قد أثار انتقادات دولية صدرت عن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا.

وقالت الخارجية الأمريكية إن المحاكمات والأحكام الجماعية في مصر "غير عادلة."

ووجهت إلى مرسي في القضية الأولى اتهامات بـ "اقتحام السجون ونهب محتوياتها، والاستيلاء على ما بمخازنها من أسلحة وذخائر وتمكين المسجونين من الهرب وإضرام النيران في مبان حكومية وشرطية وتخريبها."

وفي القضية الثانية، وجهت النيابة العامة لمرسي وآخرين تهم "التخابر مع منظمات أجنبية خارج البلاد وإفشاء أسرار الدفاع عن البلاد لدولة أجنبية ومن يعملون لمصلحتها، وتمويل الإرهاب، والتدريب العسكري لتحقيق أغراض التنظيم الدولي للإخوان، وارتكاب أفعال تؤدي إلى المساس باستقلال البلاد ووحدتها وسلامة أراضيها."

وكان قد حكم على مرسي في أبريل بالسجن 20 عاما لإدانته في القضية المعروفة باسم "قضية أحداث الاتحادية." وقالت جماعة الإخوان في بيان لها

إنها "تدعو شرفاء الوطن لهبة شعبية يوم الجمعة القادم ضد أحكام الإعدام والاعتقال والاختطاف والإخفاء القسري".

وأضافت الجماعة "إن الأحكام بالمؤبدات والإعدام التي صدرت اليوم هي محض هراء من قضاةٍ ومفتٍ باعوا أنفسهم للعسكر القتلة".

وطالبت الجماعة الشعب المصري بضرورة "أن يتمسك بثورته للتخلص من أحكام الإعدام المسيسة والاعتقالات المتعنتة وعمليات قمع الحريات والاختفاء القسري التي تزايدت خلال السنتين الماضيتين". كما أدان وزير الخارجية التركي مولود قاووش أوغلو الأحكام ووصفها بأنها مسيسة ولإعلاقه لها بالقانون. وكان الجيش قد أطاح بمرسي أول رئيس مصري منتخب ديمقراطيا في يوليو 2013 بعد احتجاجات شعبية ضد حكمه الذي استمر عاما واحدا. ومنذ ذلك الحين، حظرت السلطات المصرية جماعة الإخوان المسلمين واعتبرتها جماعة "إرهابية" كما اعتقلت الآلاف من أنصار مرسي.

## ❖ محكمة النقض تلغي حكما سابقا بإعدام الرئيس المصري السابق محمد مرسي[44]

**15نوفمبر 2016**

ألغت محكمة النقض المصرية حكما سابقا من محكمة الجنايات بالسجن والإعدام ضد 26 من قيادات جماعة الإخوان، من بينهم حكم بالإعدام على الرئيس المصري السابق محمد مرسي في قضية "اقتحام السجون"، المتهمين فيها باختطاف وقتل ضباط وأفراد شرطة وإتلاف منشآت عامة إبان ثورة 25 يناير.

وقضت المحكمة بإلغاء أحكام بالإدانة تراوحت بين الإعدام والسجن المشدد على الرئيس السابق محمد مرسي وقيادات وعناصر جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، وأمرت بإعادة محاكمتهم من جديد في قضية اقتحام السجون المصرية والاعتداء على المنشآت الأمنية والشرطية إبان ثورة يناير 2011.

وبناء على ذلك تنظر محكمة جنايات القاهرة القضايا التي حركها الادعاء العام ضد مرسي و26 متهما آخرين من قيادات وأعضاء جماعة الإخوان. وكانت نيابة النقض قد سبق وأوصت في تقريرها الاستشاري، بقبول الطعون المقدمة من المتهمين ونقض الأحكام الصادرة عليهم، وإعادة محاكمتهم من جديد بمعرفة إحدى دوائر محاكم الجنايات غير التي سبق وأصدرت حكم الإدانة.

وتضم القضية 129 متهما، بينهم 93 هاربا يقول الادعاء إنهم "من عناصر حماس وحزب الله والجماعات التكفيرية وجماعة الإخوان المسلمين ."

ولا يمنح القانون المصري الحق لأي متهم يغيب عن المحاكمة في الطعن على الاحكام الصادرة ضده غيابيا بينما تعاد محاكمتهم تلقائيا إثر القبض عليهم أو تسليم أنفسهم.

وكانت محكمة جنايات القاهرة أصدرت حكمها في يونيو من العام الماضي، بالإعدام شنقا بحق مرسي ومحمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان ونائبه رشاد البيومي، ومحي حامد عضو مكتب الإرشاد، ومحمد سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب السابق، وعصام العريان القيادي في الجماعة.

كما قضت المحكمة حينها أيضا بمعاقبة 20 متهما بالسجن المؤبد .

---

[44] http://www.bbc.com/arabic/middleeast-37987097

وأدان الحكم الملغي المتهمين بالوقوف وراء ارتكاب جرائم قتل 32 من قوات تأمين السجن ومن المسجونين بسجن أبو زعبل، و14 من سجناء سجن وادي النطرون، وأحد سجناء سجن المرج، وتهريب نحو 20 ألف سجين.

وتقول جماعة الإخوان إن القضايا التي ينظرها القضاء المصري ضد أعضائها وقياداتها "جميعها قضايا مسيسة" منذ إطاحة الجيش بالرئيس مرسي عام 2013، الذي تصفه الجماعة بأنه "انقلاب على الرئيس المنتخب."

وقد عزل الجيش المصري مرسي إثر احتجاجات واسعة عليه قبل أن يتم حل مجلس الشوري وإيقاف العمل بدستور عام 2012وفي العام التالي انتخب عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع السابق رئيسا للبلاد.

https://youtu.be/YEBXCoRmaSs

https://youtu.be/IriHGK_biNg

8/8/2015

الهامش الثالث:

## حلم لم يكتمل.. كيف ولماذا؟

https://youtu.be/K8DszZvY7jg

https://youtu.be/T8ThYAzDAi0

# الحلم المصري

لو لم أكن مصريا . . لوددت أن أكون مصرياً

الزعيم مصطفى كامل

لقراءة الحلم المصري

اضغط الرابط التالي:

الحلم المصري – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

الثورة .... حلم لم يكتمل!

## 1. في ذكراها السادسة.. 7 إيجابيات جناها المصريون من ثورة يناير![45]

الثلاثاء، 24 يناير 2017

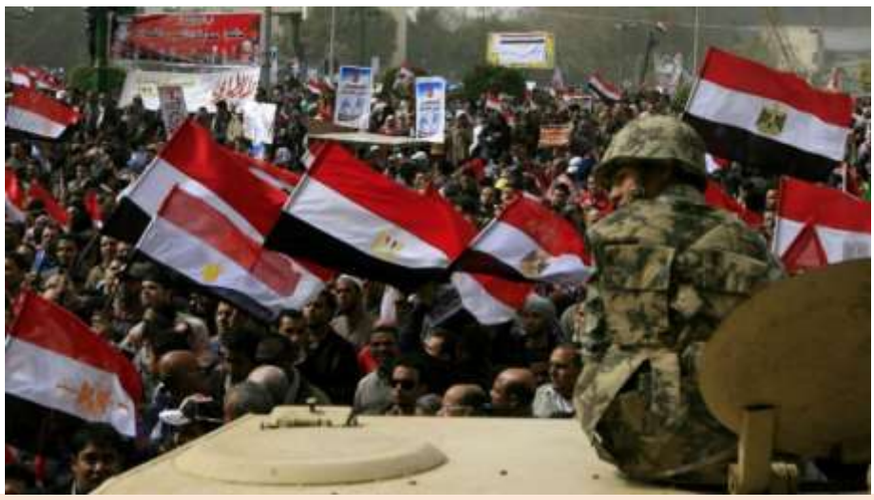

تحديد فترة الرئاسة، تقييد إعلان حالة الطوارئ، وضع دستور جديد، تحريك الأجور، زيادة المشاركة الشعبية، كشف خريطة المجتمع، وانتزاع حق التظاهر".. سبع إيجابيات يرى خبراء أن المصريين جنوها من ثورة 25 يناير 2011، رغم العثرات والسلبيات التي واجهتها".

وعاشت الثورة المصرية فترات من أجواء الخلافات والصراعات بين تيارات رئيسية شاركت فيها، بخلاف اتهامات توجه لها باستمرار من بعض مؤيدي النظام الحالي بأنها "مؤامرة خارجية"، فضلا عن محاكمات طالت رموزها وعقوبات بالسجن، وفق رصد للأناضول.

وخلفت تلك الأجواء مغادرة كثير من شباب ورموز الثورة لمصر، واستمرار البعض محبوسا، أو متجاهلا، الأمر الذي تعتبره تقارير صحفية محلية "إحباطات لثورة الشباب".

علاوة على أبرز إحباطات "يناير" وهي عدم تحقيقها مطالب ندائها الأشهر بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية حتى الآن، وفق ما ذكره، يوم الجمعة الماضي، محمد البرادعي، نائب الرئيس سابقا وإحدى أيقونات الثورة، في حوار متلفز.

[45] في ذكراها السادسة..7 إيجابيات جناها المصريون من ثورة يناير - شبكة رصد الإخبارية(rassd.com)

وبحلول الذكرى السادسة للثورة التي أطاحت بحكم الرئيس الأسبق حسني مبارك، رصدت الأناضول من خلال آراء خبراء، تلك الإيجابيات التي أطلت برؤوسها من رحم إحباطات "25 يناير"، وهي:

### 1. تحديد مدة الرئيس

تحديد فترة رئيس البلاد، يعتبرها جمال جبريل، أستاذ القانون الدستوري بجامعة حلوان (جنوبي القاهرة)، في حديثه للأناضول، من أبرز المزايا الدستورية التي جنتها مصر على خلفية ثورة 25 يناير 2011.

وقال إن "الدستور حدد الفترة الرئاسية بأربع سنوات ميلادية، ومنع إعادة انتخاب رئيس إلا لمرة واحدة، وبالتالي لم تعد مدة الحكم مفتوحة كما كان في وقت سابق."

والمادة 140 من دستور 2012 و2014، تنص على أنه "يُنتخب رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات ميلادية، تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة سلفه، ولا تجوز إعادة انتخابه إلا لمرة واحدة."

وقبل عام 1952 شهدت مصر نظام حكم ملكيا قائما على التوريث، وفي 18 يونيو عام 1953 تحول الحكم إلى النظام الجمهوري، كأحد نتائج ثورة 23 يوليو 1952 ليتولى جمال عبد الناصر إدارة البلاد لمدة 16 عامًا (من عام 1954- 1970)، ثم تولى محمد أنور السادات الحكم 11 عامًا (1970- 1981)، وصولًا لحكم مبارك الذي استمر لنحو 30 عاما (أكتوبر 1981- فبراير 2011).

وأدار محمد حسين طنطاوي، وزير الدفاع المصري الأسبق، الفترة الانتقالية عقب تنحي مبارك لمدة تزيد عن عام (فبراير 2011- يونيو 2012)، وتولى محمد مرسي، أول رئيس مدني منتخب ديمقراطيا، الرئاسة لمدة عام (يونيو 2012- 3 يوليو 2013)، وتلاه عدلي منصور رئيسا مؤقتا لنحو عام (يوليو - يونيو 2014)، ثم تولى وزير الدفاع السابق، عبد الفتاح السيسي الرئاسة عقب انتخابه في يونيو 2014، وينتظر أن تكون هناك انتخابات رئاسية في يونيو 2018، ألمح الأخير لإمكانية خوضها مجددا.

### 2. تقييد حالة الطوارئ

الإيجابية الثانية للثورة، من وجهة نظر جبريل، أنها تحكمت في إعلان حالة الطوارئ بضوابط شديدة عما كان في السابق.

وقانون الطوارئ المصري، كان عبد الناصر قد أعلن العمل به صبيحة يوم الهزيمة التي منيت بها مصر من إسرائيل في يونيو عام 1967، واستمر خلفه السادات يمارس حكمه انطلاقا من هذا القانون، ولم يقرر رفعه إلا في مايو 1980؛ لكن بعد اغتياله في تشرين أكتوبر 1981، أعاد مبارك العمل به.

بينما بعد الثورة أصبح قانون الطوارئ مقيدا عما قبل، حيث أُعلن تطبيقه في عدة مدن في نطاق ضيق وفق الأحداث في 2013، فضلا عن إعلانه في سيناء (شمال شرقي مصر) في أكتوبر 2014، عقب إحدى الهجمات الإرهابية، ولا يزال ساريا هناك حتى الآن.

ووضع القانون شروطا على رئيس الجمهورية لإعلان حالة الطوارئ منها أخذ رأي مجلس الوزراء وعرض هذا الإعلان على البرلمان خلال الأيام السبعة التالية ليقرر ما يراه بشأنه، وفي جميع الأحوال يجب موافقة أغلبية عدد أعضاء المجلس (50% +1)، على إعلان حالة الطوارئ أو تمديدها.

### 3. وضع دستور جديد

الناشط السياسي، ممدوح حمزة، حدد في حديثه للأناضول، الوجه الإيجابي الثالث لثورة 25 يناير، بوضعها "دستورا جديدا، عمل على التخلص من التوريث ومن نظام مبارك، ومن تحالف رأس المال مع السلطة."

وقبل الثورة كانت مصر تعمل بدستور 1971، الذي اعتبر مراقبون أن تعديل مادتين فيه عام 2005- باختيار رئيس البلاد عبر الاقتراع المباشر وليس الاستفتاء- يهدف لتوريث الحكم من مبارك إلى نجله الأصغر جمال.

وعطل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي قاد الفترة الانتقالية عقب الإطاحة بمبارك في 13 فبراير 2011، دستور 71، قبل أن يتم وضع دستور جديد في عام 2012، ليعطل مرة أخرى بتاريخ 3 يوليو 2013 عقب الإطاحة بمحمد مرسي، أول رئيس مدني منتخب ديمقراطيا، وتم تعديله وإقراره في يناير 2014.

### 4. تحريك الأجور

وأضاف حمزة إيجابية رابعة للثورة، متمثلة في "التوجه لرفع الحد الأدنى للأجور، والتفات الحكومات لهذا الأمر."

وفي أول حكومة بعد ثورة يناير، أعلن سمير رضوان، وزير المالية في حكومة عصام شرف، أن الحد الأدنى للأجور 700 جنيه مصري، بما يعادل 118 دولارًا

أمريكيا وقتها، بزيادة 250 جنيهاً عن الحد الأدنى آنذاك، وفي عام 2013 حددت حكومة حازم الببلاوي الحد الأدنى للأجور عند 1200 جنيه مصري ما يعادل 170 دولارًا وقتها، وهو أمر كان مطلبا هاما للعمال والموظفين الحكوميين الذين يقدرون بنحو 7 ملايين.

### 5. ارتفاع المشاركة الشعبية بالسياسة

مصطفي كامل السيد، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، أشار في حديثه للأناضول إلى خامس إيجابيات ثورة 25 يناير، ويتمثل في "ارتفاع مستوى الاهتمام بالسياسة بين المواطنين المصريين، وشجاعتهم في إبداء رأيهم، في ظل أن أهداف الثورة من عيش كريم وحرية وكرامة إنسانية لم تتحقق حتى الآن."

واتفق معه حازم حسني، أستاذ العلوم السياسية بالجامعة نفسها، في حديثه للأناضول، مشيرا إلى "مساهمة الثورة في اكتساب نوع من الجرأة لدى الشعب للتعبير عن الرأي والرغبة في التغيير، ووضع أساسات صعب أن ينزعها أي نظام آخر."

وتذهب إحصائيات غير رسمية إلى أن نسبة مشاركة المصريين في آخر انتخابات برلمانية قبل ثورة يناير، عام 2010، بلغت 15%، فيما تقدر رسميا بنحو الضعف، لكنها ارتفعت مع الاستفتاء على التعديلات الدستورية في 19 مارس 2011، عقب الثورة، إلى 41% مع إدلاء أكثر من 18 مليون مصري بأصواتهم من إجمالي 45 مليونا لهم حق الاقتراع، وفق إحصاء رسمي.

وتلت إطاحة مبارك، تركيز من المصريين على التعليقات السياسية على كل ما يشغل الرأي العام، لاسيما عبر منصات التواصل الاجتماعي التي كانت شرارة الاحتجاجات في ثورة يناير، وعادت الفترات الأخيرة كمنصة رئيسية للتعبير عن الآراء والتوجهات.

فيما تراجعت للخلفية المناقشات عن كرة القدم التي كانت في الصدارة قبل الثورة، كما برز دور روابط مشجعي الرياضة الأولى شعبيا "الألتراس"، سياسيا، ومشاركتهم بالاحتجاجات.

### 6. كشف خريطة المجتمع المصري

الإيجابية السادسة لثورة يناير، وفق الأكاديمي بكبرى الجامعات المصرية، حازم حسني، متمثلة في أن "25 يناير ساهمت في إعادة رسم خريطة المجتمع، وسقوط الأقنعة عن وجوه (لم يسمها) كانت لها مكانة كبيرة لدى المصريين، وعن وجوه أخرى كانت مجهولة وبدأت تظهر على الساحة، وهذا كان نتاجا إيجابيا سببه الانفراج السياسي وفرز المواقف بفعل الوعي الذي حققته ثورة 25 يناير."

وأضاف حسني أن "هناك مؤسسات كبرى (لم يسمها) بدأت تُظهر الخلل الذي تحويه بفضل 25 يناير، أما على مستوى الحرية والعدالة والاجتماعية والكرامة لم يتحقق أي ملمح إيجابي، ولكنه مسار تاريخي سيأخذ وقته وسيتحقق."

### 7. انتزاع حق التظاهر

عمرو هاشم ربيع، نائب رئيس مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (حكومي)، اعتبر في حديثه للأناضول، أن الإيجابية السابعة للثورة أنها "مكنت الشعب من انتزاع حقه في التظاهر والتعبير عن رأيه."

ولفت ربيع إلى أن التظاهر كان "القشة التي قصمت ظهر نظام مبارك"، مؤكدا أن "هذا الحق انتزع من جوف نظام مستبد."

وتابع: "وبعد الثورة تم سن القانون ووضع الأمر في إطار تشريعي، لكن ظل الشعب المصري محتفظا به كأحد مكاسب الثورة."

وعاشت مصر فترة حرمان طويلة من التظاهر خلال حكم مبارك، في ظل قانون الطوارئ وبلا قانون خاص ينظم التظاهر، وكانت الشرطة تقمع أي حركات أو تجمعات تتظاهر، وفق تقارير حقوقية سابقة.

وأصبح حق التظاهر بعد ثورة يناير، يمارس بشكل لافت، قبل أن تصدر السلطات المصرية قانونا لتنظيمه في نوفمبر 2013.

غير أن قانون تنظيم التظاهر سمح بمحاكمة مئات بينهم نشطاء بارزون شاركوا بثورة يناير، على خلفية مواده التي اعتبرها حقوقيون محليون ودوليون تقيد حقوق التعبير خاصة المتعلقة بالتصريح الأمني، قبل أن تحكم المحكمة

**الدستورية العليا بالبلاد الشهر الماضي بإلغاء شرط الحصول على موافقة الأمن لتنظيم احتجاج.**

**وبحسب "دفتر أحوال" وهو مركز بحثي مصري مستقل للأرشفة والتوثيق، كما يعرف نفسه عبر موقعه الإلكتروني، فهناك منذ تطبيق القانون المعروف إعلامياً باسم "قانون التظاهر" خلال الفترة بين 25 نوفمبر2013، حتى 24 سبتمبر 2016، أكثر من 37 ألف تحرك أمني أو قضائي ضد أشخاص سواء تم ضبطهم أو مطلوبين للضبط في جميع أنحاء مصر.**

**https://youtu.be/4A3OHSA_YkA**

خالد عز العرب في فيلمه يوميات ثورة كما عاشها مع صناعها . يسلط الضوء على أساليبها المبتكرة وأيامها العصيبة ولحظاتها المفصلية ، ليفتح باب التساؤلات عما أنجزته الثورة عدا إسقاط نظام مبارك ؟..عن تمسك الثوار بمسارهم واحتفاظ المجتمع المصري بوحدته ..وأخيرا عن تأثير تلك الثورة في بلدان مجاورة تعيش اليوم ظروفا مشابهة لما عاشته مصر قبل ..وبعد الخامس والعشرين من يناير .. الفيلم يعقبه نقاش أداره مذيع البي بي سي عمرو عبد الحميد

## 2. في الذكرى الـ6 . . . الثورة المصرية "تلملم" وجوهها الأولى[46]

2017/01/24

تحرير: محمود مجادلة

مع حلول الذكرى السادسة لثورة 25 يناير، كان لافتا عودة وجوه من المشهد الأول للاحتجاج الأبرز حديثا بمصر، إلى الأضواء مرة أخرى بعد أفول نجمها لفترة ليست بالقصيرة، مع ابتعادها عن الساحة السياسية.

تلك الوجوه عادة تارة مع خروج نائب الرئيس المصري السابق، محمد البرادعي، للحديث بعد 3 سنوات غياب، وأخرى مع تدشين حملة للوحدة بين فرقاء الثورة.

أحد المسؤولين في تلك التحركات الساعية لاستعادة مطالب الثورة وتجميع رموزها، رأي في حديث له، أن هذا التجمع "مرتبط بذكرى الثورة وسعى للعودة للمشهد التوافقي بين معارضي النظام المصري الحالي".

فيما اعتبر خبيران سياسيان في حديثين منفصلين أن هذا التوجه يحتاج لتحقق شروط كي يثمر عن تغيير، بينها أفكار غير تقليدية، والنقد الذاتي والمصارحة وتنازل بعض التيارات عن بعض مطالبه، لتحقيق مطالب الثورة التي أسقطت الرئيس المخلوع حسني مبارك (1981- 2011) في ظل أوضاع اقتصادية صعبة تمر بها البلاد حاليا.

### الخلافات القديمة

البرادعي، والحملة التي تعرف باسم "يناير يجمعنا" التي ظهرت مؤخرا، وتضم العشرات من الوجوه الإخوانية والليبرالية واليسارية والشبابية، هي وجوه قديمة تعود لما قبل ثورة 25 يناير.

وشاركت تلك الوجوه القديمة آنذاك ضمن الجبهة الوطنية للتغيير، جبهة تضم حركات وأحزاب معارضة وقتها، للمطالبة بإجراءات دستورية ينفذها نظام مبارك، قبل أن تتحول الأمور سريعا لثورة شعبية أسفرت عن الإطاحة بمبارك ذاته في فبراير 2011، بعد 18 يوما من انطلاقها.

---

[46] https://www.arab48.com/أخبار-عربية-ودولية/أخبار-مصر/2017/01/24/في-الذكرى-الـ6-الثورة-المصرية-تلملم-وجوهها-الأولى

ومن وقتها يعيش رفقاء ثورة يناير 2011، خلافات بارزة، لاسيما بين الإسلاميين والقوى الليبرالية واليسارية والشبابية، ويوجه كل منهم للآخر اتهامات بالسعي للاستحواذ أو الفشل شعبيا.

الخلافات تطورت لرفض بعض تلك القوى محمد مرسي، أول رئيس مدني منتخب ديمقراطيا الذي فاز بانتخابات رئاسية في عام 2012، وتزعم معسكر الرافضين، البرادعي، الذي كان يوصف وقت الثورة في وسائل إعلامية عديدة بأنه "المخَلِّص". وبالفعل تمت الإطاحة بمرسي، بعد عام من حكمه في 3 يوليو 2013، في خطوة يعتبرها الثوار ومؤيدوه "انقلابا"، بينما يراها قطاع آخر "ثورة شعبية" ساندها الجيش. وحظرت السلطات المصرية الجماعة بعدها بأشهر، واشتعل خلاف بين الإخوان وقوى في المعارضة المصرية حول هذه الخطوة.

وفي السنوات الثلاثة الأخيرة، عقب تصدر الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي، الذي أعلن خطاب عزل مرسي إبان كان وزيرا للدفاع، توسعت الفجوة بين أطياف الشعب المصري في حالة تبادل تهم مستمرة وصلت إلى التخوين، قادتها أذرع السيسي الإعلامية لتطال كل الأصوات التي تشذ عن تغريد القطيع. البرادعي كان أبرز من عاد للواجهة، قبل الذكرى السادسة لثورة يناير، بالحديث عبر سلسلة لقاءات على شبكة "التلفزيون العربي"، وعلى موقعي التواصل الاجتماعي "فيسبوك" و"تويتر"، عن انتهاكات قام بها نظام السيسي تجاه اعتصامين للإخوان ورفض الانقسام بالبلاد، وهو ما لاقى استحسان الجماعة، وهجوما من مؤيدي النظام.

البرادعي الذي استقال من منصبه كنائب رئيس البلاد منتصف أغسطس 2013، احتجاجًا على فض السلطات اعتصامات مؤيدي مرسي بالقاهرة، بالقوة، ومقتل المئات، عاد أيضا لأول ظهور إعلامي، قبيل الذكري السادسة للثورة في لقاء إعلامي هو الأول له من 3 سنوات على شاشة التلفزيون العربي.

ويوم الجمعة الماضي، تحدث البرادعي في الجزء الثالث للحوار عن ثورة يناير ومطالبها التي لم تحقق وأخطائها، في وقت لم يمانع خلال الجزء الأول من الحوار الذي بث قبل أسبوعين في أن يكون له دور في تغيير الأوضاع في مصر خلال الفترة المقبلة مستدركا "لست وحدي"، دون تفاصيل.

## "يناير يجمعنا"

وليس ببعيد عن عودة البرادعي اللافتة قبل أيام من الذكرى السادسة للإطاحة بحكم مبارك، ظهرت حملة تم تدشينها مطلع الشهر الجاري، بعنوان "يناير يجمعنا"، ضمت بشكل بارز قوى إسلامية ويسارية وليبرالية وشبابية، ندر اجتماعها منذ سنوات تحت مظلة واحدة.

الحملة التي جمعت صورة تأسيسها الناشط السياسي أيمن نور (ليبرالي)، ومحمود حسين (الإخوان)، ومحمد كمال (شباب يناير) وآخرين من مختلف القوى السياسية المشاركة بالثورة، رفعت شعار "مع بعض نقدر"، معلنة عن عدة مظاهرات خارج مصر في ذكرى الثورة رافضة الحديث باسم الداخل وتظاهراته، وفق تصريحات سابقة.

## ملامح الوجوه العائدة

وعن أهداف وملامح أبرز الوجوه العائدة ومنها حملة "يناير يجمعنا"، قال قطب العربي، الأمين العام المساعد السابق للمجلس الأعلى للصحافة (حكومي) والمتحدث باسم حملة "يناير يجمعنا"، إن "الحملة هدفها إعادة الثقة والاعتبار لثورة يناير بعد ما طالها من تشويه".

وذكر أن الحملة "مؤقتة تنتهي في ١١ فبراير المقبل، تاريخ الذكرى السادسة لتنحي مبارك".

واستدرك العربي "لكنها تمثل نموذجا ناجحا وإن كان رمزيا للعمل المشترك بين رفقاء الثورة الذين كانوا في حالة تنافر شديدة طيلة السنوات الماضية".

واعتبر أنه "من ميزات حملة يناير يجمعنا أنها جمعت رموزا إسلامية وليبرالية ويسارية لأول مرة منذ فترة طويلة كما أنها تجمع رموزا من الداخل المصري ومن المصريين في الخارج ويمكن أن تمهد لحملات مشتركة أخرى بين القوي الإسلامية والمدنية وصولا إلى اصطفاف تحت مظلة ثورية جامعة".

وأشار العربي إلى أن "الوصول لهذا الهدف من الوحدة، وانتصار شعارات الثورة سيحتاج وقتا، ولا ننتظره في الذكرى السادسة لكن المهم هو إعادة روح يناير".

ورأي أن "ظهور البرادعي يأتي في سياق عودة الكثيرين للثورة مجددا بعد أن اكتشفوا خديعة الثورة المضادة"، داعيا إياه لأن "يكون أكثر شجاعة في التعبير عن عودته للثورة وحمل شعاراتها ومطالبها وكشف المؤامرة عليها".

## الابتعاد عن الخلافات... ضرورة

ويقول أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، حسن نافعة، إن عودة الوجوه القديمة لثورة يناير سواء بالتجمع مرة ثانية في حملة أو ظهور جديد يجب أن تلازمه أمور عدة بينها النقد الذاتي لما تم من هذا التيار أو ذاك الشخص في الأعوام السابقة حتى يمكن النجاح.

بخلاف النقد الذاتي، طالب نافعة، التيار الإسلامي ومنه جماعة الإخوان المسلمين، "بعدم جر الجهود لمربع الخلافات، بجانب أن يمارس كل شركاء ثورة يناير ومنهم البرادعي محاولات للم الشمل وتجميع القوى السياسية".

واعتبر نافعة أن حملة "يناير يجمعنا"، خطة "جادة ومخلصة تحتاج للابتعاد عن مناطق الخلافات"، نافيا إمكانية حدوث أي تغيير دون إتمام هذه الشروط.

ومؤخرا، أعلن "المكتب العام للإخوان المسلمين"، المناهض لجبهة محمود عزت، القائم بأعمال مرشد الإخوان أنه "سيعلن، خلال أيام، بكل شفافية للجميع عن جملة تقييمات شاملة، استمرت لعدة شهور، تناولت أداء الجماعة خلال السنوات الست الماضية".

هذا التيار من الإخوان، المختلف مع قيادة عزت منذ عامين، دعا إلى أن يكون الإعلان المرتقب "بمثابة أرضية تعاون مشتركة بين قوى ثورة يناير"، وفق بيان.

## الإبداع... من شروط التغيير

ورأت أستاذة العلوم السياسية بجامعة القاهرة، نادية مصطفي، في حديث له، أنه "كلما اقتربت المناسبات تظهر دعوات ومبادرات لا جديد فيها، ليس إنكارا أو تقليلا لجهودها المشكورة التي تسعي لمكانة أفضل لمصر، ولكن لأنها أضحت بلا إبداع".

وأضافت نادية أن "المشهد في ظل التحديات الخطيرة لاسيما في المحيط الإقليمي يجب أن يواكبه تغير من القوى التقليدية والشبابية مما تعانيه من جفاف وتسعي لروح إبداعية في التفكير".

وحول مستقبل التغيير في ضوء تلك الوجوه القديمة، اعتبرت أن "التغيير سيفجره الناس، ولن يأتي من أعلى"، في إشارة للنخب السياسية.

وتابعت: "لذا يجب أن تكون تلك القوى مستعدة هذه المرة بما يحقق للناس ما تريده بالكف عن التكالب عن السلطة والرغبة في الانفراد بها، وبث كراهية لبعض الفصائل، لاسيما الإسلامية، مع أهمية التركيز على مطالب الناس والاستعداد لتنفيذها".

ولم تشهد مصر دعوات للتظاهر والاحتجاج داخل البلاد لإحياء ذكري يناير هذا العام، وسط تشديدات أمنية في مختلف أنحاء مصر، غير أنه في العادة ما تخرج مظاهرات محدودة من معارضي النظام الحالي بقرى وأحياء في البلاد في يوم الجمعة من كل أسبوع الذي يمثل العطلة الرسمية، وفي المناسبات البارزة كذكرى احتجاجات 25 يناير.

يناير يجمعنا" عنوان فعاليات إحياء ذكرى ٢٥ يناير في مصر"

https://youtu.be/mlOLSSshzHk

3/1/2017

مهزلة المناجرة بالشعارات – لعبة الجماعة الإرهابية –

وحلفائها والساقطين سياسياً ووطنياً فهم يحاربون من أجل ثورة

25 يناير . . . . . من إسطنبول!!!!!!!

## 3. في الذكرى السابعة: ثورة يناير.. حُلمٌ لم يكتمل[47]

**الأربعاء 24-01-2018**

7 سنوات مرَّت على الثورة التي صنعها خِيرةُ شباب الوطن، وبذلوا فيها دماءهم الذَّكية، رافعين شعار: «سلمية.. سلمية»، مُتسلِّحين بحب الوطن، وتحدوهم آمالُ التغيير لمستقبل أفضل بعد أن جَثَم حزبٌ واحدٌ على صَدْر الوطن 30 عاماً، وكان آخر مسمار في نعشه تزوير انتخابات 2010 ليستأثر وحده بـ 420 مقعداً من أصل 518.

ورغم عدم تحقيق الثورة الكثير من أهدافها فإن مَنْ ينظر لنصف الكوب المملوء سيجدها نجحت في «تحديد مدة الرئاسة بـ 4 سنوات، ولفترتين فقط»، بعدما كانت مفتوحة، ناهيك عن خَلْق أكبر درجة تحوُّل اجتماعي وإعلامي وسيأسى ظهر جلياً في المشاركة غير المسبوقة في الاستفتاء على الدستور في مارس 2011 وانتخابات البرلمان والرئاسة التي لحقته.

ولاتزال هناك أحلامٌ عديدة تراود المصريين بعد الثورة، كان من أبسطها: القضاء على البطالة، ومواجهة ارتفاع الأسعار، وإعادة الأمن والأمان إلى الشوارع، واستعادة مصر مكانتها أفريقياً وعالمياً.. فهل تحقَّقت تلك الأحلام أم شاخت وذَبَلت، وكيف يرى المشاركون في أحداث الثورة الواقع السياسي والاجتماعي بعد «7 سنين ثورة»؟، وما أحلامهم في السنة الثامنة؟

---

[47] http://www.almasryalyoum.com/news/details/1250324

## مواطنون: أسقطت نظاماً فاسداً و«حلمنا كل واحد ياخد حقه»

«عيش- حرية - عدالة اجتماعية».. رغم مرور سبع سنوات على ثورة 25 يناير، إلا أنه ما زالت تتردد تلك الشعارات في أذن عم رجب، الرجل الخمسيني الذي حرص على النزول إلى ميدان التحرير، ولم تمنعه الحواجز الحديدية التي أغلقت شوارع وسط القاهرة، لمنع المتظاهرين من التجمع في المدينة، خرج غاضبا وحاملا أحلامه البسيطة التي لم يستطِع تحقيقها في شبابه. داخل أحد المقاهي الشعبية بوسط القاهرة جلس رجب بملامحه الهادئة، مرتديا نظارته الطبية يتصفح إحدى الجرائد الخاصة، يحتسى كوب الشاي، ابتسم بهدوء عند سؤاله عن أمنياته في السنة الثامنة للثورة، قائلا: «نلاقى لقمة العيش.. والغلبان يلاقى مكان يتعالج فيه»، وهى نفس الأمنيات التي خرج من أجلها رجب إلى الميدان التي لم تتحقق حتى الآن على حد قوله.

طوال السبع سنوات الماضية حاول رجب أن يحكى لأحفاده عن 18 يوم اعتصام داخل ميدان التحرير، لم يندم يوما واحدا عن مشاركته في إسقاط مبارك، ويرى أن ثورة يناير من أعظم الثورات التي شارك فيها الملايين، وأنه إذا رجع الزمن إلى الخلف لشارك فيها من جديد.

وقال: «لا أشعر أن ثورة يناير مر عليها سبع سنوات، فما زالت ذكراها محفورة بداخلنا، لأنها كانت ثورة شعب واستطاعت توحيد أطياف الشعب وعلت أصواتنا جميعا بحقنا في العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، وأتذكر أنى كنت أسير على قدمي يوميا ما يزيد على 5 كيلو مترات يوميا من أجل المشاركة في الثورة، بسبب غلق الشوارع، ورغم برودة الطقس إلا أنى كنت أشعر بسعادة كبيرة لأنني كنت أملك حلما كبيرا في تحسين الوضع لأبنائي وأحفادي».

انتقل من محافظته بالشرقية قادما إلى ميدان التحرير، تاركا خلفه أمه المسنة وزوجته الشابة من أجل المشاركة في الثورة التي طالما حلم بها لإسقاط مبارك، أحمد عبد المحفوظ، الطبيب والشاب الثلاثيني، كان يرى أن مكانه داخل الميدان بغرض المساعدة وإسعاف المصابين، سبع سنوات مرت على ثورة يناير استطاعت تغيير الطبيب الشاب، لم يعد يشغل باله الحديث في السياسة، وأصبح مكتفيا بالعمل فقط وممارسة حياته الطبيعية بعيدا عن صخب المعارك السياسية. وقال عبد المحفوظ: «جميع من خرج للمشاركة في ثورة 25 يناير كان يحلم بالتغيير للأفضل، فجميعنا يحب وطنه ويتمنى أن

يراه الأفضل، وحلمي في السنة الثامنة لثورة 25 يناير أن يأخذ كل مواطن حقه في التعليم والصحة والمشاركة السياسية دون تمييز أحد على الآخر، وهى الأهداف التي خرجنا من أجلها في ثورة يناير وما زلنا نحلم بها حتى الآن».

شارك في مظاهرات ثورة 25 يناير، لم يغادر ميدان التحرير طوال أيام الثورة الثمانية عشر، جمع تبرعات من أجل المستشفيات الميدانية لمصابي الاشتباكات في الميدان، وجعلته روح الميدان والعلاقات التي اكتسبها من الميدان يقرر الدخول في العمل العام وأسس جمعية خيرية تعمل على تعليم الشباب الحرف اليدوية، ووفرت فرص عمل لهم، وبعد أن أصبح تأسيس الجمعيات الأهلية خاضعا لقيود عديدة وأصبح هناك تخوف من منظمات المجتمع المدني فقد الكثير وظائفه وأصبحت الفرص أقل بكثير، وبالتالي تمنى أن يكون العام الجديد للثورة هو عام الفرص بالنسبة للشباب، وأن يكون الاهتمام بهم على رأس أولويات الدولة.

أما سليم حسن، مخرج تليفزيوني، فقال إن الوعي السياسي هو المكسب الوحيد الذي اكتسبه الشعب بعد سبع سنوات، مؤكدا أن هذا الأمر لم يتطور في انتخابات محلية نزيهة يمكن أن تضمن تحقيق مطالب الناس على مستويات أصغر من البرلمان والرئاسة. وأضاف حسن: «لم يتحقق -في رأيي- المطلب الخاص بالعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى زيادة الأسعار مما أدى إلى زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء في مصر، كما أن مشروعات القوانين التي تضع سقفا للحد الأقصى للأجور حبر على ورق، والحد الأدنى للأجور الحالي وهو 1200 جنيه يحتاج إلى التضاعف نظرا للغلاء الحالي».

وترى هناء السيد، التي تعمل طبيبة، أنه للعام السابع للثورة لم يتم الاهتمام بالقطاع الصحي والطبي، مشيرة إلى أنه بعد تعويم العملة أصبح نقص الدواء والمستلزمات الطبية أكبر الأزمات التي يعانى منها القطاع، بالإضافة إلى أوضاع الأطباء.

## 4. أحمد دومة من محبسه في ذكرى «25 يناير»: لست نادماً على الثورة.. وسامحت من عذبوني وسجنوني.[48]

**الخميس 25-01-2018**

مرت الذكرى السابعة لثورة 25 يناير، أمس، ثقيلة على شبابها، بعد أن جرت في النهر مياه كثيرة، أصابت أغلبهم بالإحباط، بينما لا يزال عدد من أبرز الناشطين الذين كانوا ملء السمع والبصر في أيام «الأحلام الكبيرة»، قابعين في السجون، تضيع أعمارهم وسط تفاصيل قانونية معقدة، وقضايا متعددة، دون أن تصل إليهم وعود «العفو» المتكررة، أو تتغير موازين القوى بشكل يسمح بحل أزمتهم، أو تعامل أقل قسوة مع أسماء تم اختزالها إلى «أيقونات سياسية»، دون اعتبار أن أصحابها بشر، لهم أسر وأحباء وأحلام صغيرة، وحياة كاملة ما زالت مؤجلة في انتظار الفرج.

واحد من هؤلاء هو أحمد دومة، الشاعر النحيل الذي استجاب لـ«غواية الحرية» منذ عهد مبارك، وحتى العهد الحالي، مروراً بفترتي حكم المجلس العسكري، وجماعة الإخوان، حيث كان في صدارة المتصديين لها خلال 30 يونيو.

اليوم، تحاوره «المصري اليوم»، من داخل محبسه، عبر وسيط، لنعرف ماذا يدور في عقله وقلبه بعد سنوات قضاها في «زنزانة انفرادية»، لنسأله كيف يرى ثورة أبناء جيله بعد 7 سنوات، وكيف يقيم انتصاراتها وهزائمها، وماذا يتمنى لنفسه ووطنه.. فإلى نص الحوار:

---

[48] أحمد دومة من محبسه في ذكرى «25 يناير»: لست نادماً على الثورة.. وسامحت من عذبوني وسجنوني | المصري اليوم(almasryalyoum.com)

■ ماذا يمثل لك يوم 25 يناير بعد هذه السنوات؟

- هذا يوم احتفال رغم كل شيء. أشعر فيه بالفخر والفرحة رغم الأسى على الهزيمة الذي أناهضه باستدعاء النجاحات التي تحققت، والبطولات التي سطرها البنات والشباب، وقبل ذلك كله باستدعاء صور الشهداء والمصابين وحكايتهم الملهمة. لو أنى لم أفعل في حياتي غير الوجود ضمن هؤلاء لكفاني.

■ لكنك في السجن الآن؟

- لا شيء مجانيًا في هذا العالم، فانتمائي لهذه الثورة من الأساس هو السبب الحقيقي الوحيد لبقائي في السجن، بالإضافة لرؤية السلطة طبيعة ومدى تأثير نشاطي.

كنا نعرف منذ اليوم الأول أن «أنصاف الثورات مقابر الثوار»، ولم نستطع استكمال المسير- بغض النظر عن الأسباب- فمات من مات وسُجن من سُجن، هذا حرفياً ما حدث في كل تجربة مشابهة: «الثورة التي لا تصل للسلطة مصيرها السجن والمقصلة».. وقد كان.

■ كيف تصف تجربتك في السجن؟

- تجربة السجن تطلعني على جوانب لم أكن ألتفت إليها، جوانب قادرة على نسف تصورات ومفاهيم كاملة، لهذا أعيد التعرف على الأشياء لأتخلص من أوهام وهواجس كبرت معي، ولأعالج كذلك نقصاً فادحاً في الإدراك والمعرفة، فالسجن على رأي «درويش» أعظم معلم لدرس الحرية.. وأنا لم أزل أتلقى الدرس.

■ وما ظروف سجنك؟

- أن تكون بزنزانة انفرادية لأربع سنوات، وقد بدأت السنة الخامسة انفرادياً منذ شهرين، فهذه تجربة مفعمة بالثراء ومفعمة كذلك بالقسوة، لا يمكن أن تخرج منها إنساناً عادياً، إما أن تهديك شيئاً من الحكمة، أو تنبت لروحك جناحين من الجنون.

■ بمناسبة «القسوة».. هناك حديث عن «طفرة» في تحسين أوضاع نزلاء السجون؟

- من دلائل الطفرة التي يتحدثون عنها أنى غير قادر الآن على الحديث بشكل دقيق ومحدد عن الأوضاع هنا رغم سوئها، لكن هناك تضييقات جديدة يجب أن تُذكر حتى لو منقوصة التفاصيل، يصر أحد المسؤولين عن السجن هنا على

التعنت ضدي بشكل شخصي، وفرض وضعا جديدا لم يكن موجوداً طوال السنوات الأربع الماضية، بدأ تعنته بمنع بعض الكتب والصور وتقليل ساعات التريض المخصصة لي، وتعطيل دخول زيارتي أكثر من مرة، وصل أحدها حد انتظار أسرتي 6 ساعات أمام السجن، ليسمح لهم بالدخول، ثم تطور الأمر لمنع الزيارة أكثر من مرة بأكثر من حجة، والسماح بها بعدها بيوم أو اثنين مباشرة، وكأن شيئاً لم يكن، في ممارسة تبدو متعمدة بقصد الإهانة والإذلال، شكلت عبئاً معنوياً وإرهاقاً كبيراً على أسرتي.

وأخيرا وبشكل صادم غير عابئ بأي لوائح أو قوانين، امتنع هذا المسؤول عن تنفيذ أمر قضائي صادر من المستشار محمد شيرين فهمى بتسليمي نسخة من حيثيات حكم محكمة النقض الصادر بقبول طعني في قضية أحداث مجلس الوزراء دون إبداء أسباب.

■ المواقف الرسمية تعتبر سجنك لا علاقة له بمواقفك السياسية، وأنه شأن قانوني تخص الاتهامات الموجهة لك وبعضها في وقائع شهدت أحداث عنف، ما تعليقك؟

- نحن هنا لأننا رفضنا الإذعان والتحول لمسوخ، لا علاقة للأمر بالإرهاب والعنف أو القانون وأحكام القضاء، هذا كله كلام للاستهلاك الإعلامي، ولا قيمة لأي حقائق طالما ظل الأمر موكولاً للذين يعتبروننا «أعداء وجود»، الرغبة في الثأر تعمى الكثيرين من أصحاب القرار، وهذا أمر طبيعي فالثورة قامت ضد مصالحهم وممارساتهم بالأساس، والمؤسف أن المجال لم يزل رحباً أمامهم للانتقام.. لكن ما يطمئنني أن أجسامنا الضعيفة هي ميدان انتصارهم الوحيد، وأقصى ما يمكنهم الوصول إليه.

■ كيف تقضى وقتك داخل السجن؟

- أقضى أغلب الوقت في القراءة قدر ما يسمح الرقيب من كتب، أسبح كثيراً في بحور البرنامج الموسيقى، وأكتب نادراً فرغم شعوري الدائم بالاحتقان، لكن الكتابة لا تسعفني إلا نادراً، وآكل بنهم، بينما أقاوم «الكِرش» كيلا يظهر، وتزعجني علاقتي المتوترة بالنوم الذي أستجديه بعد كل فجر، ويطرده تلمسي صور زوجتي وأهلي كل ليلة على أمل لقاء قريب.

■ ما الذي تخاف منه؟

- يرعبني الفقد. أعجز تماماً في مواجهته، فقدت كثيرين خلال سنوات السجن، ولم يمنح لي القدر فرصة لتوديعهم، ولا براحاً حقيقياً للحزن عليهم، عم أحمد فؤاد نجم.. ماما فتحية العسال.. الخال الأبنودي.. عم سيد حجاب.. وآخر الراحلين الجميلة الشقية شمس المتربي، لم يتوقفوا يوماً عن دعمي، ولم أستطع حتى أخذ العزاء فيهم.. أدخر الحزن والبكاء كما أدخر أشياء كثيرة رهن الاعتقال هنا، وأخشى أن ادخار الحزن يزيد المرء هشاشة وضعفاً، وأتوق ليوم تحتضن فيه زوجتي «بكائية عمرى» وأشفق عليها جداً من هذا اليوم.

■ كيف تستقبل أنباء العمليات الإرهابية داخل محبسك؟

- هذه العمليات تخلف ساعات من الحزن الخالص، الصدمة تطغى على ما عداها، الجنازة ممتدة من الكنيسة البطرسية إلى مسجد الروضة، ولا أملك فيها إلا الصلاة لكل الوطن والدعاء بالسلامة والخلاص.

وأخطر ما في الإرهاب بعد إزهاق الروح وإشاعة الخوف أنه أكبر مبرر للحكم المطلق، وجوده ضروري لخلق مستبدين على الجانب الآخر، حيث يقال «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة».

■ ألا ترى أن الوقت حان ليراجع «أبناء يناير» تصوراتهم؟

- أظننا أمام منحدر خطير ينذر بتحول «جيل يناير» لـ«ندابين» يحترفون اللطم، باعتباره نضالاً، ويقضون عمرهم الباقي في محاولات مستمرة للبرهنة على أن «الكل باطل» بما في ذلك ثورتهم ووطنهم ووجودهم.. يستعذبون الهزيمة مكررين بذلك شعار «ثارات الحسين» التي رفعها آخرون في لطمياتهم، مكتفين بثارات الحسين عن منهج الحسين ووعي الحسين وطريق الحسين.

لا أنكر الحزن على الخسارة، فالحزن يعتصرني ضمن من يعتصر، كل ما هناك أنى ربما أنكر احتراف الحزن، واعتباره مهمة مقدسة والاكتفاء به عن قيم الثورة وأهدافها، وأستعير هنا من الأستاذ على شريعتي: «البكاء الذي لا يرافقه وعي والتزام لا يفيد إلا في غسل العيون من غبار الشوارع».

■ هل تعتقد أن تجاوز الحزن والغضب مهمة سهلة؟

- منذ عامين تقريباً أخبرت زوجتي «نورهان» ونحن في غمرة علاج أوجاع خلفتها اعتداءات سابقة أنى قررت «المسامحة» تماماً، مسامحة الكل بغير استثناء، من اشترك في تعذيبي، ومن حرض ولفق واعتدى وسجن، لأن

الكراهية لا تعيب إلا حاملها، حتى لو امتلك مبرراتها، تثقل روحه وتشوهها حتى تحيله مسخاً يتعطش للانتقام، ويفرح في المصاب.

وقد قررت علاج نفسى من الكراهية لسببين، الأول «ذاتي جداً»، إذ لا يليق بى بعد ما كان أن أكره، هذا منزلق يجب الترفع عنه احتراماً للنفس، وحفاظاً عليها، والثاني «موضوعي غالباً»، إذ إن الثورة التي أدعى الانتماء إليها، وأحملها في قلبي لا تنبع أصلاً إلا عن حب طاغٍ: حب للوطن يحرك الدفاع عنه، وحب لأهله يدفع للنضال معهم، وحب للحرية يمنع التفريط فيها، وحب للنفس يمنع القبول بإهانتها.

فكيف إذاً يمكن للثائر «المحب» أن يسمح لنفسه بالوقوع في فخ الكراهية المقيت؟ ألم نرتكب حماقة بالغة حين انجررنا لشتم «العيشة واللي عايشينها»، وانشغلنا بذلك عن حقيقة المسار وحقيقة المعسكر؟!

ألم ندع مراراً أن الناس- الجماهير هم موضوع ثورتنا وأصحاب المصلحة فيها؟ كيف إذاً نكرههم ولو آذونا، أو اعتدوا علينا أو وقفوا منا موقف خصومة جهلاً أو مصلحة أو حتى إيماناً بغير ما نعتقد أنه الصواب؟!

ألا يجب الاعتراف الآن أننا نحن لا غيرنا الأكثر تقصيراً، والأسرع ضجراً ومللاً من المهمة، وأننا نحن لا غيرنا من يجب عليه مراجعة النفس، وإعادة ترتيب الأوراق بعد استيعاب الموقع والطريق والهدف، وقبل ذلك كله بعد معرفة واستيعاب «الثمن» الذي يتوجب علينا دفعه حتى آخر لحظة في حياتنا.

اليوم، أطفئ شمعتين، احتفالاً بانقضاء عام ثانٍ دون كراهية لأحد، وفي الوقت ذاته دون تفريط في شيء مما أعتقد في صحته، رغم استمرار مبررات الكراهية ودوافع الخصومة.

■ ألا تشعر بالندم تجاه المسار الذي أوصلك إلى هذه النقطة؟

- لست أسِفاً على ما انقضى من العمر في زنزانتي الرحبة، فقد كان سينقضي على أي حال، فهذا قدر الله وحق الثورة، وغير مثقل كذلك بما هو آتٍ، فالذي دبر غيره سيدبره، والذي كفانا ما فات منه سيكفينا ما بقى.

وأنا راضٍ تماماً، وفخور تماماً، وممتلئ طمأنينة وسلاماً، غير مستند على شيء قدر استنادي على محبة وصلوات آلاف لا أعرفهم، ولا يجمعني بهم سوى وحدة الحلم والأمل، وغير، وأثق بشيء قدر ثقتي باستحقاقنا للحرية والكرامة، وفي أن الصبح أقرب مما نظن.. لكننا فقط نحتاج لـ«كشف نظر».

■ هل دفعك الوضع الحالي لإعادة التفكير في مفهوم «الوطن»؟

- «الوطن» أكثر المعاني تعقيداً وإرباكاً عندي. صحيح أن «الوطن ليس فندقاً نتركه عندما تسوء الخدمة»، لكنه لا يمكن أن يكون كذلك مجرد «مقبرة جماعية لأحلامنا وحريتنا»، أما ما هو تحديداً؟ كيف نصوغه؟ فهذه أشياء لم أصل إليها بعد.

■ كيف تتعامل مع الوعود المتكررة بالإفراج عنك؟

- هناك جهود جادة للإفراج عنى، لكن دائماً هناك من يعطلها، يكفي أن أقول إنه تم تعطيل قرار الإفراج عنى بعد قبول محكمة النقض الطعن على حكم «المؤبد» في قضية أحداث مجلس الوزراء، لأكثر من شهرين ونصف بالمخالفة للقانون، حتى تم تقنين حبسي مرة أخرى على ذمة القضية، وهو ذاته السيناريو الذي حدث معي بفترة حكم الإخوان المسلمين.

أما الرسائل التي تصلني فمتناقضة، بعضها إيجابي جداً ومطمئن، وبعضها عدائي تماماً، وفي النهاية الواقع حتى الآن لا يبشر بخروجي، ولا نملك إلا الانتظار- على ثقله- والأمل- على خداعه- واليقين بأن الله لن يخذلنا.

■ ما الذي تتمناه في الذكرى السابعة لثورة 25 يناير؟

- أتمنى لرفاقي ولى الحرية.. وللوطن النجاة.. ولزوجتي وأهلي العون والتعزية، وأخيراً: للقدس وكل فلسطين، السلام والرجاء والشوق بلا انقطاع، والثقة في أنهم المنصورون اليوم أو غداً.

## المخرج داوود عبد السيد

قال المخرج الكبير داوود عبد السيد، أحد الرموز الفنية والثقافية التي شاركت في ثورة 25 يناير، إن هذه الثورة العظيمة ليست مؤامرة كما يردد البعض، وأن مشكلتها الوحيدة أنها افتقدت وجود قيادة منذ البداية. وأضاف أن «ثورة يناير لن تتكرر مرة أخرى بسبب الخوف من الفوضى»، وأن الحل في رفع سقف الحريات خلال الفترة المقبلة هو العمل القانوني، مثل تقديم مرشحين وبدائل، لافتاً إلى أن الخوف القادم من جوع الناس.

■ ماذا تتذكر من يوميات ثورة 25 يناير؟

- ما رأيته في ميدان التحرير وفي ميادين مصر شيء عام، حيث بدأت الفترة من 25 إلى يوم 28 يناير بجموع بسيطة تناضل من أجل الجلوس في ميدان التحرير لفترة أطول لاكتساب الوقت من أجل إحداث تغيير في السلطة يكون مصدره الميدان، ثم تلتها الفترة من 28 يناير إلى 11 فبراير التي أصرت فيها جموع الشعب المصري الغفيرة على رحيل نظام مبارك، رأيت ميدان التحرير مثل الموالد الشعبية، كان به استرخاء واطمئنان في نفوس الثوار تحت حراسة الجيش.

■ وما هي مشكلة الثورة؟

- مشكلة ثورة 25 يناير هي عدم وجود تنظيم، ولا يوجد قائد لهذه الثورة، ولا حزب منظم ولا حركة ولا نقابات فاعلة، وهنا كان الأمر ملتبساً ولا نعرف أين سيؤدي بنا هذا الحال، حتى ظهرت جماعة الإخوان وقفزت على المشهد لتتصدر صورة الثورة رغم أنها لم تبدأ مع الثوار ولم تكن تؤيد فكرة الثورة أصلاً، وهذه طبيعة مشهد الموالد الشعبية التي ليس لها قادة.

■ ما رأيك فيما يتردد من البعض أن ثورة 25 يناير كانت «مؤامرة»؟

- هذا كلام فارغ لا قيمة له ولا يجب أن نعيره اهتماماً، فالثوار لم يكونوا متآمرين، بل خرجوا إلى الميادين لأسباب داخل النظام السياسي الموجود وقتها، كان هناك نظام يحكمنا ضاق على الناس ولابد من قطعه، نظام مبارك كان مثل القميص الضيق الذي لو تحركنا به سينقطع، وبالتالي وجب قطع هذا النظام الفاسد، لكن ظهرت المشكلة وهى من يتولى السلطة في حالة فراغها، هنا تبرز أهمية أن تكون الثورات منظمة ولها قيادة قادرة على اتخاذ القرارات المصيرية.

■ ما الخطأ الذي وقع فيه ثوار 25 يناير؟

- أحدثك بوعي اليوم وليس بوعي أيام ثورة 25 يناير، لو عاد الزمن لكان من الواجب وجود قادة لثورة يناير، ومهمة هذه القيادة هي الاتفاق على إصلاح معين بصرف النظر عن فكرة الفلول أو غيرها، وكان على هذه القيادة تقديم طلبات منطقية محددة يمكن تنفيذها إلى الدولة، لم يكن هذا وقته، تتركز هذه الطلبات على إعادة صياغة الدولة بشكل حديث، كان لهذه القيادة أن تنظر وتتعامل بشكل صحيح مع من يحكم خلال الفترة الانتقالية، لكن جانب من

هذه الثورة عبارة عن سوء حظ يتمثل في عدم وجود قيادة، والسيطرة لا تتم بالحظ بل بالتخطيط، ونتيجة ذلك سيطر على المشهد من لديهم التنظيم والقيادة وهم جماعة الإخوان، لكن باقي الهيئات التي كانت من الممكن أن تقود المشهد مثل الأحزاب والنقابات كانت كلها مدمرة بلا تأثير.

■ ألم تحقق ثورة 25 يناير أي من أهدافها حتى الآن؟

- هي بالفعل لم تحقق أهدافها حتى الآن، لكن روحها مازالت موجودة تطالب باستحقاقاتها، في عام 1967 كانت نكسة كبيرة ولكن كانت نتيجتها إعادة بناء الجيش بشكل احترافي، يناير تم انتكاسها وتحاول جهات كثيرة الانتقام منها، وعلينا أن ندرك أن كل جرح يترك «ندبة»، ونعيش حالياً فترة من انخفاض مستوى الحريات بشكل غير مسبوق، وهناك شبه موافقة شعبية على هذا القمع، وبالتأكيد سينتهى مشهد القمع عندما ينظم المجتمع نفسه، ولا أرى أن أي تقدم سيحدث في الجانب السياسي دون أحزاب، وبعد يناير كانت بداية تكوين الأحزاب، ولكن تم ضربها والتضييق عليها فيما بعد.

■ هل ستظل الأحزاب رد فعل للسلطة الحاكمة عبر كثير من العصور؟

- رد الفعل للسلطة أو الأحزاب يتوقف على قوة وتواجد التنظيمات السياسية، يجب على كل المصريين أن ينسوا حدوث ثورة يناير مرة أخرى، لأن هذا أمر معقد للغاية، حتى من نزلوا يوم 25 يناير لم يتوقعوا أن يصل الأمر إلى هذا الحد، وهنا أيضاً يجب ألا نغفل «الخوف من الفوضى» إذا ما حدثت ثورة مرة أخرى، أي انفجار من الممكن أن يُحدث فوضى كبيرة في ظل ما نشهده في المنطقة العربية من فوضى كبيرة، وثورة يناير لم تكن ثورة ضد الجوع، لأنى تقابلت مع كثير منهم وكانوا أغنياء شاركوا من أجل الحرية، وهو ما يتكرر حالياً بتضييق الحريات وزيادة الضغط على الناس في معيشتهم من أجل تحقيق نهضة، وهنا يمكن القول إن الخوف أيضاً من جوع الناس بسبب الظروف المعيشية الصعبة في الوقت الحالي، وهنا لابد أن نُقَيّم حجم نضج الحركات التي سيقوم بها المجتمع المدني، فمثلاً ترشح خالد على أمر جيد، إذا أراد الناس إحداث تغيير في الواقع عليها بالعمل القانوني، وهو عمل ينشط الدورة الدموية مثل الرياضة، صحيح أن «خالد على» قد لا يصبح رئيس جمهورية بعد 4 سنوات أو 8 سنوات، هذا يتوقف على عوامل كثيرة، الإعلام حالياً يغسل

مخ الشعب، ولكن هذا الشعب يهمه في النهاية الأكل ولا يهمه ما يقوله المذيعون.

■ ألم تفكر في تقديم عمل فنى عن 25 يناير؟

- نحن في أوقات الحدث نستطيع تقديم عمل سريع، ولكن لا نقدر على عمل لوحة تاريخية لأننا نريد رؤية المشهد كله، ليس من الجيد أن نقدم أعمالاً عن ثورة يناير في الوقت الحالي، وثورة يناير لا يمكن تقديمها كحدث منفصل عبارة عن ناس في ميدان التحرير، ولكنها عمل تاريخي متكامل، وبالفعل تم صنع أكثر من عمل عن يناير منها أفلام تسجيلية قصيرة وأفلام مثل «صرخة نملة»، ومع احترامي لصناع هذه الأفلام إلا أنها تنسى بعد فترة قصيرة، لأن الوقت لم يحن بعد لإنتاج فن عن يناير.

## طارق الخولى أمين لجنة العلاقات الخارجية بـ«النواب»: «الثورة في منتصف الطريق.. والقوى الرجعية نالت منها

قال النائب طارق الخولى، أمين سر لجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب، عضو لجنة العفو الرئاسي، أحد مؤسسي حركة 6 إبريل، قبل ثورة 25 يناير، إن الثورة في منتصف الطريق ومن الصعب حاليا الحكم عليها بأنها نجحت أو فشلت، مشيرا في حواره لـ«المصرى اليوم»، إلى أن الثورة تأكل أبناءها، كما أنها تعرضت للنيل من القوى الرجعية بسبب تصدر بعض المشاهير الذين ربطت بهم علاقات مع دول وتمويلات أجنبية وإلى نص الحوار:

■هل نجحت ثورة 25 يناير أم فشلت؟

-من الصعب أن نحكم حكما مطلقا على الثورة بالنجاح أو الفشل، لكن يكفي أن نقول إنها في مرحلة اختبار ولا تزال في منتصف الطريق، فالأهداف التي خرجت من أجلها الثورة وتم التعبير عنها تهدف لبناء مجتمع ديموقراطي حر، ونحن الآن بصدد الإصلاح الاقتصادي والتحول الديموقراطي، فلم يعد هناك رئيس يجلس إلى الأبد على كرسي الحكم، وذلك بعد التأسيس لوجود انتخابات حرة نزيهة، كما أن عمليات القبض على الفاسدين وهم في مناصب

عليا إما كانت موجودة في السابق ولم يتم الإعلان عنها وإما لم تكن موجودة بالفعل مقارنة بما نحن عليه الآن، فليس غريبا الآن أن نشاهد محافظين ووزراء ومسؤولين يتم القبض عليهم بمنتهى الشفافية، فضلا عن وجود برلمان حقيقي يعبر عن توجهات مختلفة، وهناك تحديات تتعلق ببناء الحياة الحزبية وصولا لتداول السلطة ولو تحقق ذلك سيكون هناك استقرار كامل .

■هل تتفق مع مقولة إن الثورة تأكل أبناءها ؟

-نعم أتفق مع هذه المقولة تماما، وقد ثبت ذلك عبر التاريخ، وقد حدث ذلك في ثورة 52، فعندما يجلس الثوار على الطاولة يبدأ الخلاف، كما أنى عشت هذه المرحلة في 25 يناير و30 يونيو، فيتفقون على الفعل الثوري ويختلفون على السياسة، كما أن الثوار دائما لا يجيدون ثقافة الخلاف فإذا اختلفنا نفترق. والثورة لم تحمل مشروعا سياسيا، والأحزاب التي نشأت عقب الثورة أغلبها ضعيفة، كما لم تكن هناك رؤية للتطور السياسي، فقفز الإخوان على السلطة، والثورة نالها جانب كبير من التشويه من قبل قلة من الأطراف لهم تصرفات مرفوضة شعبيا مثل العلاقة مع منظمات دولية حصلوا على تمويلات من خلالها، وعندما تصدر بعضهم للمشهد السياسي كانوا نقطة ضعف في جبين الثورة بسبب تلك العلاقات المشبوهة فتم النيل من الثورة من قبل القوى الرجعية التي انتهزت الفرصة.

■أنت الآن عضو في البرلمان وهناك ثوار أصبحوا في السجون ما تحليلك لهذا المشهد ؟

-كثير من الثوار تركوا العمل السياسي، وهو السواد الأعظم، وتبقى القليل الذي اندمج في الحياة الحزبية أو مارس السياسة بشكلها الصحيح، وفق آليات التغيير دون انحسارها في التظاهر، حيث قاموا بتحويل الشعارات لمشروعات سياسية عملية، لكن هناك من أبى ذلك ورأي أن الثورة لا تزال في الميدان واختزل العمل السياسي في التظاهرات ووضعوا أنفسهم تحت طائلة قانون التظاهر الذي تم إقراره في عهد الرئيس السابق المستشار عدلي منصور، في حين قامت الدولة بتشكيل لجنة العفو الرئاسي لمن لم يتورطوا في أعمال العنف من أجل الإفراج عنهم.

■لكن لم نر حتى الآن خروج المشاهير أمثال دومة وعلاء عبدالفتاح وأحمد ماهر، هل هناك تخوف منهم بسبب تأثيرهم في الشارع السياسي ؟

-إطلاقا ليس هناك تخوف من أحد، كما أن العمل يتم وفق ورود الأسماء فالأولوية للترتيب، كما أن اللجنة تتعامل بتجرد شديد، وبالفعل تسلمت طلبات بالعفو عنهم من قبل بعض منظمات المجتمع المدني، أما عن الأسماء التي ذكرتها فيتم التعامل معها وفق الأوضاع القانونية وأغلبهم لا ينطبق عليهم قرارات العفو، حيث لا يزالون قيد التحقيقات والمحاكمات، أما اللجنة فتتعامل مع المحبوسين احتياطيا، كما أن تلك الأسماء تثير الجدل المجتمعي، لذلك ننأى بأنفسنا عنها حيث لا تريد اللجنة أن يتم سحبها لهذا الجدل.

■برأيك هل انتهت الحركات الاحتجاجية؟

-الحركات الاحتجاجية تتواجد في فترات التغيير بالتزامن مع التظاهر وصولا للبناء السياسي، وعقب الثورات يحدث فراغ يملؤوه آخرون، لذلك يجب عدم تضييع الوقت وهناك فرصة لنحو 12 ألف شاب في الانتخابات المحلية من أجل النهوض بالدولة.

### ❖ آراء الأحزاب حول تحقيق أهداف الثورة

تباينت آراء الأحزاب ما بين متفائل بنتائج الثورة ويرى أنها حققت ما لم يكن ليتحقق إلا بثورة، وبين متشائم يرى أن ما حققته الثورة في أيامها الأولى تم التراجع عنه وخسرته الثورة بسبب سياسات الحكم القائمة.

قال مدحت الزاهد، رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي: «يمكن تقسيم نتائج الثورة إلى 3 جوانب: الأول هو ما تحقق من الثورة، مثل تطوير الوعي الشعبي وخلق نموذج لمصر من جديد يتمثل في حشود الملايين في الميادين، والتي لم تكن مشهداً عبثياً، حيث تآخى فيه المسلم والمسيحي واختفت العنصرية الذكورية، وشاركت المرأة في الثورة، وكذلك ظهرت التيارات السياسية المختلفة على منصاتها في صورة حضارية، عبر فيها كل فصيل عن رأيه بحرية دون خلافات حقيقية، وتجلى الطابع السلمى لها بنزول الأطفال للمشاركة، وحتى المظاهر الدخيلة مثل التحرش كانت مقصودة لتفريغ الميادين، وهو ما يعنى أن الشعب المصري قادر على بناء ديمقراطية عميقة يتآخى فيها كل الأطياف والمذاهب».

وأضاف «الزاهد»: «الجانب الثاني لنتائج الثورة هو ما كاد يتحقق وحدث به تراجع، مثل خلق مساحة الرأي والتعبير، فمنذ انتهاء الثورة وحتى الآن جوهر الخلاف هو العودة لهذه المساحة، فظهرت الجولات والمواجهات بين القوى الديمقراطية وبين أصحاب المصالح، وهى الحلقة المركزية التي لو تم انتزاعها لنجحت الثورة في تحقيق أهدافها، لكنها تركت تأثيرها في دستور 2014 بالمواد الخاصة بممارسة العمل الحزبي بمجرد الإخطار وليس الترخيص».

وتابع: «أما الجانب الثالث وهو ما لم يتحقق من مبادئ الثورة ومطالبها فهو العدالة الاجتماعية، فما هو واقع الآن هو انحياز سياسات الحكم لرجال الأعمال والمستثمرين، وتحقيقها كان يتطلب شروطا غائبة، وأهمها إعادة توزيع الثورة، وتشغيل الطاقات الإنتاجية للاقتصاد المصري المتمثلة في استمرار توقف عشرات المصانع، والعوار الموجود في النظام الضريبي، فالموارد اللازمة للعدالة الاجتماعية مازالت غائبة».

وفي المجال السياسي، قال «الزاهد» إن هناك ردة للخلف في مجال الحريات والكرامة، فما أجازه الدستور أطاحت به التشريعات، وصدرت قوانين مثل الجمعيات الأهلية والقوانين المنظمة للإعلام، وتم حصار الأحزاب وتأميم الإعلام الخاص بسيطرة رأس المال الموازي، وإغلاق المجال العام.

وقال حسام الخولى، نائب رئيس حزب الوفد: «باعتباري كنت مشاركا في الثورة منذ بدايتها، فإنني أرى أن هناك مكاسب كبيرة حصلت عليها الجماهير، من أهمها أنه لأول مرة في مصر يكون لدينا رئيس جمهورية معلوم مسبقاً أنه لن يبقى أكثر من مدتين رئاسيتين، وأصبحت لدينا مبادئ ديمقراطية لم تكن موجودة من قبل، فلا حديث الآن عن توريث، وكذلك أصبحنا نقرأ يومياً عن كشف قضايا فساد كبيرة، حتى أصبحت من الأخبار المعتادة الآن، ولم يكن مسموحا من قبل بالكشف عنها، ولو لم تقم الثورة لما سمع أحد بها».

وأضاف «الخولى» أنه من أهم مكاسب الثورة إعطاء فرصة أكبر للأحزاب، مشيرا إلى أن الأحزاب لم تنتهز هذه الفرصة، وأضاف: «الحكم الحالي يجب أن يهيئ للأحزاب مناخا أفضل، بسبب حالة الفراغ السياسي، فمن قبل استغلت جماعة الإخوان حالة الفراغ السياسي لتملأها حتى وصلت للسلطة، فمادام هناك فراغ سياسي ستملأه الجماعات المنظمة، فالحل هو مساعدة الأحزاب، حتى لا يبقى هذا الفراغ».

❖ أغاني الثورة: خرجت من رحم الميدان.. رصدت أحداثها.. وحُفرت في ذاكرة المصريين

في الذكرى السابعة لثورة 25 يناير قد تغيب عن أذهاننا الكثير من مشاهدها وتفاصيلها وأحداثها وصورها، لكن تظل الأغاني التي خرجت من رحم ميدان التحرير عالقة في ذاكرة المصريين، حيث حركت وجدانهم ومشاعرهم، وكان لها تأثير قوى ظل موجودا حتى الآن، وجاءت معبرة ومراصدة لمعظم أحداث الأيام الـ 18 لثورة يناير، وغنيت بلغة بسيطة وسهلة يفهمها الشباب، واعتبرها البعض من أهم إيجابيات الثورة.

ومن أهم أغاني الثورة «بحبك يا بلادي»، التي غناها عزيز الشافعي ورامي جمال، وهى من كلمات وألحان عزيز الشافعي، الذي يعتبرها الأفضل على مدار مشواره والمحببة إلى قلبه، ويقول إنها عنوان لمشواره في عالم الموسيقى، ويفتخر بقربها من قلوب الشعب المصري.

وهناك أيضا أغنية «يالميدان»، التي كتب كلماتها ولحنها وغناها أمير عيد وفريقه كايروكى، بمشاركة الفنانة عايدة الأيوبي، التي عادت معها للغناء بعد فترة طويلة من اعتزال الغناء، ويقول عنها أمير إنها ترسخ لفكرة كيف كان ميدان التحرير شاهدا على كل لحظة من لحظات الثورة، وكيف أنه كان سببًا في تغيير التاريخ، ومن أهم أغاني الثورة أيضًا «صوت الحرية بينادى» التي غناها كايروكى، بمشاركة الفنان هاني عادل وكتب كلماتها ولحنها أمير عيد، وقالوا فيها «نزلت وقلت أنا مش راجع، وكتبت بدمى في كل شارع، سمعنا اللي مكنش سامع، واتكسّرت كل الموانع، سلاحنا كان أحلامنا، وبكرة واضح قدامنا.. في كل شارع في بلادي.. صوت الحرية بينادى»، وتم تصوير مشاهدها في الميدان وشارك فيها الثوار، ولقبها الشباب وقتها بأغنية الثورة.

وغنى المطرب محمد محسن والفنان أحمد مكى أغنية «ثورة 25 يناير»، وهى من كلمات أحمد مكى وألحان شادي السعيد، وكان لها مردود قوى وقتها، ومن أبرز الأغاني «إزاى» من غناء الكينج محمد منير وكلمات نصر الدين ناجى وألحان وتوزيع أحمد فرحات، وتضمن الكليب أبرز لقطات الثوار في الميدان، وأهم مانشيتات الصحف في هذه الفترة.

وغنى «عمرو دياب» للثورة أغنية «مصر قالت» من كلمات مجدى النجار وتوزيع عادل حقي ومن ألحان عمرو دياب، وتابعه المطرب تامر حسنى بغناء أغنية «شهداء 25 يناير» من كلماته وألحانه، وللشهداء غنى أيضًا المطرب حمادة هلال أغنية «شهداء 25 يناير»، وهى من ألحانه وكلمات ملاك عادل وتوزيع موسيقى أحمد عبد السلام وبسببها نال «حمادة» انتقادات شديدة بسبب تكرار كلمات الأغنية. وغنى محمد حماقي أغنية «دايما عايشين» خاطب من خلالها شهداء الثورة وهى من كلمات وألحان تامر حسين وتوزيع توما، وغنى رامي عصام أغنية «عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية»، وشارك فيها عدد من الفنانين الذين شاركوا في الثورة ونزلوا الميدان منهم خالد أبو النجا وآسر ياسين وجيهان فاضل ويسرى اللوزي. وغنت المطربة أنغام من كلمات إسلام جاد وألحان إيهاب عبد الواحد وتوزيع حسن الشافعي أغنية «يناير»، وعبر الملحن محمد رحيم عن الثورة بأغنية من كلمات إكرام العاصي، وألحان وتوزيع رحيم تحت عنوان «خير الأجناد»، وغنى محمد فؤاد أغنية «بشبه عليك» من كلمات أمير طعيمه، وألحان وتوزيع خالد عز، وغنت سلمى الصباحى أغنية «الله حي شعبنا حي».

https://youtu.be/ORnTROIz6kO

بين أعمال ترصد الانطباعات الأولى عن ثورة 25 يناير، وأخرى اعتمدت على قشور سطحية تنطلق من وهج الحدث الذي هز مصر قبل 7 أعوام، لمجرد أن يُحسب لها تناولها للثورة، وأعمال ثالثة حولت الثورة وما شهده المصريون من لجان شعبية وخلل أمنى وسقوط شهداء إلى «نكتة» وإفيهات لإضحاك الجمهور، جاءت الأفلام السينمائية التي قدمت عن أقرب ثورة في التاريخ الحديث أثرت في كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال السنوات الأخيرة.

وتعثر طريق تلك الأفلام - خاصة غير الكوميدية منها - لعرضها بالسينمات للجمهور، وبعضها لم يحظ بموافقة الرقابة بحسب ما أعلن صناعه، ولتظل الأعمال الوثائقية الأنجح في رصد ثورة 25 يناير وما مر به المصريون، ولتبقى الأصدق تعبيرا والأكثر غزارة بعد 7 أعوام منها.

وخلال السنوات الماضية تم تقديم ما يربو على 30 فيلما وثائقيا منها «مولود في 25 يناير» للمخرج أحمد رشوان، و«جمعة الرحيل» للمخرجة منى العراقي، و«إيد واحدة» للزمخشري عبدالله، و«حظر تجول» لأحمد الطنبولى، و«اسمى ميدان التحرير» لعلى الجهينى، و«موقعة الجمل» أحمد عبد الحافظ، و«عيون الحرية» لأحمد صلاح الدين، و«برد يناير» لروماني سعد، و«18 يوم في مصر» لأحمد صلاح، و«غنى حرية» لأحمد الهوارى، و«العودة إلى الميدان» للمخرج التشيكي بيتر لوم، و«أنا والأجندة» لنيفين شلبي، و«نصف ثورة» لكريم عبدالحكيم، و«رغيف عيش وحرية» لطارق الزرقاني، و«الشهيد والميدان» لعلى الغزالي.

وبالرغم من ذلك لا يمكن إغفال أن عدداً من الأعمال الروائية حاولت اللحاق بركب الثورة والحديث عنها، واستطاع بعضها الوصول للمهرجانات الدولية، إلا

أن الوثائقية نجحت أيضا في الفوز بجوائز بها، وعقدت المهرجانات تظاهرات فنية خاصة بالسينما المصرية في ظل ثورة يناير خلال العامين الأولين لها، ومنها تظاهرة سينمائية بعنوان «ثورات الربيع العربي»، في مهرجان برلين الذي عرض عددا من الأفلام الوثائقية منها «الثورة خبر» الذي أنتجته «المصري اليوم» وتعرض لحكايات الصحفيين الذين قاموا بتغطية الأحداث وهو من إخراج بسام مرتضى، كما عرض فيلم « كلام شهود» إخراج مي اسكندر.

وجاءت التجارب الكوميدية عن ثورة 25 يناير باهتة، فلم تنجح في تناول الحدث من خلال الكوميديا، ولم يكن الحدث يحتمل تناوله بهذه المعالجة السطحية الساذجة، بحسب وصف الناقدة خيرية البشلاوى.

وأضافت «البشلاوى» في تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم»: «أغلب المعالجات الكوميدية كانت سيئة، لم تحقق نجاحا فنيا أو جماهيريا، ففيلم (تك تك بوم) الذي قدمه محمد سعد ركز على البلطجية واللجان الشعبية خلال الثورة، بينما تناول فيلم (حظ سعيد) لأحمد عيد قصة شاب تورط في النزول إلى ميدان التحرير للبحث عن شقيقته الثورية ثم يتم القبض عليه من قبل الشرطة، ويتعرض للتعذيب حتى يجد أن مكانه الحقيقي يجب أن يكون داخل الميدان، لتمر مثل هذه الأعمال مرور الكرام ودون أي تأثير، أما فيلم (صرخة نملة) فانتهى تصويره قبل الثورة، وتمت إضافة مشاهد من الثورة في نهايته».

وكان المخرج يسرى نصرالله الأكثر تفاعلاً مع ثورة 25 يناير بين أبناء جيله، ففي حين رأي المخرج الراحل محمد خان أنه يجب الانتظار لحين تتضح الرؤية كاملة في ذلك الحدث الجلل، رأي «نصر الله» أنه يجب أن يقدم ما يحدث في شريط سينمائي، فشارك في فيلم «18 يوم»، كما قدم فيلم «بعد الموقعة» بطولة منة شلبي وباسم سمرة، الذي شارك في مهرجان كان السينمائي بعد غياب 15 عاما منذ أن شارك فيلم «المصير» ليوسف شاهين بالمهرجان، ورغم تعرضه لانتقادات حول محاولة الدفاع عن المتهمين في موقعة الجمل التي شهدها ميدان التحرير وتبرئة ساحتهم من خلال فيلمه «بعد الموقعة» الذي ركز على متهمي موقعة الجمل، وعن الأسباب التي دفعتهم إليها، ليظل «نصرالله» الأكثر نقلاً لروح يناير، وما أحدثته من جدل بين قطاعات المجتمع

المختلفة، وهو ما عبر عنه متسائلاً: «إذا لم أقدم فيلما وأنا منفعل بالأحداث فمتى سأقدمه؟».

وتابع «نصرالله» في تصريحات خاصة لـ«المصرى اليوم»: «سعدت بتسريب فيلم (18 يوم) ليتمكن الجمهور من مشاهدته أخيرا، وصناعة السينما بشكل عام تدهورت، ويعانى المخرجون في توفير تكلفة لأفلامهم، بعيدا عن النمط التجاري والاستهلاكي، فكيف بنا الحال إذا أردنا أن نقدم أفلاما جادة عما حدث، مع ملاحظة أن تقديم كل الرؤى السياسية لما حدث لن يكون مكتملا لتداخل أطراف كثيرة».

ويمكن رصد أبرز 7 أفلام روائية ووثائقية تناولت ثورة يناير وما أعقبها من أحداث على النحو التالي:

## «18 يوم»

جمع 10 أفلام قصيرة بتوقيع مخرجين منهم يسرى نصر الله وشريف عرفة ومروان حامد وكاملة أبو ذكرى وأحمد عبدالله وشريف البنداري، و10 قصص مختلفة عن التغيرات التي حدثت في المجتمع خلال الأيام الأولى للثورة، وتم تسريبه على «يوتيوب» العام الماضي ليراه الجمهور لأول مرة بعد سنوات تردد أنه منع خلالها من العرض، إلا أن خالد عبد الجليل رئيس الرقابة على المصنفات الفنية أكد أن الفيلم لم يعرض أصلاً على الرقابة ليتم رفضه، وعرض لأول مرة في احتفالية خاصة بالسينما المصرية في مهرجان «كان» السينمائي عام 2011.

## «تحرير 2011 – الطيب والشرس والسياسي»

تناول أحداث الثورة في الفترة ما بين 25 يناير و11 فبراير، وهو لـ3 مخرجين، تامر عزت بفيلمه «الطيب» لمجموعة من الأشخاص بميدان التحرير ورأي كل واحد فيهم، وآيتن أمين بفيلمها «الشرس» التقت بمجموعة من الضباط لمعرفة رأيهم فيما حدث وتعاطفهم مع الأحداث، وعمرو سلامة بفيلمه «السياسي»، حيث التقى أشهر السياسيين على الساحة وقتها وسألهم ومنهم محمد البرادعي، ومصطفي الفقي، والكاتب علاء الأسواني، وعرض الفيلم في عدة مهرجانات، منها فينسيا السينمائي الدولي، وحصد جائزة أفضل

فيلم في مهرجان أوسلو، واعتبر من أنجح النماذج في التعبير عن الثورة، وعرض تجاريا لمدة 3 أسابيع وحقق 45 ألف جنيه إيرادات.

## «فرش وغطا»

أخرجه أحمد عبدالله، وجمع خلاله بين الشكل الوثائقي والدرامي من خلال قصة شاب يهرب من السجن أثناء هروب المساجين خلال الثورة ليتعرف بعين مختلفة على المجتمع، ورصد المخرج حياة أهل المقابر وعزبة الزبالين وغيرها من المناطق العشوائية ليقدم وثيقة لشريحة خاصة من المجتمع خلال هذه الفترة، وعرض الفيلم في مسابقة «آفاق» بمهرجان فينسيا، إلى جانب 20 مهرجاناً ما بين دولي ومحلى، ورشحته مصر ليمثلها في مسابقة الأوسكار، وحصد العديد من الجوائز.

## «الميدان»

للمخرجة الأمريكية المصرية جيهان نجيم، وتناول أبرز الأحداث التي شهدتها مصر بعد رحيل الرئيس الأسبق حسنى مبارك، وحتى عزل محمد مرسى، وعرض في عدد من المهرجانات الدولية والعربية وحصد العديد من الجوائز، منها جائزة الجمهور للسينما الوثائقية في مهرجان صاندانس السينمائي عام 2013، وجائزة اختيار الجمهور في فئة الوثائقي في مهرجان تورونتو السينمائي الدولي 2013، كما ترشح لجائزة أوسكار أفضل فيلم وثائقي.

## «بعد الطوفان»

للمخرج إبراهيم بطوط، بطولة حنان مطاوع وريهام حجاج وأحمد عزمي، تناول قصة طبيبة نفسية تقوم بدراسات وأبحاث حول مجموعة من الوزراء الفاسدين.

## «الشتا اللي فات»

إخراج إبراهيم بطوط، وبطولة عمرو واكد، وفرح يوسف، وقدم 3 قصص إنسانية ترتبط بالثورة، وهى لمذيعة تليفزيونية ومهندس كمبيوتر وضابط بأمن الدولة، ويناقش الأسباب التي ساعدت في اندلاع ثورة يناير، وتواطؤ الإعلام في هذه المرحلة.

## «نوارة»

للمخرجة هالة خليل، وبطولة منة شلبي، ومحمود حميدة، وأمير عيد، ورصد أحوال المجتمع بعد الثورة، من خلال قصة خادمة، وحصدت عنه منة شلبي على جائزة أفضل ممثلة، منها دبي والمهرجان القومي للسينما.

### «أبو النجا»: ٢٥ يناير سنبقى الحدث الأهم وعنوانها السلمية

أكد الفنان خالد أبو النجا، أن ثورة 25 يناير كانت وراء تقدمنا خطوة تاريخية عظيمة للأمام وستبقى الحدث الأهم عنوانه السلمية وما زلنا وسنعيش تداعياته لحقب مقبلة حتى نصل لأهدافها النبيلة والسامية من عيش وحرية وعدالة اجتماعية، وخبرتنا الآن تؤكد بعد تجربة الإخوان على مبدأ المساواة وتوافق الجميع بلا إقصاء وترهيب أي فصيل من شركاء الوطن على حساب الآخر كما فعل الإخوان.

وأضاف: «الدرس كان مهما للجميع في أن نواجه أنفسنا بصدق وكدنا أن نصل إلى يقين بوجوب فصل الدين عن الدولة، والعودة لشخصية وروح مصر الأصيلة، فالوطن للجميع وبالتساوي والدين لله وبكامل حرية الاعتقاد، إلا أننا رجعنا خطوة للوراء أخرى بتحدي الإخوان العبثي الإقصائي لباقي الشعب، ثم خطوة للأمام متوقعة للتصحيح بثورة ٣٠ يونيو لسحب الثقة من الإخوان والمطالبة بانتخابات مبكرة وهو مطلب وحق ديموقراطي أصيل للشعب لم يفهمه أو يحترمه الإخوان» وشدد على أن الثورات العربية هي الحدث الأهم والأعظم في التاريخ المعاصر.

### أفلام تنبأت بالثورة.. و«365 يوم سعادة» أكس المنصرين

المخرج خالد يوسف

تنبأت أفلام عديدة باقتراب موعد الثورة، وتعاملت الرقابة على المصنفات الفنية مع هذه الأعمال باعتبارها متنفسا لحالة الاحتقان التي كان الشعب يمر بها، دون أن تدرك أن الشعب حدد 25 يناير موعدا لثورته الخالدة، وفي مقدمة هذه الأفلام: «هي فوضى» للمخرج الكبير الراحل يوسف شاهين، وهو العمل الأول لـ«شاهين» الذي يكتب فيه- إلى جوار اسمه- اسما لمخرج آخر، هو خالد يوسف، الذي كان مساعدا لـ«شاهين» في أكثر من فيلم.

ناقش «هي فوضى» قضية الفساد، وطرح قصة تدور بشكل أساسي حول شخصية واحدة، كما أبرز الفساد المتجسد في القمع المباشر والرشوة والمحسوبية وتزوير الانتخابات والسيطرة الغاشمة للسلطة والكبت الجنسي، كما أبرز الفيلم نوعا من المقاومة، وصولا إلى ثورة جماعية في النهاية، واشتهر الفيلم بإفيه «دولة حاتم»، التي كان يقصد بها أمناء الشرطة.

وفي فيلم آخر، هو «حين ميسرة»، قدم مخرجه خالد يوسف قصة من أواخر التسعينيات، تدور أحداثها حول شاب في مقتبل العمر يحاول جاهدا أن يعيش ويعول أسرته وأبناء إخوته في ظل ظروف قاسية جدا. يصل به الحال إلى التوجه إلى العمل في المخدرات والبلطجة من أجل لقمة العيش. يحب فتاة وينجب منها ابنا غير شرعي، وتتحول الفتاة إلى راقصة كباريه، والابن إلى أحد أبناء الشوارع. القصة مأساوية، وفيها الكثير من السواد، وبالرغم من ذلك لا تفقد إثارتها. مخرج الفيلم خالد يوسف دافع عن فيلمه حينها، وأكد أنه يناقش قضايا المهمشين وسكان العشوائيات ويعرض حياتهم كاملة دون تحريف أو تضليل، وقال إن مشاهد الفيلم تعبر عن الواقع، ويمكن أن تكون أقل من الواقع، وهو بهذا الفيلم يدعو إلى تصحيح الأوضاع وليس إلى نشر الشذوذ والبلطجة، فهو يحذر من القنبلة الموقوتة، التي أصبحت تعيش في الشارع المصري. ورغم سوء الحظ الذي صادفه الفيلم أثناء التصوير، حيث تعرض ديكور الحارة للاحتراق، فإن الجمهور قابل العمل بحفاوة.

وفي فيلم «رامي الاعتصامي» للمخرج سامى رافع، طرح مؤلفه لؤي السيد قصة كوميدية لشاب يغرم بفتاة، ولكنها كانت تهوى الشهرة، فيقرر أن يصبح مشهورا، فينشئ «جروب» في «فيسبوك»، باسم «تعالوا نغير النشيد»، ليصبح حديث كل المصريين، وعندها تقوم الرئاسة برفض طلباته، فيقرر عمل

اعتصام أمام المقر الرئاسي، وهنا تقف الفتاة إلى جواره لتشاركه النجومية، في إطار كوميدي سياسي. الفيلم يتناول ظاهرة الاعتصامات والإضرابات التي سادت المجتمع المصري،

## أول شهيد

لم تقتصر تظاهرات ثورة يناير على ميدان التحرير فحسب، وإنما ميادين التحرير في بر مصر، ومن بينها تظاهرات السويس والإسكندرية، وقد سقط «مصطفي رجب» أول شهداء الثورة في الخامس والعشرين من يناير في تظاهرات مدينة السويس.

## حماية المتحف

على خلفية نهب المتحف المصري من قبل مُخربين في جُمعة الغضب، تعهدت سلاسل ودروع بشرية في الأيام التالية بالتحالف مع قوات الجيش لحماية المتحف المصري من التخريب والاستيلاء على محتوياته.

## فرحة النجي

بتاريخ الحادي عشر من فبراير، خرج اللواء عمر سليمان، نائب الرئيس وقتها ببيان تنحى الرئيس مُبارك، وتسليمه السُلطة للمجلس العسكري لإدارة شؤون البلاد، الخطاب الذي جاء مصداقًا لثمانية عشر يومًا من اعتصام آلاف المصريين بميدان التحرير على هدف واحد «الشعب يريد إسقاط النظام».

https://youtu.be/ti9IX9IFOIA

https://youtu.be/9YIW6kFYERO

## الهامش الرابع:

### مصر بين .....مرسي والسيسي

## مصر بين عهدين : دراسة مقارنة

دراسة صادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات [بيروت]، 2017

تحتوي هذه الدراسة على سبعة فصول، يتناول الفصل الأول تطورات الأحداث في مصر في الفترة 2011-2015، ويتناول الفصل الثاني التغيرات السياسية والانتخابات، أما الفصل الثالث فيتحدث عن العلاقة بين السلطة والأحزاب والقوى السياسية، فيما يناقش الفصل الرابع الأداء الاقتصادي، أما الفصل الخامس فيتناول الأداء الأمني والقضائي، في حين يتحدث الفصل السادس عن الأداء الإعلامي، أما الفصل السابع فيتناول ملف السياسة الخارجية.

وأظهرت الدراسة في فصلها الأول، الذي يحمل عنوان" تطورات الأحداث في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 حتى نهاية 2015"، أنه وبالرغم من المكاسب والنجاحات التي واكبت ثورة 25 يناير، فإن مسار الأحداث المصرية بعد عزل مرسي شهد أزمة حقيقية تعيشها البلاد، وبقي البلد خاضعاً للمؤسسة العسكرية، حيث رسّم قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي سيطرته على مقاليد الحكم من خلال انتخابه رئيساً، في انتخابات ذكّرت العالم بالمشهد المصري قبل ثورة 25 يناير.

كما تشير تطورات الأحداث إلى أن المشهد المصري بدا وكأنه قد عاد إلى ما كان عليه قبل تنحي مبارك؛ حيث عادت عملية كبت حرية الرأي والتعبير، وحرية الصحافة، والحريات العامة.

وتسلط الدراسة في فصلها الثاني، الذي يحمل عنوان" التغيرات الدستورية والانتخابات"، الضوء على تطور العمليتين الدستورية والانتخابية في مصر بعد ثورة 25 يناير. فقد تمّ تعديل الدستور والاستفتاء عليه في ثلاث مناسبات، وتمّ إجراء انتخابات تشريعية في مناسبتين، كما تمّ انتخاب رئيسين للبلاد خلال سنتين، تمّ بينهما تعيين رئيساً مؤقتاً.

وتشير الدراسة إلى أن الشعب المصري خاض، حتى تاريخ الانقلاب العسكري على الرئيس مرسي في تموز/ يوليو 2013، خمس عمليات ديموقراطية انتخابية، أظهرت جميع الاستحقاقات الانتخابية، التي تمّ معظمها في عهد المجلس العسكري، قوة التيار الإسلامي ومؤيديه، وعلى رأسهم الإخوان المسلمون.

وبالمقابل، فقد جاء في الدراسة أن الانتخابات التي أجريت بعد الانقلاب العسكري شهدت شبهات تزوير، وعدم مصداقية الأرقام والنتائج، كما شهدت اتّهامات عدّة بانتشار الرشوة الانتخابيّة خلال إجرائها، حيث انتشرت ظاهرة شراء الأصوات، والمال السياسي".

وفي أجواء استبعاد وملاحقة الإسلاميين، وخصوصاً الإخوان، حسم السيسي نتيجة السباق الرئاسي بأغلبية ساحقة مع حمدين صباحي، وحصل على 96.9% من الأصوات مقابل 3.1% لصباحي. وكان لافتاً للنظر النسبة العالية لمقاطعة الانتخابات، حيث تحدثت تقارير صحفية عن ضعف كبير على الإقبال.

وتؤكد الدراسة في فصلها الثالث، الذي يحمل عنوان" الأحزاب والقوى السياسية"، أن الحياة السياسية والدستورية لم تكن ممهدة بشكل جدي وميسَّر أمام الرئيس محمد مرسي عند تسلمه مقاليد الحكم؛ حيث واجه مرسي معارضين ومناهضين لحكمه، عارضوه انطلاقاً من دوافع سياسية، أو أيديولوجية، أو صراع نفوذ ومصالح، ولم تتح له فرصة معقولة ديموقراطياً لتنفيذ البرنامج الانتخابي الذي فاز على أساسه، وكان بعض هذه القوى المعارضة ظاهراً، وكان البعض الآخر مستتراً أو يحاول الاستتار كالمؤسسة العسكرية.

وتضيف الدراسة أن المصالح والاعتبارات الحزبية الضيقة لعبت دوراً كبيراً في تنظيم العلاقة وسبل التعاون بين أحزاب المعارضة ومرسي؛ كما أن التباينات الكبيرة التي ميزت أغلب البرامج والرؤى التي كانت تحملها الأحزاب في مصر في تلك الفترة، أسهمت في إضعاف أي إمكانية لإيجاد أرضية خصبة للتوافق؛ ما أدى إلى وقوع الصدام في نهاية المطاف.

وتتابع الدراسة أن البيئة الداخلية لم تكن مساعدة لتحقيق سياسات مرسي، على العكس من حكم السيسي. وأن الانقلاب مهد لاستنساخ معارضة شبيهة بمعارضة الرئيس المخلوع حسني مبارك، عبر إقرار تعديلات على قانون مجلس النواب الجديد الذي أصدره الرئيس المؤقت عدلي منصور قبل تسليمه السلطة للسيسي، وتمّ تعديله في قانون أصدره الرئيس عبد الفتاح السيسي في 2015/7/29. وتضيف الدراسة أن قانون الانتخابات التشريعية الذي وُضع في عهد السيسي، أدى إلى إضعاف الأحزاب، وتدهور الحياة السياسية، وعودة الأوضاع إلى ما هو أسوأ من أيام مبارك.

وتؤكد الدراسة في فصلها الرابع، الذي جاء بعنوان" الأداء الاقتصادي"، أن المشكلات الاقتصادية الكبيرة التي واجهها مرسي عند بداية عهده، كان بعضها نتيجة السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة خلال الفترة التي حكم فيها الرئيس مبارك، والبعض الآخر جاء بسبب الظروف السياسية والاقتصادية التي استجدت بعد ثورة 25 يناير، أو بسبب سلوك القوى، والأطراف المحلية ،والإقليمية، والدولية. على الرغم من ذلك، فقد أشارت المعطيات إلى أن الأوضاع الاقتصادية في عهد مرسي كانت أفضل منها في زمن السيسي.

وتبين الدراسة أن معظم الأزمات مثل نقص الوقود وانقطاع الكهرباء وارتفاع الأسعار كان مدبراً ومسنوداً من جهات داخلية وخارجية، كما أن معظم هذه المشاكل استمر خلال عهد السيسي، مما يفقده جدية مبررات الانقلاب على مرسي.

وتتابع الدراسة إجراء مقارنتها بين مشروعي مرسي والسيسي الاقتصاديين، والوقوف على حقيقة الوضع الاقتصادي خلال العهدين، ومدى تأثير الانقلاب على وضع الدولة الاقتصادي ومكانتها. وقد سلطت الدراسة الضوء على ملف زراعة القمح، فقالت إن هذا الملف احتل أهمية كبرى في مشروع مرسي

الاقتصادي؛ ما أدت إلى قفز إنتاجية القمح في السنة المالية 2013/2012، من 7مليون طن إلى 9.5 مليون طن بزيادة 30٪ عن السنة المالية 2012/2011.

وتضيف الدراسة أنه بعد الانقلاب على مرسي، تراجع اهتمام الحكومات المصرية بزراعة القمح، حيث انكمشت مساحات القمح من 3.5 مليون فدان في عام 2013/2012، إلى 2.5 مليون فدان في ديسمبر 2016.

وتشير الدراسة إلى أن سياسات الحكومات بعد الانقلاب، والتي أدت إلى زيادة الديون المحلية والخارجية بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات عالية جداً، أدت إلى انخفاض قيمة العملة المصرية بصورة خطيرة، فبعد أن كان سعر الدولار مقابل الجنيه 7.7 جنيهات في 2013/6/30، (في السوق السوداء) و7.05 جنيهات في السوق الرسمي، بلغ سعره في 2016/4/26 نحو 8.8 في السوق الرسمي، ونحو 10.7 في السوق السوداء.

وتشير الدراسة إلى أن الدَّين العام بشقيه المحلي والخارجي ازداد بشكل خطير بعد الانقلاب على مرسي؛ حيث إن الدين المحلي في عهد مرسي وصل إلى نحو 238.06 مليار دولار، كما وصل إلى نحو 43.23 مليار دولار، بينما بلغ الدين المحلي في عهد السيسي نحو 301.5 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015، أما الدين الخارجي فبلغ نحو 47.8 مليار دولار في الفترة نفسها. وتشير الدراسة إلى أن معدل البطالة تراوح بين 12.7 و13.4% خلال عهدي مرسي والسيسي.

وتناقش الدراسة في فصلها الخامس،" الأداء الأمني والقضائي"، حيث تؤكد أن جهاز الأمن والسلك القضائي عملا على إضعاف وتقويض سلطة الرئيس مرسي وأسهما في الانقلاب عليه، في المقابل قاما بدعم السلطة التي انقلبت على مرسي.

وكمؤشر على حرية التظاهر التي كانت سائدة خلال عهد مرسي، تقول الدراسة إن الاحتجاجات التي تعرض لها مرسي بلغت 5,821 مظاهرة ومصادمة واشتباكات، بمعدل 485 مظاهرة كل شهر، و7,709 وقفات احتجاجية وفئوية، بمعدل 557 وقفة احتجاجية كل شهر، و24 دعوة لمليونيه، بمعدل مليونيتين كل شهر. مع أن أعداد المشاركين فيما يسمى المليونيات، لم يكن يتجاوز بضعة آلاف في أحيان عديدة.

في المقابل كرست السلطات المصرية بعد الانقلاب، جلّ اهتمامها من أجل الحدّ من تنامي المظاهرات المعارضة للانقلاب ومنع تنظيمها، فأصدرت

الحكومة قانون التظاهر الذي شدد العقوبات على كل من يتظاهر دون موافقة وزارة الداخلية، وتصدت بشكل عنيف لمظاهرات" جبهة صمود الثورة"، وحملة" لا للمحاكمات العسكرية".

وتشير الدراسة إلى أن النظام العسكري بعد الانقلاب باشر بارتكاب المجازر المتتالية من أجل وقف الحراك الثوري، كما اعتقل أكثر من40 ألف من معارضي الانقلاب، وقد مارست الأذرع الأمنية عمليات تصفية جسدية مباشرة للمعارضين.

وفيما يخص الملف القضائي، تقول الدراسة إن السيسي تصرف منذ الانقلاب كحاكم عسكري لمصر، وتدخل في عمل النائب العام والقضاء، فضلًا عن الشرطة، بالإضافة للقوانين التي تستهدف المعارضة.

وتشير الدراسة إلى أن القضاة المصريين المحسوبين على نظام مبارك لعبوا دوراً محورياً في الانقلاب على مرسي، ومارسوا حرية التعبير عن آرائهم ومواقفهم السياسية المناوئة للنظام الجديد.

وتظهر الدراسة في فصلها السادس، الذي جاء بعنوان" الأداء الإعلامي"، أن الإعلام المصري دخل حالة استقطاب بعد ثورة 25 يناير، ولم تقم السلطة الانتقالية، ممثلة في المجلس العسكري، بأيّ خطوات لإعادة تنظيم الإعلام هيكلياً وتشريعياً، كما أن حالة الاستقطاب هذه استمرت خلال حكم مرسي.

ولعبت وسائل الإعلام المصرية المرتبطة ببقايا نظام مبارك أو برجال الأعمال وأجهزة الأمن والعسكر المعادية للثورة، دوراً مهماً في الانقلاب على الرئيس مرسي، خصوصاً فيما يتعلق بإشعال نقمة المصريين عليه، وعلى الإخوان المسلمين. فقد انتشرت شائعات لم تهدف فقط إلى إسقاط الإخوان وتهيئة الساحة للسيسي لتصدّر المشهد، بل لاستخدامها بعد ذلك عند اللزوم في تثبيت حكم السيسي ومحاولة احتواء أيّ إخفاقات يواجهها.

وتلفت الدراسة النظر إلى أن المشهد الإعلامي في مصر دخل مرحلة جديدة بالغة الدلالة والخطورة بعد عزل الرئيس مرسي، فقد تحول الإعلام بشكل واضح إلى أداة صريحة في الصراع السياسي بين السلطة الانتقالية الجديدة وبين الإخوان المسلمين وأنصار الثورة والتغيير في مصر.

وتشير الدراسة في فصلها السابع، الذي جاء بعنوان" السياسة الخارجية"، إلى أن مؤسسة الرئاسة المصرية انفردت بتحديد السياسية الخارجية المصرية،

وتوجهاتها العامة، بما يتناسب مع مصلحة نظام الحكم؛ حيث احتكرت الرئاسة العديد من الملفات التي تراها حيوية.

وتضيف الدراسة أن القضية الفلسطينية شكلت رافداً شعبياً للنظام المصري.

كما مرّت العلاقات المصرية الفلسطينية بعدة متغيرات بحسب الظروف السياسة والعسكرية، وكان للتغيرات السياسية الداخلية التي شهدتها مصر بعد ثورة 25 يناير أثر كبير في تحديد هذه العلاقة.

وجاء في الدراسة أن العلاقات الإسرائيلية المصرية مرت بمرحلة تحوّل تاريخي عقب نجاح ثورة 25 يناير، فقد استمرت حساسية الموقف الإسرائيلي وغموضه حتى تنحي مبارك... كما أولت المؤسسات الإسرائيلية اهتماماً كبيراً بتأثيرات الثورة على" إسرائيل".

لقراءة الدراسة كاملة

اضغط الرابط التالي:

(alisalmi.com) مصر بين عهدين، مرسي والسيسي – دراسة لمركز الزيتونة – موقع الدكتور علي السلمي

مع ملاحظة أن الدراسة واضحة التحيز إلى عهد مرسي وجماعته

مع الإصرار على وصف ثورة 30 يونيو 2013 ب "الانقلاب" !

## الهامش الخامس

# أخطاء أهدرت الثورة!

## 1. أخطاء ثوار يناير 2011 العشرة[49]

- **25 يناير 2017**

محمود خليفة

مدون وكاتب مصري

جيل ثورة 25 يناير 2011 من أشجع الأجيال في تاريخ مصر، جيل مقدام مقارنة بجيل الثمانينات، ويكفي لإثبات هذا، تجمع أكثر من مائة ألف مصلٍ في مسجد النور (قبل تأميمه) يوم الجمعة في شتاء عام 1986، حيث دعا الشيخ حافظ سلامة إلى التجمع بعد صلاة الجمعة للذهاب في مسيرة حاشدة إلى مقر رئاسة الجمهورية لمطالبة الرئيس مبارك بتطبيق الشريعة الإسلامية، وبعد الصلاة فوجئنا بإغلاق قوات الأمن المركزي لميدان العباسية، ولم يصنع الأكثر من مائة ألف مصلٍ –وكثير منهم من الشباب المتحمس بالتيار الإسلامي في ذلك الوقت- شيئا، أما الشيخ حافظ سلامة فقد ألغى المسيرة، ودعا المصلين إلى الانصراف في هدوء، وطبعا، انصرف المصلون في هدوء تام!

ويحمد لجيل الثمانينات أنه جيل الانتفاضة في فلسطين.

أما جيل الشباب في ثورة 25 يناير، فقد حطم حاجز الخوف ونفخ من روحه العظيمة في نار الثورة على الطاغية مبارك ونظامه الفاسد، وأضحت الثورة المصرية نبراسا لكل السالكين في طريق الحرية والكرامة الإنسانية والثورة على كل طاغية وديكتاتور وظلم وفساد.

لكن الثورة لم يخطط لها جيدا، وليس لها زعامة وقيادة سوى دعوات على الفيس بوك؛ وبالتالي لم يكن لها أي برنامج واضح الملامح والخطوات لتطبيقه بعد خلع مبارك.

وهذه بعض أخطاء الثوار:

---

[49] https://www.noonpost.org/content/16337

### 1. عدم وجود رؤية واضحة لإدارة البلاد

بعد نجاح الثورة، لم يكن هناك أي رؤية للثوار لإدارة شئون البلاد منذ اليوم التالي بعد سقوط مبارك. وحتى أحزاب المعارضة التي ركبت موجة الثورة بعد أيام من قيامها، ليس لها أي خطة عمل بعد خلع الطاغية.

### 2. الثقة البالغة في المجلس العسكري

لقد ترك الثوار الميدان يوم 2011/2/11 بعد خلع مبارك الذي فوض المجلس العسكري الأعلى لإدارة شئون البلاد!

فكيف يفوض مبارك المجلس العسكري وهو قد خُلع وليس له صفة رسمية في الدولة؟! كيف يُترك المجلس العسكري ليحكم البلاد وهو يمثل نظام عسكري يحكم البلاد منذ انقلاب 23 يوليو 1952؟!

وكان يجب على الثوار ألا تركوا الميدان حتى يتم تشكيل (مجلس مدني) ليحكم البلاد لفترة انتقالية، والتي يقوم فيها الثوار باجتثاث النظام السابق من جذوره؛ حتى يتجنبوا الثورة المضادة من ذلك النظام الفاسد، والثورة ذاتها عبارة عن (بركان أو زلزال) يجتث النظام السابق من جذوره ويؤسس لنظام جديد.

### 3. الانخداع في الرئيس الأمريكي أوباما وإدارته

لقد أعجب الرئيس باراك أوباما بالثورة المصرية وهتف "إن الثورة المصرية يجب أن تدرس للشباب الأمريكي"، وهذا خداع لنا؛ لأن الولايات المتحدة تحكم مصر منذ انقلاب البكباشي جمال عبد الناصر في 23 يوليو 1952، ولما بدأ الأخير بالتمرد على سيدته أمريكا التي عينته، هزموه شر هزيمة في حرب 5 يونيه 1967.

والثورة المضادة للثورة المصرية، بدأت من الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن الأخيرة لا تريد لمصرنا الحبيبة إلا كل تبعية وتخلف في كل المجالات، وهذا كله يصب في صالح ربيب عينيها الكيان الصهيوني، وما موافقة أمريكا لتحكم جماعة الإخوان المسلمين مصر، إلا لتدمير الأخيرة حتى لا تقم لها ولا للثورة المصرية قائمة بعد ذلك؛ وهذا ما قام به السيسي في انقلابه الدموي في 2013/7/3!

إذا نجحت الثورة، فكان من المتوقع أن تتقدم مصرنا الحبيبة في أبواب الحريات والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية، وفي كل مجالات الحضارة، وهذا

سينعكس (إيجابيا) على كل دول المنطقة والعالم الإسلامي، وهذا لا تريده الولايات المتحدة الأمريكية ولا يريده الكيان الصهيوني ولا يريده الغرب.

### 4. عصام شرف

ومن سذاجة الثوار، موافقتهم على تعيين عصام شرف ليدير أول حكومة بعد الثورة، وهو لا يمت للثورة ولا للثوار بأي صلة، بل ينتمي لنظام مبارك السابق، حتى وإن كانت له (ثمة معارضة) لمبارك فيما مضى، وحتى وإن خطب في الثوار بميدان التحرير وهو متحمس.

ومن المتوقع، ألا تتحقق مطالب الثوار وأهداف الثورة على يديه ولا على حكومته؛ لأن أهداف الثورة لن تتحقق إلا على نظام ثوري جديد نظيف يجتث كل مظاهر فساد وعفونة النظام السابق.

### 5. أحداث محمد محمود

تُرك الثوار بمفردهم في أحداث محمد محمود الأولى في نوفمبر 2011 ليواجهوا آلة الجيش العسكرية وهي تحصد أرواحهم، وكان على الجميع مساندتهم لتمكين مجلس مدني يدير البلاد بدلا من المجلس العسكري. ولكن الجميع وخاصة التيار الإسلامي كانوا يلهثون وراء الاستحقاقات الانتخابية؛ ثقة منهم في المجلس العسكري الذي يشرف عليها وهو يبيت بليل للثورة وللثوار في إزالة الثورة ومحوها تماما ومحو مطالبها من الوجود.

وهذه بعض الأمثلة:

- الانقلاب على معركة الصناديق في 9 مارس 2011 وإزالة نتائجها ماعدا الفرقة والتمزق.
- حل مجلس الشعب المنتخب في عام 2012.
- عدم تمكين الرئيس المنتخب محمد مرسي بعد الثورة من حكم البلاد، وكانت الهيئات السيادية تتعمد عدم التعاون معه، بل تعمدت تسليمه تقارير كاذبة وبعيدة عن الواقع، وحتى ضباط الشرطة كانوا يعلنون صراحة أنهم في إجازة مفتوحة لمدة أربع سنوات.
- تعمد شح المحروقات وما نتج عنه من تلال طوابير السيارات أمام محطات المحروقات. وشح المحروقات أدى أيضا إلى أزمات في محطات الكهرباء وما نتج عنها من قطع الكهرباء كثيرا في اليوم الواحد.

- السخرية من الرئيس محمد مرسي ومن حزب الحرية والعدالة ومن جماعة الإخوان ومرشدهم طوال فترة حكمهم في وسائل الإعلام المختلفة حتى في إعلام الدولة ذاته.
- قيام وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي بانقلابه الدموي في 2013/7/3 بعد مظاهرات 2013/6/30، وحله لدستور الثورة والذي وافق عليه حوالي 75% من الناخبين في 2012، وحله لمجلس الشورى، واعتقاله للرئيس محمد مرسي، وقيامه بمجازر في أحداث الحرس الجمهوري وفي رابعة والنهضة وفي أحداث ميدان رمسيس في مرتين وفي مجزرة الدفاع الجوي وحتى الآن حيث وصل عدد المعتقلين إلى أكثر من سبعين ألف غير الاغتصاب والتعذيب والتصفية الجسدية مباشرة.

### 6. عدم إقامة محكمة الثورة

لتقتص ممنْ قتل الثوار، وعدد الشهداء يوم جمعة الغضب فقط فاق الثمانمائة! وإذا كانت ثورة يناير قامت على شعار "كلنا خالد سعيد"، فكم ألف من نوعية (خالد سعيد) قد قتل منذ ثورة يناير 2011 ومرورا بأحداث ماسبيرو وأحداث ميدان العباسية وأحداث مجزرة بور سعيد وانقلاب السيسي الدموي ومجزرة إستاد الدفاع الجوي وحتى الآن؟!

حتى في فترة حكم الرئيس محمد مرسي لم يقم نظامه بإنشاء محكمة الثورة لتقتص ممنْ قتل الثوار!

وإذا كانت حجة الثوار وجماعة الإخوان أن محاكمة مبارك وأزلام نظامه لو تمت أمام محكمة ثورية، فلن نستطيع أن نعيد أموالهم المهربة في الخارج، فقد حوكم مبارك وأزلامه أمام محاكم عادية ولم تعد تلك الأموال؟! بل خرجت رؤوس نظامه من السجون بعد الحكم ببراءتهم، وأطلوا علينا الآن بوجوههم الكالحة!

دماء المصريين في أحداث محمد محمود

### 7. الثوار شو

بدأت الثورة المضادة تعمل آلتها منذ خلع مبارك. والمجلس العسكري يمثل هذه الثورة المضادة خير تمثيل. وقد طفق المجلس العسكري على العمل

على ظهور بعض رموز الثورة في الإعلام مع تلميعهم وإغداق الأموال عليهم؛ فأنى لهم أن يستمروا (ثوارا) كما كانوا؟!

غير ما قام به المجلس العسكري من مساعدة قيام كيانات متعددة للثوار حتى يطبق نظرية (فرق تسد) بقوة.

### 8. فقدان روح الديمقراطية التنافسية

حينما اكتسح التيار الإسلامي الاستحقاقات الانتخابية المختلفة، لم يجد أنصار تيارات الثورة وكياناتها المتعددة وحتى أحزاب المعارضة إلا التعاون مع الفاشية العسكرية لإفشال نتائج الانتخابات والانقلاب عليها ولتذهب مبادئ الليبرالية والديمقراطية إلى الجحيم!

### 9. اتجاه جماعة الإخوان الإصلاحي

جماعة الإخوان المسلمين ليست جماعة ثورية، إنما هي جماعة دعوية إصلاحية، وكان يجب عليهم حينما تولوا مقاليد البلاد بعد ثورة شعبية، أن يغيروا عقيدتهم الإصلاحية إلى (العقيدة الثورية) وخاصة مع الدولة العميقة والثورة المضادة الناتجة عنها، وهذه العقيدة الثورية هي الوحيدة القادرة على استكمال أهداف الثورة.

### 10. ترك الإخوان للتظاهر بمفردهم

بعد انقلاب 2013/7/3، ترك الثوار أعضاء وأنصار الشرعية للتظاهر بمفردهم، وحينما اشتركت إحدى كيانات الثورة مثل حركة 6 إبريل، فإنما تظاهروا على استحياء! وأنصار الشرعية هم الوحيدون المستمرون في التظاهر للتعبير عن رفضهم للحكم العسكري الفاشي.

إن الثورة المصرية سرقت مرتان، مرة في أواخر عصر الملك فاروق حينما كان عرشه يترنح، وكانت الثورة الشعبية تغلي وتغلي وكانت على وشك الفوران والبركان، وإذا بالولايات المتحدة تسرق ثورة الشعب لتعطيها للبكباشي جمال عبد الناصر

إن الثورة المصرية سرقت مرتان، مرة في أواخر عصر الملك فاروق حينما كان عرشه يترنح، وكانت الثورة الشعبية تغلي وتغلي وكانت على وشك الفوران والبركان، وإذا بالولايات المتحدة تسرق ثورة الشعب لتعطيها للبكباشي جمال عبد الناصر ليقوم بانقلابه المشئوم في 23 يوليو 1952، أما السرقة الثانية فكانت

للثورة الشعبية المصرية في 25 يناير 2011 على يد الثورة المضادة ويمثلها خير تمثيل المجلس العسكري الأعلى الذي أجهض الثورة مع الوقت، وأجهض ما أثمرته الثورة من استحقاقات انتخابية متعددة ودستور 2012، و حُكم أول رئيس مصري مدني منتخب، وانقلاب السيسي في 2013/7/3 ما هو إلا أعلى صورة للثورة المضادة، وما غضت أمريكا الطرف عن (مجازره المقصودة)، إلا لكي لا يقوم الشعب المصري بثورة أخرى لعدة قرون مقبلة.

إن دراسة الشعوب لأخطاء ثوراتها من أنجح العوامل لتجنبها بعد ذلك؛ هذا إن قامت تلك الشعوب بثورة أخرى، ويبدو هذا بعيد في الأفق في بلدنا المكلوم بحكامه العسكريين الدمويين؛ بسبب المجازر التي قامت بها الثورة المضادة منذ انقلاب 2013/7/3 وحتى الآن، وحكمهم بالحديد والنار، وتشييدهم للسجون ويكفي أن اسم أحدهم في مدينة الإسماعيلية هو (سجن المستقبل)...!

صدق منْ قال: "ويل لشعب لم يكمل ثورته."

رغم وعدي بعدم التعليق

على ما تحتويه هذا التوثيق، إلا إنني لا أشارك المدون

رأيه عن الدكتور عصام شرف وجماعة الإخوان المسلمين

ووصفه ثورة 30 يونيو 2013 بالانقلاب!!!!

## 2. محاكمة مبارك الأولى: فرصة مهدرة لتحقيق العدالة[50]

### الملخص والتوصيات

في تلك اللحظة التي مثل فيها رئيس الجمهورية السابق محمد حسني مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي ومعاونيه أمام العدالة، ظن الجميع أننا إزاء لحظة استثنائية في تاريخ القضاء المصري. إلا أن ما كشفته المحاكمة من سلبيات في منظومة العدالة ذاتها، وترهلها، وتدهور الكفاءة لدى أفرادها، ردتنا للحقيقة القاسية: وهي أن عملية إصلاح منظومة العدالة الجنائية قد تأخرت كثيرا، وأنه إن أردنا أن نعمل العدل فيمن ظلم وتجبر على الشعب، فلابد من ثورة تغيير حقيقية في أجهزة العدالة الجنائية.

على العكس مما فعل زين العابدين بن علي في تونس، تنحى مبارك في فبراير 2011 بعد ثمانية عشر يومًا من اندلاع الثورة، ولم يعمد وذويه إلى الهرب. وبدا أن السر في ذلك هو اطمئنانه أنه لن يسأل عما فعل، وأنه محمي بصورة لن تحال معها أي من جرائمه للقضاء.

[50] 1591-ar-report-cover_0.png (320×452) (eipr.org)

وقد ظل المخلوع لشهرين كاملين مقيماً في شرم الشيخ، على الرغم من تصاعد الغضب الشعبي المطالب بسرعة محاكمته. وبلغ الغضب الشعبي مداه عقب اذاعة خطاب صوتي له بثته قناة العربية في أبريل 2011، كرر فيه تبرئة نفسه على نحو ما قال في خطبه السابقة على التنحي. فكان أن خرجت الجماهير مطالبة بسرعة محاكمته. وأمام غضبة الجماهير العاتية، أسرعت النيابة العامة في إعلان بدء التحقيق معه، ثم صدر قرارها بإحالته للمحكمة الجنائية يوم 24 مايو 2011. وانتظرنا حتى الثالث من أغسطس لنراه خلف القضبان في المحكمة التي نصبت في أكاديمية الشرطة.

والمتابع المدقق سيلمس كيف اتسم عمل النيابة العامة بالقصور المهني الشديد، وكيف غلف أداءها التباطؤ غير المبرر، سواء في فتح التحقيق، أو في إحالة المتهمين، في وقت هرولت فيه على نحو غير مبرر أيضًا في استيفاء أوجه التحقيق الواجبة مع من أحيلوا للمحاكمة، كما جرى منها تجاهل عدد ممن كشف التحقيق عن ضلوعهم في الجرائم.

كان تسيس عمل النيابة يصم الكثير من اجراءاتها ويبعدها عن العدالة، ومقتضيات استيفائها. وبه تقلصت مساحة الاتهام، بغية ألا تطال الاتهامات المؤسسات الأمنية، وتثبت عمق تورطها في الجريمة المشهودة بحق الثوار، وجرى الالتفاف على حقيقة تلك الشبكة من المسئولين المنخرطين في الممارسة المنهجية للقمع، لصالح إدانة نفر قليل من ساقطيهم لتهدئة الجماهير وامتصاص غضبهم.

لقراءة التقرير كاملًا اضغط على الرابط التالي:

https://alisalmi.com/تقرير-عن-محاكمة-مبارك-الأولى/

## 3. هل تصلح ثورة 25 يناير أخطاء يوليو ؟[51]

**السبت، 23 يوليو 2011**

**تحليل : محمد جمال عرفة**

مفارقة عجيبة أن يأتي احتفال مصر بالعيد الـ 59 لثورة 23 يوليه 1952 ، في الوقت الذي نحتفل فيه بمرور ستة أشهر علي ثورة 25 يناير 2011 التي – برغم أنها لم تضع أوزراها بعد ولم يتضح مستقبلها - يعتبرها مؤرخون بمثابة حركة تصحيحية تعويضية لما فقده المصريون في ثورة 23 يوليه ولم يتمكنوا من تحقيقه خصوصا الديمقراطية.

أما المفارقة الحقيقية فهي أننا نحتفل بذكري ثورة 23 يوليه ونحن نخوض غمار أجواء مشابهه – بعد ثورة 25 يناير - لما مرت به ثورة 23 يوليه من حيث الجدال الحاد حول الديمقراطية وضماناتها وفوضى الخلافات بين ائتلافات الثورة والأحزاب ونغوص في بحر الأوحال والتخوين والإقصاء الذي عاشته مصر بعد ثورة 23 يوليه وأنتهي بكفر الناس بالحرية والديمقراطية والمطالب بعدم عودة الأحزاب ودخول مصر حقبة الحزب الفاشي الواحد لينتهي الأمر – بعد عامين من الجدل وتحديدا عام 1954 لإلغاء وعدم تحقق هذا المبدأ الهام من مبادئ ثورة يوليه بشان الحياة الديمقراطية، وهو نفس ما يتخوف منه كثيرون في ظل الجدل المتصاعد حول الانتخابات أولا أم الدستور ، ووثيقة حاكمة أم لا ؟!

وفي الوقت الذي لا يزال المصريون يهتفون فيه بشعار ثورة 25 يناير (أرفع رأسك فوق أنت مصري ) ، يتذكر من عاصروا ثورة 23 يوليه شعارها الشهير ( أرفع راسك يا أخي عاليا فقد مضي عهد الاستعمار ) .. ويقارنون بين معني (أنت مصري) التي تشير لكل معاني الحرية والكرامة والعدالة والتحرر الداخلي من الديكتاتورية، ومعني (مضي عهد الاستعمار) الذي يشير لأهم هدف حققته ثورة يوليه وهو تحرير مصر من الاستعمار الخارجي.

---

[51] هل تصلح ثورة 25 يناير اخطاء يوليو ؟ | الوفد (alwafd.news)

## ما تحقق وما فشلت فيه يوليه

فمبادئ ثورة 23 يوليه الستة لم يتحقق منها سوي خمسة ، وظل مبدأ (إقامة حياة ديمقراطية سليمة) معطلا، وما نجحت فيه الثورة حينئذ بشكل كبير كان القضاء على الاستعمار وإقامة جيش وطني قوي.. أما باقي مبادئها مثل : (القضاء على الإقطاع) و(القضاء على سيطرة رأس المال) و(إقامة عدالة اجتماعية) ، فقد تعطلت بسبب الجدل حولها وقضت عليها الأنظمة اللاحقة.

## مبارك استبدل الإقطاع العقاري بالزراعي

فقد عاد الإقطاع بعد ثورة 23 يوليه ولكن ليس بالسيطرة علي الأراضي الزراعية واحتكار الف باشا لمئات ألاف الأفدنة ، وإنما باحتكار وسيطرة الآلاف من أنصار وأعوان نظام مبارك السابق علي العقارات وأراضي البناء والاستيلاء عليها حتي أن كثرة ما يمتلكه كل مسئول سابق وأبناءه من أراضي وفيلات وشقق سكنية في تحقيقات الكسب غير المشروع أثارت دهشة المحققين!

أيضا عادت سيطرة رأس المال كما ظهر في حكومات الحزب الوطني المنحل المتعاقبة وسيطرة رجال الأعمال عليها وجمعهم بين الثروة والسلطة.. كما ضاعت العدالة الاجتماعية بدليل انتشار الفقر في مصر وارتفاع معدلاته بصورة جعلت هناك قري تحت مستوي الفقر العالمي.

ولهذا كانت ثورة 25 يناير ثورة شاملة سعت للقضاء علي هذا الفساد والإقطاع الجديد وسيطرة رأس المال ، ضمن هدف أوسع هو القضاء علي الديكتاتورية التي سمحت لهذه الجراثيم أن تعشش تحت مقعد الحكم ، واستعادة كرامة الإنسان المصري الذي ذاق القهر والتعذيب بجانب الفقر وعدم العدالة الاقتصادية أو الاجتماعية.

## أشكال العدالة التي ضاعت

فقد انتفت صور العدالة.. بداية من رفع مكانة لاعبي الكرة والممثلين والراقصات في وسائل الإعلام لأعلي مكانة ، وخسف مقام العلماء والمفكرين والمخترعين والرموز العلمية (أطباء – أدباء – مفكرين – علماء دين وعلماء علوم – أساتذة ومعلمين) ، ومرورا بانتفاء العدالة الوظيفية (المحسوبية) والسياسية ( تزوير انتخابات) والاقتصادية (الرشوة والفساد وغياب الطبقة المتوسطة لصالح فئة قليلة من أصحاب المال ) والاجتماعية ( تصعيد الفئات

المنافقة وكتبة السلطة ومؤيديها ) علي حساب أصحاب الكفاءة العلمية والفنية والوظيفية الحقيقية ، ما انعكس علي حالات إحباط متتالية لدي غالبية فئات الشعب كان لها أثرا مدمرا علي الشخصية المصرية بسبب سياسات الإفقار (المركز القومي للبحوث الجنائية أكد أن هناك 11 مليون مواطن يعيشون في 961 منطقة عشوائية ، وان نسبة الفقراء تبلغ 55% قابلة للزيادة وتقرير البنك الدولي يؤكد أن نسبة فقراء مصر من السكان 42% ).

أيضا قامت ثورة 25 يناير لتصحيح ما ضاع من قيم العدالة .. فقد باتت قيم النفاق والنفعية والوصولية والتواكل والصعود علي أكتاف الآخرين بدون مجهود هي الصفات الغالبة ، وأصبح التفاني في العمل أو العلم والاختراع أو تعليم الأجيال أو الاختراع غير مرحب بها ، ما نتج عنه كثرة ظواهر "الانتحار" لعدم القدرة علي العمل رغم الحصول علي مؤهل عال أو الزواج ( سجلت إحصائيات للمركز القومي للسموم التابع لجامعة القاهرة وقوع ألفين و2355 حالة انتحار بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 22 و23عاما، وذلك خلال عام 2006 طبقا للإحصائيات الرسمية ، وتزايد حالات انتحار الشباب نتيجة البطالة وعدم توافر فرص العمل حتي سن متأخرة للشباب ).

وكذلك "انتشار المخدرات بين الشباب" (كشفت مناقشات في لجنة الصحة بالبرلمان المصري أوائل يناير 2008 عن في أن حجم الإنفاق من قبل عدد من المصريين علي تعاطي المخدرات، يقدر بنحو 16 مليار جنيه سنويا ( 2.9 مليار دولار) ، وعدد المدمنين والمتعاطين بما يقرب من 20 ألف مدمن، ما يعتبر خطرًا هائلا على المجتمع).

وهذا غير انتشار عادات "الزواج العرفي" (أكدت دراسة لوزارة التضامن الاجتماعي أن 17% من طلاب الجامعات في مصر متزوجون عرفيا ، أي قرابة 255 ألف طالب وطالبة من عدد طلاب الجامعات البالغ5,1 مليون ، فيما قالت دراسة أخري للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة وجود 10 آلاف حالة زواج عرفي بين السكرتيرات ومديري المكاتب بنسبة مئوية تقترب من 11.5% ، وذلك من بين 87 ألف حالة رصدها الدراسة ) ، وهذا غير انتشار الأفكار المتطرفة سواء الدينية (جماعات عنف جديدة أكثر شراسة متوقعة نتيجة الفساد والشعور بالظلم وأكثر تكنولوجيا لأنها تتواصل بالأنترنت والوسائل الحديثة ) أو الدنيوية ( جماعات عبادة الشيطان أو الشذوذ أو تجارة

البنات والرقيق الأبيض والسحر والدجل والشعوذة ) ، فضلا عن تزايد حالات الخروج علي الأمن والنظام من قبل عصابات وتزايد الجرأة في مواجهة أجهزة الأمن.

وهذه النقطة الأخيرة كانت سر الصدام الجماهيري مع الشرطة وعدم الخوف من الاستشهاد.. بسبب تصاعد الظلم والاعتداءات البوليسية غير المبررة علي المصريين سواء في منازلهم (زوار الفجر من أمن الدولة ) أو في أقسام الشرطة وتصاعد لغة التعذيب والإهانة والتعالي من قبل أي صاحب سلطة (شرطي أو مسئول في جهاز كبير أو في وزارة أو أي جهة ذات سيادة ) .. فكلها أدت لتصاعد حالات الكراهية والغضب من أجهزة السلطة بصرف النظر عما يقال أن من يقوم بهذه الممارسات الشاذة هم قلة من الضباط أو المسئولين.

وكل هذا نتيجة انعدام العدالة ، فأصبح المواطن البسيط يحمل رجل الشرطة مسئولية ما يعانيه من فساد وقهر وتعذيب وتسلط وسياسات حكومية متخبطة ، وزاد من هذا التوجه للإنسان المصري باتجاه العنف ضد الشرطة وأجهزة الدولة زيادة مساحة الاهتمام الرسمي بالأمن السياسي علي حساب الأمن الجنائي ( ظاهرة عزت حنفي تاجر المخدرات الشهير الذي أعتقل وأعدم بعدما غضت عنه الشرطة الطرف سنوات طويلة لصالح الأمن السياسي ).

## ثورة 25 يناير أعادت الروح لثورة يوليو

ثورة 25 يناير أعادت بالتالي الروح لثورة 23 يوليو أو صححت الكثير من الأوضاع التي فشلت في تحقيقها ثورة 23 يوليه أو التي ضاعت معالمها علي أيدي نظام الرئيس السابق حسني مبارك.

فهي – ثورة 25 يناير - استحضرت مبادئ ثورة 23 يوليو التي تضمنت العدالة الاجتماعية وبناء نظام ديمقراطي، وتكافؤ الفرص والتكافل الاجتماعي والقضاء على الإقطاع في صورته الجديدة (الإقطاع العقاري)، ويمكن القول أنها سعت لتصحيح ما فشلت فيه كل الثورات المصرية السابقة خصوصا ثورتي 1952 و1919 ، برغم أنها تعاني حاليا من نفس أعراض الخلافات التي ظهرت بين من انتصروا في الثورات القديمة! فثورة 25 يناير وما رفعته من شعارات لكرامة ورفعة المواطن المصري هي عبارة عن تجديد لثورة 23 يوليو وتصحيح لكثير من الأخطاء، فالديمقراطية التي جري وأدها بعد ثورة 23 يوليه أصبحت هي

المكسب الأكبر لثورة 25 يناير بعدما خرجت مئات الأحزاب وائتلاف الثورة وأصبح هدف الانتخابات الحرة هو الهدف الأول.

## هل تحدث انقلاب علي الديمقراطية ؟

ولأن المقارنة بين ثورتي 25 يناير و23 يوليه أساسها هو انقلاب الجيش علي الديمقراطية كما يري بعض السياسيين أو انقلاب الشعب نفسه (بحسب شهادة خالد محيي الدين في نص استقالته من مجلس قيادة الثورة التي قال فيها أن الشعب لا يرغب في الحياة النيابية الآن) .. فقد أصبح السؤال بعد حالة الفوضى والتخبط والصراعات السياسية الحالية بين من قاموا بالثورة ، هو : هل يحدث انقلاب علي الديمقراطية ؟!

الدكتور رشاد اليومي نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمون قال لي أن احتمالات قيام الجيش المصري بانقلاب علي الديمقراطية وعلي جماعة الإخوان المسلمين مستقبلا عقب نجاح الثورة الشعبية الحالية ، كما حدث عقب ثورة يوليه 1952 ، لن يحدث لأن الأمر مختلف .. فثورة 25 يناير 2011 الشعبية قام بها الشعب وساندها الجيش ، بعكس ثورة يوليو 52 ، التي قام بها الجيش وساندهم الاخوان والشعب. كما أن سلوك المجلس العسكري في ثورة 25 يناير يختلف جذريا عن سلوك مجلس قيادة الثورة عام 1952، وهناك قناعة لدي الجيش بضرورة الاحتكام للديمقراطية ، وهناك عزم واضح علي سرعة إجراء الانتخابات وتسليم السلطة لحكومة ورئيس منتخب لأن أوضاع 1952 تختلف جذريا عن أوضاع 2011 ، والمصريون لن يسمحوا أن تضيع ثورة 25 يناير وتفشل كما فشلت الثورات السابقة في تحقيق أهدافها .

https://youtu.be/cFHTbvmeOcY

## 4. لماذا فشل المصريون في ثورتهم؟ 5 أسباب تشرح ذلك![52] [53]

محمد بن طارق آل الرشيدي

24 يناير 2017

هناك ثوراتٌ تتقدمُ بالشعوب إلى الأمام، وثوراتٌ تتراجع بالشعوب إلى الخلف، وهناك ثوراتٌ لا تبرحُ مكانها فلا هي تقدمت، ولا هي تأخرت، الأحلامُ دائمًا ما تبيتُ في السجون حين ينصرفُ دعاة الثورة المُلهِمين، حينها تعودُ «فوهات البنادق» إلى الميادين، وتُرفع الأعلام الرمادية في الشوارع، فلا نستطيع تمييز الثائرين من أتباع الطُغاة، وأعنف ما قد تواجهه طموحات الشعوب بعد ثوراتها، تحديات الفساد السياسي، والتعثر الاقتصادي، وبقايا الحُطام القديم، إضافة إلى حكم الضعفاء المنتصرين الذين لا يُشبهون «الطغاة» في محاربة أعدائهم؛ لذلك فالثورات المضادة غالبًا ما قد تُعيد الاستبداديين إلى القصر الحاكم.

في هذا التقرير أخطاءٌ من الأرشيف، حتى لا يخسر المصريون ثورتهم القادمة.

### 1. لا تترك أبدًا ورقةً رابحة

بينما كان آخرُ حشدٍ يستعدُ لمغادرة ميدان التحرير خلال الاحتفالات التي استمرت عدة أيام عقب تنحي مبارك عن السلطة في 11 فبراير من عام 2011، بقي عدد من النشطاء دعوا المواطنين لعدم التفريط في أهم مكتسبات الثورة، في إشارة إلى استمرار الاعتصام حتى تتحقق المطالب، وصعد شابٌ مجهول المنصة والتقطته عدسات الكاميرات حين ناشد الثوار قائلًا: «لا تتركوا الميدان أبدًا من أجل وعود ساذجة، أو انتصارات صغيرة، لا تثقوا في النخبة حين يخبرونكم أن مطالبكم سوف تتحقق، وأن الأوضاع الحالية لا تسمحُ بمزيدٍ من الفوضى.»

لم تستمع القوى الثورية إلى التحذيرات التي جاءت من آخر الصف، والتي تقول: «لا تترك أبدًا ورقةً رابحة»؛ لأن الجميع ربما لم يصدق فكرة وجود الثورة المضادة، كان أغلبهم منتشين بالفوز، واعتقد بعضهم أن نظام مبارك قد سقط للأبد.

---

[52] https://www.sasapost.com/egyptians-counterrevolution/

بعدها بأقل من أسبوعين دعت القوى الثورية إلى التظاهر في ميدان التحرير في جمعة الوفاء؛ لتأكيد مطالب الثورة، وإقالة رئيس الوزراء، الفريق أحمد شفيق، حينها تحركت الشرطة العسكرية في منتصف الليل، وقامت بفض الميدان بالقوة، إضافة إلى اعتقال العشرات وتقديمهم للمحاكمات العسكرية بتهمة حيازة الأسلحة، وخرق حظر التجوال، وبعدما نجحت المدرعات والدبابات في مهمتها الأساسية، وهي تطويق الميدان، ومنع وصول الأصوات المعارضة، تقدم المجلس العسكري باعتذار رسمي للشعب؛ مبررًا العنف المفرط الذي واجهه المتظاهرون بأنه غير مقصود.

في نظر البعض، كانت تلك لحظة فارقة عبرت عن فقدان الثوار لأهم مكتسباتهم، وهي الميدان، وفي نظر البعض، فهم لم يجدوا منبرًا آخر يعبر عنهم بعد تلك اللحظة، في رحلة التيه، وحين حاولوا العودة إلى الميدان مرة أخرى، واجهوا الرصاص الحي والاعتقالات، وحين أصروا على استرجاعه واجهوا قانون، وعندما قرروا دخول البرلمان حصلوا على سبعة مقاعد فقط؛ وربما أدرك الجميع حينها الدرس المُستفاد في «توقيت متأخر جدًّا.«

بالعودة إلى التاريخ ودروسه، فإن ذلك الخطأ ارتكبته أيضًا الثورة الفرنسية التي اندلعت في عام 1789، وأدى إلى تعرض الثوار لحملات التشويه المنظم التي قادتها الثورة المضادة بقيادة الملك لويس السادس عشر، وبمساعدة النبلاء الذين غدروا بالثوار أكثر من مرة، وكانت خطيئة الثوار الفرنسيين في نظر الكثير من المؤرخين أنهم تركوا ميدان الباستيل؛ وانشغلوا بالاتهامات المتبادلة بينهم بالتشويه والتخوين، لتبدأ مرحلة الصراع الدموي التي انتهت إلى إعدام بعض رموز الثورة وعلمائها في نفس الميدان الذي ثاروا فيه على الملك، وكانت أكبر خسارة لرمز ثورتهم التي وصلت لمرحلة الإرهاب في عام 1792، لتنتهي الثورة المضادة بتنصيب الجنرال نابليون بونابرت، ليصبح أول رئيس جمهوري يمارس حُكمًا ديكتاتوريًّا بصلاحيات الملك القديم.

فخسارة الميدان في التاريخ تعني ضياع الثورة أمام أعدائها، وانقسام الصوت الواحد الذي يعبر عن تماسك القوى الثورية في مطالبها وأهدافها؛ مما يحفظ مكتسبات الثورة على المدى البعيد أمام تحركات أعدائها، كما يجبر الإعلام الرسمي على تبني خطاب شعبي يمهد للمرحلة الانتقالية، بعيدًا عن التخوين والتشويه، وهو ما لم يحدث.

## 2. الثورة الناجحة تبدأ بالاستيلاء على ماسيرو

طريق الانقلابات العسكرية يبدأ دائمًا بمحاصرة «مبنى الإذاعة الرسمي»، هذه هي الخطة الناجحة التي نفذتها الفصائل المتمردة للاستيلاء على السلطة، وأشهر نموذجين: حركة الضباط الأحرار في مصر عام 1952، ومحاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا العام الماضي، وهدف تلك الخطوة أن يدرك الناس أن هناك خطابًا إعلاميًّا جديدًا على التلفزيون الرسمي، وأن كافة الوجوه القديمة قد رحلت للأبد؛ فالثورات التي تشتعل في الميادين تحتاج دائمًا إعلامًا وطنيًّا يقود الثورة، ويمارس دوره التحريضي ضد الحكومات الفاسدة.

اشتعلت الثورة الفرنسية بكتابات عدة أشخاص مثل فولتير، وروسو، ومونتسكيو الذين نشروا فكرة «الحرية» ضد الاستبداد، وفكرة «المساواة» في الحقوق أمام القانون مع النبلاء، وفكرة «الإخاء» بين كل أفراد المجتمع ضد العبودية والإذلال، ورسخوا نظرية العقد الاجتماعي.

انتهج التليفزيون المصري الرسمي سياسة التعتيم طيلة أيام الثورة، وكانت مذيعاته يبدأن النشرة الإخبارية دائمًا بعبارة: «عاد الهدوء مُجددًا إلى شوارع القاهرة»، فيما كان يُسمع دوي الرصاص من ميدان التحرير.

بدأت الثورة المضادة حين نسج الإعلام الرسمي قصته منذ الساعات الأولى للثورة تحت عنوان «كل شيء هادئ»، وكرر الرسائل التطمينية بأن كل شيء على ما يرام؛ فالعاهل السعودي بعث برقية إلى مبارك يثق فيها بقدرته على تجاوز الأزمة، والجيش يُحكم قبضته ويحذر المواطنين من التجمعات، ومراسلو التليفزيون المصري في المحافظات يؤكدون أن الهدوء يُخيم على أرجاء الوطن، لا سيما محافظة السويس والإسكندرية -سيطر عليهما الثوار في جمعة الغضب-، فيما كانت الصورة الأرشيفية لكوبري قصر النيل وهو فارغ، مشهدًا لا يتغير، مع التأكيدات المستمرة بأن البلاد تشهد حالة من السيولة المرورية، وحين بدأت القنوات العربية والأجنبية والصحف الخاصة تنقل صورة مختلفة لميدان التحرير، وتصف القاهرة أنها «منطقة حرب»، تبنى التليفزيون الرسمي استراتيجيات أعنف ضد الثوار.

حين فشل النظام في حسم المعركة لصالحه إعلاميًّا باستراتيجية التعتيم، بدأ في تمرير الرسائل التحذيرية المكثفة والمتواصلة على شاشات التليفزيون؛ فالاحتياطي النقدي لا يكفي، والاقتصاد ينهار بسبب المظاهرات، ومخزون

القمح لا يكفي سوى لستة أشهر، والجماعات الإجرامية والهاربون من السجون يخربون الممتلكات العامة والخاصة، وبعد خطاب مبارك الأول الذي جاء فيه: «إن خيطًا رفيعًا يفصل بين الحرية والفوضى، وإنني أتمسك بالحفاظ على أمن مصر وعدم الانجراف لمنزلقات خطيرة تهدد النظام العام والسلام الاجتماعي»، تحول الخطاب الرسمي للهجوم المباشر، فرفع الإعلام شعار «التحرير مش مصر»، و«مصر أكبر من التحرير»، في دعوة للندم، وحث المتظاهرين على العودة إلى بيوتهم.

### خطاب مبارك الأول

ففي مكالمة هاتفية للتليفزيون المصري، ادعى شاب يبكي أنه قابل أشخاص في ميدان التحرير يتحدثون الإنجليزية جيدًا، وأنهم ينوون إسقاط مصر.

### مقطع الشاب الباكي

وفي السياق ذاته، استضافت قناة المحور فتاة تم إخفاء معالم وجهها، زعمت أنها تدربت مع أعضاء حركة السادس من أبريل، وشباب الإخوان المسلمين، على يد أعضاء من الموساد الإسرائيلي، والمخابرات الأمريكية في قطر، وصربيا لإسقاط النظام، كما أطلق الفنان حسن يوسف شائعة "الكنتاكي" على شباب التحرير، وأكد الفنان طلعت زكريا ممارسة المتظاهرين داخل الميدان للعلاقات الجنسية كاملة، إضافة إلى تعاطيهم المخدرات.

### الفنان حسن يوسف متحدثًا عن الثوار وكنتاكي

لم يدرك الثوار أن ثورتهم التي لم يكن لها قائد، كانت بحاجة ضرورية إلى السيطرة على الأجهزة الأيديولوجية والدعائية للدولة، للحفاظ على بقاء الجو الثوري الذي كان من متطلبات المرحلة؛ فالسيطرة على ماسبيرو كانت تعني ضمان خطاب إعلامي يراقب تحقق الأهداف، وربما كانت أكبر أخطاء القوى الثورية أنها تركت سلاحها عندما «غادرت الميدان»، ولم تسيطر على الإعلام الذي تبنى سياسة القتل العمد للثورة؛ مما سمح للمجلس العسكري بأن يمارس دورًا كبيرًا في إفشال المسار الديمقراطي بعد ذلك في نظر الكثير من المحللين.

بقى الإعلام بعيدًا عن سلطة القوى الثورية، التي تركت الميدان بعد تنحي مبارك مباشرةً، ومارس بدوره سياسة التفريق، وتبنى سياسة القتل العمد

للثورة؛ ففي أحداث الغضب القبطي في أكتوبر، دعا الإعلام الرسمي المواطنين إلى حماية الجيش من الاعتداءات التي يتعرض لها من الأقباط بحسبه أمام ماسبيرو، وكانت الاشتباكات بين الأقباط، والشرطة العسكرية؛ مما فوت فرصة أخرى لاستعادة الميدان، وجمع الحشود التي تفرقت.

### 3. مبارك أيضاً كان يثق في الجنرالات

في الأيام الأولى للثورة أكد المجلس العسكري أن «الميدان للثورة، والسلطة للثوار، والجيش يحمي الاثنين، ويحفظ المكتسبات، ويرعى الانتقال السلمي للسلطة من بعيد»، واحتفل الثوار بالظهير الوطني الثقيل الذي التف حول ثورتهم، ورفعوا شعار «الجيش والشعب إيد واحدة»، وحصل المجلس على شرعية دستورية مكنت له إصدار الإعلانات الدستورية حتى انتخاب مجلس الشعب. وعلى مدار عام ونصف هو عمر المرحلة الانتقالية، حدثت مواجهات دموية بين الجيش، وقطاع من الثوار رأوا أنه يحاول عرقلة الانتقال الديمقراطي بخطة محكمة، واستخدم الجيش في تلك المواجهات الرصاص الحي، واتهمت محكمة القضاء الإداري الجيش بأنه ينتهك الدستور، ويهتك حُرمة الجسد، وبعد أن تمت محاكمة 12 ألف شاب أمام المحاكم العسكرية، رفع قطاع عريض من الثوار شعار «يسقط حكم العسكر.«

### اشتباكات بين الشباب والجيش

استخدم الجيش العنف بعد 11 يومًا فقط من رحيل مبارك؛ إذ هجمت الشرطة العسكرية في جمعة الوفاء، على مئات المعتصمين بميدان التحرير، ثم اعتقلت العشرات منهم وحاكمتهم عسكريًّا بتهم تراوحت بين حيازة سلاح، وخرق حظر التجول، والتعدي على قوات الجيش، وهو ما سبب استياءً جعل المجلس العسكري يتقدم برسالة اعتذار إلى الشعب المصري، مبررًا ما حدث بأنه احتكاكات غير مقصودة بين الشرطة، وأبناء الثورة.

تكرر المشهد مرة أخرى في أحداث 9مارس ؛ فتعرض ثوار التحرير لاعتداءات متكررة من قبل الشرطة العسكرية التي أرادت فض الميدان بالقوة، واستخدمت الرصاص الحي، وقتلت عددًا من النشطاء السياسيين، إضافة إلى الاعتداءات على القنوات الأجنبية. وتفاقمت الأوضاع على خلفية أحداث السفارة الإسرائيلية، حيث تم تمديد قانون الطوارئ لأجل غير مُسمى، وبرر

المجلس العسكري أن القانون سيتم تطبيقه على «البلطجية»، والذين يمكن للمجلس تحديدهم كما يرغب.

وعلى خلفية القانون، خضع ما يقرب من 12 ألف مدني أمام المحاكم العسكرية، واستخدم الجيش القوة المفرطة، والرصاص الحي في التعامل ضد المتظاهرين، ففي أحداث ماسبيرو قُتل 24 بسبب احتجاجات نظمها الأقباط، وسمح الجيش بكشوف العذرية، كما قام أيضًا بسحل فتاة مُحجبة وتجريدها من ملابسها في أحداث مجلس الوزراء، واقتحم جنوده مسجد العباسية بالأحذية.

وكانت خُطة الجنرالات مُعلنة منذ البداية، فالجيش أراد البقاء خارج المراقبة القانونية، والاحتفاظ باستقلاله عن الإشراف المدني؛ فسمحت مادة في وثيقة السلمي بحق الجيش فقط في مراجعة ميزانيته، وفي عام 2011 قام الجيش بدفع مليار دولار إلى البنك المركزي المصري لدعم احتياط النقد المتراجع لديه، كما أراد ضمانات في حق احتفاظه بالسيطرة على المساعدات العسكرية الأمريكية البالغة 1.3 مليار دولار سنويًّا، وألا تتم رقابة مدنية على تفاصيل المساعدات، وحجم المصالح التجارية.

فالجيش إذا لم يُعلن فعليًّا مشاركته في الثورة المضادة، فقد شارك وناضل في ثورته الخاصة لفرض سلطته، ودعم حصانته عن طريق الإعلان الدستوري المُكمل، وفر من الملاحقة القضائية بحق الانتهاكات التي ارتكبها على الرغم من كونه حافظًا لمكتسبات الثورة، بحسب بيانه الأول.

### 4. فخ الأغلبية.. لماذا لا نتعلم من درس الثورة الفرنسية؟

التيار الإسلامي هو المسؤول الأكبر عن إجهاض الثورة المصرية؛ لأنهم وقعوا في فخ الأغلبية، وحاولوا إقصاء بعض القوى السياسية التي أرادت إنهاء وجودهم، إضافة إلى تورطهم في إقحام الهوية الدينية في الصراع السياسي، واستخدامهم أسلوب الحشد بدلًا من الشراكة مع القوى الأخرى»، تلك كانت اعترافات بعض قادة القوى الإسلامية التي جاءت متلاحقة بعد فوات الأوان.

وتعد "مليونية الشريعة والشرعية" هي المثال الأبرز. على الجانب الآخر مارست القوى الليبرالية سياسات رأي بعض المحللين مثل الأكاديمي،

وأستاذ العلوم السياسية في جامعة كولومبيا، جوزيف مسعد، أنها أسهمت في إفشال الثورة، أثناء محاولاتهم منع وصول الإسلاميين للحكم.

دعا قطاع عريض من القوى الليبرالية الجيش للتدخل لإنقاذ الموقف من أغلبية الإسلاميين، كما قام بتحالفات مع رموز النظام القديم في الانتخابات البرلمانية، وبذلك وجدت الثورة المضادة طريقها في جسم الثورة الذي لم يكن له رأس منذ البداية.

ويبدأ تاريخ صراعات القوى الثورية في مصر رسميًّا اعتبارًا من 16 نوفمبر عام 2011، بتشكيل لجنة التعديلات الدستورية المنوط بها صياغة تعديلات دستورية ترسم خارطة طريق لوضع دستور جديد؛ إذ اعترضت الأحزاب المدنية على عدم التمثيل السياسي في اللجنة، فيما دفعت جماعة الإخوان المسلمين بالمحامي المثير للجدل صبحي صالح ليكون بين أعضاء اللجنة.

وبدأت موجة من الاتهامات بين القوى الليبرالية، والإسلامية، حيث اتهمت جماعة الإخوان بالتواطؤ مع الجيش لسرقة الثورة؛ وبدلًا من أن تحتوي التيارات الإسلامية انشقاق الصفوف، دخلت حرب استعراض قوى في استفتاء 19 مارس (آذار)، وحشد الإسلاميون أنصارهم للتصويت بـ«نعم» مقابل «لا»، حيث وصف الشيخ محمد عبد المقصود، أحد مشايخ السلفية الاستفتاء بالمعركة بين الإسلاميين، والعلمانيين، قائلًا: «على كل طرف أن يُري الآخر ثقله في الشارع»، فيما وصف الشيخ محمد حسين يعقوب، الاستفتاء بـ"غزوة الصناديق"، وسقط الإسلاميون فعليًّا في فخ الأغلبية حين سيطروا على مجلس الشعب عام 2012 -بينما حصل شباب الثورة على سبعة مقاعد فقط-، واستعدوا للاستحواذ على الجمعية التأسيسية لوضع الدستور.

الثورة الفرنسية تعثرت أيضًا في ذلك الطريق المسدود، وأدى الانقسام الذي تحول إلى عنف مُسلح بعد ثلاث سنوات فقط؛ نتيجة تجييش الطبقات والأفراد ضد القوى المنافسة، ورفع شعارات التخوين التي وصلت إلى إعدام بعض رموز الثورة. والدرس المستفاد من الثورة الفرنسية أن الأغلبية وحدها غير قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية، والتصدي لهجمات الثورة المضادة، كما أن فصيلًا واحدًا لا يستطيع تحقيق مطالب الثورة، وعلى رأسها العدالة الاجتماعية، والتعثر الاقتصادي دون مشاركة من كافة الفصائل الأخرى.

## 5. هل كان حرق أقسام الشرطة خطيئة كما صورها الإعلام؟

حين أحرق الثوار مبنى الحزب الوطني إضافة إلى 80 قسم شرطة في جمعة الغضب، اعتبر محللون سياسيون أن هناك مؤشرًا يدل على أن الثورة تعرف طريقها الصحيح نحو التغيير؛ مبررين ذلك بأن هدم قلاع النظام القديم والسيطرة على ممتلكاته الخاصة، وإعادة هيكلة المؤسسات الفاسدة التابعة له، ومحاسبة الوزراء الفاسدين، وإصدار تشريعات استثنائية بمنع مزاولة الحياة السياسية لكبار رجاله، ومصادرة أموال رجال الأعمال الذين زاولوا احتكارًا أو فسادًا، أو أيًّا من تلك الخطوات التصعيدية، هي الكفيلة بحفظ مكتسبات الثورة من أعدائها، وأحد أبرز أخطاء ثورة يناير أنها اكتفت برأس النظام، وحاكمت رموزه جنائيًّا، وليس سياسيًّا.

عادت وزارة الداخلية إلى سابق عهدها بقوة في أحداث محمد محمود 19 نوفمبر 2011؛ إذ اعتدت الشرطة على المتظاهرين الذين دعوا للتظاهر لسرعة تسليم السلطة على خلفية وثيقة السلمي[54] التي تعطي صلاحيات كبيرة للجيش،

لقراءة الحقيقة في قضية الوثيقة

اضغط الرابط التالي:

الوثيقة . . . قضية الدستور والديمقراطية 2012 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

وقامت الشرطة بتصفية المتظاهرين جسديًّا باستخدام الرصاص الحي، وقنابل الغاز بكثافة شديدة، والرصاص المطاطي والخرطوش، واشتعل الرأي العام بسبب قيام ضابط بتصفية عيون الثوار في القضية الشهيرة» قناص العيون«، وتم إحالة الضابط المتهم إلى القضاء، وحصل على البراءة.

---

[54] اختلف مع كاتب المقال فوثيقة المبادئ الدستورية التي عرفت إعلامياً ب "وثيقة السلمي" لم تعط أي مزايا للقوات المسلحة، بل كان هدفها سد الفراغ الذي نتج عن تعطيل دستور 1971 وعدم موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي تولى إدارة شؤون البلاد على وضع دستور جديد، بل أقر إجراء انتخابات تشريعية وانتخابات رئاسية دون وجود دستور واكتفى بإصدار علان دستوري "إعلان 30 مارس".

أما على الجانب القضائي، فمعروف إعلاميًّا تعبير «مهرجان البراءة للجميع»؛ فقد قضت المحكمة ببراءة مبارك، ونجليه، وستة من مساعديه من كافة التهم الموجهة إليهم، كما قضت أيضًا ببراءة كل من وزير البترول سامح فهمي من تهمة تصدير الغاز لإسرائيل، ووزير الإعلام أنس الفقي من الكسب غير المشروع، ووزير الداخلية حبيب العادلي، من تهمة قتل المتظاهرين، وأمين سياسات الحزب الوطني المنحل أحمد عز من تهمة احتكار الحديد، كما قضت محكمة أخرى ببراءة رئيس مجلس الشعب المنحل فتحي سرور، ورئيس مجلس الشورى المنحل صفوت الشريف، ورجل الأعمال أبو العينين من تهمة موقعة الجمل.

وقد عاد معظم فلول مبارك لممارسة الحياة السياسية بدءًا من عام 2012؛ فنائب الرئيس المخلوع اللواء عمر سليمان ترشح لانتخابات الرئاسة، حتى استبعدته اللجنة العليا للانتخابات، ثم ترشح بدلًا منه الفريق أحمد شفيق، وكان خصمًا قويًّا ضد الرئيس المعزول محمد مرسي، وعلى الرغم من ضغط القوى الثورية لإصدار قانون العزل السياسي، إلا أن فلول النظام ظلوا في المشهد، وبعد عام 2013، عاد معظم فلول نظام مبارك إلى الحياة السياسية، وحصدوا مقاعد كثيرة في مجلس الشعب، كما تم اختيار وزراء في حكومة المهندس شريف إسماعيل، وحتى الآن فالثورة لم تحاكم على الأرجح سوى شبابها. لقد أعطت الثورة المضادة درسًا تاريخيًّا ثمينًا للشعوب الخاسرة، ومتى أدرك المصريون دروسهم المستفادة، فربما لن يتبقى لهم سوى "إشارة البدء".

وهل حقاً سقط نظام ما قبل 25 يناير 2011 ؟؟؟؟

## ❖ محكمة النقض تلغي حكما سابقا بإعدام الرئيس المصري السابق محمد مرسي[55]

- **15نوفمبر 2016**

ألغت محكمة النقض المصرية حكما سابقا من محكمة الجنايات بالسجن والإعدام ضد 26 من قيادات جماعة الإخوان، من بينهم حكم بالإعدام على الرئيس المصري السابق محمد مرسي في قضية "اقتحام السجون"، المتهمين فيها باختطاف وقتل ضباط وأفراد شرطة وإتلاف منشآت عامة إبان ثورة 25 يناير.

وقضت المحكمة بإلغاء أحكام بالإدانة تراوحت بين الإعدام والسجن المشدد على الرئيس السابق محمد مرسي وقيادات وعناصر جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، وأمرت بإعادة محاكمتهم من جديد في قضية اقتحام السجون المصرية والاعتداء على المنشآت الأمنية والشرطية إبان ثورة يناير 2011.

وبناء على ذلك تنظر محكمة جنايات القاهرة القضايا التي حركها الادعاء العام ضد مرسي و26 متهما آخرين من قيادات وأعضاء جماعة الإخوان. وكانت نيابة النقض قد سبق وأوصت في تقريرها الاستشاري، بقبول الطعون المقدمة من المتهمين ونقض الأحكام الصادرة عليهم، وإعادة محاكمتهم من جديد بمعرفة إحدى دوائر محاكم الجنايات غير التي سبق وأصدرت حكم الإدانة.

وتضم القضية 129 متهما، بينهم 93 هاربا يقول الادعاء إنهم "من عناصر حماس وحزب الله والجماعات التكفيرية وجماعة الإخوان المسلمين ."

ولا يمنح القانون المصري الحق لأي متهم يغيب عن المحاكمة في الطعن على الاحكام الصادرة ضده غيابيا بينما تعاد محاكمتهم تلقائيا إثر القبض عليهم أو تسليم أنفسهم.

وكانت محكمة جنايات القاهرة أصدرت حكمها في يونيو من العام الماضي، بالإعدام شنقا بحق مرسي ومحمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان ونائبه رشاد البيومي، ومحي حامد عضو مكتب الإرشاد، ومحمد سعد الكتاتني رئيس مجلس الشعب السابق، وعصام العريان القيادي في الجماعة.

كما قضت المحكمة حينها أيضا بمعاقبة 20 متهما بالسجن المؤبد .

---

[55] http://www.bbc.com/arabic/middleeast-37987097

وأدان الحكم الملغي المتهمين بالوقوف وراء ارتكاب جرائم قتل 32 من قوات تأمين السجن ومن المسجونين بسجن أبو زعبل، و14 من سجناء سجن وادي النطرون، وأحد سجناء سجن المرج، وتهريب نحو 20 ألف سجين.

وتقول جماعة الإخوان إن القضايا التي ينظرها القضاء المصري ضد أعضائها وقياداتها "جميعها قضايا مسيسة" منذ إطاحة الجيش بالرئيس مرسي عام 2013، الذي تصفه الجماعة بأنه "انقلاب على الرئيس المنتخب."

وقد عزل الجيش المصري مرسي إثر احتجاجات واسعة عليه قبل أن يتم حل مجلس الشوري وإيقاف العمل بدستور عام 2012وفي العام التالي انتخب عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع السابق رئيسا للبلاد.

https://youtu.be/YEBXCoRmaSs

https://youtu.be/YEBXCoRmaSs

الهامش الثالث:

## حلم لم يكتمل.. كيف ولماذا؟

https://youtu.be/K8DszZvY7jg

https://youtu.be/T8ThYAzDAi0

https://youtu.be/rD5xfibUGMY

11/2/2021

https://youtu.be/LChOsusQx4A

25/1/2021

الثورة . . . . حلم لم يكتمل!

## الفصل الثامن

## كي نحقق أهداف الثورتين

إلى كل المصريين الطيبين . . .

أبناء مصر المحروسة . . .

أهل بلدي

# معا .. نختار الأفضل

# لمصر المحروسة

## اسلمي يا مص

اسْلَمِي يا مِصْرُ إنِّنَي الفدا ذِي يَدِي إنْ مَدَّتِ الدّنيا يدا
أبدًا لنْ تَسْتَكِيني أبـدا إنَّني أَرْجُو مع اليومِ غَدَا
وَمَعي قلبي وعَزْمي للجِهَاد ولِقَلْبِي أنتِ بعدَ الدِّينِ دِيْن
لكِ يا مِصْرُ السلامة وسَلامًا يا بلادي
إنْ رَمَى الدهرُ سِهَامَه أتَّقِيها بفؤادي
واسْلَمِي في كُلِّ حين
أنا مِصْرِيٌّ بناني من بنى هرمَ الدَّهرِ الذي أَعْيا الفنا
وَقْفَةُ الأهرامِ فيما بَيْنَنَا لِصُروفِ الدَّهرِ وَقْفَتي أنا
في دِفَاعِي وجِهَادِي للبلاد لا أَمِيلُ لا أَمَلُّ لا أَلِيْن
لكِ يا مصرُ السَّلامة وسَلامًا يا بلادي
إنْ رَمَى الدهرُ سِهَامَه أتَّقِيها بفؤادي
واسْلَمِي في كُلِّ حين
وَيْكَ يا مَنْ رَامَ تَقْييدَ الفَلَكْ أي نَجْمٍ في السَّما يَخْضَعُ لَكْ
وطنُ الْحُرِّ سَمًا لا تُمْتَلَك والفتى الحرُّ بِأُفْقِهِ مَلَكْ
لا عَدَا يا أرضَ مِصْرٍ بِك عَاد إنَّنا دُونَ حِمَاكِ أجمعين
لكِ يا مصرُ السَّلامة وسلامًا يا بلادي
إنْ رَمَى الدهرُ سِهَامَه أتَّقِيها بفؤادي
واسْلَمِي في كُلِّ حين
للعُلا أبناءَ مِصْرٍ للعُلا وبِمِصْرٍ شَرِّفُوا المستقبلا
وَفِدًا لِمِصْرِنا الدُّنيا فلا نَضَعُ الأَوْطَانَ إلا أَوْلًا
جَانِبى الأَيْسَرُ قَلْبُه الفُؤَاد وبِلادِي هِيَ لِي قَلْبِي اليَمِين
لكِ يا مصرُ السَّلامة وسلامًا يا بلادي
إنْ رَمَى الدهرُ سِهَامَه أتَّقِيها بفؤادي
واسْلَمِي في كُلِّ حين

مصطفي صادق الرافعي . النشيد الوطني المصري من 1923 حتى 1936

بعد انشغال بالشأن السياسي في مصر وقضايا التحول الديموقراطي والتنمية الوطنية الشاملة تمثل في كتب ومقالات نشرتها في أكثر من صحيفة على مدى السنوات منذ عودتي من البعثة الدراسية للحصول على الدكتوراه من الولايات المتحدة الأمريكية عام 1967 واستمرت حتى الآن، وبعد لقاءات تليفزيونية عديدة تناولت موضوعات سياسية واقتصادية وشئون إدارية تمس الواقع المعاش في مصر وتتوقع احتمالاته المستقبلية.

وبعد معايشة لأحداث ثورة مصر في يناير 2011 والتي لم تكتمل والتحمس للخروج من أسر الحكم الإخواني في سنة رئاسة الرئيس الأسبق د. محمد مرسي الذي تم عزله في الثالث من يوليو 2013، وبعد حلم تصحيح ثورة يناير 2011 واستعادة زخمها وتحقيق أهدافها بثورة 30 يونيو 2013 والتي لم تحقق ما كان المتحمسون لها والمؤيدون لانحياز القوات المسلحة لإتمامها يرجونه من تحول ديموقراطي وتفعيل لسيادة القانون واقتلاع لجذور الإرهاب وتخليص مصر من الفاشية الملتحفة بغطاء الإسلام وهو منها براء.

وبعد مرور عشر سنوات على ثورة 25 يناير 2011 ، وقرب انتهاء الفترة الرئاسية الأولى للرئيس السيسي وقرب إجراء الانتخابات للتنافس على الفوز بالفترة الرئاسية الثانية ضد مرشح ثان هو موسى مصطفي موسى لا يكاد يعرفه سوى أسرته وجيرانه!!!

## اليوم أجد نفسي...

في موقف يمكنني من تقديم خلاصة تلك السنوات في مجموعة من الوصايا لأهل بلدي. حكاماً ومحكومين.

## كلمة في البداية

إن "وصايا لأهل بلدي" ...هي رؤية وطنية وسطية للوضع المصري الراهن ومقترحات للانطلاق نحو المستقبل في شكل وصايا لأهل مصر حاكمين ومحكومين، تستهدف تصحيح ما علق بالمشهد السياسي المصري من سلبيات نتيجة إهدار ثورة 25 يناير 2011 وما أعقب ذلك من حصول حزب "الحرية والعدالة" . الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين . وحزب "النور" . الجناح السياسي لجماعات السلفيين . على أغلبية مقاعد مجلسي الشعب والشورى في انتخابات 2012/2011، وما نتج عن ذلك من انفراد جماعة

الإخوان المسلمين بتشكيل الجمعية التأسيسية لوضع دستور 2012 ،ثم فوز مرشحها د. محمد مرسي بمنصب رئيس الجمهورية الأول بعد ثورة 25 يناير وتخلي مبارك عن منصبه في 11 فبراير 2011 وإنهاء فترة تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة شؤون البلاد بإحالة المشير محمد حسين طنطاوي القائد الأعلى للقوات المسلحة والفريق سامي عنان إلى التقاعد يوم 12 أغسطس 2012 وتعيينهما مستشارين لرئيس الجمهورية!!!

وفي نفس الوقت عيَن د. مرسي اللواء عبد الفتاح السيسي وزيراً للدفاع بعد ترقيته إلى رتبة فريق أول، كما عيَن اللواء محمد العصار نائبا لوزير الدفاع، وتم تعيين المستشار محمود مكي نائباً لرئيس الجمهورية!

ولم يدم حكم مرسي ممثلاً لجماعة الإخوان المسلمين سوى بضع شهور تخللتها أزمات دستورية بصدور قرار محمد مرسي رقم 11 لسنة 2012بإلغاء قرار حل مجلس الشعب الذي كان قد أصدره المشير طنطاوي في 16 يونيو 2012 تنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مواد في القانون رقم 108 لسنة 2011 الذي تمت على أساسه انتخابات مجلس الشعب. وتمثلت الأزمة في مخالفة مرسي لحكم قضائي من المحكمة الدستورية العليا التي تصدت لقرار مرسي وأجبرته على إلغائه!

ثم توالت أخطاء مرسي التي عددت الكثير منها في كتاب أصدرته مع الزميلين الوزيرين أسامه هيكل ولطفي مصطفي بعنوان " محمد مرسي.. عام من الإخفاق" وصدر في يونيو 2013[56].

[56] علي السلمي، أسامة هيكل، لطفي مصطفي. محمد مرسي ...عام من الإخفاق، القاهرة دار سما للنشر والتوزيع، يونيو 2013.

وتبع ذلك ما هو معروف من المطالبة الجماهيرية بسحب الثقة من الرئيس مرسي وضرورة إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وظهور حركة "تمرد" التي تولت جمع ملايين التوقيعات على استمارات سحب الثقة والتي اختفت بعد 30 يونيو 2013.

وقد صدر إنذار من القوات المسلحة للقوى السياسية في بيانها بتاريخ 23 يونيو 2013 بمهلة مدتها أسبوع، ولما انتهت المهلة دون استجابة من الرئيس الأسبق مرسي ولا من مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين وهما اللذين كانا مقصودان بالاستجابة للمهلة الثانية التي حددتها القوات المسلحة لمدة يومين، تم اجتماع للقوى الوطنية في مساء الثالث من يوليو 2013 . الذي امتنع سعد الكتاتني عن حضوره ممثلاً لجامعة الإخوان، بينما حضره ممثل لحزب النور السلفي وحليف الجماعة ،، أعلن الفريق أول عبد الفتاح السيسي خارطة المستقبل التي أشار إليها بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة:

بسم الله الرحمن الرحيم

شعب مصر العظيم

إن القوات المسلحة لم يكن في مقدورها أن تصم آذانها أو تغض بصرها عن حركة ونداء جماهير الشعب، التي استدعت دورها الوطني وليس دورها السياسي، على أن القوات المسلحة كانت هي بنفسها أول من أعلن ولا تزال وسوف تظل بعيدة عن العمل السياسي.

ولقد استشعرت القوات المسلحة - انطلاقاً من رؤيتها الثاقبة - أن الشعب الذي يدعوها لنصرته لا يدعوها لسلطة أو حكم، وإنما يدعوها للخدمة العامة والحماية الضرورية لمطالب ثورته، وتلك هي الرسالة التي تلقتها القوات المسلحة من كل حواضر مصر ومدنها وقراها، وقد استوعبت بدورها هذه الدعوة وفهمت مقصدها وقدرت ضرورتها واقتربت من المشهد السياسي آمله وراغبة وملتزمة بكل حدود الواجب والمسئولية والأمانة.

لقد بذلت القوات المسلحة خلال الأشهر الماضية جهودًا مضنيه بصوره مباشره وغير مباشره لاحتواء الموقف الداخلي وإجراء مصالحة وطنية بين كافة القوى السياسية بما فيها مؤسسة الرئاسة منذ شهر نوفمبر 2012، بدأت بالدعوة لحوار وطني استجابت له كل القوى السياسية الوطنية وقوبل

بالرفض من مؤسسة الرئاسة في اللحظات الأخيرة ... ثم تتابعت وتوالت الدعوات والمبادرات من ذلك الوقت وحتى تاريخه.

ما تقدمت القوات المسلحة أكثر من مره بعرض تقدير موقف استراتيجي على المستوى الداخلي والخارجي تضمن أهم التحديات والمخاطر التي تواجه الوطن على المستوى [الأمني / الاقتصادي / السياسي / الاجتماعي] ورؤية القوات المسلحة كمؤسسة وطنية لاحتواء أسباب الانقسام المجتمعي وإزالة أسباب الاحتقان، ومجابهة التحديات والمخاطر للخروج من الأزمة الراهنة.

في إطار متابعة الأزمة الحالية اجتمعت القيادة العامة للقوات المسلحة بالسيد / رئيس الجمهورية في قصر القبة يوم 2013/6/22 حيث عرضت رأي القيادة العامة ورفضها للإساءة لمؤسسات الدولة الوطنية والدينية، كما أكدت رفضها لترويع وتهديد جموع الشعب المصري.

ولقد كان الأمل معقودًا على وفاق وطني يضع خارطة مستقبل ويوفر أسباب الثقة والطمأنينة والاستقرار لهذا الشعب بما يحقق طموحه ورجاءه، إلا أن خطاب السيد / الرئيس ليلة أمس وقبل انتهاء مهلة الـ [48] ساعة جاء بما لا يلبى ويتوافق مع مطالب جموع الشعب ، الأمر الذي استوجب من القوات المسلحة، استنادًا على مسئوليتها الوطنية والتاريخية التشاور مع بعض رموز القوى الوطنية والسياسية والشباب ودون استبعاد أو إقصاء لأحد ... حيث اتفق المجتمعون على خارطة مستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع مصري قوى ومتماسك لا يقصى أحدًا من أبنائه وتياراته وينهى حالة الصراع والانقسام ... وتشتمل هذه الخارطة على الآتي:

1. تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت.
2. يؤدي رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.
3. إجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شئون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيساً جديداً.
4. لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.
5. تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.

6. تشكيل لجنة تضم كافة الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتاً.
7. مناشدة المحكمة الدستورية العليا لسرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب والبدء في إجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية.
8. وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيدة وإعلاء المصلحة العليا للوطن.
9. اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكون شريكاً في القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة.
10. تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصداقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات.
11. تهيب القوات المسلحة بالشعب المصري العظيم بكافة أطيافه الالتزام بالتظاهر السلمي وتجنب العنف الذي يؤدي إلى مزيد من الاحتقان وإراقة دم الأبرياء ... وتحذر من أنها ستتصدى بالتعاون مع رجال وزارة الداخلية بكل قوة وحسم ضد أي خروج عن السلمية طبقاً للقانون وذلك من منطلق مسئوليتها الوطنية والتاريخية.
12. كما توجه القوات المسلحة التحية والتقدير لرجال القوات المسلحة ورجال الشرطة والقضاء الشرفاء المخلصين على دورهم الوطني العظيم وتضحياتهم المستمرة للحفاظ على سلامة وأمن مصر وشعبها العظيم.

حفظ الله مصر وشعبها الأبي العظيم ... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إن المشهد السياسي المصري وما يعكسه من مشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية، فضلاً عن معوقات التحول الديموقراطي وعدم تفعيل الدستور والتردي في حالة حقوق الإنسان.. يدل على أن ثورة 25 يناير 2011 لم تكتمل ولم يحقق المصريون ما كانوا يأملون منها ... عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية.

كما أن ثورة 30 يونيو 2013 لم تحقق بعد جميع ما كان المصريون يحلمون به من ديموقراطية وتنمية كما جاء في "رؤية السيسي لمستقبل مص" التي كانت قد أُطلقت أثناء حملة المشير عبد الفتاح السيسي في الانتخابات الرئاسية 2014 ثم اختفت تلك الرؤية كما اختفي الموقع الإلكتروني للحملة. وبرغم إطلاق ما

سمي "رؤية مصر 20 / 30 " إلا أن نتائجها غير واضحة، ولا يبدو أداء الدولة متفقاً معها -- حتى الآن .!!

## واجبات المصريين نحو مصر

تمَّكن المصريون من إسقاط مبارك في الخامس والعشرين من يناير 2011، ولكنهم لم يتمكنوا من إسقاط نظامه، فقد اعتقدوا أن هدف ثورتهم قد تحقق بتنحي مبارك، ولكنهم لم يتبينوا حقيقة من تربصوا بالثورة وركبوا موجتها وانحرفوا بها عن الطريق إلى دولة مدنية ديموقراطية يسودها العدل ويحكمها الدستور والقانون ويشيع التوازن بين سلطاتها كما تمناها المصريون.

وترتب على سرقة الثورة من أصحابها الحقيقيين أن مرت مصر بسنوات عصيبة عانى فيها الشعب من الانفلات الأمني والقتل والتدمير والإرهاب، وتوقفت مسيرة الاقتصاد والتنمية والتحول الديموقراطي، وتعطل مشروع إعادة بناء الوطن.

واستمرت معاناة المصريين على مدى المرحلة الانتقالية التي تولى خلالها المجلس الأعلى للقوات المسلحة "إدارة شئون البلاد"، ثم أثناء السنة التي تولى فيها محمد مرسي رئاسة الجمهورية في أول انتخابات رئاسية بعد الثورة، ثم كانت ثورة 30 يونيو ظن المصريون أنها تصحيح لمسار 25 يناير.

وبدأت مرحلة انتقالية تولى فيها رئيس المحكمة الدستورية العليا منصب رئيس الجمهورية المؤقت وتم تشكيل حكومة جديدة ولجنة الخمسين لإعداد دستور جديد بدلاً من دستور 2013 الذي تم تعطيله بموجب خارطة المستقبل التي أعلنها الفريق أول عبد الفتاح السيسي القائد العام للقوات المسلحة يوم الثالث من يوليو 2013، جرت انتخابات رئاسية في 2014 انُتخب فيها المشير عبد الفتاح السيسي رئيساً للجمهورية.

وطوال الفترة من 3 يوليو 2013 يوم عزل محمد مرسي وحتى الآن ونحن على مشارف انتخابات رئاسية بعد قرب انتهاء الفترة الرئاسية للرئيس عبد الفتاح السيسي، تعرض الوطن . وما يزال . لمشكلات وتحديات عصفت بأمن المواطنين واستقرار الوطن، من حرب إرهابية بشعة تشنها جماعة الإخوان الإرهابية وحلفائها من جماعات التكفير والمزودين بأموال وأسلحة وتقنيات للتدمير وإحداث الخراب في سيناء ومحافظات مصر كلها.

وكانت سبع سنوات صعبة عانى الوطن خلالها من أوضاع أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية متردية، وافتقدت مصر أملها في بناء دولة ديمقراطية تسودها العدالة والقانون وقيم المواطنة تحمي حقوق المواطنين في الحياة الآمنة والتمتع بعوائد التنمية الوطنية الشاملة. واستمرت مصر طوال السنوات السبع تواجه اختباراً مصيرياً وهو التعامل مع متغيرات وقوى خارجية تحاول فرض إرادتها لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقتنا وما عُرف أخيراً ب "صفقة القرن" وقرار الرئيس امريكي ترامب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس التي اعترفت بها أمريكا عاصمة أبدية لإسرائيل يوم 6 ديسمبر 2017.

وتبدو تحالفات وتوافقات بين دول وتنظيمات تابعة لها أهمها إسرائيل وتركيا وقطر وجماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي حتم على مصر بذل كل الجهد لحماية أمنها القومي والمحافظة على ترابها الوطني ومقومات حضارتها. في نفس الوقت تعثرت جهود تحقيق التنمية الوطنية وعلاج المشكلات الاقتصادية والمجتمعية والثقافية المتراكمة منذ سنوات ما قبل الخامس والعشرين من يناير 2011.

إن المصريين إذ يجددون ثقتهم في ثورتهم . يدركون اليوم عمق وخطورة المشكلات التي يعيشها الوطن ويكابدون آثارها ويتحملون أعباءها، وهم يتطلعون إلى التغيير والإصلاح في جميع جوانب ومجالات الحياة والحكم والمجتمع، ويتطلعون إلى نجاح الدولة في القضاء على الإرهاب ومصادر الخطر الداخلية والخارجية، ويأملون في تحقيق الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي والنهوض الاقتصادي والعلمي، فضلاً عن تأكيد الدولة المدنية والتحول الديموقراطي وتدعيم قيم المواطنة.

وفي ضوء تلك المعطيات يكون واجباً على المصريين . المواطنين والدولة الالتزام بما يلي:

### 1. العمل الجاد لتأسيس الدولة المدنية

إن مصر يجب أن تكون:

- دولة تؤمن بحياة أساسها الحرية والديمقراطية واحترام كرامة الإنسان وحقوقه،
- دولة يحكمها الدستور الديمقراطي الذي وافقت عليه غالبية المواطنين،

- دولة تؤمن بضرورة التغيير الديمقراطي من أجل إقامة وطن حر ومجتمع تسوده الحرية والقانون.
- دولة تؤمن بتدعيم قيم المواطنة وأن الدين لله والوطن للجميع، وتلتزم بحق المواطنين في تحسين جودة الحياة باستمرار، وضمان الحق في حياة حرة كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله.
- دولة تلتزم بتكافؤ الفرص للجميع وتضمن عدم التمييز سيادة القانون، ومن ثم فهي دولة تتطلق فيها الفرص والحريات للإبداع الإنساني في جميع المجالات،
- دولة تؤمن باستقلال القضاء وأن يحاكم المصريون أمام قضاتهم الطبيعيين والمساواة بين الحكام والمحكومين في الامتثال لحكمه.

## 2. التعامل الجاد مع التحديات التي تهدد الوطن والمواطنين

على أساس الإدراك الواقعي بحقائق وسمات المجتمع المصري المعاصر وخاصة ما طرأ عليه من سلبيات نتيجة الأحداث التي مارستها الجماعة الإرهابية لاستغلال ثورة 25 يناير 2011 في سعيها للاستيلاء على السلطة والسنوات الأخيرة بعد 30 يونيو 2013 وأهمها:

1. انتشار الإرهاب المادي والفكري واستغلال الدين في السياســة.
2. عدم اكتمال خارطة المستقبل التي تؤسس للدولة الجديدة بعد التخلص من الحكم الإخواني الفاشي،
3. عدم التفعيل الجاد والكامل للدستور وتعطل التطوير الدستوري والسياسي والانفتاح الديمقراطي وتبرير كل ذلك بالإرهاب الذي يتربص بالوطن والمواطنين.
4. عدم وضوح الهوية الاقتصادية للوطن وغياب استراتيجيات واضحة متفق عليها وطنياً وديمقراطياً لإدارة الاقتصاد الوطني.
5. تراجع وانحسار دور الدولة في إدارة المجتمع وضعف قدرات مؤسساتها في أداء مسئولياتها ووظائفها الأساسية في تخطيط وإدارة التنمية وتوفير الخدمات والرعاية وفرص العمل للمواطنين.
6. وضوح عودة نفوذ رأس المال واختلاط أدوار ومصالح رجال الأعمال مع المصلحة العامة.
7. انتشار الفقر والبطالة وتردي مستويات التعليم والخدمات العامة.

8. التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية ورؤى ثقافية متعارضة مع قيم المجتمع المصري وتقاليده وثوابته،
9. انتشار حالات غير مسبوقة من التحلل والضياع بين الشباب وتعاظم حالة عدم الانتماء للوطن وعزوف الكثيرين من أبناء الوطن عن متابعة شئونه أو الاهتمام بقضاياه.
10. التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة ومؤسسات الأعمال العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة وتوجهاتها.
11. افتقاد الإبداع والابتكار وانحسار الريادة الثقافية والعلمية والتوجه في معظم الحالات إلى أنماط من التبعية الفكرية والعلمية للعالم الغربي المتقدم، من دون مشاركات أو مساهمات لها وزن من الجامعات والمؤسسات العلمية والثقافية المصرية.
12. التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة كأسس لبحث المشكلات وتدبر البدائل واتخاذ القرارات.
13. شيوع ثقافة التخلف وانتشار الخرافات واستغلال الدين في الأغراض السياسية والتجارية.
14. وجود أحزاب وقوى ونخب سياسية وثقافية محدودة القدرة على الإسهام الإيجابي في حركة المجتمع وتطلعه إلى التغيير الديمقراطي.
15. إعلام قليل الكفاءة والمهنية واستشراء الفساد والهوى غير الوطني في المؤسسات الصحفية والإعلامية العامة والخاصة وما تسمى "المستقلة".
16. انتشار الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة وحصول مصر على مراتب متدنية في المؤشرات دولية تشير إلى سوء مناخ الاستثمار وضعف القدرة على جذب المستثمرين الجادين.

## 3. التعامل مع التحديات ومعوقات العمل الوطني بعد 30 يونيو

لقد تصاعدت تحديات ومعوقات بعد 30 يونيو 2013 وبدت على المشهد السياسي المصري انحرافات عن المسار الذي ارتضاه المصريون حين رحبوا بخارطة المستقبل وعزل مرسي يوم 3 يوليو 2013 كما يلي:

1. عدم التفعيل الجاد للدستور وعدم التزام الحكومة ومجلس النواب بما فرضه الدستور عليهما من التزامات، وتعدد محاولات تعديل الدستور بما

يتوافق مع رغبات البعض في مجلس النواب من إطالة فترة الرئاسة من أربع سنوات إلى ستة، وزيادة مرات تولي الرئاسة لأكثر من فترتين!

2. عدم التفعيل لما جاء بالتعديلات الدستورية التي وافق المصريون عليها في 2019 بشأن تعيين نائب أو أكثر لرئيس الجمهورية.
3. تحمُل القوات المسلحة وهيئة الشرطة العبء الأكبر في التصدي للإرهاب والعنف المستمرين منذ 3 يوليو 2013 وحتى الآن، مع غياب شبه كامل لدور الحكومة السياسي في مقاومة الفكر الإرهابي وعدم تصديها بقوة لتفنيد أكاذيب الجماعة الإرهابية، وعدم قيامها بتهيئة البيئة التشريعية والسياسية لمنع قيادات الجماعة من العودة إلى مواقعهم السياسية دون قصاص.
4. البطء الملحوظ في إجراءات التحقيق والإحالة إلى القضاء لمن تم ضبطهم في جرائم القتل والتحريض ضد الوطن والمواطنين، واستمرار الحاجة إلى " العدالة الناجزة"!
6. عدم إصدار قانون العدالة الانتقالية لتطبيق مواده بكل الحسم في شأن المتورطين في جرائم ضد الوطن والمواطنين، وتعويض المتضررين من تلك الجرائم من حصيلة الغرامات المفروضة على كل من يثبت عليهم الإضرار بصالح الوطن والمواطنين.
7. عدم حسم قضية الإصلاح المؤسسي وتطهير الجهاز الإداري للدولة والمحليات من آثار عملية التمكين والأخونة التي مارستها جماعة الإخوان، بما يقتضي مراجعة وإلغاء كافة القرارات التي صدرت في عهد رئاسة محمد مرسي بتعيين أعضاء الجماعة في مختلف أجهزة الدولة والوحدات المحلية.
8. تلكؤ الحكومة في اتخاذ قرارات لتنفيذ برامج أساسية في مجال تحقيق العدالة الاجتماعية!!!
9. تعاظم وطأة الأوضاع الاقتصادية المتراجعة، والتي أدت إلى توقف الاستثمارات، وانحسار فرص العمل، وزيادة معدلات البطالة، مع ارتفاع معدلات التضخم وغياب الرقابة على الأسواق.
13. استمرار العنف "الإرهاب" وتزايد وتصاعد العمليات الإرهابية مع تحولها نوعياً إلى إرهاب يعتمد تقنيات متطورة ويتعامل بأسلحة مدمرة!!!

10. عدم الالتفات الكافي لمشروعات انتاج الطاقة الشمسية بالرغم من أن مصر من أكثر الدول الواعدة في ذلك المجال، والتوجه إلى إقرار مشروع الضبعة لإنتاج الطاقة النووية رغم مشكلاتها في مختلف دول العالم وتكلفة المشروع الذي يتم تمويله بقرض روسي يبلغ خمسة وعشرين مليار دولار فضلاً عن تكاليف التشغيل والصيانة والتحديث.
11. رغم أن الدستور قد نص على صلاحيات محددة لرئيس الجمهورية، كما نص على دور واضح للحكومة بما يجعلها شريك في مسئوليات الحكم مع رئيس الجمهورية بحيث يكون نظام الحكم وسطاً بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني، إلا أن الممارسة الفعلية منذ انتخاب الرئيس السيسي جعلت النظام أقرب كثيراً للنظام الرئاسي وبعدت به في طبيعة النظام البرلماني، إن الحكومة برئاسة رئيس مجلس الوزراء ما تزال في الواقع المصري أقرب إلى كونها "أداة معاونة لرئيس الجمهورية" تتلقى "التوجيهات" وتحاول التنفيذ، ولم تصبح الحكومة في أي وقت "شريك" للرئيس كما أرادها الدستور.
14. وكذلك الحال فيما يتعلق بمجلس النواب الذي حدد له الدستور في مادته رقم 101 مهام رئيسة هي: سلطة التشريع، وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، ولكن يؤكد الواقع المصري أن مجلس النواب منذ تشكيله وانعقاده الأول في يناير 2015 لم يمارس تلك السلطات على النحو الذي كان متوقعا من أول مجلس تشريعي "حقيقي" بعد 2011!
15. تعاظم الديون الخارجية إلى ما يقرب من 100 مليار دولار واستمراء حكومة رئيس الجمهورية سياسة الاقتراض متجاهلة ما قضى به الدستور في المادة 127 على أنه "لا يجوز للسلطة التنفيذية الاقتراض، أو الحصول على تمويل، أو الارتباط بمشروع غير مدرج في الموازنة العامة المعتمدة يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة العامة للدولة لمدة مقبلة، إلا بعد موافقة مجلس النواب".
16. تصاعد الانتقادات الدولية ومن منظمات حقوقية دولية ومحلية لحالة حقوق الإنسان في مصر، وتكرار صدور تقارير بعضها من المفوضية العامة

لحقوق الإنسان بهيئة الأمم المتحدة تبرز انتشار التعذيب في السجون وأقسام الشرطة المصرية.

17. إغلاق الكثير من المواقع الإخبارية المصرية والأجنبية على شبكة الإنترنت والتي تعارض توجهات الدولة، وبخاصة الكثير من المواقع التي تديرها منظمات حقوقية مصرية ودولية.
18. تجاهل الدولة للانتخابات المحلية والتي تم حلها في 2011 بناء على حكم القضاء الإداري، وكذا تجاهل تفعيل المرسوم بقانون 116 لسنة 2011 بتشكيل مجالس محلية مؤقتة لحين إصدار قانون جديد للانتخابات المحلية وإجراء الانتخابات التي وعدت بها الحكومة منذ سنوات ولم تف بالوعد!
19. تزايد خطورة مشكلة العجز المائي وفشل الدولة في إدارة المفاوضات مع أثيوبيا في موضوع "سد النهضة".!
20. استفحال مظاهر الفساد المالي والإداري في الجهاز الإداري للدولة، وتخلف النظم الإدارية والمالية بذلك الجهاز، افتقاد القيادات الإدارية الفاعلة والقادرة على التطوير والتحديث والارتفاع بقدرات وإنتاجية أجهزة الدولة. فضلاً عن عدم الاستفادة بالتقنيات المتجددة والمتاحة لكثير من أجهزة الدولة وتقادمها دون أن تحقق المستهدف منها في تطوير وتسريع وضبط الأداء في مؤسسات الدولة وتحقيق أهداف التنمية الوطنية الشاملة.
21. التعلل بمشكلة الزيادة السكانية واعتبارها السبب الرئيس في التهام عوائد التنمية، على حين أن المشكلة ليست في الزيادة العددية للسكان، بل هي في تدهور خصائصهم التعليمية والصحية والفكرية والثقافية، وقصور أنشطة تدريب وتطوير الطاقات البشرية، والفشل في إحداث التنمية الشاملة والمستدامة، كل ذلك فضلاً عن الفشل الرسمي في خلق الوظائف وتطوير نظم وآليات التوظيف. ويزيد من خطورة مظاهر "المشكلة السكانية" توزيع السكان غير المتناسب مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فترى السكان مزدحمين في مناطق فقيرة في الموارد وغير متواجدين في مناطق التنمية الغنية بالموارد.
22. قصور وتخلف أنظمة التعليم والصحة والتعامل مع المشكلات البيئية، وتقليدية الحلول للتخلص من القمامة وتطوير العشوائيات، ومشكلات المرور والمباني المخالفة لشروط البناء، والاعتداء على الأرض الزراعية،

والعدوان على النيل، وتلويثه بالقاذورات ،ومخلفات المصانع ،وغيرها. كل ذلك يضيف إلى مشكلات انخفاض كفاءة العنصر البشري ويفاقم من مشكلات الفقر والجهل والمرض بين المصريين.

## 4. مقومات إعادة بناء الوطن . . .

1. تكوين صورة واضحة ورؤية متكاملة للوطن كما يتمناها المصريون. صورة تعرض الواقع بكل مشكلاته وتحدياته، ورؤية نافذة لتغيير الواقع الأليم المحبط وعرض إطار موضوعي قابل للتحقيق لصورة مصر كما يجب . ويمكن . أن تكون عمرانياً واقتصادياً وسياسياً، ومجتمعياً، وعلمياً، وتقنياً.
2. تشكيل فريق استراتيجي برئاسة نائب لرئيس الجمهورية يساعده مستشارون ومساعدون يتميزون بالكفاءة والقدرة التخصصية والتوافق الإيجابي مع المبادئ الرئيسة والتوجهات الاستراتيجية لإعادة بناء الوطن.
3. تشكيل حكومة قادرة على مواجهة التحديات واتخاذ القرارات يرأسها رئيس للوزراء يتم اختياره بقرار من رئيس الجمهورية وفق ما نص عليه الدستور وبعد استطلاع آراء الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني بشأن المرشحين الأكفاء لتولي منصب رئيس مجلس الوزراء والوزراء.
4. تفعيل الدستور وتحويل مواده إلى تشريعات واجبة التنفيذ والتي حددت التزامات الدولة والحقوق التي تضمنها والقضايا التي يجب على الدولة السعي إلى تفعيلها.
5. تصميم وتنفيذ خطة عمل عاجلة [سنة] تركز على الأولويات الملحة دون التغوِل على فرص الحل العلمي للمشكلات الأكثر تأثيراً؛ وتأتي في المقدمة معالجة مشكلات الفقر، البطالة، المرض، العشوائيات في كل صورها ومظاهرها، والانفلات السلوكي والمجتمعي في كل صوره وأبعاده، وتردي مستويات التعليم والصحة والخدمات العامة، وضرورة النهوض اقتصاديا واجتماعيا بالمناطق المهمشة والمحرومة من الخدمات والأنشطة الاقتصادية في الصعيد والمناطق النائية والقرى والشرائح المجتمعية الأكثر فقرا.
6. تنفيذ إجراءات عاجلة وثورية لإعادة تأسيس الجهاز الإداري للدولة.
7. تنفيذ خطة شاملة للقضاء على الفساد المالي والإداري في أجهزة الدولة وما يترتب عليه من صور متعددة للفساد الاقتصادي والمجتمعي.

8. حصر جميع المراكز البحثية سواء ضمن الجهاز الإداري للدولة أو بالجامعات والهيئات والمؤسسات العامة أو التابعة لمنظمات المجتمع المدني أو القطاع الخاص، ورصد كافة ما تم انتاجه من بحوث ودراسات تتعلق بالتنمية الشاملة وحل المشكلات الوطنية في جميع المجالات لمراجعتها وتقرير إمكانية الاستفادة منها. وفي هذا المجال يجب الاهتمام بما يلي:

8.1. حصر بحوث ودراسات العلماء والباحثين الفائزين بجوائز الدولة في العلوم والآداب.

8.2. مراجعة وتحديث كل الدراسات والبرامج والخطط التي سبق تصميمها ولن يتم تنفيذها ـ أو نعثر التنفيذ ـ.

8.3. مراجعة جميع الدراسات والاتفاقات التي تمت بالتعاون مع جهات أجنبية ضمن مشروعات المعونة الفنية الأجنبية أو العربية، ومدي تنفيذ نتائجها.

8.4. مراجعة جميع دراسات وتقارير المجالس القومية المتخصصة السابقة وما أنتجته وزارة التخطيط والهيئة العامة للتخطيط العمراني من استراتيجيات. كل ذلك بغرض البناء علي الصالح والمقبول من كافة تلك الجهود والاستفادة من نتاج العقول والاستثمار في الوقت والمال والبناء عليها في إطار الاستراتيجية المتكاملة لإعادة بناء الوطن.

8.5. تصميم استراتيجية إعادة بناء الوطن بالمشاركة بين الحكومة والبرلمان ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات، وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها، والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية، والأسر والتجمعات العائلية والمواطنين جميعاً.

9. اعتماد الشفافية الكاملة والمصارحة التامة مع المواطنين أصحاب الوطن في كل ما يتعلق بأموره والتحديات التي تواجه مسيرته، وتنظيم حوارات مجتمعية جادة في كل ما يهم الوطن من خطط وبرامج للتنمية وتشريعات

مقترحة وسياسات تزمع الدولة تطبيقها، واحترام وتفعيل مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية وعدم مفاجأة الشعب بقرارات فوقية تمس حياتهم ودخولهم سلبا.

## 5. أسس إعادة بناء الوطن

تحقق عملية إعادة بناء الوطن أهدافها بالعمل على المحاور التالية:

1. إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويحترم قيم الحرية والمساواة والمواطنة والعدالة الاجتماعية والتعددية السياسية وسيادة القانون وإعلاء سلطة القضاء واستقلال الجامعات ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية لكل المواطنين الشرفاء، الذين يحافظون على ثوابت الوطن ومقدساته ويحترمون دستوره وقوانين.
2. إطلاق مشروع مصري للتنمية الوطنية الشاملة وتحقيق انطلاقة إنتاجية في الصناعة والزراعة والخدمات، يتحقق من خلاله للمصريين ما هم جديرون به من مستوى كريم للحياة.
3. إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعهم.
4. عدم انفراد رئيس الجمهورية أو السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية باتخاذ قرارات تمس الجماهير المصرية وتؤثر على مسيرة الوطن ومستقبله رغماً عن إرادة المصريين أصحاب الشأن.
5. تحديد معايير وأساليب اختيار القادة والمسئولين على كافة المستويات، كذلك يتم اتباع التقنيات الإدارية الصحيحة في تقييم الأداء والحكم على الكفاءة في جميع مواقع العمل بالدولة وعلى جميع المستويات بلا مجاملة، وإتاحة نتائج التقييم للمواطنين كافة.

6. تحقيق العدالة في توزيع الدخل وعوائد التقدم والتنمية كي تعم المواطنين جميعاً،
7. تجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة على النصيب الأكبر من الدخل الوطني والثروة في مصر،
8. تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته،
9. تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها، ومشاركاتها الاقتصادية ،والسياسية، والاجتماعية.
10. تغيير الهياكل والنظم والآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعات المنظمة لكل مجالات الحياة،
11. إعادة هيكلة مؤسسات الإدارة العامة وأجهزة الحكم المركزية والمحلية، وتحديث الهياكل والمؤسسات والنظم والتقنيات في مجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية في الزراعة، الصناعة، السياحة، الخدمات المالية، خدمات النقل، التجارة ونظم التداول، وغيرها من أنشطة الإنتاج السلعي والخدمات، وتحديث نظم وعلاقات العمل، وتأكيد الحقوق المتوازنة لأصحاب العمل والعاملين والمجتمع بأسره.

## 6. برنامج التحول الديمقراطي

إن التحول الديمقراطي هو التزام وطني، وضرورة بقاء، وحتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لمجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب، وتحد حضاري يجب قبوله لتأكيد صلابة وفعالية وتفوق القيم الوطنية القائمة على العقيدة الإسلامية والتراث الحضاري لمصر لشعبها من مسلمين ومسيحيين.

وعلى الله قصد السبيل

## لقراءة وتحميل كتابي "رسائل لأهل بلدي"

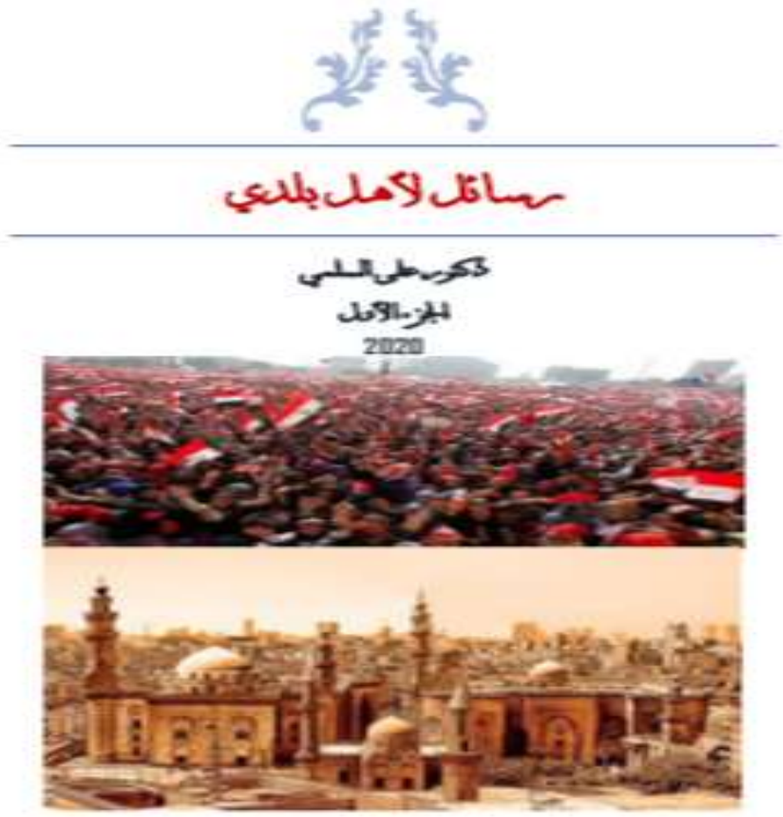


اضغط الروابط التالية:

الجزء الأول:

رسائل لأهل بلدي الجزء الأول – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

الجزء الثاني:

رسائل لأهل بلدي الجزء الثاني – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

الجزء الثالث:

رسائل لأهل بلدي الجزء الثالث – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

الجزء الرابع:

رسائل لأهل بلدي الجزء الرابع – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

# الفصل التاسع

## مقالات ذات علاقة بمصر والثورتين!

## 1. أليس منكم رجل رشيد؟[57]

تموج الساحة السياسية في مصر هذه الأيام بآراء وأفكار ومواقف تصب جميعها في اتجاه ضرورة التغيير الديمقراطي والتحول نحو نظام الجمهورية البرلمانية من أجل تقليص السلطات غير المحدودة لرئيس الجمهورية في النظام الحالي وإعادة التوازن بين السلطات، وما يؤدي إليه ذلك من تأكيد احترام حقوق المصريين في المشاركة الإيجابية في تقرير شئون حياتهم وفتح أبواب الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي بما يحقق مصالح الناس ويحمي حقوقهم ويقيم العدل ويؤكد سيادة القانون.

وقد كان حزب الوفد في طليعة المطالبين بتعديلات دستورية تفتح المجال بلا قيود أمام جميع المصريين للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وإلغاء القيود التي تفرضها المادة 76 من الدستور والتي تجعل الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية حكراً على من يرشحه الحزب الوطني الديمقراطي.

كما طالب حزب الوفد بتحديد مدة رئاسة الجمهورية في مدتين اثنتين فقط.

وتوّج الوفد مطالبه بطرح التحول نحو الجمهورية البرلمانية. وقد أوضح الوفد في بيانه إلى الأمة يوم 24 أكتوبر 2009 أنه لم يعد مقبولاً وضع مصير الأمة في يد شخص واحد، وأن من يأتي بعد الرئيس مبارك لن يتمتع بنفس سلطاته.

كما أكد ضرورة التحول إلى نظام برلماني يكفل إعادة توزيع السلطة وتوسيع

[57] نشرت هذه المقالة في صحيفة الوفد يوم 25 ديسمبر 2009.

قاعدتها بحيث يكون الرئيس في موقع الضامن لسلامة الوطن وأن يكون مجلس الوزراء هو المسئول عن وضع السياسات وتنفيذها.

وقد شهدت الساحة السياسية في مصر ومنذ أعلن الوفد بيانه المشار إليه حركة غير مسبوقة حين بدأت شخصيات مصرية رفيعة المستوى تلقي بثقلها وراء قضية إعادة بناء نظام الحكم على أسس ديمقراطية تضمن مستقبلاً أفضل للوطن وتخرجه من عثراته الحالية التي نشأت وتفاقمت نتيجة سياسات الحزب الحاكم على مدى ثلاثين عاماً تدهورت خلالها أحوال البلاد والعباد في كافة مجالات الحياة.

فقد طرح الدكتور محمد البرادعي نفسه كمرشح محتمل في انتخابات رئيس الجمهورية القادمة عام 2011 وحدد لذلك شروطاً تبلورت في إنشاء لجنة قومية مستقلة ومحايدة تنظم العملية الانتخابية، والإشراف القضائي الكامل علي الانتخابات، ووجود مراقبين دوليين من الأمم المتحدة، وفتح باب الترشيح أمام جميع المصريين وتنقية الجداول الانتخابية. وأفاض دكتور البرادعي في لقاءات تليفزيونية مع قناة CNN وفي حوارات صحفية في توضيح رؤيته عن تردي الأوضاع العامة في مصر وضرورة العمل على الانتقال إلى دستور جديد يحد من سلطات رئيس الجمهورية التي وصفها بأنها " طاغية على كل السلطات" منديداً باستلاب حق المستقلين في دخول الانتخابات الرئاسية. وركز البرادعي على ضرورة ألا تزيد مدة الرئيس عن فترتين، وأشار إلى غياب القيم وتشرذم المجتمع مؤكداً بشكل قاطع أن " الشعب المصري يستحق أفضل مما يعيشه".

وفي رأي أن كل ما ينادي به دكتور البرادعي يتفق تماماً مع نداء حزب الوفد إلى التحول نحو جمهورية برلمانية وما يدعو إليه من تعديلات دستورية عاجلة تمهيداً لتنقية الانتخابات الرئاسية القادمة من شوائب المادة 76 على سبيل التحديد.

وشارك الطبيب والعالم الكبير دكتور محمد غنيم في رفع نداء التغيير منتقداً بشدة ما آلت إليه أحوال الوطن، وقدم رؤيته والتي أطلق عليها " مصر 2025 ..رؤية لمستقبل ووطن أفضل". ولم تختلف رؤية دكتور محمد غنيم عما دعا إليه حزب الوفد، فقد تبلورت في ست نقاط محورية هي؛

ا. حتمية التغيير الدستوري،

2. قيام دولة مدنية تضمن حقوق المواطنة والحريات،
3. التعددية وتداول السلطة،
4. سيادة أحكام القانون والمساواة الكاملة أمامه دون تمييز،
5. إقامة دولة العدالة الاجتماعية التي تعمل علي تحجيم التفاوت الطبقي وتضمن حقوق المواطنين في مجالات التعليم والصحة والتأمين ضد البطالة وتوفير المعاش الإنساني عند السن القانونية، وأن يكون التعليم له الأولوية الأولي كمشروع قومي، تغيير الخطاب السياسي الاسترضائي (الشعبوي) والخطاب الديني المغلق،
6. ثم حتمية التوسع الأفقي في الزراعة وطرح الحلول العلمية لمجابهة مشكلة الفقر المائي المتوقع.

ويطرح دكتور غنيم آراءه مشدداً على أهمية تخليص الدستور الحالي من سلبياته ويؤكد على أهمية أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية انتخابًا حرًا ومباشرًا ومن قبل الشعب مع ضرورة وجود نائب لرئيس الجمهورية ينتخب مع رئيس الجمهورية في بطاقة واحدة... علي أن يتخلى الرئيس المنتخب عن صفته الحزبية فور توليه السلطة، والنص علي إمكان محاسبة رئيس الجمهورية ونائبه أمام مجلس الشعب.

ثم كان حوار أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى منذ أيام مؤكداً وقوفه في ذات الصف مع كل المنادين بأن تغييراً جذرياً في أوضاع الوطن أصبح أمراً محتماً. فالرجل أعلنها صريحة أن الطريق إلى الرئاسة مغلق "فالمادة 76 مقيدة للغاية أمام من يريد الترشح" و" المادة 77 ضد سنة الحياة فمن المعقول جداً أن يكون هناك إطار زمني لمنصب رئيس الدولة". ويؤكد عمرو موسى أنه مع الإشراف القضائي على الانتخابات في أوسع صورة ممكنة، وهو لا يرى عيباً أو نقيصة في الرقابة الدولية. ويوضح عمرو موسى أن "المجتمع المصري في حالة اضطراب كبير" فالتعليم في مصر لم ينصلح حاله، والبحث العلمي تراجع نشاطه وإسهامه في رفاهة المجتمع، والرعاية الصحية تحتاج إلى إعادة نظر. ويتحسر عمرو موسى على حال القرية المصرية التي كانت يوماً ما مكاناً جميلاً ثم أصبحت الآن مكدسة بلا تخطيط " وما تعرفش فين بدايتها وفين نهايتها". ويحدد عمرو موسى السبب الرئيس لتردي الأحوال العامة في أن

الحكومة لا تخضع للمساءلة البرلمانية الكاملة، وأن هذا الحال لن ينصلح إلا بالمشاركة وتلك لن تتحقق إلا بالديمقراطية!

وقد سبق إلى تحليل الحالة المصرية المتردية كثير من المفكرين والسياسيين والإعلاميين والمثقفين المهمومين بحاضر مصر ومستقبلها وكان منهم الكاتب محمد حسنين هيكل، والمستشار طارق البشري والدكتور يحي الجمل ونخبة من أبناء مصر بلغ عددهم ما يقرب من المائة أبدعوا "وثيقة مستقبل مصر" وشرحوا فيها رؤية واضحة للتطوير الديمقراطي. واتفق الجميع على أمرين محوريين وإن كانت هناك بلا شك اختلافات في الرؤى، فقد اتفقوا على أن الحالة المصرية الراهنة لا يمكن لها أن تستمر، وأن سبب تردي الوضع العام في مصر هو غياب الديمقراطية وتركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية من دون أن يوجد نص دستوري يجعله خاضعاً للمساءلة. وإن تباينت أفكار الإصلاح والتطوير، إلا أن هناك ما يشبه الإجماع على ضرورة إحداث تغيير جذري في نظام الحكم بالتحول إلى شكل من أشكال الجمهورية البرلمانية التي يكون رئيس الجمهورية فيها حكماً بين السلطات بينما تكون السلطة التنفيذية مسئولية مجلس الوزراء ورئيسه المنتخب والخاضع للمساءلة البرلمانية.

ورغم ارتفاع النداء بالتغيير الدستوري والإصلاح السياسي، إلا أن الحزب الحاكم وأركان الحكم يتبعون استراتيجية واضحة تقوم على التجاهل والتغافل عن تلك الأصوات المعارضة، ويلتزمون الصمت في مواجهة كل ما يطرح على الساحة من رؤى وتوجهات للإصلاح، ويمعنون في السير قدماً لتكريس سيطرتهم على الحكم من دون أي بادرة توحي بإمكان قبولهم بشكل من أشكال تداول السلطة. فالاستعدادات للانتخابات التشريعية تجري على قدم وساق في ظل غياب الإشراف القضائي واهتراء الجداول الانتخابية وكل القيود الأمنية التي تمارس إلى الحد الذي يصل إلى إغلاق لجان الانتخاب ومنع الناخبين من الوصول إليها لأداء واجبهم في التصويت. وبالنسبة للمطالب بتعديل المادتين 76 و77 من الدستور فهي مرفوضة تماماً بحجة أن الدستور قد أدخلت عليه تعديلات عام 2007 ولا يجوز إجراء تعديلات كل فترة وأخرى. ورغم وجاهة أفكار ورؤى شخصيات مصرية معتبرة لها تاريخها وقدرها، إلا أنها لا تلقى من جانب النظام الحاكم وحزبه إلا الصمت. وحين شذ النظام عن تلك القاعدة وتعامل مع إعلان دكتور البرادعي شروطه لإمكان ترشيح نفسه

لمنصب الرئيس، فقد انطلقت أقلام كتبة النظام تهاجم الرجل هجوماً غير أخلاقي ونسبت إليه كل عورة وحكموا بعدم صلاحيته ليكون رئيساً من دون أن يدركوا أنهم بذلك قد فتحوا الباب أمام الكثيرين من أبناء الوطن ليقارنوا بين مؤهلات البرادعي وبين مؤهلات رؤساء مصر في العصر الجمهوري وقت توليهم المنصب الرئاسي!

يا أهل الحكم وأركان الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً لقد رُفع نداء التغيير من أجل مستقبل الوطن أفلا تسمعون؟ يا أهل الحكم ألم تستمعوا إلى قول الحق سبحانه وتعالى "..أليس منك رجل رشيد" ؟

## 2. ولن . . .يبقى الحال على ما هو عليه![58]

اتخذ الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً موقف الهجوم في الأيام الأخيرة بعد أن أصبح حديث الشارع المصري هو المناداة بالتغيير، وبعد أن بدأت جماعات تتكون لمناصرة ترشيح البرادعي رئيساً للجمهورية. كما أضاف الحديث الذي أدلى به الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى مزيداً من القلق لأهل الحكم حيث أشار فيه إلى أنه فور أن يترك الجامعة سيعود ممارساً بالكامل لدوره كمواطن مصري مؤكداً ذلك بقوله " أنا سياسي مصري في الأساس، سأحاول على الدوام كما قلت الآن أن أكون مصرياً نافعاً ومفيداً لمجتمعه".

ومما يثير القلق لدى أركان الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً قول عمرو موسى حين سأل هل ترشح نفسك رئيساً للجمهورية إذا انفتح الطريق وأزيلت العوائق التي تضعها المادة 76 من الدستور، فقال" يكون لكل حادث حديث، ولكني أقول لك إن الكثيرين جاهزون لخدمة مصر كمواطنين مصريين في ذلك المنصب أو غيره".

كذلك انضم الوزير السابق منصور حسن إلى قائمة من يفكرون في الترشيح للمنصب حيث صرح لجريدة الوفد بقوله " سأفكر في ترشيح نفسي لانتخابات الرئاسة لو فتح الباب المغلق".

ولنا أن نتوقع أن يعلن آخرون عن استعدادهم لخوض انتخابات الرئاسة حال تعدل الوضع وأزيحت الموانع التي تقيمها المواد 76 و77 و88 من الدستور

---

[58] نشرت هذه المقالة يوم أول يناير 2010 بصحيفة الوفد بعنوان "هل يبقى الحال على ما هو عليه؟ وقت أن مبارك رئيساً لجمهورية مصر العربية!!!!

وينفتح الطريق لانتخابات الرئاسة أمام كل المصريين الشرفاء وأفذاذ مصر وشخصياتها الوطنية ذات التاريخ والثقل السياسي والعلمي والقبول الشعبي وتتوفر في كل منهم شروط أن يكون من أبوين مصريين يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية ولا يقل عمره عن أربعين عاماً حسب ما تقضي به المادة 75 من الدستور.

تلك التطورات لا شك أثارت القلق لدى دوائر الحزب الحاكم فسارعوا لإغلاق كل الأبواب وسد جميع المنافذ التي يمكن أن يتسلل منها أمل في التغيير. وبعد أن كانت نغمة الحديث السابقة أنه من السابق لأوانه الحديث عن مرشح الحزب الوطني لرئاسة الجمهورية في 2011، أصبحت النغمة الجديدة كما صرح صفوت الشريف أمين عام الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً " إن حسني مبارك هو رئيس الحزب الوطني الديمقراطي الآن وهو مرشح الحزب للرئاسة في أي انتخابات مقبلة، وأن مبارك هو صاحب القرار الوحيد في هذا الشأن". ومن جانب آخر، أكد جمال مبارك أنه لن تجرى أي تعديلات دستورية وأن الحزب الحاكم " ليس على أجندته طرح تعديلات دستورية قبل الانتخابات المقبلة" دون أن يحدد أي انتخابات يقصد هل التشريعية في 2010 أو الرئاسية في 2011.

وتتوالى موجات الهجوم من الحزب الحاكم ووزراءه، فالدكتور حاتم الجبلي وزير الصحة - وبعد أن فرغ من معركة أنفلونزا الخنازير في استراحة مؤقتة - وفي حوار له مع برنامج "واحد من الناس" أصدر حكماً قاطعاً بأن الدكتور البرادعي لا يصلح أن يكون رئيساً لمصر.. لأنه لا يعلم شيئاً عما تعانيه مصر من مشكلات، واستطرد يقول أنه ليس معنى حصوله على جائزة نوبل أنه مؤهل لشغل هذا المنصب! كما قال أنه لا يعرف عمرو موسى عن قرب وبالتالي لا يستطيع الحكم على مدى أهليته لمنصب الرئاسة من عدمه!

وقبل أن ننتقل إلى الهدف الحقيقي من تصريحات وزير الصحة نريد الإشارة إلى اعترافه الواضح الصريح أن مصر تعاني من مشكلات ، وبالقطع فإن سبب تلك المشكلات هي سياسات وممارسات الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً والذي لم ينجح على مدى تلك السنوات الطوال سوى في خلق المزيد من الكوارث والمصائب للمصريين والهبوط بمستويات معيشتهم وتردي أحوالهم في جميع مجالات الحياة، وهو نفسه قد اعترف في أكثر من حديث صحفي ولقاء تليفزيوني بأن المستشفيات الحكومية منهارة. وأود أن أذكره بحديثه إلى

صحيفة المصري اليوم في 18 سبتمبر 2007 حين قال متحدثاً عن تلك المستشفيات "لا أريد أن أخفي حزني، فحالتها سيئة، سيئة تحتاج إلي إعادة ترتيب داخل البيت.." ويقول " إننا والحمد لله أعدنا الروح في عدد كبير من هذه المستشفيات وقمنا بإعادة تأهيل التمريض فيها، ثم أعدنا دراسة أوضاع الأطباء حتى نضمن تواجدهم وانتظامهم في العمل، وضعنا أيدينا علي ظاهرة تزويغ الأطباء، ولماذا لا ينتظمون..". ومعنى إعادة الروح أنها كانت ميتة، فهل هناك تعبير أكثر بلاغة في تصوير حال مصر بعد ثلاثين عاماً من حكم الحزب الأوحد؟ كما اعترف الوزير الجبلي بتدني رواتب الأطباء وسوء حالة التمريض، وكلها مشكلات تنصب على رؤوس المواطنين في شكل خدمات صحية مترديه.
ثم نأتي إلى أهم ما قاله دكتور الجبلي" أن رجل الشارع البسيط لا يثق سوى في مبارك رئيساً للجمهورية.. لشعور المواطن بأنه صمام أمان له.. فمهما حدث للمواطن من مشكلات يعلم أن الرئيس مبارك سيقبل على حلها" ، وأضاف وزير الصحة لا فض فوه بقوله أنه "في حالة امتناع الرئيس مبارك عن خوض الانتخابات الرئاسية سينتخب جمال مبارك إذا كان من ضمن مرشحي الرئاسة لأنه أكثر الشخصيات السياسية إلماماً بمشكلات المصريين"! وليس لي من تعليق فتلك قناعة شخصية لوزير في حكومة الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً!
ثم تأتي القذيفة الأساس في الغارات الهجومية للحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً حين قدمت الجمعية العمومية والمؤتمر السنوي للاتحاد العام لنقابات عمال مصر توصيتها بدعوة الرئيس مبارك إلى خوض الانتخابات الرئاسية المقبلة، وقرارها إرسال برقية تأييد ومبايعة إلى الرئيس متضمنة الإشادة بمجمل سياساته وقراراته في مختلف الشئون الداخلية والخارجية. ويشارك في الحملة الهجومية لمبايعة الرئيس مبارك لفترة رئاسة سادسة كل من وزيرة القوى العاملة ورئيس اتحاد العمال!
ثم يعلنها الدكتور علي الدين هلال صريحة أن من حق جمال مبارك رفض تعديل الدستور من دون أن يوضح لنا من أعطاه هذا الحق! ويدعو علي الدين هلال المطالبين بتعديل الدستور أن يحصلوا على موافقة ثلث أعضاء مجلس الشعب لإجراء التعديلات التي يريدونها متناسياً حقيقة تشكيل مجلس الشعب الذي يسيطر عليه حزبه الحاكم منذ ثلاثين سنة بكل أشكال التزوير

والتلاعب في الانتخابات والتي شهدت عليها مئات أحكام محكمة النقض بإبطال نتائج الانتخابات في كثير من الدوائر التي فاز بها مرشحو الحزب الوطني قسراً ولم ينفذ المجلس تلك الأحكام باعتباره " سيد قراره".

ويشارك دكتور أحمد فتحي سرور في تأكيد الحملة الهجومية لوأد أي محاولات من جانب المعارضة والمستقلين ومن يفكر في الاجتراء بترشيح نفسه لمنصب الرئاسة، فالمادة 76 من الدستور في رأيه أفضل كثيراً عما كانت عليه وقت الاستفتاء على مرشح وحيد، ويقول أنه يوجد مثيل لها في دساتير دول متقدمة، وكذلك المادة 77 لا بأس بها وحتى فرنسا لا تحدد عدد مرات تولي الرئاسة ومع ذلك يمكن أن تعدّل إذا سمحت الظروف السياسية وتوفرت الكوادر، من دون أن يوضح كيف ومتى تسمح الظروف السياسية، وكذلك هو يتغاضى عن وجود كوادر أعلنت صراحة رغبتها في الترشح حال إزالة العقبات التي تتضمنها تلك المادة. ويرى دكتور سرور أن أحزاب المعارضة ضعيفة وهي بضاعة سيئة دون أن يعترف بأن أغلب تلك الأحزاب – باستثناء حزب الوفد ذو التاريخ المجيد في الحركة الوطنية المصرية منذ ثورة 1919 - هي نتاج قانون الأحزاب الذي فرضه النظام الحاكم وأنها جميعها مرت بموافقة الحكم ووزراؤه أعضاء تلك اللجنة، وتلك الأحزاب أيضاً مقيدة بكل ما تفرضه الأجهزة الأمنية من قيود وشروط مانعة لحركتها. ثم يوجه دكتور سرور دعوة للدكتور البرادعي أن ينضم إلى الحزب الحاكم وأن يعمل معهم في لجنة العلاقات الخارجية عله يجد نفسه في يوم من الأيام وقد قفز بسرعة إلى أوائل الصفوف ويصل لهدفه في مرحلة أخرى!

وأسأل الدكتور سرور ولماذا لا توجه دعوتك إلى الحزب الحاكم كي يتنازل عن نزعته الاحتكارية واستئثاره بالسلطة منذ ثلاثين عاماً وأن يقبل بقواعد اللعبة الديمقراطية القائمة على التنافس والاحتكام إلى صناديق الانتخاب الشفافة ويرضخ لمطالب القوى الوطنية بإلغاء الشروط المانعة في المادة 76، وساعتها لن يكون البرادعي ولا غيره مضطرين للانضمام إلى الحزب الحاكم حتى ينالوا البركات ويستطيعوا الترشح لانتخابات الرئاسة معتمدينً فعلاً على قدراتهم وكفاءتهم ومدى قبول المصريين لهم ؟

وتطرح تصريحات أركان الحزب الحاكم بصورة واضحة استراتيجيته الجديدة في التعاطي مع موضوع الانتخابات الرئاسية وهي الضرب بعرض الحائط

المادة 75 من الدستور والاستبعاد الكامل لأي إنسان في بر مصر لا يرشحه الحزب. وهم يصادرون على آراء المصريين واختياراتهم بإعلاناتهم المسبقة عما يسمونه " المبايعة" للرئيس وهو الأسلوب الذي كان من المفترض نبذه إن كانوا حقيقة يؤمنون بأن اختيار الرئيس أصبح الآن من خلال الانتخابات المباشرة من بين مرشحين متعددين وليس كما كان بالاستفتاء على شخص وحيد. إنهم يغلفون تلك الهجمات على المعارضين والمستقلين بقولهم أنهم حزب الأغلبية، وهذا يطرح السؤال البديهي كيف يكون ذلك الحزب مالكاً للأغلبية وعدد أعضائه لا يتجاوزون - كما يقولون - ثلاثة ملايين عضوا بينما سبعة وسبعون مليون مصري ومصرية هم خارج ذلك الحزب فهم بالمنطق غير موافقين على سياساته وبرامجه وإلا كانوا قد سعوا إلى الانضمام إليه، ومن ثم هم في فريق المعارضين والمستقلين.

فكيف تتحكم الأقلية في تحديد مصير الأغلبية؟ إن هذه صورة بشعة لدكتاتورية الأقلية – وليست دكتاتورية الأغلبية التي يخوّفون بها الناس ويرفضون من أجلها دعوة حزب الوفد إلى الأمة يوم 24 أكتوبر 2009 والتي جاء فيها "..لذلك يري الوفد أن الوقت قد حان للاتجاه إلى نظام برلماني يكفل إعادة توزيع السلطة وتوسيع قاعدتها، ويضع رئيس الدولة في موقع الضامن لسلامة الوطن ووحدة أراضيه، حكماً بين السلطات وراعياً لأداء مؤسسات الدولة لدورها بانتظام ودوام. أما وضع سياسة الدولة والإشراف علي تنفيذها فيكون من اختصاص مجلس الوزراء المسئول أمام البرلمان. فلم يعد مقبولاً ولا معقولاً في القرن الواحد والعشرين أن يتوقف مصير أمة علي إرادة فرد".

يا أهل الحكم، لقد توجهت إليكم في نهاية مقال الأسبوع الماضي بسؤال جاء في الآية 78 من سورة هود وهو "... أليس منكم رجل رشيد"، واليوم أختم مقالي بسؤال آخر يستند إلى الآية الكريمة 140 من سورة آل عمران".. وتلك الأيام نداولها بين الناس وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين" صدق الله العظيم ولله الأمر من قبل ومن بعد.

## 2. ويبقى الحال على ما هو عليه[59]!!!

يؤمن نظام الحكم بمنطق الاستقرار وعدم التغيير في كل ما يعرض من قضايا ومواقف على كافة المستويات والمجالات باعتبار ذلك ميزة كبرى جنبت البلاد كثيراً من المشكلات. وإن كان الاستقرار من الأمور المحمودة في الأساس، إلا أن التزيد فيه بحيث يتحول إلى جمود وتوقف عن مسايرة متطلبات التطور والتقدم يحوله إلى نقمة وعقبة في سبيل انطلاق الوطن إلى آفاق تواكب حركة المتغيرات المحلية والعالمية.

ويشهد المصريون أن فترة الحكم الحالية هي الأطول والأكثر استقراراً، بمنطق أهل الحكم، في تاريخ مصر الحديثة من دون أن تبدو في الأفق احتمالات تغييرها في المستقبل المنظور. كما يشهد المصريون أن هذا الحكم يميل إلى بقاء الأوضاع على ما هي عليه مهما كانت رغبة الناس في التغيير، ومهما كانت الدواعي المحتمة لتغيير النظم والسياسات والأشخاص والأفكار كما هو الشأن في أغلب بلاد العالم التي تطورت وتقدمت وحققت لمواطنيها مستويات متعالية من رفاهة العيش ونعيم الحضارة والديمقراطية. ويعلم المصريون أن ما وقع من تغييرات على مدار فترات رئاسة الرئيس مبارك الخمس منذ 1981 وحتى الآن لم تتم إلا بعد طول انتظار منهم، وبشكل يوحي بأنها كانت تصدر عن غير ترحيب من أهل الحكم الذين يفضلون بقاء الأوضاع على ما هي عليه.

وإلى جانب فترات الرئاسة الخمس لرئيس الجمهورية، شهد المصريون وزراء طالت مدة بقاءهم في مناصبهم لما يقرب من ربع قرن! ويعاصر المصريون رئيساً أوحد لمجلس الشعب منذ عشرين عاماً. وعلى مدى الثلاثين عاماً الأخيرة في تاريخ مصر الحديثة عايش المصريون محافظين طالت مدة بقاءهم في مناصبهم لتتجاوز اثنتي عشرة سنة في حالات عدة. كما شهد المصريون رؤساء لمجالس إدارة المؤسسات الصحفية الحكومية [ المسماة بالقومية ] ورؤساء تحرير لتلك الصحف ظلوا في مناصبهم عشرات السنين.

---

[59] نشرت هذه المقالة يوم 28 أغسطس 2010 في صحيفة الوفد.

وبنفس المنطق الساعي إلى الاستقرار يعيش المصريون منذ 1981 تحت حكم الطوارئ الذي يتجدد كل فترة بشكل أصبح تلقائياً تقريباً ولا ينتظر المصريون الخلاص منه في وقت قريب!

وبرغم المشكلات والسخائم والرزايا [ على حد تعبير الرئيس الراحل السادات] التي تصيب الشعب نتيجة سوء أداء حكومة ووزراء الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً، فإن منطق الاستقرار يتيح لهؤلاء الوزراء البقاء في مناصبهم رغماً عن رغبة المواطنين في التخلص منهم. فلا يزال وزير الثقافة في منصبه على مدى يزيد عن العشرين عاما رغم كل أشكال الفشل التي تحققت على طول فترة شغله لهذا المنصب وآخرها سرقة لوحة زهرة الخشخاش وافتضاح الحالة المزرية للمتاحف المصرية وتردي مستويات تأمينها. ولا يزال وزير الإسكان في منصبه رغم كل اللغط الذي دار حول تورط شركة يساهم فيها في عملية شراء جزيرة آمون بأسوان وتدخل الرئيس لوقف الصفقة. ولا يزال وزير الزراعة في منصبه رغم الفشل المزرى في توفير احتياجات البلاد من القمح وانهيار زراعة القطن وتبديد ثروة الوطن من المحالج، فضلاً عن افتضاح حالات نهب أراضي الدولة ومخالفة المشترين لشروط البيع وتحويلها إلى الاستثمار العقاري والسياحي بدلاً من الاستثمار الزراعي وهو ما تحتاجه البلاد. ولا يزال وزير التضامن الاجتماعي في موقعه رغم كل أشكال الفشل وأزمات رغيف الخبز. ورغم فضيحة انهيار شبكة الكهرباء والالتجاء إلى قطع التيار عن مناطق كثيرة بسبب نقص إمدادات الغاز الطبيعي التي تصدر إلى إسرائيل بأسعار تقل عن السعر في السوق العالمي، فلا يزال المسئولون عن جريمة تصدير الغاز الطبيعي في مواقعهم.

وعلى الجانب السياسي فقد أصبح مفهوم الاستقرار أن يبقى الحزب الوطني الديمقراطي قابضاً على سلطة الحكم بكل الوسائل التي تشمل صياغة التشريعات واصطناع النظم والأدوات التي تيسر له الفوز بالأغلبية في كل انتخابات تجريها حكومته. وبعد أن كان القضاة يشرفون على عمليات الانتخابات ووجد الحزب صعوبة في الفوز السهل بانتخابات 2005 تم إلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات بموجب التعديلات الدستورية التي تم تمريرها في 2007. وبعد أن كانت الانتخابات التشريعية تجري على مراحل وصادف الحزب الوطني الديمقراطي صعوبة في السيطرة على انتخابات 2005

وإنهاءها لصالحه بسرعة، كان التعديل الدستوري الذي قضى أن تتم الانتخابات في يوم واحد حتى تتمكن الحكومة من السيطرة على الموقف وإنجاز المطلوب في أقل فترة ممكنة.

وبمنطق الاستقرار الذي يؤمن به أهل الحكم يكون الواجب على أحزاب المعارضة أن تستقر دائماً في جانب المعارضة ولا تتاح لها فرصة أبداً للانتقال إلى جانب الحكام. فالاستقرار يقضي أن يظل الحزب الوطني الديمقراطي في سدة الحكم إلى الأبد، وأن تبقى أحزاب المعارضة تعارض إلى الأبد!

وتتجلى فلسفة الاستقرار السياسي في اصطناع نظام انتخابي يضمن للحزب الوطني وحكومته استبعاد مرشحي الأحزاب والقوى السياسية من حلبة التنافس الانتخابي وذلك بالاعتماد على جداول انتخابية لا تعبر حقيقة عن أصحاب الحق والأهلية لمباشرة حقوقهم السياسية. بل نجح النظام الانتخابي في عهد الاستقرار في استبعاد المواطنين أنفسهم من العملية الانتخابية إلى الحد الذي شهدنا معه انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية لا يقبل عليها الناخبون ولا تتعدى نسبة المشاركين بالتصويت في أحسن الأحوال 10 – 15 % ممن لهم حق التصويت.

ووصل الاستبعاد من أجل الاستقرار إلى استبعاد جميع المصريين الذين يجوز لهم الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية إلا من يرشحهم الحزب الوطني الديمقراطي من أعضاء هيئته العليا التي تم تشكيلها عمداً بعد تعديل المادة 76 من الدستور في 2007 حتى يمكن للحزب ترشيح أحد أعضاءها لانتخابات الرئاسة في 2011 . وبذلك فقد تم استبعاد جميع المصريين غير المنتمين إلى أحزاب سياسية من التنافس على منصب الرئيس، كما تتوقف فرص الأحزاب السياسية القائمة في الوصول بأحد أعضاءها إلى انتخابات الرئاسة في ضرورة حصول الحزب على مقعد واحد على الأقل في مجلس الشعب أو الشورى وبافتراض أن عضو الهيئة العليا المرشح قد مضى على عضويته عام على الأقل وأن يكون الحزب قد مضى على إنشائه خمس سنوات. وتلك الفرصة استثناء ينتهي بانتهاء انتخابات الرئاسة في 2011!

ومن أجل البحث عن فرصة في انتخابات تشريعية نزيهة وحقيقية طالبت أحزاب الائتلاف ، الوفد والتجمع والناصري والجبهة الديمقراطية، بضمانات انتخابية تمثل الحد الأدنى من مطالب الأحزاب والقوى السياسية ولا يثير

تطبيقها أي مشكلات لنظام الحكم إن كان فعلاً يريد انتخابات نزيهة كما يردد رموزه. وتتركز الضمانات التي يطالب بها الوفد وشركاؤه في الائتلاف، ومعهم كافة القوى الوطنية الشريفة، في الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة الحزبية النسبية المنقوصة وغير المشروطة، وتعديل تشكيل اللجنة العليا للانتخابات ليكون اختيار أعضاءها بعيداً عن تأثير السلطة التنفيذية والحزب الحاكم بالتالي. كما تتضمن الانتخابات إعداد جداول الانتخابات بناء على قاعدة بيانات الرقم القومي، واعتبار بطاقة الرقم القومي هي المستند الوحيد المعتمد في تحقيق شخصية الناخب. وتشتمل قائمة مطالب أحزاب الائتلاف على ضرورة أن تعين اللجنة العليا للانتخابات عضواً من الهيئة القضائية للإشراف على كل مجمع انتخابي، وأن تجرى عملية فرز الأصوات في ذات المجمع الانتخابي حتى لا يتم نقل صناديق الانتخاب من مقارها تفادياً لما يطرأ عليها من تغييرات أثناء رحلة الانتقال من مقر المجمع الانتخابي إلى مقر اللجنة العليا لإجراء الفرز! وبرغم وضوح مطالب قوى المعارضة وبساطتها، إلا أن كل الدلائل تشير إلى أن فلسفة الاستقرار وبقاء الأحوال على ما هي عليه هي السائدة. فقد توالت التصريحات من رموز الحزب الوطني الديمقراطي أنه لا تغيير في نظام الانتخابات ولا مجال لإحداث تعديلات تشريعية قبل انتخابات مجلس الشعب القادمة. كما توالت الأنباء عن ترشيح الحزب الوطني لنفس الشخصيات التقليدية التي استمرت في مواقعها لسنوات طويلة بدءاً من رئيس مجلس الشعب دكتور سرور أو أقدم نائب في مجلس الشعب أ. كمال الشاذلي ، أو ترشيح الوزراء لعضوية مجلس الشعب وهو إجراء غير مسبوق في الديمقراطيات التي تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية، ففي تلك الدول على الوزراء والمسئولين الراغبين في الترشيح أن يستقيلوا من مناصبهم حتى لا يكون هناك تعارض في المصالح، وحتى تمتنع عليهم فرصة استغلال مناصبهم في السلطة التنفيذية للتأثير في مجرى الانتخابات واصطناع نتائجها لصالحهم.

والنتيجة أن المصريين يواجهون موقفاً غريباً، ففي الوقت الذي كان من المفترض أن يتعالى الحديث والحوار على كافة المستويات للبحث في صيغ تطوير الوطن والدخول إلى مستقبل أفضل، نرى أهل الحكم يؤكدون أن كل شيء باق من دون تغيير، ومن ثم فليس أمام المصريين سوى الانصياع

للقول الشائع " يبقى الحال على ما هو عليه، وعلى المتضرر اللجوء إلى القضاء"، وفي هذه الحالة لا ملجأ أمام المصريين سوى الله سبحانه وتعالى فهو القادر الذي يُغير ولا يتغير.

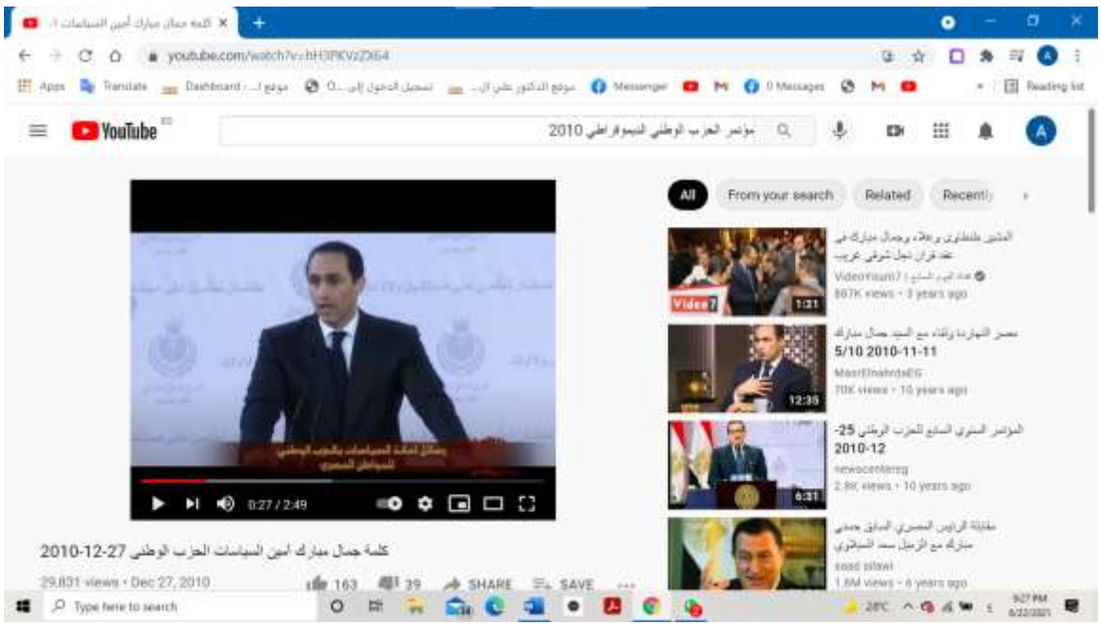


https://youtu.be/hH3PKVzZX64

27/12/2010

آخر مؤتمر للحزب الساقط سياسياً وشعبياً

هذا هو الكذب!

## 3. التقدم إلى الـــــوراء. . . ! ![60]

منذ أطلق الحزب الحاكم شعاره الشهير " بلدنا بتتقدم بينا" والواقع يشهد أن التقدم الوحيد الذي تحقق في ظل هذا الشعار إنما هو تقهقر إلى الوراء. وكان ذلك الشعار هو التالي لشعار" انطلاقة إلى المستقبل" والتي كانت أيضاً انطلاقة إلى الخلف وليس إلى الأمام. ولسنا في معرض بيان مظاهر التردي في جميع مجالات الحياة المصرية ونماذج الفشل الصارخ التي بات المصريون يشعرون إزاءها بالخجل قياساً إلى التقدم والتطور وتحسين جودة الحياة التي نجحت في تحقيقها لشعوبها دول صغيرة وناشئة لا يقارن حجمها ولا تاريخها أو إمكانياتها بما تملكه مصر وشعبها. وقد جاء الإعلان عن فوز دولة قطر بشرف تنظيم مونديال كرة القدم لعام 2022 مناسبة نكأت جروح المصريين وذكرتهم بفضيحة صفر المونديال الكبير حين فشلت حكومة الحزب الوطني الديمقراطي في الفوز بتنظيم مونديال 2010 الذي فازت به جنوب إفريقيا التي كانت دولة عنصرية يقاطعها العالم كله حتى سنوات قليلة مضت.

وقد شهد شعب مصر قفزة كبيرة أخرى إلى الوراء تمثلت في نكسة انتخابات مجلس الشعب التي جرت يوم الأحد 28 نوفمبر 2010واستكملت جولة الإعادة فيها أمس [5 ديسمبر 2010]، حيث ترتب عليها ومن دون أي مبالغة انهيار التعددية الحزبية الهشة التي بدأت مع صدور قانون نظام الأحزاب رقم 40 لسنة 1977 والذي نشأت على أثره مجموعة الأحزاب الرئيسية التي حلت محل المنابر الثلاثة التي أنشأها الرئيس السادات لتحل محل التنظيم السياسي الأوحد الذي سيطر على الحكم منذ قيام نظام يوليو عام 1952 متخذاً أسماء عدة كان أولها "هيئة التحرير" وآخرها "الاتحاد الاشتراكي" وما تلاه من "حزب مصر العربي الاشتراكي" وأخيراً ومنذ 1978 جاء الحزب الوطني الديمقراطي!

إن الحقيقة الواضحة فيما بعد انتخابات مجلس الشعب الأخيرة هي أننا عدنا مرة أخرى إلى عصر الاتحاد الاشتراكي القائم على لتنظيم سياسي وحيد يحكم السيطرة على الحكم من دون إتاحة أي فرص حقيقية للأحزاب والقوى السياسية الأخرى في المجتمع للتعبير عن آراءها والمشاركة في العملية السياسية لتمثيل فئات الشعب الملتفة حول مبادئها والمؤيدة لبرامجها

---

[60] نشرت هذه المقالة في صحيفة الوفد يوم 4 ديسمبر 2010.

ومرشحيها، الأمر الذي يلغي حق المواطنين في مباشرة حقوقهم السياسية ويغتال حريتهم في اختيار من يمثلهم في المجالس التشريعية ومن ثم من يحكمهم، ويقضي على أي فرصة لتداول السلطة في نظام يدعي أنه "ديمقراطي"!!

ونتيجة لهذا التراجع والتقهقر في مسيرة الديمقراطية المصرية ينشأ مجلس شعب أحادي الاتجاه ليس به إلا أعضاء اختارهم الحزب الحاكم هم إلى المعينين أقرب منهم إلى المنتخبين، يأتمرون بأمر قادة ذلك الحزب ويمررون له ما شاء من القوانين، ويبررون كل ما تقوم به حكومته من تصرفات تصادم آمال الناس وتطلعاتهم إلى غد أحسن، ضاربين بعرض الحائط رغبات المواطنين ومشكلاتهم، وعازفين عن الاستماع إلا إلى تعليمات وتوجيهات أصحاب الفكر الجديد وأمانة السياسات بحزبهم الأوحد.

إن مجلس الشعب الجديد يمثل نموذجاً فريدا بينَ المجالس النيابية في العالم المعاصر الذي تسوده الديمقراطية والتعددية الحزبية الصحيحة. فهو مجلس تشكل بعد عملية انتخابية شهد الجميع ببطلانها وأجمعت كافة القوى المشاركة فيها والمراقبين لها أنها أسوأ انتخابات جرت في بر مصر حيث طغت عليها أعمال العنف والبلطجة والتزوير وانفلات النظام في لجان التصويت وعمليات الفرز. وحتى اللجنة العليا للانتخابات لم تجد مفراً من الاعتراف بما جرى من اعتداء على القانون واجتراء على الشرعية وإهدار لحقوق الناخبين والمرشحين وإن حاولت التخفيف من حدتها. ومن أغرب أحداث تلك الانتخابات ما صرح به أمين التنظيم للحزب الحاكم حين قال في مقابلة تليفزيونية بثتها قناة العربية أنه لا يفشي سراً حين يقول " إحنا كنا شايفين المصاعب التي سيكون عليها حزب الوفد ستكون في الجولة الثانية وليس في الجولة الأولى..." أي أن قطب الحزب الوطني كان على معرفة بمواقف مرشحي الوفد أثناء الجولة الأولى للانتخابات وقبل أن تعلن النتائج ! كيف تسنى لمسئول كبير في الحزب الحاكم أن يطلع على ما حققه نواب الوفد في المرحلة الأولى؟ وكيف له أن يعلم مقدماً أنه ستكون هناك جولة إعادة لمرشحي الوفد إلا أن يكون ذلك كله زلة لسان كشفت عما أراد أن يخفيه بقوله" لا أفشي أسراراً"!

وفضلاً عن المعلومات التي تواترت من المرشحين ومندوبيهم – ومنهم بعض مرشحي الحزب الحاكم – الذين تضرروا من أعمال العنف والبلطجة وتسويد بطاقات التصويت، فقد كشف بيان اللجنة العليا للانتخابات عن إلغائها 1053 صندوقاً " شابها العبث" وفي ذات الوقت تنفي اللجنة أن يكون هذا العبث قد مس نزاهة الانتخابات، فكيف بالله تم هذا العبث ولمصلحة من؟

إن مجلس الشعب القادم إذ يفتقد المعارضة الوطنية الجادة لن يكون في موقف يسمح له بالدفاع عن حقوق جماهير الشعب الذين سوف يضارون مما سيصدره المجلس من قوانين من المتوقع أن تتصادم مع مصالح الغالبية منهم. إن المجلس القادم منوط به مناقشة عدد مهم من القوانين ذات التأثير على الفقراء ومحدودي الدخل من أبناء مصر وفي مقدمتها قانون التأمين الصحي الذي ينتظره الملايين من المصريين الذين يفتقدون الرعاية الصحية في مؤسسات الدولة العلاجية ويتوقعون أن يعود مهندسو قانون التامين الصحي إلى فكرة تحويل الهيئة العامة للتأمين الصحي إلى شركة قابضة ويتم من خلالها تسريب مستشفيات التأمين الصحي إلى القطاع الخاص وتوجيهها لخدمة مصالح الفئات القادرة على تحمل نفقات العلاج الخاص. ومجلس الشعب القادم لن يكون في موقف يمكنه من فرض الرقابة الجادة على نظام العلاج على نفقة الدولة . كما لا يتصور أن يقدم المجلس الجديد على إصدار قانون محاكمة الوزراء أو قانون مكافحة الفساد. وسيكون تمديد العمل بحالة الطوارئ أمراً يسيراً في ظل مجلس شعب تسيطر عليه حكومة الحزب الحاكم بلا معارضة من الوفد أو غيره من ممثلي المعارضة الوطنية. ومجلس الشعب الجديد سيكون جاهزاً لتمرير كل ما تطلبه الحكومة من تجاوزات في الإنفاق العام ولن يتعاطى مع تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات بالقوة اللازمة وسيكون على رئيس الجهاز أن يتوقع من الآن حجم المناوشات والمضايقات التي يواجهها حين يقدم تقريره عن موازنة 2010/2009 إلى المجلس الجديد.

ومن غير المتوقع أن يتصدى المجلس الجديد لوقف إهدار الغاز الطبيعي بتصديره إلى إسرائيل وغيرها بأسعار بخسة، ولا أن يتخذ موقفاً حاسماً ضد الممارسات الاحتكارية التي يقودها رجال أعمال ذوي ارتباط بالسلطة. ومن نافلة القول إن مشكلات وقضايا السياسة الخارجية المصرية لن تكون في

محل الاهتمام الجدير بها في المجلس الجديد الذي سيكون عليه دوماً أن يخضع لتوجيهات الحزب الحاكم. ولا يتوقع أن نشهد أعضاء في المجلس الجديد يتقدمون بأسئلة وطلبات إحاطة أو استجوابات إلى رئيس الحكومة والوزراء من شاكلة استجوابات علاء عبد المنعم ومصطفي بكري، ولن يجد النواب أنفسهم مضطرين إلى تقديم طلب لرئيس المجلس للانتقال إلى جدول الأعمال!

والأهم من ذلك كله، أنه بتشكيل مجلس الشعب الجديد فقد اكتملت منظومة المجالس التشريعية والمجالس الشعبية المحلية التي بيدها منع التزكية المنصوص عليها في المادة 76 من الدستور عن المستقلين الراغبين في الترشح لرئاسة الجمهورية العام القادم، وبذلك تبقى فرصة الترشح فقط لمرشح الحزب الوطني الديمقراطي فضلاً عن ممثلي الأحزاب التي قبلت ما تفضل به عليها الحزب الحاكم من مقاعد في مجلسي الشعب والشورى. وبذلك تكون الانتخابات الرئاسية القادمة قد حسمت منذ الآن!

إن قرار الوفد بالانسحاب من الانتخابات التشريعية وغيابه بالتالي عن مجلس الشعب الجديد يمثل مصدر ضعف ووهن شديدين لذلك المجلس، ولكن يعوّض ذلك ما اتجه إليه الوفد من تشكيل حكومة الظل التي ستمارس دورها في متابعة أعمال حكومة الحزب الحاكم ومراقبة تصرفاتها، كما ستراقب ما يصدر عن مجلس الشعب من قوانين وتوجهات، وستمارس دورها الرقابي لمصلحة الوطن، كما ستعمل على توضيح المواقف للمواطنين. وسوف تعمل حكومة الظل الوفدية على إعداد دستور جديد ومشروعات القوانين وبرامج الإصلاح في كافة مجالات الحياة في مصر، وستعمل مع كافة مؤسسات حزب الوفد وتشكيلاته في جميع المحافظات لتحقيق تنمية شعبية وتحسين جودة الحياة للمواطنين في العشوائيات ولسكان المقابر.

سيظل الوفد محافظاً على ثوابته وقيمه مدافعاً عن حق مصر في مستقبل أفضل وحق المصريين في التقدم إلى الأمام ملتزماً دائماً بأن القوة فوق الحق، والأمة فوق الحكومة.

## 4. وسقط الحزب المرفوض شعبياً[61]

الحزب المرفوض شعبياً والمسمى " الوطني الديمقراطي" ليس له من اسمه شيء، فلا هو وطني ولا ديمقراطي. وقد أسقط الشعب هذا الحزب حين تم إحراق مقره الرئيسي ومعظم مقاره في المحافظات. لقد كان هذا الحزب آلة مصطنعة لتبرير كل التصرفات والقرارات الاستبدادية والسلطوية التي مارسها رئيس الجمهورية والذي اعتلى أيضاً رئاسة الحزب على مدى ثلاثين عاماً. وعلى مدى تاريخه، ورغم المؤتمرات ولجنة السياسات وترديد الأقوال عن الإصلاح والتطوير السياسي، فلم يمارس ذلك الحزب في يوم من الأيام النهج الديمقراطي في تكوين تشكيلاته إذ أنه لم يمارس أبداً الانتخاب الديمقراطي لاختيار رئيسه وأمينه وقياداته، بل إن نهجه دائماً كان التعيين، وحتى آخر تعديل تم الأسبوع الماضي حين تم إقصاء صفوت الشريف وجمال مبارك وأعضاء هيئة مكتبه، فقد تم تعيين الأمين العام الجديد وباقي مساعديه.

ولا يمكن أن يماري أحد من مسئولي ذلك الكيان الشائه أنه امتداد للتنظيمات السياسية التي اصطنعها نظام يوليو 1952 لتأكيد هويته الديكتاتورية والمعادية لأبسط مفاهيم الديمقراطية. وقد بدأ أصحاب انقلاب يوليو بهيئة التحرير، ثم تطور إلى الاتحاد الاشتراكي مروراً بالاتحاد القومي، ثم بعد أن اخترع الرئيس السادات فكرة المنابر تحول الاتحاد الاشتراكي ليصبح ما سمي " منبر الوسط". ثم مع اختراع الأحزاب الكارتونية بصدور قانون الأحزاب السياسية رقم 40 لسنة 1977 أصبح حزب مصر العربي الاشتراكي، وحين تخلى الرئيس السادات عن رئاسته استبدل به حزب جديد هو الوطني الديمقراطي.

وتتركز خطايا ذلك الحزب المرفوض شعبياً في تخصصه تزوير الانتخابات التشريعية والمحلية، فضلاً عن تزوير الاستفتاءات المتكررة لاختيار رئيس الجمهورية، وكذا تزوير الانتخابات الرئاسية في 2005 . لقد أفسد الحزب المرفوض شعبياً الحياة السياسية في البلاد وأظهر نوعيات متردية من نواب مجلس الشعب، فقد عرفنا نواب القروض ونواب تأشيرات الحج والعمرة

[61] نشرت هذه المقالة يوم 10 فبراير 2011

ونواب العلاج على نفقة الدولة، إضافة إلى نواب سيئ السمعة أمثال نواب سميحة ونواب القمار وتهريب الهواتف المحمولة.

وتسلق الحزب المرفوض شعبياً نوعيات من الانتهازيين والساعين إلى استلاب ثروة الوطن ممن أطلقوا على أنفسهم رجال الأعمال حيث مارسوا كل أشكال الفساد والإفساد، بداية من التعامل مع الدولة الصهيونية وإدخال إسرائيل ومنتجاتها إلى قلب الصناعة المصرية من خلال اتفاقية الكويز التي خطط لها ورعاها وأثرى من وراءها رموز في الحزب المرفوض شعبياً، وكانت مكافئتهم أن استوزرهم الحزب وأتاح لهم الانحراف بالاقتصاد الوطني بما يساعدهم على تكوين الثروات الهائلة والتغافل عن مصالح الجماهير ومطالبهم في الإصلاح والحصول على نصيبهم من عوائد التنمية.

لقد كان الأمين العام الأسبق للحزب المرفوض شعبياً يوسف والي هو الذي فتح الأبواب على مصاريعها لتسلل الإسرائيليين لإفساد الزراعة المصرية مما انتهى بها إلى الانهيار والعجز عن الوفاء باحتياجات الشعب من القمح والحبوب، فضلاً عن انهيار القطن. وكان يوسف والي هو الذي فتح الباب أمام المبيدات المسرطنة مما دعا المحكمة التي أصدرت حكمها في قضية مساعده يوسف عبد الرحمن أن تطالب بمحاكمة يوسف والي باعتباره المسئول الأول عن هذه الجريمة.

وتتوالى جرائم الحزب المرفوض شعبياً بإفساد الصحافة والإعلام من خلال فرض رؤساء المؤسسات الصحفية المسماة بالقومية ورؤساء تحرير الصحف الصادرة عنها من شخصيات فاقدي القدرة المهنية لا يميزهم سوى قدرتهم على لي الحقائق وتزوير الواقع وتخدير الجماهير بمقولات غير صحيحة تخفي الواقع الأليم وتدافع عن تصرفات الحكم وتؤله الرئيس. وقد عمدوا إلى صك شعارات من نوع " مصر مبارك" و" الزعيم والقائد" وغيرها من مظاهر النفاق والتزلف، وفي المقابل يحصلون على الرواتب الضخمة والامتيازات غير المبررة في صحف ومؤسسات خاسرة.

ثم تأتي مرحلة " الفكر الجديد" وصناعة الوهم وتقديم جمال مبارك باعتباره مفجر ثورة التطوير في الحزب المرفوض شعبياً، والذي فتح المجال واسعاً لشلة من رجال الأعمال وأشباه السياسيين الذين زينوا له فكرة أن يكون الرئيس القادم لمصر وروجوا لمشروع التوريث، وعمدوا إلى زرع أعوانهم في أهم

مواقع العمل التنفيذي بالدولة والهيئات العامة وشركات قطاع الأعمال العام. ولم تسلم الجامعات ومراكز البحث العلمي من تغوّل الحزب المرفوض شعبياً فأصبح شرطاً ضرورياً حين اختيار رؤساء الجامعات والمراكز البحثية وعمداء الكليات أن يكونوا من أعضاء ذلك الحزب، ومن ثم أصاب أغلب تلك المؤسسات العلمية والتعليمية الوهن والضعف وتردي الأداء.

إن ممارسات الحزب المرفوض شعبياً كرست الاستبداد السياسي والفساد الاقتصادي ودعم الاحتكار وسد السبل أمام التطور الديمقراطي في الوطن. فالأمين العام لذلك الحزب هو رئيس مجلس الشورى ورئيس لجنة شئون الأحزاب ورئيس المجلس الأعلى للصحافة فعاث فساداً في جميع تلك المجالات وتحولت إلى كيانات تجسد الفساد والديكتاتورية تسبح بحمد رئيس الجمهورية وتسعى إلى تأبيد رئاسته حتى يأمن مفسدو الحزب المرفوض شعبياً على مكاسبهم ويستمروا في تنمية ثرواتهم.

وعلى الرغم من أيام الرئيس مبارك في سدة الحكم قد أصبحت معدودة، إلا أنه ينبغي أن يتنحى عن رئاسة ذلك الحزب فوراً، وكذا يجب محاكمة أمينه العام السابق وأعضاء هيئة مكتبه المستقيلين وقياداته المختلفين الذين كان لهم النصيب الأوفر في إفساد الحياة السياسية ونشر الفساد في مختلف مجالات الحياة، وبسبب دعمهم للاستبداد والديكتاتورية على مدى حكم مبارك، فهم جميعا شركاء في العدوان على الوطن. وآخر جرائمهم تلك الهجمة الشرسة الهمجية على شباب 25 يناير في ميدان التحرير ودفعهم بالبلطجية والمجرمين لقتل أحد عشر من أطهر شباب مصر وإصابة أكثر من خمسة آلاف مواطن شريف يطالب بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. كذلك يجب استبعاد جميع الوزراء من أعضاء ذلك الحزب من الحكومة المفترض فيها أنها تعمل على إزالة آثار حكم ذلك الحزب وتطهير البلاد من ممارساته.

إن المطلب الشعبي أن تسترد الدولة المقار التي استلبها ذلك الحزب من أملاك الدولة، وأن يحرم من الترشح في اي انتخابات قادمه أعضاؤه المزورين في الانتخابات والذين صدرت ضدهم أحكام من القضاء الإداري ومن سوف تصدر ضدهم قرارات من محكمة النقض. كما يطالب الشعب بإقالة قيادات ذلك الحزب المرفوض شعبياً سواء الحاليين أو الذين تم إقصاؤهم منذ أيام من أي مناصب عامة يشغلونها، وعدم إظهارهم في أي وسيلة للإعلام، فقد

بلغت كراهية الناس لهم حداً غير مسبوق، وليعلموا أنهم لن يفلتوا بجرائمهم في حق الشعب، فالشعوب لا تنسى جلاديها.

تلك المقالات الخمس كلها نشرت في عهد الرئيس الأسبق حسنى مبارك ، وأغلب المذكورين فيها أحياء بفضل الله حتى اليوم [يونيو 2021] ويستطيع أي منهم إن شاء أن ينفي ما جاء على لسانه من تأييد صريح لمبارك وفجله وحزبه ، ولكن ما أريد الشيه له بإعادة نشرها هو أمرين؛

الأول ، أنه تم النشر في صحيفة يومية كانت توزع في تلك الأيام أكثر من مائتي ألف نسخة يومياً دون أن يمس الكاتب أو الصحيفة أي ضرر ولو همساً أو في الخفاء،

الثاني، هو التساؤل الطبيعي عن مواقف هؤلاء الذين كانوا مؤيدين بلا تحفظ لمبارك قبل ثورة 25 يناير 2011 ! وما هي مواقفهم من الثورة والنظم التى جاءت بعدها ؟

## حتى لا ننسى !

https://youtu.be/fN6xHGuunlQ

11/11/2010

## يا أهل مصر. . .تعالوا إلى كلمة سواء[62]

نداء أتوجه به إلى كل أهل مصر.. حكاماً ومحكومين، شعباً وجيش، مسلمين ومسيحيين، عمال وفلاحين، من اسوان إلى الإسكندرية وفي كل مكان وكل مجال... حافظوا على مصر وثورتها... وركزوا في قضية واحدة فقط هي تحقيق أهداف الثورة والانتقال بمصر إلى دولة الديمقراطية والحرية والإخاء والمساواة وعدم التمييز.

ودعونا نتحدث بصراحة وتوجه بالنداء أولاً إلى حكومة الثورة التي جاء بها شبابها من ميدان التحرير لتحقق أحلامهم وتنفذ ندائهم " الشعب يريد إسقاط النظام"، الأمر الذي يستفاد منه أن تخرج الحكومة على الشعب ببرنامج عمل واضح لفترة تحملها المسئولية خلال فترة الانتقال التي تمتد لحين الانتهاء من انتخابات مجلسي الشعب والشورى وانتخابات رئيس الجمهورية أو ستة أشهر أيها أقرب. كان المتوقع – ولا يزال الشعب ينتظر – أن تخرج علينا حكومة دكتور عصام شرف ببرنامج يحدد أولوياتها في سبيل الخروج من آثار عصر الفساد والاستبداد، تواجه به أهم المشكلات التي يعاني منها أغلبية المصريين وفي مقدمتها الفقر والبطالة والحرمان من المسكن الآمن ومقومات الحياة الآدمية عند حدها الأدنى.

إن جانباً أساسياً مما تشهده مصر الآن من احتجاجات واعتصامات وما تعارفنا على تسميته " المطالب الفئوية" هو نتاج عصر الإفقار والإهمال والتهميش الذي عاشه المصريون على مدى ثلاثين عاماً نهبت خلالها موارد البلاد وسرقت أموالها وأراضيها، ونشأت طبقة طفيلية ارتبطت بالحاكم المخلوع وأسرته وحزبه المنحل استولت على ثروة الوطن، في الوقت الذي بلغ فيه الفقر مداه حتى كال ما يقرب من نصف عدد المصريين، وتردت الخدمات، ولم يجد ما لا يقل عن عشرين مليون مواطن سوى المقابر والعشوائيات مكاناً يعيشون فيه في ظروف حياة متدنية.

إن انطلاق المصريين في مطالبهم بالعودة إلى الحياة هو نتيجة طبيعية وغير مستغربة بعد نجاح الثورة في إزالة الطاغية وحكمه، لذا فإنه من الطبيعي أن

---

[62] نشرت هذه المقالة في أيام حكومة د. عصام شرف الأولى التي تشكلت في 3 مارس 2011.

يتطلعوا إلى حكومة الثورة للحصول على حقوقهم المهدرة وتعويض ما تعرضوا له من هوان وإهمال وتهميش.
ولو سارعت حكومة دكتور شرف بإصدار بيان واضح تعلن فيه تشكيل هيئة مستقلة من قضاة المحاكم الاقتصادية تتلقي جميع المطالب والشكاوى الفئوية للمواطنين الذين عانوا من الفقر والبطالة وسوء المعاملة في النظام السابق ودراستها ، وإعلان برنامج زمني للانتهاء من تلك الدراسة ومراحل الاستجابة للمطالب المشروعة بقدر ما يتاح من موارد. وسوف يكون لهذا الإجراء أثر بالغ في طمأنة الناس أن الحكومة تدرك مشاكلهم وتقدر معاناتهم وأنها في سبيلها لعلاجها.
كذلك فإن مبادرة الحكومة لتطبيق مجموعة من التيسيرات للتخفيف عن محدودي الدخل والفقراء والفلاحين وصغار الممولين مثل تأجيل سداد أقساط القروض للصندوق الاجتماعي للتنمية وبنك الائتمان والتسليف والبنوك ومختلف الوزارات والهيئات الحكومية ، ومد فترة سداد المستحقات على المواطنين لمصلحة الضرائب والتأمينات الاجتماعية والجمارك وغيرها من الأجهزة الحكومية. وكذا النظر في إسقاط الفوائد عن التأخير في سداد القروض والمستحقات للدولة.
وإذا كانت الحكومة تجد مشكلات في إعلان نظام تحديد الحد الأدنى للأجور، فلا أقل من وضع حد أقصى للرواتب والمكافآت وما في حكمها للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والقومية والمحليات وقطاع الأعمال العام، مع وضع برنامج زمني لتنفيذ النظام تدريجياً مع توجيه ما يتحقق عن هذا النظام من توفير لعلاج بعض المشكلات التي يعاني منها المطالبون بحل مشكلاتهم المزمنة.
ولعل من أكثر الموضوعات المثيرة لقلق المواطنين وخوفهم على مسار الثورة هو أسلوب الأداء الحكومي منذ تخلي الرئيس السابق عن منصبه حيث لا تزال تبدو الحكومة في هيئة عدد من الوزراء المنفصلين أكثر من كونها تمثل منظومة عمل متكاملة تؤدي وفق خطة واضحة ومتناسقة. إن تردد حكومات ما بعد 25 يناير في اتخاذ أساليب عمل مخالفة لما درجت عليه حكومات العهد البائد يمثل أحد أهم مصادر القلق والتوتر في المجتمع المصري الآن. وعلى

سبيل المثال تأتي أزمة تعيين المحافظين الجدد دليلاً واضحاُ على عدم تطور أسلوب اتخاذ القرارات في هذا الشأن الذي يؤثر مباشرة في حياة المواطنين مما أثار اعتراضات تكاد تصل إلى حد العصيان المدني في قنا، والمنيا، والإسكندرية، والدقهلية. لقد اتبعت حكومة دكتور شرف ذات الطريقة التي اعتادها النظام السابق بمفاجأة الناس بأسماء محافظين أغلبهم مرفوض شعبياً لانتمائهم إلى النظام الساقط وطريقة توزيع مناصب المحافظين بين من هم في نهاية حياتهم الوظيفية من لواءات الشرطة والقوات المسلحة وأساتذة الجامعات وأعضاء الهيئة القضائية، وتوزيعهم جغرافياً بحيث تكون محافظات الصعيد مخصصة لضباط الشرطة، والمحافظات الحدودية لضباط القوات المسلحة ثم يتوزع المستشارين وأساتذة الجامعات على باقي المحافظات، مع ترسخ مبدأ أن يكون أحد المحافظين مسيحياً وتخصيصه لمحافظة قنا!

لقد كان الأفضل أن تلجأ الحكومة إلى استطلاع آراء الأحزاب والقوى السياسية والنقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني وطلب ترشيحات لعناصر جديدة من المدنيين الذين يتميزون بالقدرة والكفاءة واللياقة الذهنية والخبرة الإدارية والرؤية السياسية المتوافقة مع فكر الثورة، على أن يكونوا جميعاً من غير المرتبطين بالنظام السابق وحزبه الفاسد، ثم تطرح أسماء المرشحين لاستطلاع الرأي العام قبل إصدار قرارات التعيين.

إن التحول الديمقراطي يجب أن يعتمد بالأساس على التوسع في انتخاب القيادات ولنتذكر أننا كنا ننتخب العمد وعمداء الكليات الجامعية قبل أن ينقض نظام مبارك على هذا الحق الديمقراطي ويفرض آلية التعيين ليكون الجميع رهن إشارة وإمرة ولي النعم!

وعلى الجانب الآخر، فإن المواطنين أيضاً – رغم كل معاناتهم – مطالبون باتباع أسلوب آخر في التعبير عن مطالبهم أو الاعتراض على ما لا يرضيهم من قرارات وتصرفات الحكومة تجنباً لإتاحة الفرص للمتربصين بثورتهم والراغبين في العودة إلى النظام السابق وما كانوا يتمتعون فيه من مزايا. إن المصريين

مطالبون بالالتزام بالنهج الديمقراطي والخضوع لمنطق القانون وهو نفس النهج الذي يطالبون الدولة أن تلتزم به في تعاملها معهم.
إن المطالبة بحقوق مشروعة أو الاعتراض على قرارات غير سليمة تتخذها الحكومة لا يبرران تهديد الأمن العام وإثارة الفوضى والخروج على القانون. إن ثقافة المواطنة تعني التزام المواطن بواجباته وخضوعه للضوابط القانونية كما يطالب بحقوقه ويناضل من أجل الحصول عليها.
وفي سبيل الوصول إلى هذه الحالة المستهدفة من توافق وتصالح بين أهل مصر جميعاً، فقد يكون من المنطقي أن يتبنى المصريون " ميثاق للوفاق الوطني " ينص على التزام الدولة والشعب بقيم الثورة وأهدافها، والاحتكام إلى القانون والقضاء للحصول على الحقوق، واتباع النهج الديمقراطي في التعبير السلمي عن الرأي والمطالبة بالحقوق. إن الحكومة مطالبة أيضاً بالتزام الشفافية والوضوح في التعبير عنة سياساتها واختياراتها، واحترام حق الشعب في المعرفة والفهم لما يصدر عنها من قرارات، كذلك تجنب أسلوب المفاجأة من دون اعتبار لحق الناس في مناقشة القرارات والقوانين والسياسات قبل إصدارها.
ولا شك أن الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني عليها مسئولية كبرى في تهيئة المجتمع لقبول فكرة الوفاق الوطني. إن السباق الذي نشهده الآن بين الساعين إلى إنشاء أحزاب جديدة أو من يعلنون عن أنفسهم كمرشحين للرئاسة يثير الدهشة حيث لا نجد أياً منهم يتناول بالصراحة الكافية مشكلة التباعد الوطني التي نلحظ تفاقمها والتي تهدد فرص إنجاز أهداف الثورة. إن المطلوب أن يتوحد المصريون جميعاً - أفراداً وجماعات – من أجل هدف واحد هو تمكين الثورة من بلوغ أهدافها والانتقال السلمي للسلطة إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً في ظل دستور ديمقراطي يحظى بقبول الناس.
هل كثير أن يتحمل المصريون ستة أشهر أخرى بجانب السنوات الثلاثين العجاف التي عاشوها تحت سيطرة نظام مستبد فاسد؟ أليس من المنطق أن يعطي المصريون أنفسهم فرصة للانطلاق والحياة الكريمة بالتعاون في

سبيل القضاء على آثار جرائم نظام الفساد والإفقار والعمل مع الجيش والحكومة لإنجاز متطلبات الخروج من الأزمة التي خلقها نظام مبارك؟

أيها المصريون عليكم بالتوحد والعمل بإخلاص وتجرد من أجل مصر ومستقبل أولادكم وأحفادكم.

رغم مضي سنوات طويلة على نشر هذا النداء، إلا أن المصريين حكاماً ومحكومين لم يصل النداء إلى أسماعهم، ومن ثم لم تجد طريقه إلى التأثير في السلوك الوطني ولا في المشهد المصري العام!!!

## ١. رسالة من دكتور يحيى الجمل إلى الرئيس الأسبق مبارك

كل عام وسيادتكم بخير بمناسبة شهر رمضان

ومن أجل مصر أستأذن في أن أتوجه لسيادتكم بهذا الخطاب

أنا واثق يا سيادة الرئيس أن بقاءك علي سدة الحكم في منصب رئاسة الجمهورية يجنب مصر مخاطر كثيرة ومحناً لا يعلم مداها إلا الله، منذ عهد محمد علي لم يكن المصريون يضربون أخماساً في أسداس، ولم تكن الحيرة تتملكهم في أمر حاكمهم القادم كما تتملكهم الآن، والذين يدركون حقائق الأمور يدعون الله لك بطول البقاء لأن كل البدائل بعدك تبدو بائسة،

ألا تري يا سيدي أننا وصلنا معك إلي أمور غريبة ومصير مفجع فيما لو أراد الله للقدر أن ينزل فجأة، وأنت يا سيدي في مرحلة من العمر - أطال الله عمرك - يتذكر فيها الإنسان قول الله لرسوله «إنك ميت وإنهم ميتون»، أبعد الله عنك يا سيدي كل شر.

ألا تري يا سيدي - رغم كل ما يقوله كتبة السلطان - أن أحوال مصر تردت إلي هوة سحيقة، أظن يا سيدي الرئيس أن ما جري في بكين وما جري في مجلس الشوري علامات واضحة علي مدي ما وصلنا إليه من إهمال وتسيب وتدن في كل شيء.

ولن أتحدث عن التعليم والصحة ورغيف الخبز، فيقيناً يصلك من أمر ذلك كله من التقارير ما يقلقك علي مستقبل مصر التي حملت رأسك علي يدك من أجلها يوماً من الأيام الماضية.

ولعلك يا سيدي الرئيس تتابع ما يجري في بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن انتهت مدة رئيسها بوش - الثماني سنوات - والاستعدادات والمؤتمرات التي تجري لاختيار الرئيس القادم.

ولعلك يا سيدي الرئيس تدرك أن كل البلاد التي شرفت بزيارتك لها لم تلتق فيها برئيس واحد مرتين، الناس هناك يعرفون تداول السلطة ويعرفون أن في ذلك خيراً كبيراً، ويعرفون أن وجود رئيس سابق يمشي في الأسواق بين الناس هو علامة من علامات الديمقراطية الحقيقية.

وسيقول البعض إن التعديلات الدستورية الأخيرة، خاصة ما تعلق بخطيئة المادة ٧٦ قد أوجدت آلية دستورية لتداول السلطة وأنا واثق يا سيدي أنك

تعلم قبل غيرك أن هذه المادة التي لا مثيل لها في أي دستور في العالم - وأنا أعرف ما أقول وأتحمل مسؤوليته - إنما هي نوع من المسرحيات الهزلية.
وسأكون يا سيدي - من أجل مصر - صريحاً معك إلي أبعد حدود الصراحة، نجلك الذي يعد منذ وقت لتولي الحكم قد يكون شاباً مثقفاً متفتحاً رأي العالم من حوله،
وقد يري البعض أنه فرصة لانتقال الحكم من العسكريين إلي المدنيين وهذا في حد ذاته صحيح، ولكن أصدقك يا سيدي القول - وقليلون ممن حولك من يصدقونك القول - إن ابنك جمال لا يتمتع بأي قدر ولو وضئيلاً من القبول الشعبي، بل إن الشعب المصري عن بكرة أبيه - فيما عدا مجموعة المنتفعين وأظنهم فيما بينهم مختلفين - يراه شاباً مغروراً يصعر خده للناس، هكذا خلقه الله ولم يمنحه ذرة واحدة من قبول، هذه حقيقة لن يجرؤ كثيرون - ولا حتي قليلون - أن يقولوها لسيادتك، ولكن من أجل مصر أقولها، وأنا واثق أنه لن يسعدك ولن يريحك أن يحكم مصر رجل لا تحبه مصر ولا يريده شعبها، ممتطياً صهوة الخطيئة الدستورية التي يقال لها المادة ٧٦، والتي أربأ أن أقول، من الدستور.
أنت يا سيدي أب ولا شك أنك لا تحب أن تسمع هذا الذي أقوله، ولكن صدقني يا سيدي أن هذه هي الحقيقة حتي إن أغضبتك وأغضبت أهل بيتك.
وإذا كان ذلك كذلك فما البديل، تجربة قانون الاحتكار وما تم فيه تلفت النظر إلي بديل آخر.
سطوة المال والثروة قادرة في هذا الزمن الرديء أن تشتري أشباه الرجال، وهكذا سيكون البديل غير جمال بديلاً رهيباً، بديلاً يشتري حكم مصر بحفنة من ملايين الدولارات التي جمعها من دم شعب مصر، وأظن أن شعب مصر برغم المادة ٧٦ وبرغم قوة الأمن لن يرضخ لهذا المصير الأسود مهما كان سوء البديل.
ويظل السؤال قائماً: فما البديل إذن؟
البديل فوضي عارمة لا يعلم مداها إلا الله، ولا يعلم من يركب موجتها إلا القدر وحده.
هل معني هذا أنه لا أمل وأن علينا أن ننتظر الكارثة؟

أبداً يا سيدي وبيدك أنت وحدك أن توجه الأمور وجهة أخري، هي في تقديري وتقدير من يفكرون في مصر ويحبون مصر ولا ينظرون تحت أقدامهم، هي وجهة السلامة والأمان.

سيدي تواضع لبضع دقائق وفكر في هذا الذي سأقوله بروية وهدوء ثم اتخذ قرارك فأنت وحدك يا سيدي صاحب القرار.

سيدي أقترح عليك، إذا راق لك هذا الكلام، أن تصدر - اليوم قبل الغد - قراراً جمهورياً بتشكيل جمعية تأسيسية لوضع مشروع دستور جديد يقوم علي مبدأ أساسي هو «الدولة المدنية الديمقراطية التي يتساوى فيها كل المواطنين دون أي استثناء من أي نوع يكون».

وتحت هذا المبدأ تبدأ الجمعية التأسيسية وبعد أن تنتخب انتخاباً حراً - وليكن علي درجتين - عملها وأمامها حصيلة دستورية ثرية، أمامها دستور ١٩٧١ قبل أن تشوهه كل التعديلات التي أدخلت عليه، وأمامها دستور ١٩٢٣ وأمامها مشروع دستور ١٩٥٤ وأمامها تجارب العالم المختلفة، خاصة تجارب بلاد أوروبا الشرقية التي خرجت من النظام الشمولي وحققت خطوات واسعة نحو الديمقراطية.

التجارب الدستورية في العالم كله موجودة، والحصول عليها ميسور، ومع الجمعية التأسيسية قد يوجد مجموعة من الخبراء الفنيين يعملون تحت أمرها ويجمعون لها المعلومات ويوفرون لها تقنيات أو قد لا يوجدون إذا استغنت الجمعية التأسيسية عن معاونتهم، ذلك أن الجمعية التأسيسية هي الأصل وهي المناط بها وضع العقد الاجتماعي الجديد في هذا الدستور الجديد.

وأستأذنك يا سيدي في أن أعلن مع دعوة الجمعية التأسيسية أنك لن تبقي في الحكم غير عامين اثنين فقط تتم فيهما انتخابات الجمعية التأسيسية، ويوضع الدستور ويستفتي عليه ويبدأ نفاذه، ثم يفتح الباب لانتخابات رئاسية جديدة وفقاً للدستور الجديد - وليس وفقاً للخطيئة أو المهزلة العبثية التي تسمي المادة ٧٦ لا رحمها الله ولا رحم من صاغوها.

كن واثقاً يا سيدي أنك إذا أقدمت علي هذا العمل العظيم من أجل مصر فإن مصر اليوم وغداً وإلي آخر الزمان ستضعك في حبة عيونها وفي قلب أبنائها وفي أنصع موقع من تاريخها.

إن التاريخ يا سيدي حقيقة وأمام التاريخ «تبيض وجوه وتسود وجوه»، ألا تري يا سيدي أن التاريخ يتكلم عن محمد علي وعن إسماعيل وعن توفيق وعن فؤاد وابنه فاروق ويتكلم عن كل منهم علي نحو مختلف.

وألا تري يا سيدي أن التاريخ يتكلم عن عبد الناصر وعن السادات، وأبناء عبد الناصر وأحفاده وأبناء السادات وأحفاده يسمعون ويقرأون، وسيتكلم عنك يا سيدي التاريخ - أردت أولم ترد - وسيسمع أبناؤك وأحفادك حكم التاريخ كما سمع كل الأبناء وكل الأحفاد من ذرية حكام مصر، ويومها يا سيدي ستبيض وجوه وتسود وجوه.

سيدي الرئيس:

أرجو أن تغفر لي يا سيدي إن كنت قد تجاوزت قدري في هذا الحديث، فما فعلته إلا من أجل مصر التي هانت علي كثير من أبنائها، أهانهم الله.

ولست أبغي من هذا الحديث إلا وجه الله ووجه مصر، لا أبغي جاهاً ولا مغنما ولا منصباً، فأنا أعلم جيداً أن الطريق إلي الجاه والمغنم والمنصب في هذا الزمن هو غير طريق الصدق والصراحة والوضوح.

أنا يا سيدي الرئيس بلغت من العمر ما أدرك معه جيداً أنني لا أصلح لأي منصب ولا يصلح لي أي منصب، اللهم إلا تلك المحاضرة التي ألقيها بين الحين والحين علي طلابي في معاهد العلم، وإلا كلمة حق أقولها لوجه الله ووجه مصر.

سيدي الرئيس:

أنت عملت من أجل مصر الكثير، ولم يبق في العمر الكثير، ومصر تستحق الكثير يا سيدي الرئيس.

توكل علي الله والله معك، وستكون مصر كلها بحق معك.

## 2. مجتمع جديد أو الكارثة

يحيى الجمل

الإثنين 09-05-2011

هذا عنوان كتاب لأستاذنا الدكتور زكى نجيب محمود، فارس العقل العربي، وأستاذ الفلسفة فى جامعة القاهرة وغيرها من الجامعات العربية والأجنبية على مدى سنين طويلة، وصاحب المؤلفات العميقة التى كانت دائماً تبشر بالعقلانية والاستنارة وفلسفة العلم. وفى هذه الأيام وجدت نفسى أستعيد عنوان كتاب أستاذنا «مجتمع جديد أو الكارثة»، وأمد يدى إليه وأتصفحه لست أدرى كم مرة.

لقد تحقق فى الشهور الأخيرة منذ 25 يناير الماضي لمصر ما لم يتحقق من قبل طوال سنوات، وإن كان قد جاء نتيجة كفاح سنوات طوال.

لقد استطاعت ثورة شباب 25 يناير أن تُسقط نظام الحكم الفاسد الذى كان قائماً، واستطاعت أن تضع كثيراً من رموزه وراء القضبان، لكن الذى يرصد المشهد السياسي فى مصر بعمق يحس بأن هناك قوى مضادة للثورة تريد أن تنقضَّ عليها وتطفئ نورها، وتأتى مكان هذا النور الذى أبهرنا جميعاً بسحابات من الجهالة والظلام.

وليس أمامنا جميعاً، نحن الذين عملنا من أجل هذه الثورة سنوات طوالاً وليس أمام الشباب الطاهر الذى فجّر هذه الثورة وحقق أولى ثمراتها بإسقاط النظام السابق ووضع الوطن على أعتاب مرحلة جديدة مليئة بالتحديات- إلا أن نتنبه جيداً، وأن نتحاور جيداً، وأن نلتقى كثيراً، لكى نحمى ثورتنا، ولكى نحقق ما بقى من أهدافها، وهو كثير، لعل أهمه إقامة مجتمع جديد، ذلك أننا إذا لم نُقم ونُشّيد بناء هذا المجتمع الجديد الذى ننشده فإن البديل هو الكارثة والعياذ بالله.

ما هو المجتمع الجديد الذى نريد أن نبنيه؟

وكيف نبنيه؟

هذان هما السؤالان المحوريان!

المجتمع الجديد الذى نريد أن نبنيه هو مجتمع يشارك فى بنائه كل أبنائه، ويجنى ثماره كل أبنائه. وعندما أقول يشارك فيه كل أبنائه أقصد أن يشاركوا

جميعاً فى بناء كل أركان المجتمع السياسية والاجتماعية والثقافية، وأن يتشاركوا جميعاً فى نتائج هذا البناء السياسي والاجتماعي والثقافي.

المجتمع الجديد هو مجتمع الدولة المدنية الديمقراطية التى لا تفرق بين مواطن ومواطن إلا بقدر عطائه لبلده وإسهامه فى بنائه من كل جوانبه.. وهكذا يتحقق معنى العدل.

وهذا المجتمع الجديد بما أنه مجتمع ديمقراطي فإنه مجتمع يؤمن بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية كما عرفها وأقرّها العالم المتحضر فى مواثيق حقوق الإنسان، وكما دافع عنها كل المؤمنين بهذه الحقوق المناضلين من أجل تمكينها فى البنيان الاجتماعي، ولن تُحمى هذه الحقوق إلا فى ظل سيادة حقيقية للقانون، بحيث يكون القانون فوق الإرادات جميعاً، وفى ظل نوع من التوازن بين السلطات واستقلال كامل للقضاء، وتداول للسلطة لا يعرف شخصنة الدولة فى فرد- كما كان الحال- وإنما يعرف دولة المؤسسات الحقيقية لا مجرد التشدق بالألفاظ بغير فعل حقيقي من أجل إقامة مؤسسات فاعلة تستند إلى القانون وتعمل فى ظله، وهذا هو ما يقال له «مبدأ المشروعية»، أحد المبادئ الأساسية فى الدولة الحديثة.

وإذا كانت هذه هي ملامح المجتمع الجديد الذى نريد أن نبنيه فى مصر الحبيبة فكيف نبنى هذا المجتمع؟ وما وسائلنا لتحقيق هذه الغاية؟

أهم الوسائل وأسبقها وأفعلها هي العقل الناقد المبدع المستنير، ومن هنا نستطيع أن نقول إن الجانب الحضاري الثقافي الذى يكوّن العقل الحر هو الجانب الأساسى فى بناء المجتمع الجديد، وهنا أستأذن القارئ فى نقل بعض عبارات من كتاب أستاذنا زكى نجيب محمود الذى أشرت إليه فى بداية المقال: «إن نهضتنا الحديثة كلها قد بدأت عندما دعا الداعون إلى يقظة العقل لترتبط النتائج بأسبابها الصحيحة.

وكان أبرز هؤلاء الداعين إلى حكم العقل هو إمامنا الشيخ محمد عبده» إن عبقرية الإنسان هي فى مواجهته الحياة بالجديد المبتكر، «إننا نريدها ثورة فكرية تلوى أعناقنا لتشد أبصارنا إلى المستقبل بعد أن كانت مشدودة إلى الماضي...».

هذا بعض ما كتبه أستاذنا فى كتابه «مجتمع جديد أو الكارثة».

والعقل المبدع الناقد المستنير هو الذى يحرك الشعوب نحو المستقبل، وهو الذى يبنى ويقيم صروح البحث العلمي، ويجعل حياة الشعوب تستهدى بالعلم وبالمنهج العلمي ولا تعيش أسيرة الخرافة والأساطير.

ونظرة واحدة إلى المتقدمين من ناحية والمتخلفين من ناحية أخرى ستضع يدنا على هذه الحقيقة بغير خلاف.

الأساس هو بناء المنهج العلمي، ولا يبنى المنهج العلمي إلا العقل الناقد المبدع المستنير.

إن الشباب الذى فجر ثورة الخامس والعشرين من يناير مدعو إلى أن يدعو إلى تفجير ثورة ثقافية علمية تنقل المجتمع نقلة جوهرية إلى الأمام.

والعقل المستنير الحر يرفض بداءة كل صور الاستبداد، سواء كان الاستبداد السياسي أو الفكري أو الاقتصادي، فكلها صورة من صور الاستبداد الذى يقيد العقل ويحبسه وراء قضبان التخلف وأسوار الظلام.

والاستبداد السياسي تعبر عنه الدولة البوليسية الشمولية التى تغيب فيها سيادة القانون وحقوق الإنسان، والاستبداد الفكري هو الذى يشيع فيه الفكر المتخلف الذى يشبه نوعاً من الإرهاب الفكري ضد العقول المستنيرة، والاستبداد الاقتصادي هو المناقض لفكرة العدل الاجتماعي وحقوق الناس فى أن يجنوا ثمار ما قدمت أيديهم.

كذلك فإن إحدى الوسائل الأساسية لاستكمال البناء الذى هدفت الثورة إلى تحقيقه هي أن يكون شباب الثورة كالبنيان المرصوص وألا يتفرقوا شيعاً وأحزاباً، كونوا حزباً واحداً أو حزبين على الأكثر ولا تظلوا هكذا مُبعثَرين.

وأريد أن أؤكد أيضاً أن القيم الروحية التى جاءت وبشرت بها الأديان السماوية جميعاً هي لُحمة المجتمع وسداه.

وبعد هذا كله أقول: نعم، بالعقل الناقد المستنير نستطيع أن نبنى مجتمعاً جديداً فإن لم نفعل فسنبدد كفاحنا وثورتنا ونستعد للكارثة والعياذ بالله.

## 3. فى ذكرى ثورة الخامس والعشرين

يحيى الجمل

الأحد 24-01-2016

عندما يسعى هذا العدد من «المصري اليوم» إلى قرائه يكون قد مر على ثورة الخامس والعشرين خمس سنين كاملة. ولا شبهة أن هذه السنين كانت مليئة بالأحداث من يومها الأول قبل السنوات الخمس إلى يومها الحاضر، وأظن أنه لم يعُد أحد اليوم يكابر فى أنها كانت ثورة حقيقية وأن ما حدث بعد وقوعها من تطورات فى كل مجال من مجالات الحياة هو دليل على ذلك لا شبهة فيه.

قبل الثورة كان يحكم مصر الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك لمدة ثلاثين عاماً متواصلة، وفى الفترة الأخيرة من حكمه كان يجرى تفكير الرجل وتفكير من حوله على الأخص فى أن يتربّع على عرش مصر نجل الرئيس، حتى يتحقق فى وصف مصر ما قلته آنذاك من أنها أصبحت «جمهورية ملكية» مثلها فى ذلك مثل أغلب الجمهوريات فى العالم الثالث، إذا صح أنه يوجد فى العالم الثالث جمهوريات بالمعنى الدستوري السليم للكلمة التى تعنى أول ما تعنيه تداول السلطة بين الحكام فى فترات متقاربة، حتى لا يتحول الحكم إلى «ملك عضوض» كما يقال.

ولكن الشعب العربي فى مصر أثبت أنه استفاد فائدة حقيقية من ثوراته السابقة، سواء ثورته الليبرالية فى العهد الملكي عام 1919 أو ثورة منتصف القرن 1952 على يد تنظيم الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر وما أحدثه من تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية فى بنيان الدولة المصرية ومؤسساتها. وأصبح الحكم فى مصر جمهورياً بعد أن كان ملكيًّا. ولكن رئيس الجمهورية الثالث - محمد حسنى مبارك- يبدو وأنه كان غير مقتنع بالحكم الجمهوري، ومن هنا كان لابد من ثورة حتى تزيحه عن «عرشه».

وأذكر بغير فخر - أنى أرسلت رسالة مفتوحة منشورة على صفحات «المصري اليوم» أقول له فيها إن «ابنه» الذى كان يفكر فى أن يرثه على العرش ليس محل قبول من الناس وإنه يمشى فى الأرض مرحاً ويختال، وإنه يجدر بالرئيس أن يعدل عن هذا التفكير وأن يفكر فى نوع من التعديل الدستوري يحول بين هذه «السخافات» وأن يتحقق على أرض الواقع، ولكن الرجل لم يشأ أن

يستجيب، ولو استجاب لكان ذلك فى صالح البلد وصالحه، ولكن متى استجاب الحكام الديكتاتوريون إلى ما يقوله أبناء الشعب!

المهم قامت الثورة وأزاحت مبارك عن العرش.

ولكن الثورة التى قامت بها ملايين هذا الشعب اختطفها الذين لم يشاركوا فيها لأنهم كانوا هم الفريق الوحيد المنظم فى هذا البلد.

اختطف التيار الديني الثورة ليقيم بدل فاشية مبارك نوعًا من الفاشية الدينية أشد ظلامًا وبؤسًا.

وربّ ضارة نافعة كما يقال!.

فكان «الإخوان المسلمون» يعيشون منذ بدايات القرن فى الظلام وتمتد إليهم أيد كثيرة ممن كانوا لا يضمرون لمصر خيراً وفى المقدمة منهم الاحتلال الإنجليزي الذى ثبتت صلته بهذا التنظيم منذ كان.

وعندما تولت هذه الديكتاتورية الدينية السلطة فى مصر بعد حسنى مبارك سألني أحد الأصدقاء عن تقديري للمدة التى سيبقون فيها على سدة الحكم لأنهم كانوا يقولون إنهم سيمكثون فى السلطة إلى أبد الأبدين، قلت صراحة وفى قناة فضائية «إنهم لن يبقوا فى السلطة أكثر من عام واحد». وتعجب محاوري من هذا الكلام، ولكنى أعدت تأكيده.

ولم أكن أقرأ الغيب بطبيعة الحال، ولكنى كنت أدرك طبيعة ذلك التنظيم من ناحية وطبيعة الشعب المصري من ناحية، وطبيعة الأوضاع الإقليمية والدولية التى تحيط بنا من ناحية ثالثة.

وقد كان.

تولى الإخوان المسلمون حكم مصر وأدرك الشعب المصري «الفراز» كما قلت مدى ضلال هؤلاء الناس ومدى بعدهم عن صحيح الدين وجوهره ومدى تمسكهم بشكلياته.

استطاع الشعب المصري العظيم بعد أن التحم بجيشه المصري الأصيل أن يزيح هذه الغمة وأن ينقذ مصر من براثن هذا الظلام الذى كان يتمسح بالدين والدين منه براء.

وكانت ثورة الثلاثين من يونيه وإعلان الثالث من يوليه وبدأت مصر طريقاً جديداً أو خارطة طريق جديدة كما أطلق عليها آنذاك.

بدأت خريطة الطريق بوضع الدستور - فى ظل رئيس مؤقت كما هو الرجل الفاضل المستشار عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا آنذاك، وحتى يومنا هذا والذى كان مثالاً لرجل القانون المثقف الذى لا يرى إلا وجه الله ووجه الشعب ووجه الدستور.

وسرنا فى خريطة الطريق حتى وصلت أخيراً - بعد وضع الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية - إلى انتخابات المجلس التشريعي التى تمت تجربتها بنزاهة كاملة، وإن كانت قد جاءت بنتائج ليست محل رضاء الكثيرين ومتى كان الكثيرون يرضيهم شيئاً.

المهم أن مصر الجمهورية قد استطاعت أن تتغلب على فاشية مبارك وعلى الفاشية الدينية وأن تبدأ مرحلة جديدة من حياتها، نرجو أن تكون أكثر جداً وأكثر عطاء.

وأن يحمى مصر ويحمى شعبها وجيشها.

والله المستعان.

## 4. رثاء وطن... !!

يحيى الجمل

الأحد 31-03-2013

فى يوم الاثنين بتاريخ 21 مايو 2010 – قبل عدة شهور من تنحى حسنى مبارك – كتبت مقالًا فى «المصري اليوم» بعنوان رثاء وطن.. !! ولست أدرى أو لعلني أدرى ما الذى يدعوني الآن إلى استرجاع هذا المقال وإعادة قراءته، بل واتخاذ عنوانه عنوانا لمقالي اليوم.

ما أشبه الليلة بالبارحة كما يقولون، بل وما أسوأ الليلة عن البارحة.

انظر حولك حيث شئت وفى أي اتجاه ونحو أي مؤسسة واقترب من أي بعد اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي من أبعاد الحياة فى مصر ثم تأمل فى أحوالها جيدا فأنك وبغير مبالغة ولا محاولة للإساءة أو إلحاق التقصير بأحد بعينه فلن تجد أمام ناظريك ما يسر حبيباً، ولن تجد إلا ما يحزن ويصيب بالاكتئاب. يندر أن تجد مصريا من أي فئة من فئات هذا الشعب إلاّ وهو مكتئب متسائلا هل إلى خروج من سبيل ، وما هو السبيل إذا كان هناك سبيل. وما أكثر ما أسير فى الشارع أو أن أوجد فى أي تجمع من التجمعات الإنسانية ويتكالب علىّ الناس يسألون: ما العمل.. ما المخرج.. هل سنظل على هذا الحال ولما كنت أقول لبعضهم أو لأغلبهم ليس المسؤول بأعلم عن السائل كان لا يرضيهم مثل هذا الجواب، وكانوا يتصورون بحسن نية أن لدى ما أستطيع أن أقوله لهم وأطمئنهم به. والناس تريد ما تطمئن به غدا وليس بعد غد لأنهم لم يعودوا يحتملون ما هم فيه.

أليس شيئاً محزناً أنك تصادف أناساً يقولون إن هذه أيام أسوأ من أيام مبارك وكأنهم يتحسرون على تلك الأيام التى لم تجلب على مصر إلا كل الانهيار والانكسار وتجريف، بل وتخريب الحياة السياسية من أجل فئة من المصريين كانوا يجمعون بين الثروة والسلطة ومن أجل ما هو أسوأ من ذلك وهو التخطيط لتوريث الابن مكان أبيه، وإعادة جوهر الملكية من جديد بحيث يصدق ما قلته من أننا نعيش فى الوطن العربي «جمهوريات ملكية» ليس فيها من خصائص النظام الجمهوري إلا الاسم. هل هذا هو ما يمكن أن يحزن عليه المصريون. قطعاً لا. ولكن الآمال التى كان يتوقعها الشعب بعد الثورة التى

قام بها بعض أنبل شبابه بعد مخاض طويل – هذه الآمال تبددت من كل ناحية نظرت إليها.

من الناحية السياسية التى هي العنوان العام أطحنا بمبارك وكان الأمل أن تفرز الانتخابات من هو خيراً منه. ولكن الأمر انتهى إلى أن جذور النظام بقيت كما هي مع انتقال المغانم والمناصب من مجموعة مغلقة إلى مجموعة مغلقة أخرى لا تبغى شريكاً أو رفيقاً. وإنما تريد أن تستأثر بكل شيء وتقصى الآخرين عن كل شيء حلّ حزب الحرية والعدالة محل الحزب الوطني. ونشأت أحزاب جديدة لم تتمكن من غرس جذورها فى أرض الوطن بعد.

أما أحلام العيش الاقتصادي الكريم فقد تبددت على نحو مؤلم. ما أظن أن الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تمر بها مصر هذه الأيام قد مرت عليها منذ عقود طويلة. لا استثمارات جديدة. والاستثمارات الموجودة بعضها مغلق وبعضها يحاول الهروب.

السياحة أصبحت أثراً بعد عين. من يصدق أن مصر التى تعتبر من أكثر مناطق الجذب السياحي فى العالم قد فقدت أكثر من ثمانين فى المائة من السائحين الذين كانوا يفدون إليها فى الماضي.

من الذى يصدق أن هناك فنادق فى العاصمة وفى بعض مناطق البحر الأحمر مغلقة لأنها لا تجد سائحين ولأن أصحابها لا يجدون ما يستطيعون إدارتها به من أموال وكثير منهم يئن تحت وطأة قروض البنوك.

هل هذه الصورة حقيقية أم مبالغ فيها. الواقع هو الحكم الفصل وليس الخيال أو التصريحات.

وأحوال الأمن التى وصلت بعد شهور قليلة من الثورة إلى أدنى حالاتها تتراوح أخيراً بين تحسن قليل ثم تتراجع ثانية والمهم أن إحساس الناس بالأمان غير موجود. وهذا هو المهم. المهم أن تحس أنك تعيش فى مجتمع آمن.

هذا هو ما وصلنا إليه فى كل الاتجاهات.

ولكن هل معنى ذلك أن نفقد الأمل.

أنا من الذين يقولون العكس. أنا أقول، بل هناك أمل. قد لا يكون قريباً جداً كما نرجو، ولكنه قادم وحتمي بإذن الله.

لماذا أقول ذلك؟

أولاً: لأن هذا الشعب – وإن بدا على سطح سلوكياته فى الفترة الأخيرة ما لا نحبه ولا نرجوه – لكن يبقى هذا الشعب حضارياً وعريقاً وأنه شعب فى جوهره وأصوله من البناة وأنه قادر على أن يعيد البناء من جديد.

كيف سيحدث ذلك. يقيناً ليس غداً ولا بعد غد. ولكن الدعامات الأساسية التى سيقوم عليها البناء الجديد هي إيمان حقيقي بالنظام الديمقراطي وبسيادة القانون وتداول السلطة والتعددية الحزبية الحقيقية. وبالتخطيط وليس بالعشوائية. وبالعدل الاجتماعي وليس بالغنى الفاحش والفقر المدقع.

بذلك كله تتقدم الشعوب.

هذا لن يحدث بين يوم وليلة. ولكن سيحدث بإذن الله.

وقد يكون للحديث بقية.

وعلى ذلك فقد يجوز لي أن أقول أخيراً إنه ليس رثاء وطن وإنما هو حسرة على حقبة ومرحلة نرجو ألا تطول.

والله المستعان.

https://youtu.be/NXqW9FN22T8

رحم الله أستاذنا دكتور يحي الجمل

# الفصل العاشر

## ثورة لم تكتمل..

## وثورة لم تحقق كل التوقعات !

25 يناير
2011

30 يونيو 2013

## 1. إن الثورة لم تكتمل وأنها "ثورة غير منجَزة"!!

[هذا العنوان مستعار من المقال التالي]

ثورة مصر غير منجزة؟[63]

**أفبراير 2012**

ملخص:

**لا بد لمصر أن تنظر في العديد من القضايا الهامة التي ستحدّد مستقبل البلاد، خصوصاً قضية العلاقة بين السلطات المدنية والقوات المسلحة.**

لكن، لايزال ثمة حواجز ينبغي تجاوزها في طريق مصر نحو الديمقراطية، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية، ووضع دستور جديد، وتحقيق الإصلاح الاقتصادي.

يقول صايغ، في سؤال وجواب، أن مصر في حاجة إلى التفاوض الداخلي حول العديد من القضايا الهامة التي ستشكّل مستقبل البلاد، خاصة العلاقة بين السلطات المدنية والقوات المسلحة.

الأسئلة:

- ماذا تعني نتائج الانتخابات البرلمانية بالنسبة إلى الآفاق الديمقراطية في مصر؟
- هل يريد المجلس الأعلى حقاً نقل السلطة؟ وما الدور الذي يحتمل أن يلعبه الجيش لاحقا؟
- هل الانتخابات الرئاسية المقبلة هامة؟
- كيف سيُصاغ الدستور؟
- ما السبيل إلى تحسين الوضع الاقتصادي في مصر؟
- ماذا تعني نتائج الانتخابات البرلمانية بالنسبة إلى الآفاق الديمقراطية في مصر؟

من المفيد، من جهة، أن يكون هناك أحزاب عدة سياسية قوية، لأن هذا يعني أنه لن يكون هناك برلمان مفتت ومتشاجر مع نفسه يتكوَّن من ائتلافات غير مستقرة للغاية (حيث الأحزاب السياسية تتعرّض دوماً إلى إغراء التفكك والانشقاقات وتشكيل ائتلافات جديدة). وبما أن مصر تدخل مرحلة سيتعيّن

[63] http://carnegie-mec.org/2012/02/01/ar-pub-46979

عليها التفاوض فيها حول بعض القضايا بالغة الأهمية في تشكيل مستقبلها، خصوصاً منها العلاقة بين السلطات المدنية والقوات المسلحة، فإن وجود برلمان قوي وعدد محدود من الأحزاب القوية يعني أن قدرة المصريين على التفاوض مع كلٍّ من القوات المسلحة ومع بعضهم البعض لبلورة ما يعتبرونه العلاقة الضرورية، وأيضاً لبلورة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ستحظى بمؤازرة في هذه المرحلة الانتقالية.

الجانب السلبي من وجود حزب واحد معيّن قوي، وهو في هذه الحالة حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، هو أن ثمة خطراً دوماً بأنه إذا ما شعر هذا الحزب بأنه قادر على أن يفعل ما يشاء، فقد يصبح مستبداً نوعاً ما ويفرض تشريعات أو سياسات تكون لغير صالح الجماعات الأخرى. والسؤال الحقيقي الحاسم هنا هو ما إذا ستتوافر قوى معارضة قوية خارج البرلمان أو داخله تتعلّم الدروس الديمقراطية الخاصة بالنضال من أجل نفسها أو من أجل حقوق معيّنة.

إن الديمقراطية لا تعني فقط الحصول على أغلبية أو كسب حق تولّي السلطة، بل هي تتعلّق في الواقع بقيام أولئك الذين خسروا الانتخابات يتعلّم كيفية العمل من داخل النظام ومواصلة تحدّي الأغلبية. فالديمقراطية تنبثق من ذلك التنافس ومن تعلُّم كلا الطرفين التسامح واحترام حدودهما وحقوق الآخرين.

### ١. هل يريد المجلس الأعلى حقاً نقل السلطة؟ وما الدور الذي تحتمل أن يلعبه الجيش لاحقا ؟

يريد المجلس الأعلى للقوات المسلحة تسليم السلطة إلى المدنيين. هذا أمر مؤكّد للغاية. فهو عانى بالفعل من حكم مصر خلال الأشهر الـ ١١ الماضية، حيث اضطر إلى اتخاذ القرارات حول قضايا رئيسة تتعلق بالاقتصاد، والعلاقات الاجتماعية، والمظاهرات، وما الذي يجب عمله بجهاز الشرطة. كما وجد المجلس الأعلى أنه من الصعب للغاية الحفاظ في آن على التوازن الصحيح وعلى اتخاذ قرارات حول هذه المسائل، خصوصاً وأن ثمة نقصاً في التمويل ومتاعب في الاقتصاد. لا يمتلك المجلس الأعلى أجوبة على هذه الأمور، ولذلك، سيشعر نوعاً ما بالارتياح لقيامه بنقل المسؤولية مجدداً إلى السلطات المدنية التي يمكن بعدها إنحاء اللائمة عليها.

لكن المجلس الأعلى يرغب أيضاً في ضمان مصالحه وامتيازاته الخاصة في المستقبل. وفي مجال السياسة الخارجية، تبدو القوات المسلحة حريصة على الحفاظ على السلام مع إسرائيل وهذا يرتبط جزئياً برغبتها في الاحتفاظ بالمساعدات العسكرية الأميركية التي تبلغ 1.3 مليار دولار سنوياً. المجلس غير مستعدّ للمخاطرة بذلك كله، ولذا فهو لا يريد تسليم السلطة إلى مدنيين قد تكون لديهم الصلاحية لتمزيق معاهدة السلام مع إسرائيل أو شنّ الحرب، على سبيل المثال.

### 2. هل الانتخابات الرئاسية المقبلة هامة؟

الانتخابات الرئاسية هامة لأنه إذا ما أرادت القوات المسلحة المصرية الاحتفاظ بسلطة حق النقض (الفيتو) في قضايا الحرب والسلام والسياسة الخارجية، وأيضاً إذا ما أرادت الحفاظ على سيطرتها الحصرية على موازنتها ومداخيلها، فإنه يتعيّن أن ينصّ الدستور على هذه الصلاحيات أو أن يكون هناك رئيس متعاطف مع تفضيلات القوات المسلحة، إن لم يكن تحت سيطرتها. وبالتالي، القوات المسلحة ستستخدم سلطة الرئاسة لضمان ألا يتدخّل أي مدني آخر في الشأن العسكري. كان هذا تماماً هو الوضع في عهد الرئيس السابق حسني مبارك.

بيد أنه يصعب على الجيش أن يضمن أن يكون الرئيس المقبل دوماً متعاطفاً ودوماً تحت سيطرته. وليس من الواضح ما إذا كان بمستطاع القادة العسكريين أن يحققوا ذلك الآن، أو كيف سيفعلون ذلك في المستقبل.

### 3. هل يستطيع المجتمع الدولي دفع الجيش إلى دمقرطة مصر؟

يواجه المجتمع الدولي معضلة، لأنه في معظم الحالات تقوم الولايات المتحدة بمحاولة ممارسة النفوذ من خلال عرض المساعدات المالية أو حجبها (عدا النقاشات الخاصة والتشجيع). وهذه وسيلة فظّة للغاية وغالباً ما تأتي بعكس النتائج المرجوّة. الأمر لن ينجح إذا ما حاولت الولايات المتحدة أو دول غربية أخرى أن تساعد عملية الانتقال الديمقراطي من خلال عرض تقديم مساعدات اقتصادية إضافية (سواء للقوات المسلحة أو للاقتصاد) مرفقة بلائحة شروط حول انتهاج سلوك معيّن.

فمع أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة متصلّب كلياً حيال حماية علاقاته الخاصة مع الجيش الأميركي وحيال حصوله على المساعدات العسكرية الأميركية، إلا أنه إذا ما تم ربط المساعدات بالتهديدات حول قطع الدعم في حال عدم الالتزام بشروط معيّنة، فإن القوات المسلحة المصرية سترفض المساعدات لإدراكها بأنها ستكسب أكثر على الجبهة الداخلية لأنها تصدّت إلى مثل هذا الابتزاز.

إن التحدّي الحقيقي للقوى الخارجية - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وآخرين - يكمن بدلاً من ذلك في أن تضع نصب عينيها كهدف نهائي تحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي وتأمين القبول التام للقوات المسلحة بالرقابة المدنية، ما يعني التدقيق بموازنة الدفاع وبأي نشاطات اقتصادية أو مداخيل مالية أخرى، وإطاعة أوامر الحكومة الشرعية دستورياً.

يشكّل الوصول إلى هذه النقطة عملية صعبة للغاية ومعقدة، لكن إذا ما أوضحت القوى الخارجية بشكل جلي للغاية للقوات المسلحة أن هذا هو المتوقّع منها، فإن هذا سيشجّع أيضاً الأحزاب السياسية المصرية على اتخاذ موقف حازم وإبلاغ القوات المسلحة، كما باتت جماعة الإخوان المسلمين تكرر مراراً، بأنه "من غير المقبول والمعقول ألا توجد رقابة مدنية مناسبة وتدقيق برلماني لموازنة الدفاع مستقبلاً. هذا يجب أن يتحقّق. لا يمكن أن يكون ثمة حصانة دائمة للقوات المسلحة في كل ما تفعل داخل البلاد. إننا قد نعرض الحصانة على سلوكيات سابقة ومشاكل وأخطاء سابقة، لكن ليس عن مشاكل وأخطاء مستقبلية".

الأحزاب قد تتّخذ موقفاً حازماً إذا ما شعرت بأن لاعباً هاماً على غرار الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي يدعم أيضاً موقفها، لأن القوات المسلحة المصرية ستفهم حينها أن هذا هو الموقف الحقيقي للولايات المتحدة، على رغم أن هذا لم يكن موقف واشنطن العام الماضي. لقد تشجعت القوات المسلحة على التفكير بأنها يمكن أن تمارس نفوذاً مطّرداً على السياسيين المدنيين، وهي تعتقد أساساً أن في وسعها أن تقول للمدنيين: "حسناً. سنقوم بتسليم السلطة، لكن عليكم أن تدفعوا ثمن ذلك". لكن إذا ما شعرت القوات المسلحة بأن هذه لعبة لا طائل من ورائها، فقد تتراجع بسهولة أكبر وبكلفة أقل.

## 4. كيف سيُصاغ الدستور؟

أتى الإعلان الدستوري، الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة في أواخر آذار/مارس 2011، بعد حوالي أسبوع فقط على الاستفتاء الذي كان أقرّ الدستور المُعدَّل، وهي خطوة مستغربة إلى حدّ ما. فقد حدّدت القوات المسلحة كيف ستتم صياغة الدستور الجديد، أي من خلال لجنة صياغة مؤلفة من 100 عضو يختارهم البرلمان الجديد ويعيّنهم. إلا أن المشكلة هي أنه في الخريف الماضي بدا واضحاً أن جماعة الإخوان المسلمين، وربما أحزاب أخرى مثل حزب النور الإسلامي السلفي، قادرة على تقديم أداء جيّد جداً في الانتخابات. فما كان من القوات المسلحة إلا أن بدأت بالتراجع عن موقفها تحت الضغط الذي مارستها عليها بعض الأحزاب العلمانية الليبرالية والأحزاب غير الليبرالية (الأحزاب العلمانية التي لا ترغب أساساً في تغيير النظام، ولا تريد أن يتغيّر أي شيء، بل تأمل أن يبقى الجيش في السلطة لتضمن أن تستفيد هي أيضاً من النظام في المستقبل).

في ظلّ مصادر الضغط المختلفة هذه، حاول المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يضع وثيقةً جديدةً تحدّد العملية الدستورية الجديدة، حيث يختار البرلمان 20 عضواً فقط من أعضاء لجنة الصياغة المئة، وحيث أيٌّ من الأحزاب لا يستطيع تعيين أكثر من خمسة أشخاص من بين هؤلاء العشرين لتمثيله. لذلك، حتى إن سيطر الإخوان المسلمون على 50 بالمئة من البرلمان، وبالتالي حصلوا على عشرةٍ من المقاعد العشرين في اللجنة الدستورية، على سبيل المثال، فلن يحقّ لهم بتعيين أكثر من خمسة مندوبين. أما الأعضاء الثمانون الباقون في لجنة صياغة الدستور، فيمثّلون طائفةً واسعةً من القطاعات الحكومية وغير الحكومية، ويتألّفون من موظّفين حكوميين، وشرطة، ومحامين، ومهندسين، وأساتذة جامعيين، واتحادات عمال، واتحادات مزارعين، إلخ. هؤلاء يُعيَّنون من قبل مختلف الاتحادات أو من قبل هيئاتهم الإدارية، علماً أن العديد من هذه الهيئات والاتحادات، على غرار مجلس الجامعات، يتألّف من أشخاص عيّنهم في الغالب نظام حسني مبارك السابق، أو كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة ليعيدَ تعيينُهم. في هذه الخطوة إذاً محاولةٌ واضحة تماماً من قبل المجلس الأعلى لتشكيل اللجنة الدستورية من مرشّحيه. بعبارة أخرى، يريد المجلس الأعلى، مهما كانت نتيجة انتخابات

مجلس النواب، أن يحرص على ألا يكون لهذا الأخير أي صلة بصياغة الدستور، وهذه عملية غير ديمقراطية في الأساس.

لا بأس إن قالت القوات المسلحة أنه يجب أن تتأكّد من أن الدستور الجديد لن يذهب بالكامل في اتجاه مغاير، فقط لمجرّد وجود غالبية برلمانية هذه الأيام، سواء أكانت إسلامية أو اشتراكية أو غيرهما. هذا أمر من الممكن تفهّمه. غير أن محاولة الجيش كانت واضحةً جداً، وأطلقت شرارة احتجاجات تشرين الثاني/نوفمبر، التي أجبرت المجلس الأعلى، في نهاية المطاف، على التراجع عن موقفه وسحب تلك الوثيقة. ومع ذلك، لا يمكن استبعاد إمكانية أن يُعاد طرحها.[ يشير الكاتب إلى وثيقة السلمي !"]

## 5. ما السبيل إلى تحسين الوضع الاقتصادي في مصر؟

فيما يتعلق بعملية الانتقال إلى الديمقراطية بشكل خاص، من الهام أن يتمّ إبعاد السلطة عن الأشخاص الذين يتمتّعون بالنفوذ السياسي لمجرّد أنهم يشغلون مناصب رسمية أو مناصب رفيعة المستوى في إدارات الدولة، حيث يسيطرون ويؤثّرون إلى حدّ كبير على عملية صنع القرارات الاقتصادية، مثل تحديد الجهات التي تذهب إليها العقود، وتلك التي تحصل على العقود الأكبر، والأطراف التي تتمتّع بفرص خاصة للحصول على القروض أو رأس المال. تلك كانت الحال في مصر مبارك، حيث إن كبار رجال الأعمال المقرّبين من الرئيس وأوساط القيادة في الحزب الوطني الديمقراطي، الذي كان يرأسه جزئياً جمال مبارك نجل الرئيس، كانوا يحصلون على أكبر العقود ويحظون بفرص امتيازيه. وكما في السابق كذلك اليوم، كانت الدولة المصرية مسؤولة عن الكثير من الإنفاق على البنية التحتية والإعمار، وسيطرت على العديد من وكالات الاستيراد والبيع والماركات التجارية الكبرى، كي تتمكّن من منح العقود والأفضلية إلى المقرّبين ذوي الامتيازات. وفي ظلّ ذلك، امتنع رجال الأعمال الصغار والمتوسّطين في مصر من الاستثمار أو التوسّع، في غياب الموثوقية إزاء المستقبل. كما لم يكن هؤلاء واثقين من أن حقوقهم وعقودهم ستُحتَرَم. أما إذا كبرت مشاريعهم بما فيه الكفاية، فكان أحد المسؤولين رفيعي المستوى ليتدخّل ويقول: "إن كنتم تنوون الحصول على حصة أكبر من هذه السوق، فعليكم أن تبدأوا بالتوسّع. نريد حصة لنا أيضاً، ولذلك لابد أن تشركونا

في المشروع". فطالما أن الحال ستبقى كذلك، لن تقدر طبقة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مصر من النمو أبداً .

في بلد مثل مصر، كما في معظم الدول النامية، تشكّل طبقة الأعمال الصغيرة والمتوسطة العدد الأكبر من المؤسسات الفردية والعاملين والمالكين. لكن رأس المال الكبير مركّز أكثر، ما يعيق صعود طبقة ضخمة جداً من رجال الأعمال الملتزمين باقتصاد السوق الحرة، ومؤسسات القطاع الخاص، والمنافسة الحقيقية، والانفتاح الفعلي وقواعد اللعبة الشفافة.

من الهام للغاية إذاً، في حالة الانتقال إلى الديمقراطية في مصر، أن تتبدّل هذه العلاقة. وعندئذ قد ينتهي المطاف بمصر حيث انتهى بتركيا، التي كبرت فيها الطبقة الوسطى المتنامية إلى حدٍّ أصبح فيه بالإمكان تحدّي الحكم العسكري. فقد دعمت هذه الطبقة الحزب السياسي المهتمّ بتحدّي الجيش، مبعدةً بذلك نفوذ هذا الأخير ومخرجةً إيّاه من الحياة السياسية .

تلك كانت رؤية كاتب المقال "يزيد صايغ" الباحث في مركز كارنيجي للشرق الأوسط والتي عبرت بشكل كبير عن "مشكلات وعوائق تحول دون اكتمال ثورة شعب مصر على النحو المأمول. وتجب الثورة إلى انحياز الكاتب إلى الفكر الإخواني وعدائه الواضح لمؤسسة القوات المسلحة المصرية كما عبر عنها في كتابات أخرى منها "جمهورية الضباط" !

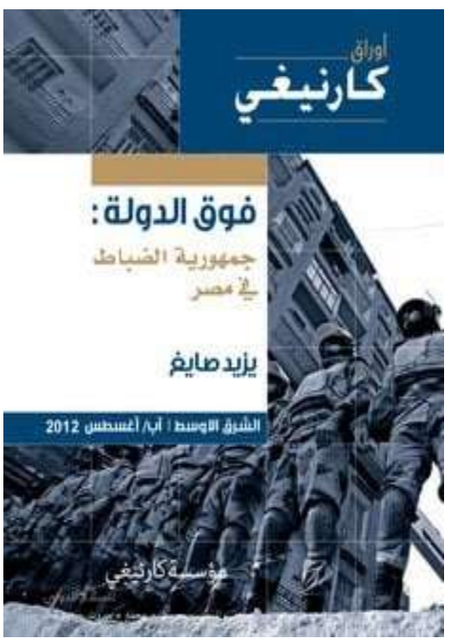


كتاب فوق الدولة – جمهورية الضباط في مصر pdf تأليف يزيد صايغ، هذا الكتاب بحث مكون من 30 صفحة يصف مدى تغلل العسكر في كل مؤسسات الدولة بحيث يكاد يكون من المستحيل أن يحكم مصر مدني يوما ما. حقائق صادمة ومخيفة ليس فقط في تغلغلهم، بل في مدى استنزافهم لخيرات مصر لصالحهم بدون أي رقابة.

ينصب الكتاب على بحث علاقة السُلطة العسكرية بالشعب في مصر ويدرسها دراسة علمية بأبعاد علمي النفس والاجتماع، وأهميته الكبيرة تأتي بالنظر إلى تاريخ صدوره بعد انتخاب الدكتور

محمد مرسي رئيسًا للجمهورية وقبل تفكيك المجلس العسكري وإزاحة قادته.

لقراءة وتحميل كتاب "فوق الدولة – جمهورية الضباط"

اضغط الرابط التالي:

https://alisalmi.com/كتاب-فوق-الدولة-جمهورية-الضباط-في-مصر/

## 2. عثرات على طريق ثورة 25 يناير

كانت العقبة الأساسية التي صادفت ثورة 25 يناير وحادت بها عن مسارها الثوري افتقاد القيادة الوطنية المخلصة من بين شباب الثورة.. فضاعت الثورة غنيمة سائغة لمن كانوا أكثر استعداداً لركوب موجتها وهم جماعة الإخوان المسلمين!

تلك العثرات تمثلت فيما يلي:

### 1. الفشل في الخروج من نظام مبارك

لابد من أن نعترف بأن ثورة 25 يناير لم تحقق أهدافها فيما عدا إسقاط الرئيس الأسبق، الذي اضطر إلى التخلي عن منصبه وعهد إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد!

ولابد أيضاً من أن نعترف بأن أسلوب إدارة شؤون البلاد منذ تخلى مبارك لم يحقق، بدرجة واضحة، المطلب الأساسي للشعب وثوار التحرير بـ " إسقاط النظام". إذ استمر أركان النظام السابق وعناصره الفاعلة متواجدة في مختلف هيئات الدولة طوال الفترة الانتقالية التي أدارها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وكذلك طوال فترة رئاسة محمد مرسي حتى قرر الشعب سحب الثقة منه في 30 يونيو واستجابت القوات المسلحة للرغبة الشعبية وتم عزله في 3 يوليو.

ولقد ساعد أسلوب "إدارة شؤون البلاد" الذي باشره المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن اطمأنت عناصر النظام البائد[64] أنهم أصبحوا في مأمن من احتمالات الإطاحة بهم، ونشطوا للمشاركة ودعم الثورة المضادة، وكان لهم دور

[64] اتضح الآن بعد تجربة الحكم الإخواني فترة رئاسة مرسي أن الجماعة كانت من العناصر المحركة للانفلات الأمني والأحداث الدموية التي راح ضحيتها المئات من المصريين وذلك تحقيقاً لأهدافهم في الضغط على المجلس الأعلى لقوات المسلحة لتسيير البلاد في الوجهة التي تحقق لهم فرص السيطرة على البلاد.

مشهود في موقعة الجمل، وأحداث الفتنة الطائفية، وأعمال الشغب وإثارة الفوضى في اعتصامات مجلس الوزراء وشارع قصر العيني وإحراق المجمع العلمي. كما أتاحت لهم التعديلات على قانون الأحزاب فرص تأسيس أحزاب جديدة بدلاً من الحزب الوطني الديمقراطي المنحل بحكم من محكمة القضاء الإداري، كما أتيحت لهم فرص الترشح لمقاعد البرلمان، نظراً لتأخر المجلس في إصدار قانون إفساد الحياة السياسية.

ونتيجة أسلوب إدارة الفترة الانتقالية الذى تغافل عن التعامل الثوري مع عناصر النظام القديم، اطمأن رموز وعناصر نظام مبارك إلى استمرارهم في مواقعهم وتمتعهم بمراكزهم وسلطاتهم وأموالهم، وقدرتهم على إعادة إنتاج النظام القديم تحت مسميات مستحدثة لإجهاض ما تبقى من أمل في الثورة، وكانت قمة اطمئنان وثقة فلول نظام مبارك إقدام رموزه على الترشح لمنصب رئيس الجمهورية الأول في عهد "الثورة" كما تمكنت جماعة الإخوان المسلمين وأتباعهم وحلفائهم من التيارات السياسية الدينية من تحقيق مواقع متقدمة على الساحة السياسية حتى حققوا الأغلبية في الانتخابات التشريعية التي جرت في 2011 ثم وصل مرشح الإخوان إلى منصب رئيس الجمهورية!

وقد حاول مجلس الشعب . لغرض التمكين للجماعة صاحبة الأكثرية من الحصول على فرصة أكبر في انتخابات الرئاسة التي كان مقررا لها أن تجري في يونيو 2012، فأقر مشروع قانون بتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية يقضى بالحرمان لمدة عشر سنوات يبدأ من يوم 11 فبراير2011 لكل من شغل منصب رئيس الجمهورية، أو نائب رئيس الجمهورية، أو رئيس الوزراء، أو كان رئيساً للحزب الوطني الديمقراطي المنحل، أو أميناً له، وغيرهم من شغلوا مناصبهم خلال السنوات العشر السابقة على تخلى الرئيس السابق عن منصبه. وأتى هذا التحرك من جانب مجلس الشعب عقب إعلان اللواء عمر سليمان ترشحه للمنصب بعد أن سبقه الفريق أحمد شفيق ومرشحان آخران من القيادات السابقة بجهاز المخابرات.

إن المجلس الأعلى للقوات المسلحة منذ الأيام الأولى لتوليه مسؤولية إدارة شؤون البلاد كان بإمكانه التصدي، بمنطق وشرعية الثورة، لتأمين مسار الثورة وضمان أهدافها التي أعلن في بيانه الأول قبل تنحى مبارك أنه يؤكد شرعيتها ويتعهد بضمان تحقيقها، كان أمل جماهير الثورة أن ينشط المجلس الأعلى

للقوات المسلحة لإنهاء نظام مبارك تماماً، وسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها عناصره، وأن يجنب الوطن نشأة أو تطور ما سمى آنذاك "الثورة المضادة"، وأن ينجز تطهير البيئة الوطنية من آثار الاستبداد والفساد السياسي والاقتصادي ومعوقات التطور الديمقراطي.

كان يجب على المجلس تبنى المطلب الشعبي والمنطقي بتشكيل جمعية تأسيسية منتخبة لوضع دستور جديد، وإحالة الرئيس السابق للتحقيق بتهم إفساد الحياة السياسية والاستبداد وحكم البلاد بقانون الطوارئ طوال ثلاثين عاماً، وتمكين قيادات حزبه والمقربين إليه من رجال الأعمال من التربح واستلاب أموال الوطن، والتفريط في موارد الوطن بتصدير البترول والغاز إلى العدو الصهيوني، فضلاً عن الاعتداء على المتظاهرين أيام ثورة 25 يناير، وما ترتب على هذا العدوان من قتل ما يربو على 800 شهيد وإصابة عدة آلاف، وفقد عدد كبير من المواطنين.

كان من المنتظر إخضاع أفراد أسرة الرئيس السابق للمساءلة القانونية للتحقيق في مصادر ثرواتهم. كما حدث جزئياً. ومحاسبتهم على أعمال الإفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. كما لم يحدث حتى ولا مع مبارك نفسه ،. وإحالة كبار معاونيه ورموز نظامه بتهم إفساد الحياة السياسية وتزوير الانتخابات ودعم الاستبداد والفساد، وتقديمهم إلى محاكمات سريعة، وتطبيق العزل السياسي عليهم دون انتظار.

كانت مطالب الثوار تضم الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين، ومن صدرت بحقهم أحكام قضائية في قضايا سياسية من محاكم عسكرية أو استثنائية، وتشكيل لجان قضائية لحصر ومراجعة أوضاع المعتقلات التابعة لوزارة الداخلية وغيرها من الأجهزة، وإعادة هيكلة وزارة الداخلية، واستبعاد جميع القيادات التي شاركت في الاعتداء على متظاهري ثورة 25 يناير، وتطهير الجهاز الإداري للدولة والمحليات، وشركات قطاع الأعمال العام من القيادات الفاسدة، وتقييم أداء الأجهزة الرقابية وتطويرها، ثم مراجعة كل التصرفات التي صدرت في العهد السابق، والتي تسببت في تبديد موارد الوطن، كتصدير الغاز الطبيعي إلى الكيان الصهيوني، وعمليات الخصخصة، والقروض والمنح التي تم الحصول عليها من الدول والمنظمات الدولية، والتحقق من مجالات استخدامها، وبيع وتخصيص أراضي الدولة.

إن الاستجابة لتلك المطالب الشعبية التي عبرت عن المضمون الحقيقي للثورة بإسقاط النظام لم تحدث قط إلا اضطراراً وامتثالاً لأحكام قضائية، وعلى سبيل المثال فقد تأخر حل المجالس الشعبية المحلية والحزب الوطني الديمقراطي، ومصادرة أمواله ومقاره لولا أن صدرت أحكام قضائية بالحل بناء على دعاوى أقامها أفراد من الشعب.

إن الإسقاط الفعلي لنظام مبارك تأخر لمدة خمسة عشر شهراً، تعثرت خلالها عملية التحول الديمقراطي، وتهدد وجود الثورة في ذاتها، الذي يعتبر المطلب الحيوي لإنقاذ الثورة وحمايتها وإحياء الأمل في تحقيق أهدافها، وتقع مسؤولية هذا الواجب الوطني على قوى الشعب جميعاً، والممثلة في أحزابه، وهيئاته المجتمعية ،ومنظماته الشبابية ،والحقوقية.

إن الشعب مطالب بالحركة السريعة لحشد القوى، ورص الصفوف، وتناسى الخلافات الحزبية ومصادر الشقاق المذهبي، لكي ينجح في سد الطرق أمام الفلول الطامعين في إعادة إنتاج مبارك من جديد!

## 2. تردد وتراجع قادة كان أمل الشعب فيهم أن يكونوا قادة التغيير ومنهم الدكتور البرادعي الذي بدأ مسلسل الانسحاب من الثورة[65]!

جاء قرار الدكتور محمد البرادعي في أوائل 2012 بعدم الترشح لمنصب رئيس الجمهورية صادماً لكل القوى الوطنية المناضلة في سبيل التغيير، وتأكيد مدنية الدولة والخروج من عباءة نظام مبارك الذي أسقطه الشعب في 25 يناير. وأحسب أن قرار د. البرادعي لم يكن مفاجئاً للمتابعين للشأن الوطني فقد كان غيابه ملحوظاً في الفترة التي مارس فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شون البلاد اعتراضاً منه . كما تردد من أنصاره . على أسلوب وقرارات المجلس في إدارة الشأن الوطني. لذلك لم يكن قرار الانسحاب من الترشح بعيداً عن حالة الرفض من جانب طوائف متزايدة من الشعب، وخاصة شباب

[65] كان الانسحاب الأكبر والصادم لكل الوطنيين الذين اعتقدوا أنه "مفجر ثورة التغيير"، استقالته من منصب نائب رئيس الجمهورية اعتراضاً على فض اعتصامي رابعة والنهضة يوم 14 أغسطس 2013، تلك الاستقالة التي كانت أداة استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي في ترويج أن ما حدث في 30 يونيو لم يكن ثورة شعبية، وإنما مان انقلاباً عسكرياً ضد رئيس منتخب ديموقراطيا!!!

الثورة، للقرارات والإجراءات التي تمت منذ قيام الثورة واتضح عجزها عن تحقيق أهداف وتطلعات الشعب.
لقد دفع الشعب المصري ثمناً غالياً في سبيل استرداد حريته بعد سنوات ثلاثين عجاف مارس نظام مبارك الديكتاتوري خلالها كل صنوف الاستبداد والاستعلاء وحرمان الشعب من حقوقه الطبيعية التي كفلها له الدستور. رغم ما أدخل عليه من تعديلات أفرغته من مضمونه لحساب تأكيد سيطرة الحاكم على مقدرات الوطن والتحكم في رقاب العباد . وكان يوم الخلاص يوم ثار الشعب عن بكرة أبيه مطالباً برحيل الطاغية مردداً "الشعب يريد إسقاط النظام"، وخلال الثمانية عشرة يوماً الأولى من ثورة الخامس والعشرين من يناير، كان صوت الشعب الهادر في ميدان التحرير وغيره من ميادين الثورة في طول البلاد وعرضها يطالب بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.
كان الشعب في تلك الأيام الرائعة من شهر يناير متوحداً وانصهر في موقف لم تفسده دعاوى الحزبية البغيضة والتعصب الذي نجح بعد ذلك أيام حكم الإخوان في أن يقسم الوطن إلى فئات وطوائف متناحرة، وكأن المصريين لم يحققوا بوحدتهم واتحاد كلمتهم تلك الثورة التي خلصتهم من الطاغوت وكادت أن تكون بداية لتحول تاريخي على طريق الديمقراطية.
وكان المفترض أن تكون ثورة 25 يناير هي نقطة البداية لبناء مصر الجديدة المتحررة من الاستبداد والظلم وغياب الديمقراطية، ولكن وبدلاً من إسقاط عناصر النظام القديم وبناء نظام ديمقراطي جديد يتيح الفرصة لعناصر الثورة أن تؤكد مفاهيمها وتوجهاتها الوطنية، نشأت توجهات معاكسة تعمل على تعويق مسيرة التحول الديمقراطي وتعطيل بناء مؤسسات الوطن الدستورية والسياسية التي كانت مطلوبة كي يستعيد المصريون سيطرتهم على مقدرات الوطن.
وكانت غاية أغلب المصريين. ولا تزال. بناء دولة حديثة ديمقراطية ذات طبيعة مدنية، دولة المواطنة الحقة وسيادة القانون يكون الشعب هو مصدر السلطات، دولة ينعم فيها المصريون بالحرية والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، دولة استقلال القرار الوطني. وكان الأمل . ولا يزال . أن يصدر دستور جديد يتضمن تلك الغايات الإنسانية الغالية التي أكدتها الشرائع السماوية واحترمتها دساتير العالم الحديثة.

## 3. أخطاء مقصودة أم عثرات غير مخططة؟

إذا استرجعنا أحداث الفترة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير، نستطيع أن نرصد عدداً من العثرات. أو إن شئنا الدقة فلنقل أخطاء. كان لها تأثيرات سالبة على الثورة إذ عطلت مسيرتها وحادت بها عن الطريق المنطقي الذي كان حرياً أن يبلغ بها درجة متقدمة في سباق الزمن لتحقيق أهداف الشعب في الحرية والعدالة والكرامة، وكان جديراً بإنجاز مرتبة عالية في خطة التحول الديمقراطي.

### أولى تلك العثرات

. أو الأخطاء. كان الوقوع في الشرك الذي خطط له الرئيس المخلوع ودعا إليه في خطابه يوم 28 يناير بتعديل عدد محدود من مواد دستور 1971، وقد ترتب على هذا الخطأ الاستراتيجي صرف النظر عن مطالبة الشعب بوضع دستور جديد بحجة أن الدستور الجديد سوف يستغرق فترة طويلة قد تمتد لأكثر من عامين بينما تعديل مواد في الدستور القائم لن يستغرق إلا أياماً.

### وكانت العثرة الثانية

في مسيرة الثورة هي تغيير اللجنة التي أعلن عن تشكيلها اللواء عمر سليمان، فترة شغله منصب نائب رئيس الجمهورية، وكانت تضم الدكتور يحيى الجمل والدكتور أحمد كمال أبو المجد والمستشار سرى صيام وغيرهم و تم استبدال بها لجنة أخرى برئاسة المستشار طارق البشرى والمحامي صبحى صالح، عضوي جماعة الإخوان المسلمين والدكتور عاطف البنا، وأتمت لجنة التعديلات الدستورية عملها في أيام قليلة أعقبتها الدعوة إلى استفتاء شعبي حول المواد التي جرى تعديلها وأصر المجلس الأعلى للقوات المسلحة على أن تبنى خريطة الطريق التي أوصت بها اللجنة بإجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور الجديد أو انتخاب رئيس الجمهورية، وهو الرأي الذى باركته جماعات الإسلام السياسي وفى مقدمتهم جماعة الإخوان المسلمين لما رأوا فيه مصلحتهم.

### ثم كانت العثرة الثالثة

هي الخطأ الاستراتيجي التاريخي الذى جرى بتبني المجلس الأعلى للقوات المسلحة خارطة الطريق التي تضمنها الإعلان الدستوري بتاريخ 30 مارس 2011 الذى حدد إجراء الانتخابات التشريعية بعد ستة أشهر من تاريخ ذلك الإعلان.

أي نهاية سبتمبر 2011 . والتي تم تأجيلها إلى 28 نوفمبر 2011، يعقبها وضع الدستور الجديد للبلاد بواسطة جمعية تأسيسية لم تكشف لجنة التعديلات الدستورية في حينها عن كيفية تشكيلها ولا الشروط الواجبة في أعضائها، ولكن اتضحت الحقيقة أن لجنة البشري عهدت بمسئولية تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد للبلاد إلى الأعضاء المنتخبين ي أول مجلسين للشعب والشورى، على أمل أن تكون الأغلبية فيهما للإخوان المسلمين وحلفاءهم من تيار الإسلام السياسي . وهذا ما تحقق . وكان كارثة على طريق التحول الديمقراطي بعد الثورة .

### والعثرة الرابعة

هي عدم إصدار المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً لاحقاً يحدد أمرين، الأمر الأول إعلان المبادئ الأساسية للدستور شاملاً مواد تتعلق بالحريات والحقوق العامة للشعب بجميع طوائفه والتي تمثل ركناً مهماً من الدساتير الحديثة والعهود والمواثيق العالمية لحقوق الإنسان، والأمر الثاني المعايير الموضوعية لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية بحيث تضم ممثلين عن طوائف المجتمع فلا ينفرد فصيل أو عدة فصائل بصياغة دستور لا يعبر عن الأمة بجميع طوائفها، الأمر الذى يضمن أن تكون الدولة التي ننشدها بعد الثورة هي دولة المواطنة وسيادة القانون في ظل ديمقراطية حديثة يتساوى فيها المصريون جميعاً في الحقوق والواجبات وينعمون بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص والأمان.

### وتمثلت العثرة الخامسة

في عدم إعداد قانون جديد للأحزاب السياسية والاكتفاء بإدخال تعديلات جزئية لم تحقق الغاية من إطلاق حرية تأسيس الأحزاب بمجرد الإخطار كما كانت تطالب بذلك كل الأحزاب والقوى السياسية، فجاء القانون المعدل مشوها، ولعل أخطر ما جاءت به تعديلات قانون الأحزاب زيادة أعداد مؤسسي أي حزب إلى ثلاثة آلاف مؤسس بعد أن كان العدد ألفاً في القانون القديم، مما أوجد عقبة في طريق شباب الثورة فلم يتمكنوا من تأسيس أحزاب تمثلهم وتعبر عن مطالبهم في التغيير، وكان الفائزون في سباق تأسيس الأحزاب الجديدة هم رجال الأعمال الأعضاء السابقون للحزب الوطني الديمقراطي

"المنحل"، ورغم أن القانون حظر تأسيس أحزاب على أساس ديني، فإن أحزابا قد تأسست ولها مرجعيات دينية واضحة ومعلنة على ألسنة قادتها والمتحدثين بأسمائها وشاركوا في الانتخابات بشعاراتهم الدينية بدون أن تتخذ اللجنة القضائية للانتخابات أي إجراء مما نص عليه القانون.

## وكانت العثرة السادسة

هي التعديلات المبتسرة في مجموعة القوانين الأساسية، التي تكون أعمدة النظام الديمقراطي، وهى قوانين مباشرة الحقوق السياسية وقانوني مجلسي الشعب والشورى وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية فقد جاءت كلها على خلاف ما توافقت الأحزاب من أن تكون الانتخابات بنظام القائمة النسبية المغلقة. وكان هذا مطلب حزب الوفد والمشاركين مع حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين . ولكن ما تم بإقرار الانتخاب بالنظام الفردي والقائمة النسبية بمعدل 50% من الدوائر لكل النظامين، ثم تم تعديل القانون ليكون تقسيم الدوائر بنسبة الثلث للنظام الفردي والثلثين للقوائم الحزبية، ثم جرى تعديل آخر بالسماح للأحزاب بالترشيح على المقاعد الفردية إلى جانب ترشيح القوائم مما أخل بتكافؤ الفرص بين المستقلين والأحزاب. وهذا الخلط في القانون كان سبب حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريته وما ترتب على الحكم من إصدار المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة قراراً في 16 يونيو 2012 بحل مجلس الشعب وذلك قبل أيام من إعلان فوز مرسي رئيساً للجمهورية!

## 4. وقفة عشرة كبرى الفشل في إنجاز التحول الديمقراطي بعد الثورة !

في الفترة التي قاربت فيها المرحلة الانتقالية منذ 25 يناير على الانتهاء، لم يكن المصريون يسمعون اسم الثورة إلا فيما ندر، وأصبح الجميع منشغلين عن العمل الثوري، الذي أذهل العالم على مدى ثمانية عشر يوماً من أمجد أيام مصر.

ولم يكن هناك من سبيل لاستعادة روح 25 يناير وحفز الجماهير المصرية لتحقيق أهداف ثورتهم إلا بإحداث تغيير شامل في أسس وعناصر وهياكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بما يتفق مع المقومات والقيم المصرية الأصيلة، والمواكبة الإيجابية لحركة العصر سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعلمياً من خلال نظام حكم ديمقراطي أساسه دستور يحمى الدولة المدنية والمواطنة ويؤسس لسيادة القانون وتداول السلطة والمشاركة الكاملة لكل طوائف الشعب في اختيار من يحكمهم وحقهم في محاسبة الحكام ومساءلتهم وسحب الثقة منهم.

إن الخروج من الحالة . التي أعقبت المرحلة الانتقالية بما تم خلالها من انتخابات تشريعية ورئاسية، وبما وقع فيها من أحداث مأساوية أصابت شباب الثورة وعملت على إجهاض ثورة الشعب . هو التزام وطني وقومي وضرورة بقاء، ويصبح التحول الديمقراطي حتمية منطقية وعملية لا بديل عنها لإنجاز أهداف الثورة ومجاراة العالم المتقدم واللحاق بالركب مع الحفاظ على الهوية والقيم المصرية القائمة على المواطنة والتعايش والتآخي بين المصريين مسلمين ومسيحيين.

ولم يكن اهتمام د. مرسى بعد انتخابه رئيساً للجمهورية بأفضل ممن سبقوه الذين تولوا مسئولية إدارة شئون البلاد ، فقد خصص أحد مساعديه الأربعة . المفكر المصري سمير مرقص . للاهتمام بقضية "التحول الديمقراطي"، ولكن هذا المساعد لم يجد بداً من الاستقالة من منصبه ضمن الفريق الرئاسي السابق بعد أن وجد نفسه معطلاً لا يستشار ولا يستمع إليه ساكن القصر الرئاسي، وكذلك فعل أغلب مساعدي مستشاري ومستشاري "المعزول" في أعقاب إصداره إعلانه الدستوري الكارثي في 21 نوفمبر 2012.

## 5. نحو خارطة طريق آمنة للوطن

علي السلمي

المصري اليوم - الثلاثاء 27-12-2011

تبدو صورة الوطن شديدة القتامة وتسود حالة من الحزن العام جراء أحداث العنف المتصاعدة والتي تهدد بانهيار الدولة ومؤسساتها وضياع فرص تحقيق أهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير وإهدار دماء الشهداء والمصابين التى أريقت من أجل التخلص من النظام البائد وبدء عصر الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

لقد روِّع المصريون بسلسلة من الأحداث الجسام تمثلت فى محاولات إثارة الفتنة الطائفية فى حادثة المارياناب واعتصامات ماسبيرو ثم موقعة شارع محمد محمود، وكان آخرها ما يجرى منذ فجر الجمعة الماضي وحتى كتابة هذه السطور فى شوارع مجلس الوزراء وقصر العيني والشيخ ريحان الذى قتل خلالها أكثر من عشرين مصرياً وأصيب المئات.

وقد أسفرت تلك الحوادث الدامية عن حدوث شرخ عميق بين الشعب والجيش وساءت الصورة الذهنية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بين المواطنين الذين باتوا يحملونه كل المسؤولية عن استخدام القوة المفرطة فى فض الاعتصامات بإطلاق الرصاص على المعتصمين.

فى الوقت ذاته فقد شهدت البلاد حالة غير مسبوقة من التردد فى حسم كثير من المشكلات التى تفجرت كمطالب لفئات كثيرة من المواطنين طالت معاناتهم طوال سنوات حكم الرئيس السابق، وكانوا يتوقعون حل مشكلاتهم بعد الثورة، فضلاً عن أن عناصر النظام السابق ما زالت قائمة لم يلحقها التغيير الثوري كما كان يتمناه ثوار 25 يناير!

ولا شك عندي أن المسؤولية عن هذا المصير المفجع لما آلت إليه أحوال المصريين، بعد النشوة القصيرة بإسقاطهم الرئيس المخلوع، تعود إلى الخطأ التاريخي الذى حدث باختيار الطريق الذى حدده الرئيس السابق بإجراء بعض

تعديلات محددة فى المواد أرقام 76، 77، 88، 93، 179، 189، و93 من دستور 1971 وما تبعها من استفتاء الشعب على تلك التعديلات التى حددت خارطة طريق خاطئة بإجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع دستور جديد للبلاد.

وقد أدى هذا إلى اندلاع الفتنة حيث انقسم الوطن إلى فصيلين أحدهما يدعو إلى التمسك بنتيجة الاستفتاء ويصر على أن تتم الانتخابات فى موعدها الذى حدده الإعلان الدستوري الصادر فى أعقاب الاستفتاء، وفصائل أخرى كانت تنادى بأن الأمر واللازم والطبيعي والمنطقي أن يوضع دستور جديد للبلاد يعبر عن أهداف الثورة ويحدد نظام الحكم الجديد.

واليوم ونحن على مشارف العيد الأول للثورة، نجد المشهد السياسي فى الوطن يموج بصراعات ونزاعات تعود إلى أصل النزاع السابق حول أيهما أسبق الدستور أو الانتخابات التشريعية بالإضافة إلى الشروخ فى البنية الوطنية نتيجة إنكار بعض الأحزاب السياسية ضرورة وضع معايير مسبقة لاختيار أعضاء الجمعية التأسيسية التى ستكلف بوضع الدستور الجديد للبلاد، فضلاً عنما تحدثه الانتخابات عادة من خلافات بين مؤيدي المرشحين المختلفين.

والأمر البادي لغالبية المواطنين هو إدراك عدم كفاءة أسلوب المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى إدارة شؤون البلاد مما حدا بكثير منهم إلى مطالبة المجلس بالتخلي عن السلطة. وللخروج من هذا المأزق الذى يهدد بانهيار الوطن وتدمير مقوماته نجد أنفسنا فى حاجة إلى التوافق على خارطة طريق جديدة وآمنة تكفل التعامل مع حالة الانفلات العام وتعيد الوطن إلى المسار الذى يضمن تحقيق أهداف الثورة فى التحول الديمقراطي. وتتركز عناصر خارطة الطريق المقترحة فى:

■ التعجيل بإنهاء المرحلة الثالثة والأخيرة من انتخابات مجلس الشعب فى موعد لا يجاوز الخامس عشر من شهر يناير القادم 2012. بينما تؤجل انتخاب مجلس الشورى انتظارا لتبين وضعه فى الدستور الجديد فإذا نص على وجود مجلس للشورى يتم إجراء الانتخابات بعد الاستفتاء عليه.

■ تشكيل حكومة وحدة وطنية فور تكوين مجلس الشعب الجديد من شخصيات تحظى برضا المواطنين وتحوز ثقة مجلس الشعب، على أن تخول لها جميع الصلاحيات الدستورية والآليات التنفيذية بما يمكنها من ضبط الأمن ومعالجة التدهور فى الأوضاع الاقتصادية، وتسلم إدارة شؤون البلاد.

■ يصدر مجلس الشعب قانوناً لتنظيم سلطات الدولة- على نسق النظام التونسي- يتضمن تنظيما مؤقتا للمقومات الأساسية لنظام الحكم وتوزيع السلطة إلى حين وضع دستور جديد ودخوله حيز التنفيذ ومباشرة المؤسسات المنبثقة عنه لمهامها متضمناً قواعد وشروط اختيار أعضاء جمعية تأسيسية تكلف بوضع الدستور الجديد واستفتاء الشعب عليه فى مدى لا يتجاوز شهرين من تاريخ إصدار قانون التنظيم المؤقت لسلطات الدولة.

■ انتخاب رئيس الجمهورية الجديد وفق الشروط والإجراءات التى ينص عليها قانون التنظيم المؤقت لسلطات الدولة فور صدوره، وبذلك تنتهى مسؤولية المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن إدارة شئون البلاد ويكون قد أنجز وعده بتسليم الحكم لسلطة منتخبة ديمقراطيا.

حمى الله مصر وثوارها.

## 6. ورغم كل تلك العثرات حققت ثورة 25 يناير نتيجة أساسية؟

رغم كل ما شاهده المصريون. ولا يزالون. من أحداث لا يتمنى أحد استمرارها، فإن لثورة الخامس والعشرين من يناير فضل أن حققت لمصر انعتاقها من أسر الطغيان والديكتاتورية، فأصبح الشعب بعدها يملك قراره وحقه في الاختيار وتقرير مصيره. استطاع المصريون أن يقولوا "لا"، بعد أن كسروا حاجز الصمت ونزعوا الخوف من نفوسهم. الآن يملك المصريون حقهم في الاختيار ويستطيعون الاعتراض على قرارات الحكومة التي لا ترضيهم.

وقد ساعدت ثورة الخامس والعشرين من يناير مصر على استعادة موقعها على الخريطة الدولية والإقليمية وعاد الناس في كل مكان يتحدثون عن ثورة مصر وعظمة الدور المصري الذي افتقدوه كثيراً أيام النظام البائد، ورغم أن أبناء مصر في داخل الوطن وخارجه يلتفون حول هدف واحد هو بناء مصر الديمقراطية، دولة العدالة والحرية والقانون، وإن اختلفت الطرق التي يعتقدون أنها الأفضل للوصول إليه، إلا أنهم في خلافهم مدعوون إلى التزام النهج الديمقراطي والخضوع لحكم.

إن ما تحقق في مسار إعداد البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الجديد هو قليل جداً بكل المقاييس، وما تحقق فعلاً على أرض الواقع لا يخلو من تعقيدات وتشوهات تقلل من تأثيره على مستقبل الديمقراطية في مصر. ولاتزال القضية الجوهرية هي صياغة دستور جديد يحقق آمال الشعب في الحرية والديموقراطية والعدالة.

فالدستور الجديد، وهو الركن الأساس في إقامة النظام الديمقراطي الذي قامت ثورة 25 يناير من أجل تحقيقه، لم يتم وضعه بالتوافق الذي يرضى عنه المصريون، وذلك تكرار لما حدث أيام وضع دستور 2012!

إن الأمل كان أن تمضي ثورة الخامس والعشرين من يناير في مسيرة التحول الديمقراطي على أساس توافق وطني يجمع شباب الثورة وطوائف الشعب جميعهم، متحدين في الغايات والأهداف كما كانوا وحدة صلبة خلال الأيام الثمانية عشرة المجيدة التي انتهت بتخلي الرئيس المخلوع عن منصبه، ولكن توالى الأيام وتداعيات الأحداث وتفاقم المشكلات الاقتصادية والمجتمعية، وفشل شباب الثورة في التحالف الحقيقي وتكوين حزب أو أحزاب تعبر عن فكر الثورة وأهدافها، كل ذلك أوجد حالة غير مسبوقة من التشرذم الوطني

حتى كاد الوطن ينقسم إلى فصائل متنابذة، وكادت فكرة الثورة والتغيير الثوري تتوارى في زحام الأحداث والكوارث التي حلَّت بالوطن.

ولكن مع كل هذه السلبيات والعثرات التي واجهت ثورة 25 يناير، نريد أن يرى المصريون الجانب المشرق من إنجازات ثورتهم الرائعة التي أثارت إعجاب العالم وقدمت نموذجاً غير مسبوق في التغيير الديمقراطي. نريد أن يتعاون المصريون في التغلب على المصاعب التي تمر بها البلاد الآن، وهي للحق ليست بفعل الثورة ولا الثوار، ولكنها محصلة سياسات وممارسات نظام فاشل استمر ثلاثين عاماً، وتبعه حكم غير ناجح للمجلس الأعلى للقوات المسلحة خلال الفترة الانتقالية، أعقبه حكم كارثي لجماعة الإخوان المسلمين انتهى بعزل رئيسهم محمد مرسي في 3 يوليو!

نريد أن ينظر المصريون إلى مستقبل الأيام وما يمكنهم تحقيقه لمصر بتماسكهم ووحدتهم وحرصهم على ألا يتركوا أي فرصة يتسلل منها أعداء الثورة والوطن من الداخل أو الخارج ليضربوا ثورتهم ويفرقوا جمعهم. أهل قاموا بثورتهم وهم يطالبون باستكمال مسيرتها، وسوف ينجحون بإذن الله في:

- تحقيق التغيير الديمقراطي من أجل وطن حر ومجتمع تسوده الحرية،
- تدعيم قيم المواطنة لضمان سلامة الوطن وتأمين مستقبله،
- تحقيق مستوى أفضل من جودة الحياة لهم وللأجيال القادمة،
- إقامة مجتمع يتمتعون فيه بحياة حرة كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله،
- توفير حياة أساسها الحرية والديمقراطية واحترام كرامة الإنسان وحقوقه،
- تأكيد سيادة القانون والمساواة بين الحكام والمحكومين في الامتثال لحكم القانون،
- المحافظة على استقلال القضاء، وسينجحون في تحقيق تكافؤ الفرص للجميع وعدم التمييز بينهم على أساس سوى حكم القانون.

## 7. دعوة للبناء على إيجابيات الثورة . . .

لم يكن أكثر المتفائلين في مصر وخارجها يتوقع أن تتحول مظاهرة تطالب بالتغيير إلى ثورة تنجح في إسقاط نظام حكم مبارك الاستبدادي الذي جثم على صدور المصريين ثلاثين عاماً.

وحين أعلن بعض شباب مصر عزمهم على تسيير مظاهرة يوم الخامس والعشرين من يناير 2011 كانت أكثر التوقعات تفاؤلاً أن ينضم إليها بضع مئات أو آلاف على الأكثر، ولم يمر بخاطر أحد أن يحتشد ملايين المصريين في ميدان التحرير، وكل ميادين مصر، ثمانية عشر يوماً تنتهي بتخلي رأس النظام الساقط عن منصبه يوم 11 فبراير لترتفع صيحات الفرح والتهليل بسقوط الديكتاتور وبزوغ فجر الحرية والعدالة والديمقراطية.

وكما نعلم جميعاً فقد تعرض شباب مصر وشعبها لأقسى محاولات القهر يوم جمعة الغضب 28 يناير حين شن النظام الساقط جيوش أمنه للتعامل بكل القسوة والجبروت لإجهاض الثورة والمحافظة على عرش مالك النظام، فتم قتل ما يكاد يصل إلى الألف شهيد وإصابة ما يقرب من عشرة آلاف مواطن شريف وفُقد مئات أو آلاف لا يعلم عددهم إلا الله وذويهم المكلومين بفقدهم.

ثم كانت الخيانة الكبرى لقادة النظام البائد حين أمروا قوات الشرطة بالانسحاب وترك أقسام الشرطة للمخربين يحرقونها ويستولون على ما بها من أسلحة، وفُتحت السجون وأُطلق السجناء ليعيثوا في الأرض فساداً وترويعاً للآمنين ونهباً للممتلكات، كل ذلك بهدف توجيه ضربة قاسمة للثورة وإتاحة الفرصة للنظام المتهاوي أن يسترد أنفاسه ويستعيد سيطرته على الموقف.

وقد فشلت تلك الخيانة في إحداث أثرها بفضل رعاية الله وتدخل القوات المسلحة ويقظة الشعب المصري الذي سارع رجاله ونساؤه، شبابه وشيوخه في تشكيل اللجان الشعبية التي ملأت الفراغ الأمني الذي أحدثته خيانة قيادات الشرطة وقامت بعمل بطولي رائع في حماية الممتلكات والمساكن وتنظيم الحركة في الشوارع بما فوّت الفرصة على المتآمرين. ولم يفقد المتآمرون الأمل في إجهاض الثورة فكانت موقعة الجمل والتي تم إفشالها بصمود شباب التحرير ومساندة الشعب لهم.

وقد قصدت بالإشارة إلى هذه الأحداث التذكير بقيمة وعظمة ما تحقق خلال الشهور الأولى للثورة مما كان يعتبر ضرباً من الخيال قبل 25 يناير، وللتأكيد

على أن استمرار الانفلات الأمني وعدم استعادة الشرطة لكفاءتها في ضبط الأمن وتأمين المواطنين، وعودة أعمال البلطجة وأحداث الفتنة الطائفية، مع اشتداد الضائقة الاقتصادية، لا يجب أن يجعلنا ننسى ما حققناه على الأرض وهو كثير وعظيم تمثل في كسر حاجز الخوف لدي المصريين وامتلاكهم زمام المبادرة وفرض مطالبهم في التغيير على الحكام والمسئولين.

حتى صباح الخامس والعشرين من يناير 2011

كان مبارك يتربع على عرش مصر يتحكم في مصير البلاد والعباد لا معقب لقوله ولا راد لقراره. كانت السيدة سوزان مبارك تدير شئون البلاد وتواصل التخطيط والسعي لتنفيذ حلمها الكبير بتوريث الحكم لابنها جمال. وكان الحزب الوطني الديمقراطي يقود البلاد إلى الهاوية بتزوير الانتخابات ونشر الفساد وتمكين الانتهازيين واللصوص من نهب موارد الوطن وتبديد قدراته.

كانت حكومة الفساد برئاسة أحمد نظيف توالي تبديد ثروة مصر من الغاز الطبيعي وتصدره إلى إسرائيل وغيرها لقاء أبخس الأسعار، وكانت شئون مصر وسياساتها ومقدراتها يعبث بها الوريث المنتظر وحفنة من المتسلقين والانتهازيين من أكاديميين ورجال أعمال وفاسدين من كل نوع، يدمرون فرص النمو ويشيعون الفقر والبطالة وحياة العشوائيات بين ملايين المصريين. وكان إعلام النظام الساقط يواصل تضليل الناس ليل نهار، وكان كتبة النظام في الصحف المسماة بالقومية وجهاز التليفزيون الرسمي يجاهرون بمنافقة الرئيس الفاسد وزوجته وابنيه والطغمة المحيطة بهم، يزينون قراراتهم، ويهللون لتحركاتهم، وقد وصل بهم النفاق أن نسبوا مصر العظيمة إلى مبارك فصار اسمها عندهم "مصر مبارك"، وغالوا في النفاق والكذب فهللوا له وزعموا أن مصر قد ولدت من جديد يوم ميلاده!

وحتى صباح الخامس والعشرين من يناير 2011

كانت سياسات مصر تملى على الرئيس الساقط وعصابته من واشنطن وتل أبيب، وكانوا يتبعون الأوامر والتعليمات تأتي من نتنياهو وكل من سبقه من رؤساء وزراء الكيان الصهيوني، فتحاصر غزة وتدمر أنفاق الحياة التي تسهم في تزويد أهلها بالاحتياجات الضرورية التي كانوا يشترونها من مصر، ويشيد الجدار العازل بين مصر وغزة ليقطع شريان الحياة عنها، ويغلق معبر رفح

أمام أهلنا في فلسطين انصياعاً لتعليمات سادة النظام الأمريكيين والإسرائيليين بزعم أنها شروط اتفاقية دولية لتنظيم عمل المعابر لم تكن مصر طرفاً فيها!

وحتى صباح الخامس والعشرين من يناير 2011

كانت مصر في أدنى درجاتها وأسوأ حالاتها في المحيط الدولي، فقد انحازت سياستها الخارجية تلهث وراء كل ما تمليه واشنطن من توجيهات سواء جاءت عبر السفير الأمريكي بالقاهرة أو حملتها الشمطاء كونداليزا رايس أو هيلاري كلينتون. وفقدت مصر تأثيرها العربي والإقليمي وراحت تركيا - على سبيل المثال - تمارس دوراً إيجابياً في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين وترسل سفن " أسطول الحرية"[66] حاملة المؤن والدعم لأهل غزة، بينما نظام مبارك الفاسد يصادر شحنات الغذاء والمعونات التي يتبرع بها المصريون وغيرهم من مواطني الدول الشقيقة والمساندين للحق الفلسطيني ويمنع وصولها إلى غزة، ويلاحقون الناشط السياسي الإنجليزي جورج جالاوي ويطردونه من مصر ويمنعونه من العودة إليها عقاباً له على تجرؤه بنقد إسرائيل وممارساتها الاستعمارية ضد أهل غزة.

وحتى الخامس والعشرين من يناير 2011

كانت القطيعة بين مصر والسودان بادية واضحة، والخلافات بين مصر وقطر تثير التساؤل عن اسبابها، والقطيعة مع إيران والتي استمرت قرابة الثلاثين عاماً هي فترة حكم الرئيس المخلوع لا تجد من يستطيع تفسيرها. وفي نفس الوقت كان الارتماء في أحضان الدولة الصهيونية والعمل على تمرير كل المشاريع والمحاولات الهادفة إلى تيسير اختراقها للصف العربي وفرض التطبيع مع مصر والدول العربية كما حدث حين سارع الرئيس المخلوع لمساندة مبادرة الرئيس الفرنسي ساركوزي لإنشاء ما أطلق عليه " الاتحاد من

[66] تم إرسال أسطول الحرية يوم 28 مايو 2010 وتصدت قوات اسرائيل ومنعت وصوله إلى شواطئ غزة وقتلت عدداً من النشطاء على ظهر السفينة مرمرة اهم سفن أسطول الحرية الست.

أجل المتوسط"[67] والذي كانت غايته الرئيسة إدماج إسرائيل – وهي ليست من دول حوض البحر الأبيض المتوسط – في المنطقة وإحياء مشروعها الحلم "الشرق الأوسط الكبير"!

## وحتى الخامس والعشرين من يناير 2011

كان مجلس الشعب المزوَر ورئيسه القابع في مقعده لأكثر من عشرين عاماً يمارس تمرير القوانين لحماية الاحتكار والمحتكرين ويسهم في استلاب ثروات الشعب وتضليله بمعارك تليفزيونية بين وزير المالية الهارب يوسف بطرس غالي ورئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، وكان مجلس الشورى ورئيسه يواصل استكمال الديكور الديمقراطي الذي ابتدعه الرئيس الأسبق السادات، وكان جهاز مباحث أمن الدولة يحكم قبضته على كل شيء في الوطن ويتدخل في إدارة الجامعات والوزارات والهيئات ومنظمات المجتمع المدني ويخترق الأحزاب ويصطنع المضللين والانتهازيين ويضع رجاله وأعوانه في كل مكان يتنصتون على المواطنين ويلفقون القضايا للمعارضين، ويملؤون السجون والمعتقلات بالشرفاء، ويغتالون شباب الشهيد خالد سعيد ويفجرون كنيسة القديسين وينشرون الشائعات لزرع وتفجير الفتنة الطائفية.

## ثم كان يوم الحادي عشر من فبراير 2011

يوم اضطر الطاغية إلى التخلي عن منصبه تحت ضغط وإصرار شباب التحرير الشرفاء وزملاؤهم في كل ميادين مصر من الإسكندرية إلى أسوان. ثمانية عشرة يوماً رائعة عاشها المصريون بكل نبضات قلوبهم وكل حواسهم متابعين تطورات الموقف ومدافعين عن ثورتهم بأرواحهم.

## واليوم[68]

---

[67] الاتحاد من أجل المتوسط عرف في بداية إطلاقه بمشروع الاتحاد المتوسطي، وهو هيئة الأعضاء تضم الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي إضافة إلي الدول المطلة علي البحر المتوسط بالإضافة إلى الأردن وموريتانيا قد كان الرئيس المخلوع سعيداً بمشاركته الصورية في رئاسة الاتحاد مع ساركوزي.

[68] كتب هذا الفصل اليوم الخميس السابع من يوليو 2011 والكل ينتظر ما سيجري غداً الجمعة 8 يوليو والمليونية الجديدة المتوقعة تحت شعار إنقاذ الثورة.

ورغم كل ما يشاهده المصريون من أحداث لا يتمنى أحد استمرارها، فإن المشهد قد تغير تماماً وتحقق لمصر انعتاقها من أسر الطغيان والديكتاتورية. اليوم يملك الشعب قراره وحقه في الاختيار وتقرير مصيره. اليوم يستطيع المصريون أن يقولوا "لا" بعد أن كسروا حاجز الصمت ونزعوا حواجز الخوف من نفوسهم. اليوم يملك المصريون حقهم في الاختيار ويستطيعون الاعتراض على قرارات الحكومة التي لا ترضيهم.

## اليوم

استعادت مصر موقعها على الخريطة الدولية والإقليمية وعاد الناس في كل مكان يتحدثون عن ثورة مصر وعظمة الدور المصري الذي افتقدوه كثيراً أيام النظام البائد. بعد أسابيع قليلة من 25 يناير نجحت مصر الثورة في تحقيق مصالحة تاريخية بين جميع الفصائل الفلسطينية لتسهم بذلك في وضع الشعب الفلسطيني الشقيق على بداية الطريق الصحيح لقيام دولته المستقلة. واليوم نرى أبناء مصر في داخل الوطن وخارجه يلتفون حول هدف واحد هو بناء مصر الديمقراطية، دولة العدالة والحرية والقانون، وإن اختلفت الطرق التي يعتقدون أنها الأفضل للوصول إليه، إلا أنهم في خلافهم هذا يلتزمون النهج الديمقراطي ويخضعون لحكم الأغلبية كما شاهدنا يوم الاستفتاء على تعديل بعض مواد دستور 1971.

لا أريد بقولي هذا التهوين من خطورة وصعوبة الموقف الأمني والاقتصادي وضرورة استعادة الأمن وتأكيد الوحدة الوطنية، ولكني أريد التأكيد على أهمية وحتمية التوافق الوطني وضرورة تماسك الوحدة الوطنية وحشد كل الجهود من أجل اجتياز هذه المرحلة الصعبة، وهي من طبائع الأمور في حياة الشعوب الناهضة بعد توراتهم الناجحة.

أريد أن يرى المصريون الجانب المشرق من إنجازات ثورتهم الرائعة التي أثارت إعجاب العالم وقدمت نموذجاً غير مسبوق في التغيير الديمقراطي. وأريد أن يتعاون المصريون في التغلب على المصاعب التي تمر بها البلاد الآن، وهي للحق ليست بفعل الثورة ولا الثوار، ولكنها محصلة سياسات وممارسات نظام فاشل استمر ثلاثين عاماً وكان من الطبيعي أن تتفجر بعد سقوطه وإتاحة الفرصة للمواطنين أن يعبروا عما كانوا يعانونه من مشكلات. أريد أن

ينظر المصريون إلى مستقبل الأيام وما يمكنهم تحقيقه لمصر بتماسكهم ووحدتهم وحرصهم على ألا يتركوا أي فرصة يتسلل منها أعداء الثورة والوطن من الداخل أو الخارج ليضربوا ثورتهم ويفرقوا جمعهم.

ايها المصريون انظروا إلى نصف الكوب الملآن ولا تتوقفوا عند نصفه الفارغ، انظروا إلى شعوب كنتم اسبق منها في العلم والتقدم وعليكم ليس فقط اللحاق بهم، بل السبق إلى مستقبل يقوم على الديمقراطية والمواطنة وسيادة القانون.

لن يصح إلا الصحيح.

وستشرق شمس الحرية والديموقراطية على المحروسة

من جديد بإذن الله تعالي.

دعونا نشاهد هذا الفيلم عن تنحي مبارك

"أروقة القصر . . كيف تنحى مبارك" ! !

https://youtu.be/1VGrVI2SB1k

# وماذا عن ثورة 30 يونيو 2013 ؟

## مقالاتي عن مشكلات تحقيق أهداف ثورة 30 يونيو 2013

### 1. الاستحقاق الرابع لخارطة المستقبل . . إعادة بناء الوطن

انتهت المرحلة الأولى لانتخابات مجلس النواب، ثم ستجرى انتخابات المرحلة الثانية، ويفوز مرشحون ويخسر آخرون، وفي غضون شهرين على الأكثر سوف يتشكل مجلس النواب الأول لمصر بعد ثورتين، إذ لا يعتبر مجلسي الشعب والشورى الذين انتخبا في 2011 و2012 في عداد المجالس التشريعية الوطنية ولم تكن لهما أي مساهمة سوى تأكيد استيلاء الجماعة الإرهابية على السلطة التشريعية لخدمة أهداف الجماعة وحلفاءها من تيارات التضليل والمتاجرة بالدين!

وسوف يلي تشكيل مجلس النواب أن تتقدم الحكومة بتشكيلها وبرنامجها إلى المجلس لمحاولة الفوز بثقته، ومن ثم تصبح مؤهلة لممارسة اختصاصاتها التي نص عليها الدستور باعتبارها هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة التي يرأسها رئيس الجمهورية والذي هو في ذات الوقت رئيس السلطة التنفيذية.

وبانتخاب مجلس النواب يكون قد اكتمل عقد خارطة المستقبل التي أعلنها القائد العام للقوات المسلحة الفريق عبد الفتاح السيسي يوم الثالث من يوليو 2013، يوم استجابت القوات المسلحة لمطالب أكثر من ثلاثة وثلاثين مليون مصري بعزل محمد مرسي وإنهاء حكم الجماعة الإرهابية. وبعدها تمت

كتابة دستور جديد لمصر، وانتخب المشير السيسي بأغلبية ساحقة غير مسبوقة وتم تنصيبه رئيساً لمصر في الثامن من يوليو 2014!

ومع اكتمال الاستحقاق الثالث لخارطة المستقبل، لا يجب أن تغلق الملفات ويعتقد المسئولين في الدولة. وعن الدولة. أنهم أتموا المطلوب ، ومن ثم تعود الحياة على ذات الوتيرة وبذات المشكلات والتحديات.

بل يبقى الاستحقاق الرابع والأهم والأخطر، ذلك هو إعادة بناء الوطن على مبادئ الدستور وأسس الديموقراطية وسيادة القانون والمواطنة، من أجل تحقيق رفاهية الشعب بالتنمية الوطنية الشاملة، ورفع مستويات جودة الحياة للمصريين جميعاً، والالتزام بالعدالة الاجتماعية.

إن مصر في حاجة إلى إعادة صياغة شاملة وجريئة لهيكل المجتمع وعناصره السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، لتصبح أكثر اتساعاً ورحابة في استيعاب حركة المواطنين أفراداً وجماعات في سعيهم النشط لتحسين وجه الحياة في مجتمعهم. ومن المهم أن تبنى عملية إعادة بناء الوطن على أساس تصميم استراتيجية جريئة بالمشاركة بين الحكومة ومجلس النواب وأن تكون هذه الاستراتيجية المحور الأساس لبرنامج الحكومة الذي ستتقدم بع للمجلس لتنال ثقته.

وسيكون مطلوباً مشاركة فعالة وإيجابية في تصميم تلك الاستراتيجية وتنفيذها من كافة مؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات، وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية على اختلافها، والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية،.. والمواطنين جميعاً.

وتهدف عملية إعادة بناء الوطن إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول وعوائد التقدم والتنمية كي تعم المواطنين جميعاً، وتجنب تكرار مشـــكلات تاريخية حين تســـتحوذ فئة قليلة على النصـــيب الأكبر من الدخل الوطني والثروة في مصـر. من جانب آخر سـوف يكون مطلباً رئيسـاً في السـعي لإعادة بناء الوطن تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع

وبناء نهضـته، وتمكين المرأة من المشـاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسـيرتها، ومشاركاتها الاقتصادية ،والسياسية، والاجتماعية.

إن إعادة بناء الوطن تستهدف إحداث نقلة نوعية شاملة في كافة مرافق الحياة ومجالاتها، تنتقل بالمواطنين إلى الأحسن والأفضل بالمعايير العالمية والنظرة الديمقراطية، مع احترام وتفعيل مبدأ الرجوع إلى القاعدة الشعبية في جميع المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصيرية، كما يجب التنفيذ الصارم لمواد الحريات والحقوق التي جاء بها الدستور الجديد وضرورة تفعيل المبادئ الأساسية التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وضرورة مراجعة قاعدة التشريعات المصرية وتنقيتها من جميع التشريعات المقيدة للحريات والمعاكسة لروح الديمقراطية وحقوق الإنسان. وكذلك تحرير النقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل حرية تشكيل الأحزاب السياسية.

ومن أجل تحقيق تلك الاستراتيجية الوطنية لإعادة بناء الوطن يجب أن تعتمد الدولة على مفاهيم وتقنيات التخطيط الاستراتيجي ومنهجية الإدارة العلمية التي تعتمد في الأساس على البحث الموضوعي والتحليل العلمي للأوضاع القائمة وتحديد مصادر القوة والضعف في المجتمع، والتقييم الموضوعي لتأثير المتغيرات المختلفة الداخلية والخارجية على مجمل الحالة المصرية، والمصارحة الوطنية والمكاشفة بالعيوب والأخطاء والممارسات غير الديمقراطية، كما تعمل على حشد الموارد والإمكانيات وتوظيفها لتحقيق الأهداف المجتمعية في التغيير الديمقراطي الشامل.

كما سيكون مطلوباً تغيير الهياكل والنظم والآليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعات المنظمة لكل مجالات الحياة، وإعادة هيكلة مؤسسات الإدارة العامة وأجهزة الحكم المركزية والمحلية، وتحديث الهياكل والمؤسسات والنظم والتقنيات في مجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية في الزراعة، الصناعة، السياحة، الخدمات المالية، خدمات النقل، التجارة ونظم التداول، وغيرها من أنشطة الإنتاج السلعي والخدمات، وتحديث نظم وعلاقات العمل، وتأكيد الحقوق المتوازنة لأصحاب العمل والعاملين والمجتمع بأسره.

ومن المطالب الرئيسة في إعادة بناء الوطن تغيير الهياكل والنظم والآليات والمؤسسات العلمية والتعليمية والتقنية والثقافية، وتحديث تقنيات التعليم والتدريب ومنهجيات إعداد وتطوير وتنمية الموارد البشرية، والتحديث العمراني وتنمية المجتمعات الجديدة، والتوسع في استثمار مساحات متزايدة من الأرض المصرية المتاحة وزيادة المعمور منها، وإقامة التجمعات البشرية المتكاملة، واستثمار الصحراء والتوسع في تطبيق التقنيات الجديدة في زراعة الأراضي القاحلة، وتحديث الثقافة وأنماط الحياة الفنية والأدبية والارتقاء بالذوق العام في كافة المجالات.

لقد وُصفت مصر في مراحل سابقة بأنها «دولة فاشلة» أيام حكم الجماعة الإرهابية بسبب الفشل الذريع لذلك الحكم الفاشي في تحقيق أي إنجاز له معنى، واليوم وقد تخلص الشعب من الجماعة الإرهابية، واستكمل الشعب المصري بناء مؤسساته، يجب العمل على إخراج مصر من دائرة الدول الفاشلة كشرط محوري لإعادة بناء الوطن والتقدم في مسيرة الدول الناهضة وصولاً إلى المستوى العالمي التي هي جديرة به.

## 2. الاستحقاق الخامس لخارطة المستقبل . . . الانتخابات المحلية!

لا تزال خارطة المستقبل تمثل الأساس الذي تم التوافق عليه بين المصريين باعتبارها الخطة الوطنية المتكاملة للعبور بالوطن إلى مستقبل أفضل وآمن بالتنمية المستدامة والديموقراطية والعدالة الاجتماعية، وأنها ليست فقط تلك الاستحقاقات الثلاث التي حظيت بالاهتمام الرسمي والإعلامي.

فقد توافقت القوى السياسية المجتمعة يوم 3 يوليو 2013 على خارطة للمستقبل تتضمن خطوات أولية تحقق بناء مجتمع مصري قوي ومتماسك لا يقصي أحدا من أبنائه وتياراته وينهى حالة الصراع والانقسام. بحسب البيان الذي ألقاه الفريق السيسي .. واشتملت الخارطة على أمور تم تنفيذها مثل تعطيل العمل بالدستور الذي وضعته الجماعة الإرهابية، وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً مؤقتا للبلاد، ووضع دستور جديد وافق عليه المصريون، وانتخاب رئيس للجمهورية، ويجري الآن انتخاب مجلس النواب باعتباره حسب القول الشائع الاستحقاق الثالث والأخير من خارطة المستقبل!

ولقد بينت في مقال الأسبوع الماضي أن ثمة استحقاق رابع هو إعادة بناء الوطن، واليوم نستكمل بالحديث عن أمور لم يتم إنجازها من خارطة المستقبل، واستحقاق خامس لا بد وأن يلقى الاهتمام والإنجاز السريع من الدولة والدعم والمؤازرة من المواطنين، وهو تشكيل مجالس محلية مؤقتة لحين إصدار قانون جديد للإدارة المحلية ينظم شؤنها على نحو جديد.

أما الأمور التي لم تتم من خارطة المستقبل فهي تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية، ذلك بأن الحكومات التي تم تشكيلها منذ 30 يونيو 2013 افتقدت صفات الكفاءة والقدرة على إنجاز ما يطمح إليه المواطنون. كذلك لم يتم وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيادية وإعلاء المصلحة العليا للوطن، حيث ما يزال الإعلام المصري . وبخاصة الإعلام والقنوات الفضائية الخاصة. تموج بكل ما هو سلبي ومناقض لمواثيق الشرف الإعلامي في الدول الديموقراطية المتحضرة! كذلك لم يتم اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكون شريكا في القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة، في حين

تم تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية وقت الرئيس المؤقت عدلي منصور واجتمعت اللجنة مرة واحدة!

ونأتي إلى الاستحقاق الخامس لخارطة المستقبل وهو ضرورة الإسراع بتشكيل مجالس محلية مؤقتة لضمان وجود رقابة ومساءلة شعبية على أداء المحافظين وأجهزة الإدارة المحلية بعد تفشى الإهمال وتردي الخدمات العامة، ناهيك عن توقف التنمية المحلية وتوحش الفساد! إضافة إلى أن نظام الإدارة المحلية الحالي يركز معظم السلطات في الوزارات المركزية مع إنشاء مديريات للخدمات على المستوى المحلي لمباشرة بعض الاختصاصات في حدود ضيقة من الصلاحيات وتحت الإشراف والسيطرة والهيمنة من الوزراء المركزيين.

إن الغاية من تطوير نظام الإدارة المحلية هو التحول نحو اللامركزية لتخفيض سيطرة الحكومة المركزية على شئون المحليات التي يكون مواطنيها أعرف بمشكلاتها، مع تخويل يكون الأجهزة الإدارية ومقدمي الخدمات بها الصلاحيات الكافية لإدارة شئونهم باستقلال يتناسب مع طبيعة الظروف المحلية التي تتباين من محافظة لأخرى ولا يستقيم معها فرض ذات النظم والإجراءات والقواعد التي تحددها الحكومة المركزية على جميع تلك المحافظات والوحدات المحلية. كما أن إدخال درجة من التنافسية بين المحافظات والوحدات المحلية . بما يستتبع ذلك تمكينها من الأداء واتخاذ القرارات . يعتبر حالة صحية من أجل تحسين مستوى الأداء وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

ولعلنا نتأمل الإهمال الشديد الذي لاقته محافظات صعيد مصر لسنوات طوال من جانب الدولة التي انصرفت جهودها بالأساس للمشروعات التنموية في حضر مصر وتغافلت تماماً عن تخطيط التنمية وتوزيع مشروعاتها بعدالة بين أقاليم مصر، وكانت النتيجة تفاقم مستويات الفقر في صعيد مصر وانتشار البطالة بين أبنائه، ومن ثم ما كان من تفجر حالات العنف لفترة كانت من أسوأ ما شهدت مصر في تاريخها القريب. وليس يخفى على أحد أن ما يبدو من هدوء وانحسار للعنف والجماعات المتشددة لا يعني انتهاء المشكلة طالما كان الفقر وسوء توزيع الثروة وانعدام تكافؤ الفرص سائداً، وطالما كان صعيد مصر وغيره من المحافظات سيئة الحظ البعيدة عن اهتمام الدولة قائماً. ويصدق

نفس الأمر بالنسبة لسيناء بسبب الإرهاب ما يؤدي إلى تراجع معدلات تنفيذ المشروع القومي لتنميتها.

وتتضح حالة الوحدات المحلية في ظل المركزية الشديدة وعدم إطلاق قدراتها في التصرف من مأساة الإسكندرية خلال أيام سوء الأحوال الجوية في الأسبوع الأخير من أكتوبر 2015 وغرق المدينة في مياه الأمطار ومياه البحر وعدم وجود صيانة دائمة ومستمرة للبالوعات واختفاء عربات شفط وكسح المياه ما أدى إلى وفاة خمسة مواطنين، ودعا المحافظ إلى الاستقالة وأن يجمع الرئيس السيسي مجلس الوزراء في اجتماع عاجل لدراسة الحالة واتخاذ قرارات بشأنها.

## 3. مصر بين طريقين متعاكسين . . . لا يلتقيان!

أُهدرت الثورة المصرية الشعبية الأولى في 25 يناير 2011 بفعل عناصر غير وطنية وجماعة إرهابية ركبت موجة الثورة بعد ثمانية عشر يوما مجيدة عاشها الشعب بجميع طوائفه في ميدان التحرير وميادين مصر كلها مطالبين برحيل مبارك وسقوط نظامه، وقد رحل مبارك، ولكن نظامه لم يسقط إلى اليوم.

وبعد ثلاثة أعوام ونصف تقريباً قرر الشعب إنهاء حالة الفوضى وسيطرة جماعة الإخوان على الحكم وعزل مندوب مكتب الإرشاد في قصر الاتحادية، فكان للمصريين ما اختاروه وانحازت القوات المسلحة الوطنية لاختيارهم، فتم في 3 يوليو 2013 عزل محمد مرسي والتحفظ عليه، وإقرار خارطة للمستقبل شملت استحقاقات ثلاث، وضع دستور جديد للبلاد وانتخاب رئيس للجمهورية وقد تم هذين الاستحقاقين، ثم إجراء انتخابات برلمانية وهو ما لم يتحقق حتى الآن. وقد استجاب رئيس المحكمة الدستورية العليا المستشار عدلي منصور لاختيار الشعب الذي عبرت عنه ملايين استمارات حركة "تمرد" وتم تعيينه رئيساً مؤقتاً للجمهورية.

ومن يومها . وحتى اليوم . تأكد أن مصر تسير نحو المستقبل في طريقين متضادين متعاكسين يعوِق كل منهما الآخر، الأمر الذي يعطل مسيرة التقدم وتحقيق أهداف ثورتي الشعب في التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وإقامة مجتمع ديموقراطي أساسه سيادة الشعب وحكم الدستور والقانون، وترسيخ المواطنة واحترام حقوق الإنسان!

أحد هذين الطريقين المتعاكسين يحاول الانتقال بمصر إلى نظام جديد يقوم على التخطيط العلمي والرؤى المستقبلة والتغيير والتجديد في هياكل المجتمع ومؤسساته ليكون مجتمعاً أهلاً للدخول في عصر المعرفة والعلم والتقنيات الحديثة. والطريق الآخر يشد مصر إلى الوراء محاولاً تكريس وترسيخ النظم التي قامت على الاستبداد والفساد وتزاوج السلطة الحاكمة مع رأس المال المستغل، وإعادة إنتاج النظامين الذي ثار عليهما الشعب مرتين في أقل من ثلاث سنوات.

### الطريق الأول

وهو طريق التغيير والتجديد وقد تبنى رؤية للمستقبل المصري أطلقها المشير السيسي أثناء حملة الانتخابات الرئاسية. وإن لم يحقق لها نصيب من الحوار الشعبي والاتفاق المجتمعي . تتمثل في إصرار على البناء والتحديث، "وإقامة دولة عصرية تحارب الفقر تقوم على دعامات اقتصادية متنوعة، بمعدلات تحقق العيش الأفضل، وخدمات تعليمية وصحية واجتماعية رفيعة المستوى تحفظ للمصري كرامته، دولة تُعَظم من أصولها وتُحَسِن من استثمار عائداتها لخدمة مواطنيها ورعايتهم، دولة ينتشر مواطنوها على كامل أراضيهم مكتشفين لكنوز بلدهم من ثروات طبيعية ومياه جوفية، وأراض زراعية، ومناطق سياحية، دولة تعي أخطاء الماضي، وتُخطط لتعمير مُنَظم يُوفر لأبنائها مسكنا كريماً متكامل الخدمات، دولة فيها المرافق ممتدة، مناطقها الصناعية متنوعة ومنتشرة حيث يسكن أهلها لتتعاظم الاستفادة من الأيدي العاملة ولتطرق أبواب التشغيل كل ركن من أركانها، دولة تُحسِن تنشئة وتأهيل أبنائها علمياً ورياضياً وثقافياً وخُلقيا".

تلك كانت كلمات عَبَر فيها الرئيس السيسي عن رؤيته لمستقبل مصر، فهل توفرت لتلك الرؤية فرص كاملة للتحقق؟ للأسف فقد فقدت رؤية الرئيس الزخم الذي كان مرجواً لها بتأخر تشكيل فريق رئاسي . وما يزال . ليعاون الرئيس على تنفيذ رؤيته، وبسبب تشكيل حكومة تقليدية بكل المعايير لم تتخذ من تلك الرؤية منهاجاً لعملها، بل انطلقت . وما تزال . بغير خطة ولا برنامج تحاول معالجة المشكلات المجتمعية والاقتصادية بأسلوب إطفاء الحرائق، كما لم يحدث أي تغيير في أسلوب عمل ومستوى كفاءة الجهاز الإداري للدولة، وما زال التردي وانخفاض الكفاءة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين مستمرين.

## الطريق الثاني،

طريق التمسك بالأساليب والسياسات والمؤسسات التقليدية، وتكريس الآليات المعتادة في مواجهة مشكلات مجتمعية مستعصية تتطلب إجراءات وقرارات حازمة وجريئة تتعامل مع لب تلك المشكلات وتقتلعها من جذورها، وليس تسكين مظاهرها والادعاء بالتغلب عليها. إن آثار الطريق الثاني بادية لا تحتاج إلى دليل، وهي تتضح في تكريس كل ما هو تقليدي وغير علمي يدعم

غياب الكفاءة ويزيد من سطوة الفساد، مع غياب معايير واضحة وشفافة حين اختيار القيادات وحين تقويم أداءهم أو تغييرهم. فلم يحدث منذ 30 يونيو 2013 أي تقدم أو تحسن ولو جزئي في نظم التعليم وآلياته رغم الحديث الذي لا ينقطع من المسئولين والمستشارين عن وضع الاستراتيجيات وتطوير المناهج والتي اختص رئيس الوزراء نفسه برئاسة لجنة عليا لتطويرها! ولا تزال الأساليب التقليدية هي السائدة فيما يسمى مكافحة الدروس الخصوصية، إذ المدارس خاوية والطلاب والمعلمون يتكدسون في المراكز " غير المرخص بها " للدروس الخصوصية! ولا شعر الناس بأي تحسن في الخدمات الصحية، إذ لا تزال القطط تمرح في المستشفيات الحكومية والمرضى ينامون على الأرض، وهكذا الحال في جميع الخدمات والفعاليات التي تتولاها وحدات الجهاز الإداري للدولة، ثم لا تجد الدولة حلاً لإصلاح الأحوال إلا المزيد من القوانين التي لا يجري طرحها للحوار المجتمعي وتثير غضب المخاطبين بها كما هو شأن قانون الخدمة المدنية!!!

وقد ساعد في تدعيم الطريق الثاني . طريق التقليد والبعد عن المنطق الثوري والفكر المتجدد . تشرذم وتفكك القوى والتيارات والأحزاب السياسية وغيابها عن مشكلات المجتمع وتضاؤل تأثيرها في توجيه المشهد السياسي، ثم تلك الهجمة التي عاد بها أساطين ورموز نظام مبارك لاحتلال مواقع في الساحة السياسية والإعلامية.

فضلاً عن أن انشغال النخب السياسية والمنظمات المدنية وتجاهل الحكومة عن خطر الأحزاب الدينية التي تأسست بالمخالفة للدستور وقانون الأحزاب، جعل تلك الكيانات تزحف من جديد لحشد قواها ومصادر تمويلها . المتدفقة بلا رقابة من الدولة . للتمركز في مواقع التأثير على الجماهير استعداداً لإعادة تجربة الجماعة الإرهابية وعودة السيطرة لعناصر ما يسمى بالإسلام السياسي للانقضاض على مجلس النواب القادم، ومن ثم إفشال وإحباط كل أمل في تأسيس الدولة العصرية المدنية الديموقراطية التي يحلم بها المصريون!

إن المصريين مطالبون بالاصطفاف مع أصحاب الطريق الأول لدعم الجهد الوطني من أجل دولة عصرية مدنية، والتصدي لأصحاب طريق الفساد ومنعهم من العودة إلى النظم الشمولية الاستبدادية.

## 4. تأملات في أوجاع الوطـن!

كان أمل المصريين أن يؤدي إسقاطهم لحكم المتخابر مرسي وجماعته الإرهابية إلى بداية عهد جديد من الاستقرار والتنمية السياسية والتقدم بخطوات سريعة في تنفيذ خارطة المستقبل التي انبثقت عن ثورة 30 يونيو من أجل تحول ديمقراطي حقيقي، وتفعيل آمالهم في العدالة الاجتماعية والتنمية الوطنية الشاملة في جميع المجالات.

ولكن بمرور الوقت، تزايدت أوجاع الوطن مع تصاعد وتيرة الإرهاب الإخواني وحلفاءه من التكفيرين والمتعاونين معهم من خلايا نائمة منتشرة في مختلف مؤسسات الدولة، وأضحى الأمل في الاستقرار والتنمية أكثر صعوبة وأعلى تكلفة. فشهداء الإرهاب يتساقطون يوميا من أفراد القوات المسلحة والشرطة، ورجال القضاء وعامة المصريين. ثم تزيد وتيرة الإرهاب يوماً بعد، وتتنوع وسائله للتدمير والتخريب من القاء عبوات ناسفة إلى إطلاق قذائف آر.بى.جى على مبان حكومية في مشاهد تعلن استخفاف الجماعة الإرهابية بالدولة وبحكم القانون من ناحية، وتشهد من ناحية أخرى، بعدم وجود استراتيجية واضحة للدولة في مواجهة الإرهاب سوى المواجهات الأمنية التي تكون في أغلب الأحيان بأسلوب رد الفعل على عمليات نفذها الإرهابيون ولاذوا بالفرار. وبرغم جهود القوات المسلحة والشرطة في التصدي لجماعة الإرهاب، فإن هدف تجفيف منابعه لا يزال بعيد المنال، فالجهود الأمنية غير مؤهلة للتعامل مع مصادر الفكر الإرهابي، ومن أسف لا توجد مواجهات فكرية أو ثقافية ولا أنشطة إعلامية واعية مضادة للتيارات الإرهابية والتكفيرية المتشددة قادرة على تحجيم هذا الإرهاب واستئصال قياداته وتجفيف منابعه.

كذلك فإن التعامل مع الإرهاب . وهو مجموعة أعمال غير تقليدية بطبيعتها . لا يمكن أن تتحقق آثاره بتطبيق أساليب وإجراءات تقليدية! فالقضاء العادي لا يمثل وسيلة ناجعة وناجزة للوصول إلى القصاص العادل ضد الإرهابيين في وقت قصير. وعلى سبيل المثال فقد القضاء المصري الشامخ ثلاثة من أبنائه في العريش منذ أيام بعد أن فشلت محاولة سابقة لاغتيال المستشار معتز خفاجي أمام منزله في حلوان، وكانت قنبلة قد تم تفجيرها من قبل أمام دار القضاء العالي، ولم يحدث رد من جانب الدولة في المقابل.

وتزيد أوجاع الوطن مع تخطى الإرهاب الإخواني كل الحدود وانطلاقه ليعربد في سيناء ومختلف محافظات مصر، ورغم تنوع العمليات الإرهابية واختلاف نتائجها ودرجات الخطورة فيها، فإنها جميعاً تستهدف إلحاق أكبر الأضرار البشرية والمادية وترويع المصريين وصولاً إلى حلم الجماعة الأكبر وهو إسقاط الدولة.

ومما يزيد من أوجاع الوطن، فضلاً عن أوجاع فقد شهداء الإرهاب، تلك الحالة من الفوضى . غير الخلاقة . في المشهد السياسي التي تشترك الحكومة والأحزاب والقوى السياسية على السواء في صنعها ومحاولة الإفادة منها بغض النظر عن تأثيرها المدمر على خارطة المستقبل وإمكانية تحقيق التحول الديمقراطي!

إذ فبعد حالة من الارتباك وتضارب التصريحات الحكومية حول موعد إجراء انتخابات مجلس النواب، حيث كان رئيس الوزراء قد أكد أنها ستتم قبل حلول شهر رمضان، ثم تراجعت الحكومة بعد أن صرح الرئيس السيسي بعدم إمكانية إجراءها قبل رمضان! ومن ثم تسود الآن حالة من الاسترخاء الحكومي تتمثل في عدم انتهاءها من تعديلات قوانين الانتخابات التي ستتم الانتخابات بناء عليها بعد إصدارها من الرئيس!

وكأن أوجاع الوطن لم تعد كافية فنرى الأحزاب والقوى السياسية تساهم بدورها في زيادة الفوضى . غير الخلاقة . باختلافاتها وتناحرها وتصارعها حول تكوين التحالفات الانتخابية المتنافسة على دوائر القوائم الأربعة، حتى من قبل أن تبدر بادرة مؤكدة لموعد إجراء الانتخابات البرلمانية. ويعيش الوطن يتألم من حال نخبه السياسية وأحزابه التي كان يؤمل فيها خيراً، فإذا بها مجرد لافتات أحزاب خاوية لا برامج لها ولا خطط لإنقاذ الوطن والتصدي لأخطر ما يهدده وهو الإرهاب الأسود، إذ نجد تلك النخب السياسية يتنقلون بين القوائم بدون تبرير إلا البحث عن فرصة مضمونة للوصول إلى مقعد في مجلس النواب حتى ولو كانت عن طريق التحالف مع أعوان الشيطان! من جهة أخرى، تشتد الخلافات والصراعات داخل الأحزاب وتنتقل تلك المنازعات الى ساحات المحاكم، ووصل الأمر إلى تدخل الرئيس نفسه في محاولة لرأب الصدع بين قادة حزب الوفد . وكان المفروض أن يبتعد الرئيس عن هذا ..، ثم زاد الطين بله دخول رجال الأعمال بقوة في المشهد الانتخابي بهدف استعادة دورهم أيام

الحزب الوطني المنحل ولجنة سياسات الوريث، فنراهم يسارعون في تمويل أحزاب مصطنعة وإدارة حملات دعائية لانتخابات لم تبدأ بعد . وغير مؤكد إجراؤها ،. والتنافس على حضور جلسات وهمية لما سمى حوار مجتمعي دعت له الحكومة لتمرير تعديلاتها لقوانين الانتخابات المحكوم بعدم دستورية بعض موادها. وكانت قمة المشهد الموجع للوطن أن تكالب ممثلو أحزاب لا وجود لها في الشارع المصري . ولا يعلم أسماءها إلا قليل من قارئ الصحف . في اجتماع امتد لثلاثة أيام . برعاية وتمويل أحد رجال الأعمال هؤلاء . بهدف اصطناع قوانين انتخابية جديدة تتفق مع أهدافهم وتحقق لهم ما يطمحون إليه في الانتخابات القادمة على أمل أن تستجيب الحكومة وهي في غفلة لرغباتهم!!!

وتزداد أوجاع الوطن جراء حالة الفوضى . غير الخلاقة والمقصودة . في المشهد الإعلامي. فإنه فضلاً عن التهافت والتردي في المضمون الإعلامي في كثير من البرامج، وعدم مهنية ما يعرض على شاشات الفضائيات وما تنشره صحف تسمي خاصة أو مستقلة . أو ما شاء لهم أصحابها ،. كشفت بعض تلك الوسائل الإعلامية عن وجهها المعادي لثورة الشعب وغايته في التحرر والتطهر من آثار النظم السابقة، وطفقت تلك الوسائل في استخدام عناصر من إعلاميين سابقين فقدوا مصداقيتهم وتلونوا بألوان كل النظم السابقة، وبدأوا في محاولة تجميل وجوه مكروهة لدى الشعب وتقديمها لهم معتمدين على حكمة نجيب محفوظ الخالدة " آفة حارتنا النسيان". كذلك كشفت بعض الوسائل الإعلامية عن شبقها واشتياقها إلى نظام مبارك فاحتفت بمداخلة هاتفية منه وكأن الشعب لم يقم بثورة ضده كان هتافهم فيها كلمة واحدة " ارحل"، والحق إن المشهد الإعلامي يدعو إلى الرثاء! وقد يكون النسيان قرار الشعب مؤقتاً!

إن أوجاع مصر في تزايد . الإرهاب الفساد، النخب السياسية خاوية الوفاض، الإعلام الذي يفتقد المهنية والمصداقية، والحكومة التي تفتقد الوعي السياسي والكفاءة والفاعلية الإدارية،

كان الله في عون مصر وشعبها الصابر إلى حين!

## 5. برامج العبور بمصر إلى المستقبل!

نعرض لبعض مقترحات لبرنامج فعال للحكومة في مرحلتها القادمة التي ستخضع فيها لرقابة مجلس النواب وسيكون رئيسها وأعضاؤها محلاً للمساءلة الاستجواب وحتى سحب الثقة إذا لم يوفقوا إلى تحقيق مطالب التنمية والعدالة الاجتماعية والتطوير الشامل في كل مجالات الحياة.

ورغبة في تيسير مهمة الحكومة صياغة برنامج عملي وقابل للتنفيذ فوراً حتى من قبل أن يعرض على مجلس النواب، نذٍكر الحكومة بعدد من الدراسات التي شارك فيها بعض أعضائها في حكومات سابقة، ولم يتم تنفيذها رغم ما أنفق فيها من وقت ومال وأفكار مبتكرة شارك بها نخب من علماء مصر وخبراؤها دون أن يجدوا تلك الدراسات والمخططات موضع التفعيل لصالح مصر والمصريين.

ونبدأ بتذكير الحكومة ووزير الإسكان الحالي د. مصطفي مدبولي بالمخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية الذي كان له دور رئيس في إعداده وقت أن كان رئيساً للهيئة العامة للتخطيط العمراني، والذي أقره مجلس الوزراء برئاسة دكتور عصام شرف يوم 9 يونيو 2011 وإشراف دكتور محمد فتحي البرادعي وزير الإسكان والمجتمعات العمرانية حينئذ. وقد اشتمل المخطط على دراسات عميقة لكل مشكلات المعمور المصري، وسأكتفي بعرض العناوين العريضة لمحتويات المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية للاستدلال على مدى شموله من حيث تشخيص المشكلات المصرية، والحلول العلمية لعلاجها.

فقد بدأ المخطط الاستراتيجي برصد الوضع الحالي للبلاد للإجابة على تساؤل مهم هو أين نحن الآن؟ وقد تمت الإجابة عن هذا التساؤل بعرض ملامح الخصوصية المصرية من حيث الموقع وعبقرية المكان ووسطية المناخ، وتطور مصر وثنائية "الحيز المعمور" و"الحيز المهجور"، ووصف السكان والمكان. ثم انتقلت وثيقة المخطط إلى وصف الحيز الحالي وبيان ما يعانيه من مشاكل وتحديات، فتعرض المخطط إلى تحليل المجال العمراني والحضري وما به من الخلل في منظومة العمران ودلالاتها، والخلل في منظومة الإسكان وانعكاساته الاجتماعية، وتدني مستوى الحياة الحضرية، وكارثة الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية. وفي المجال الاقتصادي والاجتماعي

عرض معدوا المخطط لمشاكل الفقر، البطالة، الأمية، ومشكلات ضعف الابتكارية المصرية في مواجهة التنافسية الدولية. ومشكلات الصحة والتغذية. وقد اهتم معدوا المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية بدراسة أوضاع الموارد الحاكمة للتنمية وأهمها المياه والطاقة. كما تطرق المخطط إلى تقييم النظام الإداري القائم على إدارة التنمية ومشكلة المركزية الإدارية، وسلبيات النظام الإداري الحالي. وفي سياق البحث عن الطريق إلى المستقبل قارن المخططون بين تنمية مصر عن طريق عمران الأرض السوداء [القديمة] وعمران الأرض الصفراء[الصحاري]!

ولم يتوقف صناع المخطط لاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية عند حد التشخيص، بل قدموا رؤيتهم والأهداف التي يسعون إليها، وحددوا المعطيات الأساسية للرؤية وتحقيق الأهداف، وحددوا أهداف التنمية والتطورات المرحلية للرؤية التي قسموها إلى ثلاث مراحل عشرية، المرحلة العشرية الأولى (2013 ـ 2022)، المرحلة العشرية الثانية (2022 ـ 2032)، المرحلة الثالثة وتتعلق بالمدى الطويل (2032 ـ 2052).

إنه لا يخفى

عن المخططين لمثل ذلك البرنامج ضرورة تحليل ظروف الوطن وأوضاعه الداخلية، كذا الإحاطة الشاملة للظروف الخارجية المحيطة، وما تحمله كافة المعطيات الداخلية والخارجية من مهددات ينبغي التعامل معها للقضاء عليها أو لعلاجها ولتخفيف أو لتحييدها لفترات قد تسمح لجهود التنمية ومشروعات التطوير الوطنية أن تجد سبيلاً إلى التحقق. من جانب آخر، يهتم المخططون بالكشف عن الفرص والإيجابيات في الوطن والظروف المحيطة به خارجيا، لإعداد السياسات والخطط والمشروعات لاستثمار تلك الفرص وإنجاز أهداف تنموية تحقق غايات المواطنين في مستقبل أفضل.

وتعتمد مسيرة الوطن نحو التنمية المستدامة على جودة وفعالية البرامج التي تعمل على تحقيق أعلى معدلات العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى جودة الحياة والارتفاع بكفاءة وجودة الخدمات العامة والاستقرار السياسي والأمان المجتمعي.

إن مصر لا تزال تعاني من قضايا أساسية وتقليدية تحررت منها كثير من الدول النامية التي صاحبتنا أو تبعتنا في مسيرة التنمية، وتدور تلك القضايا أساساً

حول الثلاثي الشهير الفقر، الجهل، والمرض. ثم أضيف ثلاثي جديد هو الإرهاب، والفساد، والفشل الإداري في مختلف أجهزة الدولة.

أما الفرص المتاحة لمصر والتي يجب بذل كل الجهود لاستثمارها وإطلاقها بأساليب غير تقليدية وابتكارات علمية وفكرية فحدث عنها ولا حرج! وأهمها المورد البشري الضخم الذي يصل إلى تسعين مليون إنسان منهم نحو 50% في الفئة العمرية أقل من 15 سنة إلى 44 سنة، فئة العمل والإنتاج. ونحو 12 % في الفئة العمرية من 45 سنة إلى 59 سنة. ويضم ذلك المورد الأهم والأغلى تكوينات شبابية متطلعة إلى التغيير ومستوعبة لتقنيات الاتصالات والمعلومات الحديثة وقادرة على التواصل الفعال مع الغير محلياً وخارجياً. كما يتميز الهيكل البشر المصري بطاقة علمية مهولة من أساتذة الجامعات والباحثين في مراكز البحوث، إضافة إلى ما يقرب من ثمانية ملايين مصري يعيشون ويعملون في الخارج من مختلف التخصصات. وتوجد مصر في موقع عبقري عند ملتقى قارات أفريقيا، آسيا، وأوروبا. ويطل على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، بينت دراسة المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية التي عرضنا محاوره في مقال الأسبوع الماضي أهميته الاستراتيجية في تطوير الحاضر والمستقبل المصري.

كما تتمتع مصر بفرص تمثلها الأرض المصرية وتبلغ 238 مليون فدان منها أرض زراعية نحو 8.6 مليون فدان [3.6%] والموارد المائية المتعددة المصادر، المياه الفيضية وتصل عبر نهر النيل، مياه الأمطار والسيول، والمياه الجوفية. ويبلغ إجمالي تلك الموارد نحو 72.36 مليار م3، وتلك الثروة مهدر جانب مهم منها وتتحول من فرص وإمكانيات إلى مشكلات وكوارث تجريف الأرض الزراعية والبناء عليها، فضلاً عن إهدار المياه، رغم أن مصر بها نهر النيل الذي يجري من جنوبها إلى شمالها بطول 1532 كيلومتراً.

ومن الفرص الهائلة لمصر قناة السويس أحد أهم الممرات المائية الدولية والإضافة إليها بحفر القناة الجديدة والفرص الواعدة بتنمية محور القناة ومشروعات شرق بورسعيد التي دشنها الرئيس السبت الماضي 28 نوفمبر، ثم التنمية الشاملة لشبه جزيرة سيناء.

ثم إن مصر غنية بالموارد المعدنية، البترول، الفوسفات، الحديد، المنجنيز ومنتجات المحاجر من الجرانيت والبازلت والرخام والحجر الجيري ورمل

الزجاج. وأخير تم الكشف عن أكبر حقل للغاز الطبيعي على سواحل البحر الأبيض المتوسط والمتوقع بدء إنتاجه خلال ثلاث أعوام.

وتمثل الطاقة الشمسية مصدراً مهماً للطاقة يمكن استخدامه في توليد الكهرباء والحد من استخدام الوقود، والأكثر من هذا أنه يمكن مع التطورات التقنية المستمرة تصدير الكهرباء المنتجة من الطاقة الشمسية إلى مختلف دول العالم وبخاصة الدول الأوروبية.

وإذا أردنا حصر مصادر إنتاج الثروة في مصر فإن الآثار المصرية القديمة والإسلامية والقبطية والرومانية تأتي في مرتبة متقدمة من حيث إمكانية الاستثمار، ولكنها تعاني مثل غيرها من الموارد والفرص من الإهمال والإهدار الناتج عن سوء إدارة وعدم تطوير الأماكن الأثرية. ولا يفوتنا في هذا الرصد لفرص مصر في التنمية الواعدة تأكيد الدور المهم للسياحة، بغض النظر عن الكبوة الأخيرة التي أصابتها نتيجة لحادثة إسقاط الطائرة الروسية على أرض سيناء.

ولكن ثمة تحديات تواجه مصر في برامجها لاستثمار تلك الفرص والتعامل الإيجابي بالأسلوب العلمي مع مصادر التهديد. وهذه التحديات لا يمكن التعامل معها واحداً بعد الآخر، وإنما تقضي الضرورة الوطنية بمواجهتها في ذات الوقت باستخدام كل منجزات العلوم والتقنية ولمعرفة، وتجارب الشعوب الرائدة في التقدم والتنمية، لتأسيس مجتمع يستند إلى العلم والمعرفة، يتميز بالابتكار والنظرة المستقبلية، لا يركن فقط أن يكون مستهلكا للتقنية المستوردة، بل تكون له مساهماته في تطوير وتنمية الحضارة العلمية والتقنية للمستقبل.

ويعتبر توحيد الوطن في كيان منسجم ومتعاون ومتوافق مع ضرورات التنمية الشاملة هو التحدي الأول والرئيس، لكي يدرك الجميع أنهم في قارب واحد ومصيرهم مرتبط معا، يعيشون في تناغم وشراكة كاملة.

والتحدي الثاني تحقيق نهضة شاملة في منظومة التعليم المصرية على كافة المستويات تتوفر فيها معايير الجودة ومتطلبات الاعتماد الدولية، وترقى إلى مصاف المنظومات التعليمية العالمية والاستثمار في إعداد وتنمية أجيال من القادة المتمرسين في علوم الإدارة واستراتيجياتها فضلاً عن التعمق في مجالات التخصص العلمية والمهنية المختلفة، وإيجاد نظم فعالة وموضوعية

لاختيار هؤلاء القادة وإسناد مهام ومسئوليات الإدارة إليهم في كافة مؤسسات الدولة المركزية والمحلية.

والتحدي الثالث هو قدرة الدولة ومنظمات المجتمع كلها للتعاون في تطوير منظومة وطنية متكاملة للبحث العلمي والتطوير التقني تستثمر المتاح من عقول وقدرات العلماء والباحثين المصريين في الداخل والخارج. الأمر الذي يمكن من تطوير أنماط من النظم والتقنيات والهياكل الإدارية المتقدمة وفق معايير الجودة والتميز، تلتزم بمنهجيات إدارية تقوم على التخطيط الاستراتيجي والتقويم الموضوعي للإنجازات والآثار المترتبة عليها. والقضاء على فرص ومصادر الفساد المؤسسي.

ويكون التحدي الرابع هو خلق وتدعيم مجتمع ديموقراطي متطور على نمط وأســـس نابعة من ظروف مصـــر ويمكن أن يكون نموذجا لغيرها من الدول النامية.

ومن الضروري التعامل بجدية مع التحدي الخامس وهو تحقيق طفرة في الإنتاج الزراعي والصناعي بما يوفر كل احتياجات المواطنين ويتيح فرصاً متزايدة لتصدير المنتجات المصرية -المطابقة للمواصفات العالمية -إلى كافة أسواق العالم.

## اقترب

موعد دعوة الرئيس السيسي لمجلس النواب للاجتماع ليبدأ دور انعقاده الأول بعد تمام مرحلتي الانتخابات، ومن ثم يقترب موعد تقديم الحكومة برنامجها إلى المجلس فى محاولة للفوز بثقته، وفق المادة 146 من الدستور، وهى المرة الأولى التى تتقدم فيها حكومة مصرية إلى مجلس تشريعي لعرض برنامجها والحصول على الثقة، فهو اختبار للحكومة التى كلفها رئيس الجمهورية، وهو كذلك اختبار للمجلس المنتخب الذى يمارس هذا الاختصاص للمرة الأولى فى تاريخ المجالس التشريعية المصرية، وهو أخيراً اختبار لكفاءة الناخب المصري فى اختيار ممثليه فى أول مجلس للنواب بعد ثورة 30 يونيو!

ونعرض فى مقال اليوم لبعض الالتزامات الدستورية التى نص الدستور على التزام الدولة بها والمفروض أن يتضمنها برنامج الحكومة بصفتها من الأمور الأساسية والعاجلة.

لقد نص الدستور على أمور مهمة فى مجال تنظيم الإعلام المسموع والمرئي، وتنظيم الصحافة المطبوعة والرقمية وغيرها، وكأن واضعي الدستور قد تنبأوا بما يعانيه الإعلام المصري الآن من انفلات وتدنى مستوى المهنية والكفاءة بين أغلب ممارسيه، ومن سيطرة رجال أعمال ليسوا من أهل الإعلام، وجدوا فيه مجالاً للاستثمار وفرصة لتحقيق الاقتراب من السلطة، فقد نصت المادة 211 على إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ونصت المادة 212 على إنشاء الهيئة الوطنية للصحافة، والمادة 213 على إنشاء الهيئة الوطنية للإعلام، وكانت حكومة المهندس محلب قد شكلت لجنة لوضع التشريعات اللازمة لتفعيل تلك المواد، وفى ذات الوقت اعترضت نقابة الصحفيين على تشكيل تلك اللجنة وشرعت فى إعداد التشريعات بواسطة لجنة أخرى من أعضائها، وانتهى الأمر باستقالة حكومة محلب وتوقف العمل فى إعداد تشريعات الإعلام والصحافة، ونتمنى أن يحتوى برنامج الحكومة على تصور الحكومة وخطة عملها لإنجاز تلك التشريعات على وجه يتوافق مع مقاصد الدستور ولا يعمد إلى ترسيخ الموروث والممارسات والتكوينات الصحفية والإعلامية من عهود ما قبل 25 يناير!

كذلك نصت المادة 218 من الدستور على التزام الدولة بمكافحة الفساد على أن يحدد القانون الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بذلك، ورغم أن حكومة محلب كانت قد أطلقت ما أسمته «الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2014 - 2018»، فإن ما تحقق على أرض الواقع لا يزيد على المعتاد من كشف حالات فساد وإحالة المتورطين فيها إلى التحقيق، ثم السير فى المراحل المعتادة عند إحالتها إلى القضاء! لكن لم نشهد أي محاولة لاقتلاع مصادر الفساد وعناصره الأساسية المتفشية والمتجذرة فى الجهاز الإداري للدولة! ورغم أن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد المشار إليها بدأ تنفيذها أواخر 2014، فإنها لم تتضمن ما اتجهت إليه كثير من الدول من إيجاد هيئة مهمتها «منع الفساد»، ولا تزال الأجهزة الرقابية المتعددة فى مصر تفتقد التنسيق فيما بينها لمنع الفساد واستئصاله من جذوره وليس فقط الكشف عنه! فنأمل إحياء مشروع «المفوضية الوطنية لمكافحة الفساد» الذى كان دستور 2012 «الإخواني» قد نص عليه فى مادته رقم 204!

ونصت المادة 236 من الدستور على أن تكفل الدولة وضع وتنفيذ خطة للتنمية الاقتصادية، والعمرانية الشاملة للمناطق الحدودية والمحرومة، ومنها الصعيد وسيناء ومطروح ومناطق النوبة، وإذا كان النص الدستوري قد حدد مناطق بعينها على أنها «محرومة»، فإن الواقع الأليم الذى نعيشه يجعلنا نضم الإسكندرية والبحيرة إليها بحكم ما جرى لهما جراء الأمطار الشهر الماضي! ويجعلنا نضيف مناطق مهمة من القاهرة وغيرها من المدن والقرى والأحياء المصرية «المحرومة» من النظافة حيث تتراكم القمامة فى كل مكان، و«المحرومة» كذلك من مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي!

من ناحية أخرى، فإن المادة 237 من الدستور تلزم الدولة بمواجهة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله، وفق برنامج زمنى محدد! ولعلنا نجد فى برنامج الحكومة هذا البرنامج الزمنى المحدد الذى ألزم الدستور الدولة به، ولعلنا أيضاً نتعرف على الإجراءات والخطوات العملية التى تتعهد بها الحكومة فى برنامجها لمجلس النواب، مبتعدة عن العبارات الإنشائية والوعود غير القابلة للتفعيل، وكفانا ما حاق بقانوني الكيانات الإرهابية ومكافحة الإرهاب من تجمد وعدم تفعيل! وكفانا أيضاً أن إحدى عشرة دولة امتنعت عن إرسال وفودها إلى بطولة العالم للاسكواش التى كان مفروضاً أن تنظمها مصر بعد أيام، بدعوى أن مصر ليست آمنة!

ثم نأتي إلى المادة 238 التى نصت على أن «تضمن الدولة تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الإنفاق الحكومي على التعليم، والتعليم العالي، والصحة، والبحث العلمي المقررة فى هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به، على أن تلتزم به كاملاً فى موازنة الدولة للسنة المالية 2016/2015، وتلتزم الدولة بمد التعليم الإلزامي حتى تمام المرحلة الثانوية بطريقة تدريجية تكتمل فى العام الدراسي 2017/2016، فإن من حقنا أن نتعرف كيف سيتم تفعيل هذا النص الدستوري ومصادر التمويل التى ستعتمد الحكومة عليها، والأهم والأخطر فى رأيي هو الخطط الشاملة لتطوير منظومات التعليم فى جميع مراحله ومنظومة البحث العلمي ومنظومة الصحة، وليس فقط مجرد زيادة الإنفاق مع بقاء كل شيء آخر على حاله من التدني والفشل! وعلى صعيد تطوير نظام الإدارة المحلية القائم الآن، فقد سمحت المادة 242 من الدستور باستمرار العمل به إلى أن يتم تطبيق ما نص عليه فى مواده أرقام

175 - 183 تدريجياً خلال خمس سنوات من نفاذه، وقد مضى الآن ما يقرب من سنتين، فلا بد أن يتضمن برنامج الحكومة مشاريع تطوير الإدارة المحلية خلال السنوات الثلاث المتبقية من المهلة التى سمح بها الدستور، خاصة أن وزير التخطيط كان قد نُسب إليه قوله «إن برنامج الحكومة الذى سيقدم إلى مجلس النواب سيغطى الفترة حتى 2018»!

تلك بعض الموضوعات التى نود أن يشملها برنامج الحكومة الذى تتقدم به إلى مجلس النواب، علها تفوز بثقته، والأهم أن تفوز بثقة المواطنين أصحاب السيادة وأصحاب الوطن ذاته!

وأخيراً، نصيحة إلى الحكومة، ليس هذا بالوقت المناسب للدخول فى معركة مع مجلس النواب الذى نص الدستور فى المادة 118 على أن يضع لائحته الداخلية لتنظيم العمل فيه، وكيفية ممارسته لاختصاصاته، والمحافظة على النظام داخله، وتصدر بقانون، هذه النصيحة بمناسبة الضجة المثارة مع المجلس بإقالة أمينه العام وتعيين خلف له والمجلس على بعد أيام من عقد جلساته، وأيضاً بمناسبة ما نُسب إلى وزير شئون مجلس النواب أنه قد تم إعداد مشروع لائحة داخلية للمجلس ستعرض على مجلس الوزراء، فهذا اختصاص مجلس النواب ولا شأن للحكومة به!!

## مقالات لكُتاب آخرين ذات علاقة

### 1. مصر 30 يونيو ومواجهة التحديات الكبرى[69]

عبد المحسن سلامة

التاريخ 29 :يونيو 2020

منذ 7 سنوات كان الموقف في مصر شديد الصعوبة والتعقيد وسط مخاوف شعبية من انهيار الدولة، ونشوب حرب أهلية، بعد أن عمت التظاهرات والإضرابات والاعتصامات أرجاء مصر كلها، وتحولت التظاهرات إلى اشتباكات دموية عنيفة، نتج عنها وقوع عشرات القتلى والمصابين.

خرج الشعب عن بكرة أبيه في 30 يونيو 2013 في ثورة شعبية غطت كل ميادين ومحافظات مصر، ولم يكن أمام الجيش خيار آخر سوى الاستجابة للمطالبات الشعبية، وحماية المتظاهرين وثورتهم التي أسقطت حكم الإخوان.

في هذا التوقيت كانت مصر تعاني الشلل التام في جميع النواحي الاقتصادية والأمنية، وانهار الاقتصاد إلى درجة غير مسبوقة، وتراجع تصنيف مصر الائتماني إلى أدنى مستوياته «ccc» طبقاً لتصنيف مؤسسة «ستاندرد آند بورز» العالمية.

العمل الشاق والدؤوب الذي صاحب برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر هو الذي أسهم في «تمكين» مصر من مواجهة الأزمة التي وصفها صندوق النقد الدولي بأنها أزمة لا مثيل لها، مشيرا إلى أن تعافي الاقتصاد العالمي مازال غير مؤكد.

---

[69] مصر 30 يونيو ومواجهة التحديات الكبرى - اتجاهات - مقالات - البيان (albayan.ae)

سارت خطوات هائلة نحو إعادة تأهيل القوات المسلحة بشكل سريع وغير مسبوق ليقفز الجيش المصري قفزة هائلة في ترتيب جيوش دول العالم المختلفة، ويتصدر المركز الأول عربياً والتاسع عالمياً، طبقاً لتصنيف موقع «جلوبال فاير باور» المتخصص في هذا الشأن.

في قاعدة براني العسكرية وقف الرئيس عبد الفتاح السيسي وسط الجنود والضباط مؤكداً أن جيش مصر لا يعتدي على أحد، وإنما هو «جيش رشيد» يحمي حدود ومصالح مصر وأمتها العربية داخل الحدود وخارجها، مشيرا إلى أن مصر لديها خطوط حمراء تتعلق بأمنها القومي، وأمن دولة ليبيا الشقيقة التي تمتلك مصر حدوداً معها بطول 1200 كيلو متر.

ما تحدث به الرئيس في قاعدة براني العسكرية هو ترجمة لاستراتيجية دولة 30 يونيو التي تحرص على حماية حدود الوطن البرية والبحرية والجوية، وفي الوقت نفسه تؤكد جاهزية القوات المسلحة للقيام بكل المهام داخل وخارج حدود مصر في إطار الدفاع الشرعي عن مصلحة مصر الإستراتيجية، والاستجابة لنداء الأشقاء في ليبيا، ورفض التدخلات غير الشرعية هناك، في إطار دعم مصر لجهود التسوية السياسية الشاملة التي تستهدف وحدة ليبيا وسلامة أراضيها، وإتاحة المجال لكل مكونات المجتمع الليبي للمشاركة في تحديد مستقبل الدولة الليبية الموحدة، بعيدا عن الميليشيات المسلحة، وجماعات المرتزقة المتدثرة بعباءة حكومة السراج التي سقطت شرعيتها بعد أن سمحت للتدخلات الأجنبية بالعبث في ليبيا.

ما فعلته دولة 30 يونيو على مدى السبع سنوات الماضية هو الذي جعل مصر تنهي حالة «الانكفاء الداخلي»، وتتبنى استراتيجية «رشيدة» توازن بين مصالحها في الداخل وارتباطاتها بالخارج دون أن تتورط في مغامرات غير محسوبة، وفى الوقت نفسه تحافظ على مصالحها الإستراتيجية، وأمنها القومي والإقليمي.

على الجانب الآخر، جاءت أزمة السد الإثيوبي لتفرض نفسها على أجندة قاعدة براني العسكرية، وهى الأزمة التي أثارت قلق الشعب المصري كله بسبب موقف إثيوبيا المتعنت علي مدى ما يقرب من 9 سنوات حتى الآن.
أزمة السد الإثيوبي نموذج صارخ للكوارث التي هبطت على مصر قبل 30 يونيو. بسبب استغلال إثيوبيا للفوضى والانفلات والتوترات التي كانت سائدة في مصر بعد احتجاجات 25 يناير، وحتى قيام ثورة 30 يونيو.
خلال تلك الفترة أعلنت إثيوبيا عن خطتها لإقامة السد، وما كانت لتفعل ذلك قبل 25 يناير، وبسرعة شديدة وضعت حجر أساس السد وشرعت في البناء على الفور دون دراسات كافية، واستغلت حالة «السيولة» التي كانت تعيشها مصر، واستكملت مخططها، في محاولة منها لفرض أمر واقع غير مرغوب فيه على دولتي المصب «مصر والسودان.«
تفننت إثيوبيا في إفشال كل جولات المفاوضات الثلاثية «مصر، والسودان، وإثيوبيا»، وكذلك مفاوضات واشنطن التي كانت برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، والبنك الدولي، ثم أخيرا المفاوضات التي تبناها السودان الشقيق.
أزمة السد الإثيوبي أزمة «فارقة» في حياة المصريين، وهي نموذج لحالة الفوضى الكارثية لما قبل ثورة 30 يونيو، وحالة الدولة القوية الرشيدة، بعد 30 يونيو التي لم تترك باباً للسلام إلا وطرقته، وفى الوقت نفسه هي دولة قوية وواثقة من قدرتها على عدم التفريط في حق الشعب المصري ومكتسباته وحقوقه المائية التي هي جزء أصيل من حقه في الحياة.
*رئيس مجلس إدارة صحيفة «الأهرام» المصرية
opinion@albayan.ae

## 2. [70] ..2013عام مليء بالأحداث في مص

سرد لأحداث الثورة المصرية الثانية وما تلاها من أحداث عنف إخوانية

إنجي التاضي

نشر في 30 :ديسمبر

كان عام 2013 عاماً مليئاً بالأحداث المصيرية في مصر، أبرزها ثورة 30 يونيو وعزل الرئيس محمد مرسي وما تبعها من تظاهرات لأنصار جماعة الإخوان المسلمين وأحداث العنف التي تلت فض اعتصامي "رابعة العدوية" و"النهضة."

وكان تسلسل الأحداث كما يلي:

**28يونيو:**

مليونية الشرعية خط أحمر، وأنصار الإخوان يقررون الاعتصام في "رابعة العدوية"، و"تمرد" تجمع 22 مليون توقيع لسحب الثقة من مرسي

**30يونيو:**

تظاهرات حاشدة تطالب مرسي بالرحيل

**2يوليو:**

مرسي يتمسك بالحكم

**3يوليو:**

عزل مرسي

**4يوليو:**

عدلي منصور رئيساً مؤقتاً لمصر

**14 أغسطس:**

فض اعتصامي أنصار الإخوان في رابعة العدوية والنهضة

**4نوفمبر:**

محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي

**1ديسمبر:**

---

[70] ..2013عام مليء بالأحداث في مصر(alarabiya.net)

لجنة الخمسين تنتهي من إقرار الدستور

14ديسمبر:

عدلي منصور يدعو الشعب إلى الاستفتاء في 14 يناير 2014

25ديسمبر:

مجلس الوزراء يعلن جماعة الإخوان تنظيماً إرهابياً

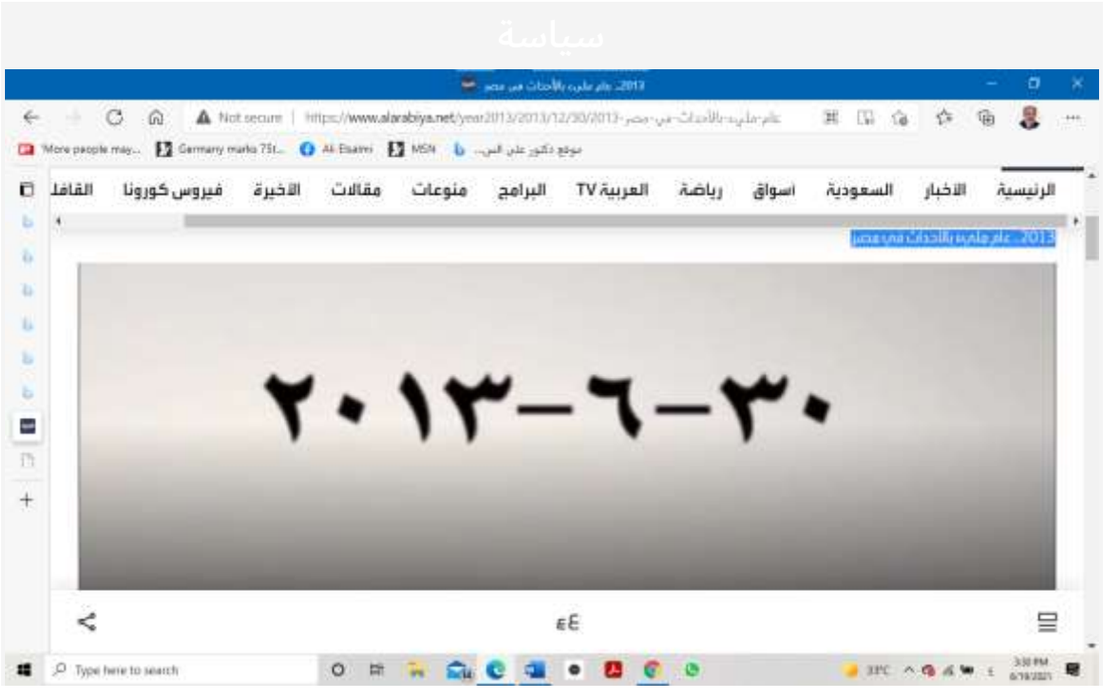


https://www.alarabiya.net/year2013/2013/12/30/2013-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A1 %D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1

# الخاتمة

## كتب تعبر عن أهداف رئيسة للشعب المصري

## كان تحقيقها وراء

## الثورتين

**لقراءة وتحميل الكتاب اضغط الرابط التالي:**

مصر المحروسة ثورة حتى النصر – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

من حكايات 30 يونيو – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

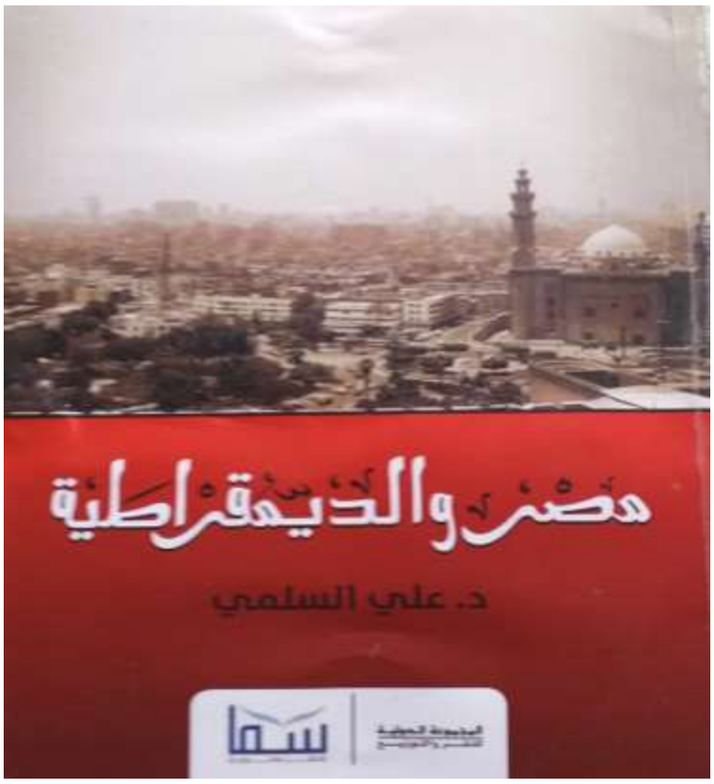


مصر والديمقراطية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

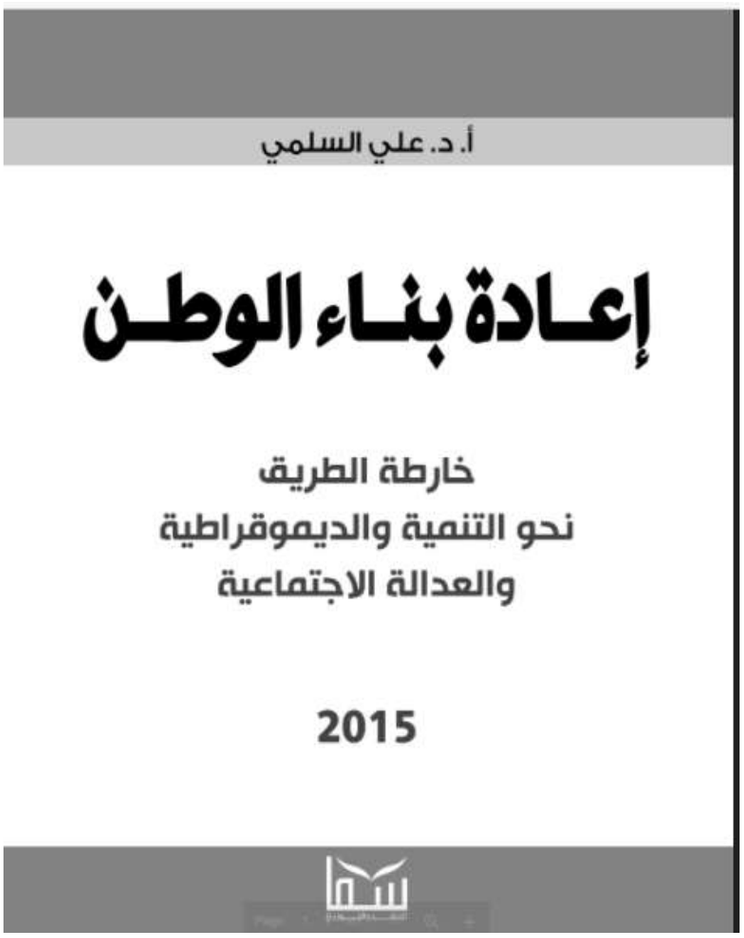


اعادة بناء الوطن – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

# وأخيراً حوارات لها تاريخ

حوارات لها تاريخ – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)!